الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي –
كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

.....

رسالة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير نظام مدرسة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية
تخصَص: التمويل الدولي والمؤسسات المالية والنَقدية

بعنوان:

دور الـــدولة فـــي ظـــل العـــولمة
- دراسة حـالة الجـزائر -

إعداد الطالب:
زهير حمبلي

إشراف الدكتور:
عبد الباقي روابح

لـــجنة المنـــاقشة

د. السبتي فوزي	**أستاذ محاضر**	**جامعة قسنطينة**	**رئيساً**
د. روابح عبد الباقي	**أستاذ محاضر**	**جامعة قسنطينة**	**مقرراً**
د. زرقين عبود	**أستاذ محاضر**	**جامعة أم البواقي**	**عضواً**
د. يحيوش حسين	**أستاذ محاضر**	**جامعة قسنطينة**	**عضواً**

السنة الجامعية: 2011/2010

أ- أهميَة الموضوع:

تقوم الدولة وعلى مرَ العصور وباختلاف النظم الاقتصادية بدور هام وكبير في حياة الأفراد والجماعات، حيث أنَها تشكل في الوقت الحالي الشكل الأساسي البارز، إلاَ أنَ كثيراً من الشك والجدل يدور حول مدى احتمال استمرارها بالشكل الرَاهن، خاصة وأنَ هناك بعض الأوضاع والعوامل والظواهر الاجتماعية والأسباب السياسية والاقتصادية التي تدعو نحو هدم كيان الدولة كتنظيم سياسي فعَال، وقد تؤدي إلى تقليص دورها إلى أدنى مستوى في كثير من مناطق العالم، أو قد تعمل- على العكس من ذلك- على اختفاء بعض هذه الدول وظهور دول أخرى جديدة تقوم على أساس الشعور بعدم الانتماء إلى أمَة واحدة كما حدث نتيجة لتفكك الاتحاد السوفيتي، أو كما حدث أيضا في يوغوسلافيا كمحصلة لصراع الكيانات العرقية والدينية المتناحرة.

ومع ذلك فالرأي السائد أنَ ظهور مثل هذه الدول الجديدة هو أمر طارئ ومؤقت لإشباع بعض النزعات والعواطف الوطنية، وأنَ هذا الوضع سوف يختفي في المستقبل غير البعيد لأنَه لا يتناسب مع المتطلبات الجديدة التي تفرضها "اتجاهات العولمة" والتي تدفع الآن بعض الدول المستقلة ذات السيادة إلى اندماج بعضها مع البعض الآخر لتكوين كيانات سياسية واقتصادية كبرى متكاملة تقوم على أسس ومبادئ قد لا تتفق مع المفاهيم التقليدية التي كانت ترتكز عليها كل دولة من تلك الدول، مثل مفهومي الوطنية والسيادة وغيرهما.

لقد تباينت الآراء حول دور الدولة في زمن العولمة حيث يقود ذلك اتجاهان:

- أولهما ينظر إلى العولمة كعامل ايجابي، بينما يدعو الاتجاه الآخر إلى تصور مخالف. فأنصار العولمة يروَجون القول بأنَ الليبرالية الجديدة التي تحملها العولمة ليست ضد الدولة ولكنَها مخطط إيجابي لتحمَل الدولة مجددا مسؤوليتها في حفظ الأمن والحق على اعتبار أنَ الدولة الليبرالية لا تتحقق بمجرد التعاقب الشخصي على السلطة إنَما بشكل أساس بتغير الأنماط السياسية انطلاقا من مبدأين: الأمن الاقتصادي وحريَة الاختيار.

- أمَا الاتجاه الثاني فيدعو إلى تصور مخالف، إلى كون أنَ الدولة الليبرالية تتنصَل الآن من دولة الخدمات، وأنَ العولمة كالخوصصة فكرة نافذة تولد الاعتقاد على أنَها الأداة الفعَالة والقويَة لتصفية مكتسبات دولة الخدمة الاجتماعية.

فدور الدولة في النَشاط الاقتصادي مرَ بعدَة مراحل وفق مختلف المتغيَرات والظروف، وأصبحت العولمة المحدد الأساسي لهذا الدور، ويبقى موضوع دور الدولة محل بحث ودراسات، تتحكم فيه مختلف الاتجاهات الفكرية والمتغيَرات الجديدة.

ب- الإشكالية:

في ظلَ العولمة والتحوّلات الجذرية التي يعرفها الاقتصاد العالمي والتي لها الأثر الكبير على دور الدولة في النَشاط الاقتصادي، فإنَ التساؤل الموالي يطفو إلى السطح:

ما هو دور الدولة في ظل العولمة ؟.

من خلال التساؤل السابق تبرز التساؤلات الفرعية التالية التي تسمح بتوضيح أكثر للتساؤل الرئيسي:

- ما هو دور الدولة في النظريات الاقتصادية؟.
- ما هو مفهوم العولمة الاقتصادية وما هي خصائصها الأساسية وما مدى تأثيرها على دور الدولة ؟.
- ما هو أثر العولمة على دور الدولة في الجزائر؟.

ت- الفرضيات:

- زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ومحاولة تكييفه وترشيده حسب المستجدات والمتغيرات الحاصلة لإحداث تنمية اقتصادية وتحسين مختلف القطاعات والمجالات.
- تقلَص دور الدولة في النشاط الاقتصادي ومحاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي الذي تحكمه آليات العولمة، والتي لها الأثر الكبير على دور الدولة في النشاط الاقتصادي.
- محاولة الدولة التوفيق وتحقيق التوازن في دورها، وذلك من خلال التركيز على قطاعات ذات أثر كبير على التوازن الاقتصادي، دون إهمال قطاعات تمتاز بالمرونة وذات فعالية كبيرة.

ث-أسباب اختيار الموضوع:

كما أشرنا سابقا فإنَ التغير في دور الدولة مرَ بعدة مراحل وعقبات، ففي التسعينيات اتجهت الجزائر نحو خصخصة المشروعات العامة، وإعطاء المزيد من الحرية للمشروعات الخاصة، وتقلَص وسائل الرقابة عليها في محاولة لإعطاء دفعة للاقتصاد الجزائري، وكذا تطبيقا لبرامج صندوق النقد الدولي الإصلاحيَة من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي.

وما أحدثته الأزمة المالية الأخيرة، أي أزمة الرَهونات العقارية من تغير جديد في الفكر الاقتصادي حول دور الدولة، حيث ظهر من خلال تأميم لشركات خاصة بما فيها وحدات القطاع المصرفي، وهذا لتجنب إفلاسها وانهيارها، وكذلك تقديم الدعم المالي، كالذي تمَ منحه للشركة الصناعية "بوينغ الأمريكية" للطيران والخدماتية "أليطاليا

الإيطالية"، مع استخدام السياسات النقدية والمالية للحيلولة دون انهيار النظام النقدي الدولي وإعادة التوازن للاقتصادي العالمي.

هاته التغيَرات التي برزت كعامل أساسي في الاقتصاد العالمي، دعت إلى إظهار وتبيان المكان والموضع الاقتصادي لدور الدولة، وموقف هاته الأخيرة من المتغيرات الاقتصادية العالمية، وكذلك موقفها من دعاة اقتصاد السوق الحر بشكل شبه مطلق.

إنَ هاته التغيَرات التي أصابت دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وما فرضته العولمة من حتميات على مختلف اقتصاديات الدول، بالإضافة إلى ما أحدثته الأزمة المالية الأخيرة من تغير في دور الدولة في النشاط الاقتصادي في محاولة منها لإعادة التوازن والاستقرار والتأقلم مع المتغيرات العالمية، أدَت إلى اختيار هذا الموضوع بالإضافة إلى محاولة لإظهار موقع ودور الدولة الجزائرية في النشاط الاقتصادي في ظل العولمة.

ج- أهداف البحث:

من خلال هذا البحث، تم تحديد مجموعة من الأهداف تمثلت في:

- تحديد وإعطاء مفهوم أوسع حول ماهية الدولة وكذلك تبيان سماتها والخصائص التي تتميز بها.
- توضيح مفهوم العولمة وما أفرزته من تغيَرات وحتميات وربطها بالاقتصاد الجزائري.
- إظهار الدور الذي أصبحت تلعبه الجزائر في ظل العولمة.

ح- منهج البحث:

يعتبر موضوع دور الدولة من أهم المواضيع المطروحة، خاصة في ظل المتغيَرات الاقتصادية، ولتحديد العلاقة الموجودة بين هذا الدور والعولمة ومدى الأثر الذي تفرضه العولمة على الدولة ودورها في النشاط الاقتصادي، فقد تم تبني "المنهج الوصفي التحليلي" الذي من خلاله يتم وصف الظواهر والعمل على تحليلها.

كما أنَ التطرق لموضوع دور الدولة في النشاط الاقتصادي، واستعراض مختلف التغيَرات التي تسمح ببناء موضوع متكامل، يدفعنا إلى تبني "المنهج التاريخي"، الذي يحدد لنا مختلف المراحل والسياسات المتبنية من طرف الدولة لإحداث توازن في الاقتصاد على المستوى الكلي والجزئي، وموقف الجزائر من هاته السياسات، مع الاستعانة ببعض المقولات والأفكار التي من شأنها أن تخدم الموضوع قيد البحث الذي له علاقة بالاقتصاد والسياسة وكذلك المجتمع، ومدى الوعي الذي يكتنف العناصر الفاعلة والمؤثرة في دور الدولة في الحياة الاقتصادية بمختلف مستوياتها.

والمنهج التاريخي يسمح بتحديد فهماً معمقا للعمليات التي يتم بموجبها اختيار هاته السياسات أو تلك مع تنفيذها.

ومن أجل إسقاط دور الدولة في النشاط الاقتصادي على الجزائر، يمكن الاستعانة بـ"المنهج الإحصائي"، الذي من خلاله يمكن توضيح دور الدولة بشكل أكثر فعالية، كما أنَ هذا النوع من المواضيع يتطلب استعمال بعض الإحصائيات للاستدلال والتوضيح.

وباعتبار أنَ الجزائر يظهر فيها دور الدولة بشكل واضح، خاصة في ظل التغيرات الجديدة، فقد تم تبني "منهج دراسة حالة" الذي يزيد موضوع قيد الدراسة مصداقية وأكثر دعما.

خ- خطة البحث:

بغرض الإحاطة بكل جوانب الدراسة تمَ تقسيم البحث إلى الفصول والمباحث التالية :

أ- الفصل الأول: خصص لتسليط الضوء على الإطار النظري لدور الدولة في النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال بعض المفاهيم العامة للدولة، مع التطرق إلى مختلف النظريات الخاصة بالفكر الاقتصادي من فكر إسلامي واشتراكي وكذلك الفكر الليبرالي والتي صاحبت مختلف التغيَرات والتطورات.

ب- الفصل الثاني: جاء لإظهار أثر العولمة على دور الدولة، حيث من خلاله تمَ تحديد مفهوماً للعولمة، وما قدمته هاته الأخيرة من تداعيات وتغيَرات من خلال آلياتها ومؤسَساتها، وذلك في محاولة لربط هاته الظاهرة بدور الدولة في النشاط الاقتصادي، وتحديد العلاقة بينهما عموماً، وكذلك مدى أثر الأزمات الاقتصادية على هذا الدور خاصةً الأزمة المالية الرَاهنة.

ج- الفصل الثالث: من خلاله تمَ إبراز أثر العولمة على دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الجزائر، وذلك من خلال تحديد الملامح الأساسية للاقتصاد الجزائري، مع إظهار مكانة هذا الدور في النشاط الاقتصادي على المستويين الجزئي والكلي، ومدى أثر الأزمة المالية الرَاهنة على الدور الاقتصادي للدولة الجزائرية.

تمهيد:

إنَ الحديث عن دور الدولة الاقتصادي هو حديث عن ترشيد وتحسين أدائها الاقتصادي، وإذا كان وجود الدولة ضروريا لاستمرار حياة المجتمع، فإنَ التعرَف على الشَكل الأمثل لدورها الاقتصادي هو شرط للتَنمية ونجاحها، كما أنَ الدولة القويَة ضرورة لا غنى عنها.

كما أنَ أحد أهم الموضوعات المثيرة للجدل في الفكر الاقتصادي هو حجم دور الدولة في الحياة الاقتصاديَة، وليس دور الدولة، لا بل يكاد يكون هناك إجماع في الأدبيات الاقتصاديَة على ضرورة حضور الدولة في الحياة العامَة في كلَ المذاهب الفكريَة، ولكن الخلاف يكمن في حجم التدخل "الحكومي" اللازم لإحياء النَشاطات الاقتصاديَة ودفع عجلة التَنمية الاقتصاديَة والَتي هي محطّ خلاف بين المدارس الاقتصادية، فدور الدولة اختلف من فكر إلى آخر وحسب الظروف والعوامل السَائدة، ويبقى محل بحث وتجدد باستمرار، وهذا الفصل يستعرض الإطار النظري لدور الدولة في النَشاط الاقتصادي من خلال إظهار بعض المفاهيم والمضامين المتعلقة بالدولة، وكذلك دور الدولة في مختلف المدارس الفكرية والاتجاهات المعاصرة لهذا الدور.

المبحث الأول: مفهوم ومضمون الدولة.

تعتبر الدولة أهم مؤسسة تسهر على تسيير المجتمع وتدبير شؤونه، وهي بذلك أشمل تنظيم يعكس مجموعة أفراد المجتمع، ويتجلى هذا التنظيم في عدد من المؤسسات الإدارية والقانونية والسياسية والاقتصادية التي تتطابق مع متطلبات المجتمع، كما أنَ وجود الدولة نابع من قصور المجتمع عن تسيير شؤونه في غياب هذه المؤسسة التي تحفظ وجوده وتضمن استمراريته.

لكن بالرغم من هذه الأهمية التي تشغلها مسألة الدولة، يبقى تعريف الدولة غامضا، وهذا الغموض مصدره الأدوار المعقدة التي تلعبها الدولة والتناقضات الواضحة التي ترافقها، والمبحث التالي يوضح بعض التعاريف للدولة وكل ما يتعلق بها.

المطلب الأول: ماهية الدولة.

قبل البداية في مضمون كلمة الدولة من أركان وعناصر وغير ذلك سيتم عرض أولاً أصل هذه الكلمة والتعريفات التي جاء بها بعض الفلاسفة والمفاهيم المتعلقة بها.

1- أصل كلمة دولة:

إنَ كلمة دولة عندما كانت تذكر في القديم كانت تعني أو تدل على وجود مجتمع فيه طائفة تحكم وأخرى تطيع، والدولة جاءت أو تشكلت عبر الزمان من خلال وجود مساحة من الأرض هذه الأرض يتوفر بها أسباب العيش، من ماء وغذاء ومرعى وطقس جيد، فتقوم هذه الأرض المتوفر بها أسباب العيش بجذب السكان إليها، والسكان عندما يحضرون إليها يكون عددهم قليل جدا فيتزاوجوا وينجبوا جيلا جديدا وعددا جديدا، وفي هذا الحال ينتقل هذا العدد القليل من أسره قليلة العدد يحكمها الأب إلى عشيرة يوجد بها عدد من الأفراد يحكمها شيخ العشيرة، فتستمر عملية زيادة عدد الأفراد بأشكال مختلفة وينتج عن ذلك قرية ثم تتحول هذه القرية إلى قرى ثم تتحول هذه القرى إلى مدينة ثم إلى مدن ومن ثم ومع زيادة عدد المدن تتشكل الدولة التي تحكمها سلطة معينة وهي عبارة عن عدد من أبناء الشعب[1].

"والدولة دوما هي مفهوم نظري، ولذا فإنَه لا يمكن قيامها بأي صفة ملموسة أو مادية إلا حين تعبر عن نفسها من خلال الحكومة والدولة الموجودة فقط، لأنَ الشعب يؤمن بأنَها موجودة، وهي كالشركة القانونية، كيان قانوني"[2].

2- تعريف الدولة:

[1]- إبراهيم شيحا، الوجيز في النظم السياسية والقانون الدستوري، الدار الجامعية، بيروت، 2000، ص 45.
[2]- محمد المجذوب، القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002، ص 78.

لقد تناول تعريف الدولة مجموعة من الفلاسفة يمكن أن نستعرض بعضاً منها:

– الفقيه الفرنسي كاري دي مالبيرج carre de mailbag عرَف الدولة بأنَها "مجموعة من الأفراد تستقر على إقليم معين تحت تنظيم خاص، يعطي جماعة معينة فيه سلطة عليها تتمتع بالأمر والإكراه"[1].

– الفقيه الفرنسي بارتلي bartheley حيث عرَف الدولة بأنَها "مؤسسه سياسية يرتبط بها الأفراد من خلال تنظيمات متطورة"[2].

– الأستاذ الدكتور محسن خليل يعرَف الدولة بأنَها "جماعة من الأفراد تقطن على وجه الدوام والاستقرار، إقليماً جغرافياً معيناً، وتخضع في تنظيم شؤونها لسلطة سياسية، تستقل في أساسها عن أشخاص من يمارسها"[3].

– الأستاذ الدكتور كمال العالي يعرَف الدولة بأنَها "مجموعة متجانسة من الأفراد تعيش على وجه الدوام في إقليم معين، وتخضع لسلطة عامة منظمة"[4].

– ماكيفر mcypher يعرَف الدولة بأنَها "إتحاد يحفظ داخل مجتمع محدد إقليمياً مختلف الظروف الخارجية العامة للنظام الاجتماعي وذلك للعمل من خلال قانون يعلن حكومة مخولة بسلطة قهرية لتحقيق هذه الغاية"[5].

– الدكتور بطرس غالي والدكتور خيري عيسى في المدخل في علم السياسة: "مجموعة من الأفراد يقيمون بصفة دائمة في إقليم معين، تسيطر عليهم هيئة منظمة، استقر الناس على تسميتها الحكومة"[6]. ويحدد المؤلفان ثلاثة عناصر لابد منها لكيان الدولة هي: مجموعة الأفراد، الإقليم، الحكومة.

– أمَا ديفو defoe يعرف الدولة "مجموعة من الأفراد مستقرة في إقليم محدد تخضع لسلطة صاحبة السيادة، مكلفة أن تحقق صالح المجموعة، ملتزمة في ذلك مبادئ القانون"[7]. وهو بذلك يحدد أربعة أركان لقيام الدولة هي: مجموعة من الأفراد، الإقليم، السلطة، السيادة.

– رينه جان دولوي، القانون الدولي: "سلطة النظام الحكومي تمارسها حكومات قوية على العديد من السكان الموزعين في مناطق واسعة أو صغيرة"[8]. لذلك فهو يعتبر أنَ الدولة تتألف من ثلاثة عناصر: السكان، الإقليم، الحكومة.

---

[1]- عبد الله العروي، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء– بيروت، ط 07، 2002، ص 17.
[2]- د. محمد الدجاني- د. منذر الدجاني، الحكم والإدارة ، منشورات جامعة القدس ، 2000، ص 03.
[3]- عبد الله العروي، المرجع نفسه، ص 17.
[4]- د. محمد الدجاني- د. منذر الدجاني، نفس المرجع، ص 03.
[5]- د. نعمان أحمد الخطيب، الوجيز في النظم السياسية، دار الثقافة للنشر، بدون مكان النشر، 1999، ص 19.
[6]- عبد الله العروي، المرجع نفسه، ص 18.
[7]- د. نعمان أحمد الخطيب، نفس المرجع، ص 20.
[8]- عبد الله العروي، مفهوم الدولة، مرجع سابق، ص 18.

– الدكتور نظام بركات والدكتور عثمان الرواف والدكتور محمد الحلوة، مبادئ علم السياسة: "كيان سياسي وقانوني منظم يتمثل في مجموعة من الأفراد الذين يقيمون على أرض محددة ويخضعون لتنظيم سياسي وقانوني واجتماعي معين تفرضه سلطة عليا تتمتع بحق استخدام القوة"[1]. ويحدد المؤلفون أربعة عناصر أساسية للدولة هي: الشعب (الأمة)، الإقليم (الوطن)، الحكومة، السيادة.

– علي صادق، القانون الدولي العام: "الدولة هي مجموعة من الأفراد يقيمون بصفة دائمة في إقليم معين وتسيطر عليهم هيئة حاكمة ذات سيادة "[2].

3– أصل نشأة الدولة:

هناك العديد من المذاهب والنظريات لتفسير وبيان نشأة الدولة:

1.3– نظرية العقد:

هذه النَظرية ترى أنَ الدولة مصدرها الأول القوة والصراع بين الجماعات البدائية، حيث أنَها لم تجد صدى واسعا لدى الفقه العالمي لأنَ الاختلاف بين الحاكم والمحكومين مصدره القوة والغلبة.

فالدولة في الوقت الحاضر لا تقوم فقط على فكرة الاختلاف السياسي وإنَما تلعب السلطة دورا هاما باعتبارها العنصر الرئيسي للتنظيم السياسي الحديث، وما الحاكم إلا ممارس لهذه السلطة فقط، كما أنَ عنصر القوة هام للدولة من اجل الوحدة والأمن، وبدونها تصبح الدولة فريسة للعوامل الهدامة[3].

2.3– نظرية تطور الأسرة:

هذه النظرية ترجع أصل الدولة إلى الأسرة وأساس سلطة الحاكم إلى السلطة الأبوية المتمثلة في رب الأسرة، وقد تعرضت هذه النظرية لعدَة انتقادات نذكر منها[4]:

- اثبت علماء الاجتماع أنَ الدولة لم تكن الخلية الاجتماعية الأولى.
- ومن أهم الانتقادات اعتبار الأسرة اللبنة الأساسية لنشأة الدولة.

3.3– النظريات العقدية:

[1]- د. نعمان أحمد الخطيب، الوجيز في النظم السياسية، مرجع سابق، ص 20.
[2]- د. محمد الدجاني- د. منذر الدجاني، السياسة: نظريات ومفاهيم ، منشورات جامعة القدس، 2000. ص 13.
[3]- عبد الله العروي، نفس المرجع، ص 19.
[4]- د. محمد الدجاني- د. منذر الدجاني، نفس المرجع، ص 15.

ظهرت فكرة العقد كأساس لنشأة الدولة منذ فترة زمنية بعيدة، استخدمها الكثير من المفكرين في تأييد أو محاربة السلطان المطلق للحاكم، فهذه النظريات ترجع إلى القرن السادس عشر، والتي ساهم في صياغتها وإبراز مضمونها كل من هوبز ولوك وروسو[1].

فعلماء هذه النظرية ارجعوا نشأة الدولة إلى فكرة العقد وأنَ الأفراد انتقلوا من الحياة البدائية التي كانوا يعيشونها إلى حياة الجماعة المنظمة بموجب العقد.

1.3.3- هوبز (من أنصار الحكم المطلق):

إنَ الفترة التي عاش فيها هوبز وما رافقتها من اضطرابات في كل من إنجلترا وفرنسا كان لها بالغ الأثر على فكره الذي عبر عنه بتأييده المطلق للحاكم.

فكانت اغلب كتاباته تمثل الدفاع عن الملك وحقه في الحكم ضد أنصار سيادة البرلمان، حيث قام بإبراز حق الملك المطلق في الحكم من خلال طبيعة العقد الذي ابرم بين الأفراد للتخلص مما رتبته الطبعة الإنسانية والفطرية للأفراد قبل إبرام العقد، من خلال هذا العقد يتنازل الفرد عن حرياته وحقوقه الطبيعية للسلطة التي أقامها أياً كانت مساوئها واستبدادياتها، لأنَ السلطة وفي وجهة نظره مهما بلغت من السوء فلن تصل إلى حالة الحياة الطبيعية التي كانوا يعيشونها، بل إنَ وضع أي قيد على الحاكم، أو ترتيب أي التزام عليه يجعل العقد الاجتماعي قاصرا عن تحقيق الغرض منه[2].

وهكذا يتمتع الحاكم على الأفراد بسلطة مطلقة، ولا يحق للأفراد مخالفة هذا الحاكم مهما استبد أو تعسف.

2.3.3- جون لوك (من أنصار الحكم المقيد):

إذا كان لوك يتفق مع هوبز في تأسيس المجتمع السياسي على العقد الاجتماعي الذي ابرم بين الأفراد لينتقلوا من الحياة البدائية إلى حياة الجماعة، إلاَ أنَه يختلف معه في وصف الحياة الفطرية والنتائج التي توصل إليها.

الحياة الفطرية الطبيعية للأفراد كما يصفها لوك فهي تنصح بالخير والسعادة والحرية والمساواة، تحكمها القوانين الطبيعية وبالرغم من وجود كل هذه المميزات لدى الفرد إلاَ أنَ استمراره ليس مؤكداً وهذا بسبب ما يمكن أن يتعرض له من اعتداءات الآخرين[3]، وهذا ما يدفع الإنسان إلى الحرَية المملوءة بالمخاوف والأخطار الدائمة والانضمام إلى مجتمع ما مع الآخرين من اجل المحافظة المتبادلة على أرواحهم وحرياتهم وأملاكهم.

كما أنَ العقد الذي ابرم بين الأفراد وبين الحاكم لإقامة السلطة لا يمنح الحاكم السلطة المطلقة وإنَما يمنحه سلطة مقيدة بما يكفل تمتع الأفراد بحقوقهم الباقية والتي لم يتنازلوا عنها، والحاكم في نظرية لوك طرف في العقد كالفرد، وما

[1]- عبد الله العروي، مفهوم الحرية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء– بيروت، ط 07، 2002، ص 23.
[2]- د. نعمان أحمد الخطيب، نفس المرجع، ص 20.
[3]- عبد الله العروي، نفس المرجع، 24.

دام أنَ شروط العقد قد فرضت على الحاكم الكثير من الالتزامات فهو مقيد وملتزم بتنفيذ الشروط، والإجازة للأفراد مقاومته وفسخ العقد[1].

3.3.3- جان جاك روسو:

إنَ نظرة روسو تدعو الأفراد للسعي والبحث عن وسيلة يستعيدون بها مختلف المزايا، حيث يتفق الأفراد فيما بينهم على إبرام عقد اجتماعي، هذا العقد يقوم الأفراد من خلاله بالتنازل عن كافة حقوقهم الطبيعية لمجموعة من الأفراد الذي تمثلهم في النهاية الإرادة العامة، هذا التنازل لا يفقد الأفراد حقوقهم وحرياتهم لأنَ الحقوق والحرَيات المدنية استبدلت بتلك الطبيعية المتنازل عنها للإرادة العامة[2].

كما أنَ الحكومة لا تقوم على أساس تعاقد بينها وبين المواطنين، وإنَما هي هيئة من المواطنين مكلفة من قبل صاحب السيادة بمباشرة السلطات الذي له أن يستردها وأن يمنحها إلى أشخاص آخرين.

كما أنَ النظرية العقدية تعرضت لمجموعة من الانتقادات نذكر منها[3]:

- الخيالية: لأنَ التاريخ لا يعطينا مثلا واحدا واقعيا بأنَ جماعة من الجماعات قد نشأت بواسطة العقد.
- غير صحية من الناحية القانونية.
- غير صحيحة من الناحية الاجتماعية: تفترض أنَ الإنسان كان في عزلة قبل نشأة الجماعة وهذا قول غير صحيح لأنَ الإنسان كائن اجتماعي.

4.3.3- نظرية التطور التاريخي:

إنَ هذه النظرية تمتاز عن أخواتها من النظريات أنَها لا ترجع أصل نشأة الدولة إلى عامل محدد بذاته وإنَما إلى عوامل متعددة منها (القوة، الاقتصاد، الدين، والفكر ... الخ)، هذه النظرية تقول أنَ هذه العوامل اجتمعت مع بعضها البعض وشكلت تجمع للأفراد وأدت إلى ظهور فئة من الأفراد استطاعت أن تفرض سيطرتها على باقي الجماعة (ظهور هيئة عليا حاكمة)، وأنصار هذه النظرية: العميد ديجي وبارتلمي ومودو[4].

بالإضافة إلى النظريات العقدية السابقة يمكن أن نحدد كذلك نظرة ماركس لأصل نشأة الدولة فهو يرى:

[1]- د. محمد الدجاني- د. منذر الدجاني، السياسة: نظريات ومفاهيم ، مرجع سابق، 28.
[2]- د. محمد الدجاني- د. منذر الدجاني، نفس المرجع، ص 29.
[3]- عبد الله العروي، مفهوم الحرية، مرجع سابق، ص 41.
[4]- عبد الله العروي، نفس المرجع، ص 41.

أنَ أصل نشأة الدولة لم يكن على اعتبارات حتمية بقدر ما كان على اعتبار حدث تاريخي، وهذا جاء نتيجة لانقسام الجماعات إلى طبقات متصارعة واحتكار البعض منها ملكية الإنتاج، والتي استطاعت بواسطتها استغلال سائر الطبقات في المجتمع[1].

فالدولة عند ماركس لا تعدو أن تكون ظاهرة قانونية تمثّل انعكاسا لتكوين الطبقات وسيطرة إحداها على المجتمع الذي تحكمه هذه الدولة[2].

كما أنَ ظهور الدولة عند ماركس مرتبط بالصراع بين الطبقات، الذي يمثل في النهاية سيطرة طبقة.

4- الفرق بين مفهوم الدولة، الحكومة، السَلطة والنَظام:

فمفهوم **الدولة** هي الجماعة المنظمة سياسياً وقانونياً والتي يقيم أفرادها إقامة مستقرة على إقليم محدد ويخضعون لسلطة عليا تمارس السيادة[3].

و**الحكومة** هي الأداة التي تمارس مظاهر السلطة داخل نطاق الدولة وتفرض سيادتها على الأفراد والإقليم[4].

ويتم التصنيف بين الحكومات على النحو التالي[5]:

- الناحية العددية: يتم التمييز بين حكومة الفرد وحكومة الأقلية وحكومة الأكثرية.
- الناحية المعيارية (الجوهرية): قسَمت الحكومات إلى حكومات قانونية تتقيد بالقانون وتعمل على تحقيق المصلحة العامة، وحكومات استبدادية لا تتقيد بالقانون وتعمل على تحقيق مصالحها الخاصة.
- أمّا من حيث الشكل فقد صنفت الحكومات إلى حكومات ملكيَة وحكومات جمهورية.

يجب التنويه إلى أنّ كل التصنيفات العامة الموجودة لا تعطينا صورة واضحة لكل أنواع الحكومات القائمة في العالم، وأنّ أفضل تصنيف هو الذي يحوي على أنواع تماثل في عددها لعدد الحكومات الموجودة في العالم.

و**السلطة** هي الحقّ الشرعي في التصرف وإصدار الأوامر في الدولة، وهي ظاهرة اجتماعية وجدت قبل وجود الدولة بفترة طويلة، فهي ليست خاصة بالدولة وحدها بل تمارس كافة أنواع المؤسسات الحكومية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية[6].

---

[1]- د. محمد الدجاني- د. منذر الدجاني، نفس المرجع، ص 30.
[2]- عبد الله العروي، نفس المرجع، ص 42.
[3]- إبراهيم شيحا، الوجيز في النظم السياسية والقانون الدستوري، مرجع سابق، ص 53.
[4]- عبد الله العروي، نفس المرجع، ص 47.
[5]- إبراهيم شيحا، نفس المرجع، ص 54.
[6]- إبراهيم شيحا، نفس المرجع، ص 54.

أمّا **النظام السياسي** فهو نموذج الحكم الذي يحدد شكل الحكومة وطريقة انتقال السلطة وممارستها ووظائفها[1].

رغم أنَ مفهوم الدولة والحكومة مفهومين يستخدمان بالتناوب كمترادفات في كثير من الأحيان، فمفهوم الدولة أكثر اتساعا من الحكومة، حيث أنَ الدولة كيان شامل يتضمن جميع مؤسسات المجال العام وكل أعضاء المجتمع بوصفهم مواطنين، وهو ما يعني أنَ الحكومة ليست إلا جزءاً من الدولة، أي أنَ الحكومة هي الوسيلة أو الآلية التي تؤدي من خلالها الدولة سلطتها وهي بمثابة عقل الدولة، إلاَ أنَ الدولة كيان أكثر ديمومة مقارنة بالحكومة المؤقتة بطبيعتها: حيث يفترض أن تتعاقب الحكومات، وقد يتعرض نظام الحكم للتغيير أو التعديل، مع استمرار النَظام الأوسع والأكثر استقراراً ودواماً الذي تمثله الدولة، كما أنَ السلطة التي تمارسها الدولة هي سلطة مجردة "غير مشخَصة": بمعنى أنَ الأسلوب البيروقراطي في اختيار موظفي هيئات الدولة وتدريبهم يفترض عادة أن يجعلهم محايدين سياسيا تحصينا لهم من التقلبات الأيديولوجية الناجمة عن تغير الحكومات، وثمة فارق آخر وهو تعبير الدولة (نظرياً على الأقل) عن الصالح العام، بينما تعكس الحكومة تفضيلات حزبية وأيديولوجية معينة ترتبط بشاغلي مناصب السلطة في وقت معين[2].

المطلب الثاني: أركان الدولة (عناصر الدولة).

يوجد خلاف بين الدراسات والأبحاث على عناصر الدولة الأساسية فمعظمهم يركز على ستة عناصر أو أركان للدولة وهي[3]:

- السكان.
- الإقليم.
- الحكومة.
- السيادة.
- الاستقلال.
- الاعتراف الدولي.

والبعض الاخر ذهب بتحديد ثلاثة أركان أساسية لأي دولة وهي[4]:

- الجماعة البشرية (الشعب).

---

[1]- إبراهيم شيحا، نفس المرجع، ص 54.
[2]- د. محمد الدجاني- د. منذر الدجاني، نفس المرجع، ص 43.
[3]- د. محمد الدجاني- د. منذر الدجاني، نفس المرجع، ص 45.
[4]- محمد المجذوب، القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان، مرجع سابق، ص 96.

- الإقليم.
- السلطة السياسية.

والرأي الغالب أنَ عناصر الدولة أو أركانها هي ستة منها ثلاثة تنوب عن الباقيات حيث أنَ الثلاثة تشمل الباقي، سوف يتم توضيح ذلك من خلال مايلي:

1- السكان (الشعب):

إنَ وجود الشعب في الدولة يعد ركناً أساسياً لا غنى عنه لقيام أيَه دولة، فلا يعقل وجود دولة بدون شعب لأنَ الشعب هو الذي أنشئ الدولة، ولا يشترط حد أدنى لهذا الشعب كشرط لقيام الدولة، فهناك دول تضم مئات الملايين من السكان ودول أخرى لا يتجاوز تعدادها عن المليون فلا شرط لقيام الدولة وجود عدد معين من السكان ولكن يجب أن يكون هناك عدد كاف من الأشخاص من أجل تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم في إطارها الذي يتجاوز إطار العائلة أو القبيلة[1].

كما يقسم السكان في أي دولة إلى ثلاثة أقسام رئيسية وهم[2]:

- **المواطنون:** وهم أفراد أو الجماعة داخل الدولة التي لها جميع الحقوق والواجبات ويمنحون ولائهم التام للدولة.
- **المقيمون:** وهم الأشخاص الذين يقيمون في الدولة لسبب من الأسباب، دون أن تكون لهم جميع حقوق المواطنين وخاصة التصويت.
- **الأجانب:** وهم رعايا الدول الأخرى، وتكون إقامتهم لفترة محددة تتجدد دوريا إن تطلب الأمر ذلك، فإنَ أقاموا لغايات العمل عليهم الحصول على إذن خاص.

2- الأرض (الإقليم):

ثاني شرط أساسي لاعتبار كيان ما دولة، هو وجود مساحة محددة من الأرض لها حدود مميزة تفصلها عن الدول الأخرى المجاورة، ويتضمن مفهوم الأرض أيضا اليابسة نفسها فقط، والهواء فوقها والمياه التي تغمرها وتحدها

[1]- محمد المجذوب، نفس المرجع، ص 97.
[2]- محمد المجذوب، نفس المرجع، ص 97.

إلى مسافة اثنتي عشر ميلا من سواحلها والبحيرات والجبال والمصادر الطبيعية والطقس، وحسب القانون الدولي، فإنَ للدولة المستقلة نفس الوضع الشرعي بغض النظر عن مساحتها أو عدد سكانها[1].

1.2- عناصر الإقليم:

إنَ عناصر الإقليم في المفهوم الحديث للدولة الحديث تتمثل في[2]:

- رقعة من اليابسة، ولا يشترط القانون الدولي في هذه الرقعة مساحة معينة، فلا يوجد في القانون الدولي حد أدنى مطلوب توافره في هذا الشأن، فقد تكون هذه الرقعة كبيرة جداً كما هو الحال في إقليم الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية والصين، وقد تكون رقعة الإقليم صغيرة جداً بحيث لا تتجاوز بضعة كيلومترات كما هو الحال في إمارة موناكو وسان مارينو واندروه والبحرين، إلاَ أنَه من الناحية الواقعية فإنَ اتساع رقعة اليابسة تمنح الدولة قوة وفعالية من مختلف النواحي لكن ضيق هذه الرقعة لا يؤثر في وجودها وتمتعها بالشخصية القانونية الدولية.

- ليس شرطاً أن تكون رقعة الإقليم متصلة الأجزاء، فقد يكون إقليم الدولة منفصلاً الأجزاء كما هو الحال في إندونيسيا والفلبين، إذ يتكون الإقليم من مجموعة جزر متناثرة، كما أنَه قد يقع إقليم الدولة في قارات مختلفة كما هو الحال بالنسبة لتركيا.

- الثبات، بمعنى أنَ شعب الدولة يقيم فوق أرضها من اجل الحياة الدائمة المستقرة وينبني على ذلك أنَ القبائل الرحل الذين يستقرون على أراضي الدولة بصورة مؤقتة ثم ينزحون عنها، لا يصدق عليهم وصف الدولة، وذلك لعدم استقرارهم في إقليم معين على الدوام.

- التحديد، بمعنى أن يكون الإقليم محصوراً ضمن حدود واضحة المعالم، ويتحدد ذلك بمدى سريان سيادة الدولة أو اختصاصها، وعليه فلا عبرة للنظرية التي تبنتها روسيا السوفييتية في دستورها الأول في العام 1923م وأغفلها دستورها الصادر في العام 1936م والمعروفة بنظرية الإقليم المتموَج، ولا عبرة كذلك بالمذهب النازي الذي كان يتبنى نظرية المجال الحيوي التي كانت تنطلق من السَماح للدولة بالتوسع في حدودها على حساب الدول المجاورة لإيجاد مجال حيوي يتناسب مع قوة شعب تلك الدولة وحيويته، للحصول على حاجاته الضرورية.

2.2- أنواع الأقاليم[3]:

[1]- عبد الله العروي، العرب والفكر التاريخي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء- بيروت، ط 04، 1998، ص 18.
[2]- محمد المجذوب، نفس المرجع، ص 98.
[3]- عبد الله العروي، العرب والفكر التاريخي، مرجع سابق، ص 22.

- الإقليم الأرضي: وهو عبارة عن مساحة يابسة الدولة والأنهار، وقد يحدد هذا الإقليم بعدة طرق منها الصناعية والطبيعية ..... الخ .

- الإقليم المائي: وهو حق الدولة في البحار والأنهر الملتصقة بها، وقد تم تحديد هذا الإقليم من خلال طرق عدة منها أقصى مسافة لقذيفة مدفع من الشاطئ، والبعض حددها بخمسة أميال ولكن التحديد السائد والمتبع في اغلب دول العالم هو اثني عشر ميلاً بحريا.

- الإقليم الجوي: يقصد بالإقليم الجوي الفضاء الجوي، الذي يعلو الإقليم الأرضي والبحري، وإقليم الفضاء الجوي حدد عند انتهاء حدود الدولة الأرضية، ولم يحدد ارتفاع للفضاء الجوي.

3- السلطة السياسية:

إنَ الدولة لا يمكن أن تنشأ بتوافر مجموعة من الأفراد وإقليم يعيشون به، وإنَما يجب أن يكون على هذا الإقليم سلطة سياسية ليخضع الأفراد لقرارات هذه السلطة، والسلطة الحاكمة لا يكفي مجرد وجودها في الدولة للقول بوجود الدولة، بل يجب أن تحصل هذه السلطة على اعتراف الأفراد وقبولهم، وهذا لا يعني أيضا أن تكون هذه السلطة بدون قوة، فالسلطة وإن كانت إرضاء للأفراد إلاَ أنَها يجب أن تستند إلى القوة، لأنَ ممارسة السلطة تتم عبر القوة[1].

فضعف السلطة يعني فناء الدولة ويعطي القوة المنافسة القدرة على الظهور وفرض وجودها على الإقليم.

- التميز بين صاحب السلطة وبين من يمارسها: في القديم كانت هناك فترة سادت فيها ما سميت بشخصية السلطة وهذه الفترة جاءت نتيجة ترابط السلطة السياسية بفكرة الحاكم، إلاَ أنَه ومع تقدم الجماعات بدأت هذه الفكرة (الارتباط بين السلطة السياسية والحاكم) بالانهيار، وظهرت فكرة جديدة وهي فكرة السلطة المجرَدة عن شخصية الحاكم ونتج عن هذه الفكرة الفصل بين السلطة والممارس وهو الحاكم[2].

- مميزات السلطة: تمتاز السلطة السياسية في أي دولة بأنَها أصلية أي أنَها لا تنبع من سلطات أخرى، وإنَما السلطات الأخرى هي التي تنبع منها، وإنَ السلطة السياسية داخل الدولة تمتاز أيضاً بأنَها سلطة ذات اختصاص عام أي أنَها تشمل جميع جوانب الحياة داخل الدولة، بعكس السلطات الأخرى، التي تهتم بتنظيم جانب معين من حياة الأشخاص، وتمتاز السلطة أيضا بأنَها تميز الدولة عن الأمَة، فالدولة يجب لقيامها وجود سلطة أمَا الأمة لا يوجد لقيامها سلطة سياسية[3].

4- الاستقلال:

[1]- إبراهيم شيحا، نفس المرجع، ص 63.
[2]- إبراهيم شيحا، نفس المرجع، ص 63.
[3]- إبراهيم شيحا، نفس المرجع، ص 64.

من الشروط الأساسية للدولة هو أن تكون مستقلة عن سيطرة الدول الأخرى، وغير مرتبطة بحكم فدرالي، ومع أنَ المحميات قد يكون لها سكان وأرض وحكومة وسيادة، إلاَ أنَه لا يمكن اعتبارها دولاً لأنَها غير مستقلة[1].

المطلب الثالث: خصائص الدولة.

إذا توفرت للدولة هذه الأركان ، نشأ لها الوجود والكيان القانوني وثبتت لها الشخصية القانونية، وعلى هذا النحو تحدد خصائص الدولة في عنصرين: الشخصيَة المعنوية والسَيادة.

1- الشخصية المعنوية:

الشخص المعنوي هو شخص قانوني يمتاز على الآدميين بأنَه قادر على اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات.

ويترتب على الاعتراف للدولة بالشخصية القانونية إضافة إلى القدرة على التمتع بالحقوق وتحمل الالتزامات الفصل بين السلطة ومن يمارسها (الحاكم)[2].

إنَ الاعتراف بالشخصية المعنوية للدولة يعني وحدة الدولة واستقلاليتها وهذا لا يعني الاستقلالية فقط عن الأفراد المحكومين بل الاستقلالية أيضا عن الحكام وبالتالي زوال فكرة شخصية الدولة وظهور السلطة المجردة النظامية.

إن التطور في الأنظمة السياسية وما يصاحب هذا التطور من تغيير في القائمين على السلطة لا يغير من وحدة شخصية الدولة ، التي تفسَر في النَهاية استمرارها وبقائها ككائن مستقل[3].

ومن نتائج الشخصية المعنوية للدولة نذكر[4]:

- تعتبر الدولة وحدة قانونية مستقلة ومتميزة عن الأفراد المكونين لها.
- إنَ المعاهدات والاتفاقيات التي أبرمتها الدولة، تبقى نافذة مهما تغير شكل الدولة أو نظام الحكم فيها.
- تبقى التشريعات سارية في حالة تغيير شكل الدولة أو نظام الحكم فيها أو القائمين عليها ما لم تعدَل هذه التشريعات أو تلغى.
- إنَ الالتزامات المالية تبقى نافذة بغض النَظر عن أيَ تغيير يلحق بشكل الدولة.
- حقوق الدولة والتزاماتها تبقى قائمة ببقاء الدولة بغض النظر عن أي تغيير يلحق بشكل الدولة.

2- السيادة:

[1]- عبد الله العروي، نفس المرجع، ص 22.
[2]- طارق لحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 201.
[3]- طارق لحاج، نفس المرجع، ص 201.
[4]- طارق لحاج، نفس المرجع، ص 202.

إنَ تمتع الدولة بالسيادة يعني أن تكون لها الكلمة العليا التي لا يعلوها سلطة أو هيئة أخرى، وهذا يجعلها تسمو على الجميع وتفرض نفسها عليهم باعتبارها سلطة آمرة عليا، لذلك فسيادة الدولة تعني وببساطة أنَها منبع السلطات الأخرى، فالسيادة أصلية ومرتبطة بالدولة وتميَز الدولة عن غيرها من الجماعات السياسية الأخرى[1].

والسيادة وحدة واحدة لا تتجزأ مهما تعددت السلطات العامة لأنَ هذه السلطات لا تتقاسم السيادة وإنَما تتقاسم الاختصاص.

1.2- مظاهر السيادة[2]:

- المظهر الداخلي: وهو أن تبسط السلطة السياسية سلطاتها على إقليم الدولة، بحيث تكون هي السلطة الآمرة التي تتمتع بالقرار النهائي.
- المظهر الخارجي: يعني استقلالية الدولة وعدم خضوعها لدولة أخرى (السيادة بالمظهر الخارجي مرتبطة بالاستقلال).

2.2- مصدر السيادة وصاحبها:

أهم النظريات التي قيلت في بيان صاحب السيادة:

1.2.2- النظرية الثيوقراطية:

ترجع هذه النظرية إلى أنَ السيادة لله وحده، أي أنَ الحكم والقرار الأول والأخير لله وحده، وقد اختلفت التفاسير للنظرية الثيوقراطية فقسمت إلى ثلاث صور:

1.1.2.2- نظرية الطبيعة الإلهية للحاكم:

هذه النظرية تقول أنَ الله موجود على الأرض يعيش وسط البشر ويحكمهم، ويجب على الأفراد تقديس الحاكم وعدم إبداء أي اعتراض (هذه النظرية كانت سائدة في المماليك الفرعونية والإمبراطوريات القديمة)[3].

2.1.2.2- نظرية الحق الإلهي المباشر[4]:

هذه النظرية تقول أنَ الحاكم يختار وبشكل مباشر من الله (أي أنَ الاختيار بعيدا عن إرادة الأفراد وأنَه أمر إلهي خارج عن إرادتهم) وتمتاز بـ:

---

[1]- طارق لحاج، المالية العامة، مرجع سابق، ص 208.
[2]- طارق لحاج، نفس المرجع، ص 208.
[3]- وجدي حسين، المالية الحكومية والاقتصاد العام، بدون دار نشر، الإسكندرية، 1988، ص 431.
[4]- محمود حسين الوادي- زكرياء أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 182.

- الحكام يستمدون سلطانهم من الله مباشرة.
- لا يجوز للأفراد مسألة الحاكم عن أي شيء.

(تبنت الكنيسة هذه النظرية فترة صراعها مع السلطة، كما استخدمها بعض ملوك أوروبا لتدعيم سلطانهم على الشعب).

3.1.2.2- نظرية الحق الإلهي غير المباشر:

الحاكم من البشر لكن في هذه النظرية يقوم الله باختيار الحاكم بطريقة غير مباشرة، حيث يقوم مجموعة من الأفراد باختيار الحاكم وتكون هذه المجموعة مسيَرة لا مخيَرة في اختيار الحاكم أي مسيرة من الله[1].

وهناك بعض الانتقادات التي وجهت للنظرية الثيوقراطية نذكر منها[2]:

- نظرية مصطنعة فقط لخدمة مصالح معينة.
- نظرية لتبرير استبداد السلطة.
- بعض الفقه نادى بعدم تسميتها بالنظرية الدينية على أساس أنَها لا تستند في جوهرها إلى الدين.

2.2.2- نظرية سيادة الأمة:

بعض العلماء أخذ يقرب مفهوم سيادة الأمة إلى مفهوم الديمقراطية واعتبرهما تعبيران عن فكرة واحدة ولكن من ناحيتين.

حيث أنَ الديمقراطية هي تعبير عن الشكل السياسي أمَا مبدأ سيادة الأمة، فهو عبارة عن التعبير القانوني.

أول ما ظهرت فكرة السيادة ظهرت على لسان القانونيين الذين كانوا يدافعون عن سلطات الملك في فرنسا ضد البابا والإمبراطور، مؤكدين أنَ الملك يتمتع بالسيادة الكاملة في ممتلكاته، وأنَ السلطة العليا لا ينافسه عليها أحد في الدولة[3].

ومع قيام الثورة الفرنسية بقيت فكرة سيادة الأمة قائمة بما لها من صفة الإطلاق والسمو والأصلة، ولكنَها انتقلت من الملك إلى الأمة، لتصبح بذلك إرادة الأمة هي السلطة العليا إن لم تنافس.

[1]- محمود حسين الوادي- زكرياء أحمد عزام، نفس المرجع، ص 182.
[2]- وجدي حسين، المالية الحكومية والاقتصاد العام، مرجع سابق، ص 435.
[3]- وجدي حسين، نفس المرجع، ص 438.

إنَ مبدأ سيادة الأمة يعني أنَ الصفة الآمرة العليا هي الدولة، أي لا ترجع إلى فرد أو أفراد معينين بل إلى وحدة مجردة ترمز إلى جميع الأفراد أي الوحدة التي تمثل المجموع بأفراده وهيئاته وأنَها بالإضافة إلى ذلك مستقلة تماما عن الأفراد الذين تمثلهم وترمز إليهم، كما ترتب على مبدأ سيادة الأمة عدَة نتائج[1]:

- الانتخاب وظيفة وليس حقا.
- النائب ممثل للأمة.
- القانون تعبير عن إرادة الأمة.

أمَا النَقد الموجَه لمبدأ سيادة الأمة فتمثل في:

- مبدأ سيادة الأمة يؤدي بالاعتراف للأمة بالشخصية المعنوية، وبالتالي إلى قيام شخصين معنويين يتشاركان على إقليم واحد وهما الدولة والأمة.
- لا توجد حاجة في الوقت الحاضر للأخذ بنظرية سيادة الأمة.
- يؤدي مبدأ سيادة الأمة إلى السيادة المطلقة وهذا يؤدي إلى الاستبداد.
- مبدأ سيادة الأمة لا يمثَل نظاما معيناً.

3.2.2- نظرية سيادة الشعب:

التطور الذي لحق بالمذهب الفردي، والانتقادات التي وجهت إلى مبدأ سيادة الأمة هي الأسباب الكافية لظهور أصوات تنادي في التمثيل النسبي الحقيقي للشعب منظورا إليه في حقيقته وتكوينه، لا بوصفة المجرد كوحدة متجانسة مستقلة عن الأفراد المكونين له[2].

تقوم نظرية سيادة الشعب على أنَ السيادة للجماعة بوصفها مكونه من عدد من الأفراد، لا على أساس أنَها وحدة مستقلة عن الأفراد المكونين لها.

وطبقا لنظرية سيادة الشعب تكون السيادة لكل فرد في الجماعة، حيث أنَها تنظر إلى الأفراد ذاتهم وتجعل السيادة شركة بينهم ومن ثم تنقسم وتتجزأ[3].

المطلب الرابع: أنواع الدول.

[1]- وجدي حسين، نفس المرجع، ص 438.
[2]- محمود حسين الوادي- زكرياء أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، مرجع سابق، ص 185.
[3]- محمود حسين الوادي- زكرياء أحمد عزام، نفس المرجع، ص 185.

إن فقهاء القانون والسياسة اتبعوا مناهج متعددة في تقسيم الدول وذلك تبعا لطبيعة اختصاصاتهم واهتماماتهم والزاوية التي ينظرون منها إلى الدولة، وإذا كان القانون ركز في دراسته لأنواع الدول على مقدار ما تتمتع به الدول من سيادة حيث قسمها إلى دول كاملة السيادة، وأخرى ناقصة السيادة، فإنَ فقه القانون الدستوري والنظام السياسي قد اهتم بتقسيم الدولة من حيث شكلها إلى دولة بسيطة (موحدة) ودولة اتحادية.

1- الدولة البسيطة:

هي التي تنفرد بإدارة شؤونها الداخلية والخارجية سلطة واحدة (فرنسا ، الأردن ، لبنان ...)، فالسيادة في مثل هذه الدول غير مجزأة تمارسها سلطة تشريعية وتنفيذية وقضائية واحدة كما هو مبين في دستورها الواحد الذي يطبق على كافة أنحاء إقليم الدولة، كما أنَ وحدة الدولة تتجسد من خلال[1]:

- السلطة : تتولى الوظائف العامة في الدولة وهي سلطة واحدة لها دستور واحد ينظمها:
  - الوظيفة التشريعية المتمثلة في وضع القوانين (سلطة تشريعية واحدة).
  - سلطة تنفيذية واحدة يخضع لها كافة الشعب.
  - سلطة قضائية واحدة يلتجأ إليها كافة الشعب.
- من حيث الجماعة: أفراد الدولة هم وحدة واحدة يتساوون في معاملاتهم بغض النظر عما يوجد بينهم من فوارق واختلافات.
- من حيث الإقليم: الإقليم وحدة واحدة في جميع أجزائه ويخضع لقوانين واحدة دون تمييز إلاَ ما تقرره بعض القوانين المحلية في المسائل الإدارية فقط.

وتبقى الدولة الموحدة بسيطة إذا بقيت تتصف بما بيَناه في النواحي الثلاث السابقة بغض النظر عن طبيعة نظام الحكم فيها فقد تكون (ملكية كالأردن والسعودية، أو جمهورية كمصر ولبنان، وقد تكون مطلقة دكتاتورية أو مقيدة ديمقراطية)[2].

2- الدولة المركبة:

وتتألف الدولة المركبة من دولتين، أو مجموعة دول اتحدت لتحقيق أهداف مشتركة، فتتوزَع سلطات الحكم فيها على الدول المكونة لها تبعا لطبيعة ونوع الاتحاد الذي يربط بينها.

وتنقسم الدولة المركبة إلى[1]:

[1]- عبد الله العروي، التحديث والديمقراطية (حوار)، مجلة آفاق، العدد 3 – 4، 1992، ص 160.
[2]- عبد الله العروي، التحديث والديمقراطية (حوار)، مرجع سابق، ص 160.

1.2- الاتحاد الشخصي:

وهو عبارة عن اتحاد بين دولتين أو أكثر تحت عرش واحد، لكن تحتفظ كل دولة بسيادتها الكاملة وتنظيمها الداخلي المستقل وبالتالي فمظاهر الاتحاد هنا لا تتجسد إلاَ في شخص الدولة فقط (فرئيس الدولة هو المظهر الوحيد والمميَز للاتحاد الشخصي، الأمر الذي يجعله اتحادا عرضيا ومؤقتاً يزول وينتهي بمجرد زوال رئيس الدولة) [2].

الدول المشتركة في الاتحاد الشخصي تبقى متمتعة بكامل سيادتها الداخلية والخارجية، ويترتب على ذلك[3]:

- احتفاظ كل دولة بشخصيتها الدولية وانفرادها برسم سياستها الخارجية.
- تعد الحرب بين دول الاتحاد الشخصي حربا دولية.
- إنَ التصرفات التي تقوم بها أحد دول الاتحاد الشخصي إنَما تنصرف نتائجها إلى هذه الدولة فقط وليس إلى الاتحاد.
- يعتبر رعايا كل دولة أجنبياً على الدولة الأخرى.
- لا يلزم في الاتحاد تشابه نظم الحكم للدول المكونة له.

2.2- الاتحاد الحقيقي (الفعلي):

يقوم بين دولتين أو أكثر، وتخضع كل الدول فيه إلى رئيس واحد مع اندماجها بشخصية دولة واحدة، تمارس الشؤون الخارجية، وتبقى كل دولة في الاتحاد محتفظة بدستورها وأنظمتها الداخلية[4].

ويترتب على الاندماج في الاتحاد الحقيقي (فقدان الدولة لشخصيتها الخارجية)[5]:

- توحيد السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي.
- تعتبر الحرب التي تقوم بين الدول الأعضاء حربا أهلية.
- أمثلة (الاتحاد الذي قام بين السويد والنرويج).

---

[1]- عبد الله العروي، نفس المرجع، ص 161.
[2]- عبد الله العروي، نفس المرجع، ص 161.
[3]- عبد الله العروي، نفس المرجع، ص 161.
[4]- د. نعمان أحمد الخطيب، نفس المرجع، ص 84.
[5]- د. نعمان أحمد الخطيب، نفس المرجع، ص 84.

3.2- الاتحاد الاستقلالي الكونفدرالي:

ينشأ من اتفاق دولتين أو أكثر في معاهدة دولية على تكوين الاتحاد أو الانضمام إليه مع احتفاظ كل دولة باستقلالها الخارجي وسيادتها الداخلية، كما أنَ صك الاتحاد أو المعاهدة والاتفاقية هي الأساس في الاتحاد الاستقلالي، حيث يقوم الاتحاد الكونفدرالي على تكوين مجلس يتكون من مندوبين عن الاتحاد وهذا المجلس لا يختص إلاَ بالمسائل التي تضمَنها الصك، ولا تعتبر الهيئة التي تمثل الدول في الاتحاد دولة فوق الدول الأعضاء، وإنَما مجرد مؤتمر سياسي، وفي هذا الاتحاد تبقى كل دولة متمتعة بسيادتها الداخلية ومحتفظة بشخصيتها الدولية ورعايا كل دولة من الاتحاد يبقون محتفظون بجنسيتهم الخاصة، وتعتبر العلاقة بين الدول مجرد ارتباط تعاهدي، حيث أنَ حق الانفصال عن الاتحاد ممنوح للدول الأعضاء، وتقرره حسب ما تراه مناسبا ومتماشيا مع مصالحها الوطنية[1].

4.2- الإتحاد المركزي:

الإتحاد المركزي ليس اتفاقا بين دول، ولكنَه في الواقع دولة مركبة تتكون من عدد من الدول أو الدويلات اتحدت معاً، ونشأت دولة واحدة[2].

ينشأ الاتحاد المركزي عادة بطريقتين[3]:

- تجمع رضائي أو إجباري لدول كانت مستقلة.
- تقسيم مقصود لأجزاء متعددة من دولة سابقة، كانت بسيطة وموحدة.

وللإتحاد المركزي (الكونفدرالي) عدَة مظاهر:

1.4.2- من الناحية الداخلية[4]:

- تتكون دولة الاتحاد من عدد من الدويلات هذه الدويلات تتنازل عن جزء من سيادتها للدولة الاتحادية.
- للدولة الاتحادية حكومة يطلق عليها الحكومة الاتحادية.
- لكل ولاية أو دولة سلطاتها الثلاثة (التشريعية والتنفيذية والقضائية) التي لا تخالف السلطات الثلاثة العامة للإتحاد (هذا ما يسمى ازدواجية السلطات).

---

[1]- عبد الله العروي، تأصيل علوم المجتمع، المقارنة والتأويل، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة الدروس الافتتاحية، مراكش، 2002، ص 06.
[2]- عبد الله العروي، نفس المرجع، ص 07.
[3]- عبد الله العروي، نفس المرجع، ص 07.
[4]- عبد الله العروي، نفس المرجع، ص 08.

- يوجد رئيس واحد للاتحاد.
- الشعب داخل الاتحاد يحمل جنسية واحدة.

2.4.2- من الناحية الخارجية[1]:

- تتولى الدولة الاتحادية إعلان الحرب، وعقد الصلح، وإبرام المعاهدات، والأشراف على القوات المسلحة للإتحاد.
- للدولة الاتحادية وحدها حق التمثيل الدبلوماسي، والانضمام إلى المنظمات الدولية.

وأهم مزايا نظام الاتحاد المركزي الفدرالي:

- نظام الاتحاد المركزي قادر على توحيد دول ذات نظم متغايرة ومتباينة في دولة واحدة قوية.
- يعمل على التوفيق بين مزايا الدولة الموحدة ومزايا الدولة المركبة.

كما أنَ عيوب الاتحاد المركزي:

- ازدواجية السلطات العامة يؤدي إلى نفقات مالية كبيرة.
- يؤدي هذا النظام إلى تشتيت الوحدة الوطنية.
- تعدد السلطات واختلاف التشريعات كثيرا ما يسبب منازعات ومشاكل.

المبحث الثاني: دور الدولة في الحضارات القديمة والعصور الوسطى.

إنَ دور الدولة مرَ بعدَة مراحل، ابتداءً بالحضارات القديمة والعصور الوسطى التي مهَدت الطريق للمراحل القادمة، فكان دور الدولة في الفكر الاقتصادي متبايناً خلال مختلف المراحل، نتيجة الظروف والمتغيَرات المصاحبة، فنجده في أحضان الفلسفة في الفكر الإغريقي وكذلك في أحضان الفكر اللاهوتي في العصور الوسطى الأوروبية.

المطلب الأول: الحضارات القديمة.

تمثَل دور الدولة في الحضارات القديمة من خلال الفكر اليوناني والرَوماني، الذي برز من خلال الحياة الاقتصادية ومختلف العادات والتقاليد التي كانت سائدة آنذاك.

1- دور الدولة في الفكر اليوناني:

[1]- عبد الله العروي، نفس المرجع، ص 08.

إنَ دور الدولة في الفكر اليوناني كان من خلال الفكر الاقتصادي للمفكرين اليونانيين أرسطو وأفلاطون.

1.1- أرسطو:

إنَ أرسطو (322-384 ق.م) رفض فكرة إلغاء البواعث والدَوافع الشَخصيَة، ورأى أنَه من الممكن تحقيق التَوافق في المصالح الفرديَة والمصلحة العامَة، وأنَ البواعث الشَخصية هي من أقوى البواعث وقد تكون من أهم الأسس لتحقيق المصلحة العامَة، وقد عارض أرسطو فكرة إلغاء الأسرة والملكيَة الخاصَة، ونلاحظ أنَ فكرة التوفيق بين المصالح الفرديَة وبين المصلحة العامَة تعتبر البذرة الأولى للأفكار التَي سادت بعد ذلك –وخصوصا مع آدم سميث في اليد الخفيَة– لتحقيق الانسجام بين المصالح الخاصَة والمصلحة العامَة[1].

يتمثل هدف الدولة الرئيسي حسب أرسطو في ترقية مواطنيها وبالتالي فواجبها الأساسي هو التعليم الذي من شأنه تحويل الأفراد إلى مواطنين صالحين من خلال رفع مستواهم الثقافي والخلقي وتعليمهم العادات الحسنة، كما قام بوضع عدَة قواعد نذكر منها:

- ميز بين الدولة (جموع المواطنين) والحكومة (من يتولون إصدار الأوامر).
- الدستور هو المنظم لجميع وظائف الدولة الاقتصادية والسَياسيَة.
- قسم السلطات إلى ثلاث سلطات رئيسية (تشريعية وتنفيذية وقضائية)، كما نادى بفصل السلطات.

وقام أرسطو بتصنيف الحكومة إلى مجموعة من الحكومات مستنداً إلى معيارين أحدهما كمي والآخر كيفي على النحو التالي:

حسب المعيار الكمي قسم الحكومات إلي حكومات فرد وحكومات قلة وحكومات كثرة، ثم وضع ثلاثة معايير كيفية للحكم على الحكومات من حيث صلاحها وتتمثل في الالتزام بالقانون وتحقيق العدالة واستهداف الصالح العام، وطبقا لهذه المعايير صنف الحكومات.

فبالنسبة لحكومة الفرد إذا التزمت بالقوانين وحققت العدالة، واستهدفت الصالح العام تكون حكومة صالحة وتعرف بالملكية، أما إذا لم تلتزم بالقوانين، وشاع الظلم في ظل حكمها، واستهدفت مصالح شخصية تكون حكومة فاسدة وتعرف بحكومة الطغيان (أو الاستبداد).

وبالنسبة لحكومات القلة إذا التزمت بالقوانين وحققت العدالة، واستهدفت الصالح العام تكون حكومة صالحة وتعرف بالأرستقراطية، أما إذا لم تلتزم بالقوانين، وشاع الظلم في ظل حكمها، واستهدفت مصالح شخصية تكون حكومة فاسدة وتعرف بحكومة الأوليجارشية.

[1]- د. حازم الببلاوي، دليل الرَجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشَروق، الطبعة الأولى، القاهرة، 1995، ص 19-20.

وأمَا حكومات الكثرة إذا التزمت بالقوانين وحققت العدالة، واستهدفت الصالح العام تكون حكومة صالحة وتعرف بالديمقراطية (أو الجمهورية)، أمَا إذا لم تلتزم بالقوانين، وشاع الظلم في ظل حكمها، واستهدفت مصالح شخصية تكون حكومة فاسدة وتعرف بالديماجوجية (الغوغائية أو الفوضوية).

وأمثل أشكال الحكومات عند أرسطو هي الحكومة الدستورية القائمة على سيادة القانون فهي أفضل من الحكومة المطلقة حتى لو قام عليها الفلاسفة[1].

سلطة الحاكم الدستوري تخلق علاقة بين الحاكم والمحكوم أسمى من علاقة السيد والعبد، ونادى بإشراك جميع المواطنين في إصدار القوانين لأنَ الحكمة الجماعية للشعب أفضل من حكمة أعقل وأفضل المشرَعين، ويرى أنَ القانون يتسم بالموضوعية لأنَه العقل المجرد عن الهوى.

كما أنَ هذه الحكومة الدستورية تتميز بما يلي[2]:

- استهداف الصالح العام وليس صالحاً فئوياً.
- قامت لهدف أخلاقي وهو الارتقاء بمواطنيها.
- تعتمد على القانون (المستمد من عادات وأعراف الجماعة) لا على أوامر تحكمية.
- تحفظ كرامة الأفراد وتستند إلى قناعتهم لا إجبارهم.

2.1- أفلاطون:

فقد تناول أفلاطون (347-427 ق.م) بعض المشاكل الاقتصادية في كتاباته الفلسفيَة، وبوجه خاص في كتاب "الجمهوريَة" وكتاب "القوانين". ويرى أفلاطون أنَ نشأة الدولة (المدنيَة السياسيَة) ترجع إلى اعتبارات اقتصاديَة، فحاجات الإنسان متعدَدة، ولابدَ من اجتماع الأفراد في جماعة سياسيَة حتَى يمكن إشباع هذه الحاجات، وقد جعل أفلاطون للدولة حجماً أمثل، بحيث يمكن تحقيق إشباع الحاجات على أحسن وجه، كما يمكن إدارتها إدارة رشيدة.

ودعا أفلاطون إلى إقامة مدينة مثاليَة قائمة على تقسيم العمل والاختصاصات والمزايا بين طبقات المجتمع (وإن كان أفلاطون نفسه قد عدل فيما بعد عن هذه النَظرة المثاليَة في كتابه "القوانين" وأخذ بنظرة أكثر واقعيَة). فالحكم يجب أن يترك لطبقة الفلاسفة والحكماء، وهؤلاء يخضعون لتربية خاصَة، ويدخل في طائفة الحكَام أيضا النَبلاء والمحاربون: النَبلاء لنسلهم النَبيل والمحاربون لشجاعتهم، أمَا طبقة المحكومين، فتتضمَن العمَال اليدويَين والزَراعيَين والصنَاع.

[1]- د. حازم الببلاوي، دليل الرَجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص 38.
[2]- د. حازم الببلاوي، نفس المرجع، ص 39.

ويدعو أفلاطون إلى إلغاء الملكيَة الخاصَة والمَيراث والأسرة بالنَسبة للطَبقة الحاكمة حتَى تتوفَر لديهم الرَغبة في الاستمرار في أداء الخدمة العامَة، لأنَ من أسباب انحراف البشر حب الملكيَة الفرديَة والرَغبة في توريث الأولاد، ولكنَه رأى على العكس أهميَة وجود الملكيَة الفرديَة بالنَسبة للمزارعين والحرفيَين، لأنَهم يهدفون في نشاطهم إلى تحقيق الرَبح ومصالحهم الخاصَة، وذلك بعكس طبقة الحكَام التَي تهدف فقط إلى تحقيق الصَالح العام.

والرَق عند أفلاطون عنصر دائم في الحضارة الإنسانية لا يمكن الاستغناء عنه، وأفضل العبيد عنده هم الأجانب المستولى عليهم في الحروب، وبوجه عام فإنَ أشهر ما عرف على **أفلاطون** في ميدان الفكر الاقتصادي كان تحبيذه لفكرة الشَيوعيَة بالنَسبة لطبقة الحكَام في مدينته المثَالية[1].

2- دور الدولة عند الرَومان:

على الرَغم من أنَ الرومان لم يقدموا فكرا اقتصاديا يستحق الذكر إلا أنَهم قد أثروا في الفكر الاقتصادي اللاحق من خلال تنظيماتهم القانونية، ومن خلال التكوين العقلي الذي طبعت به دراسة القانون الروماني عقول الباحثين في الاقتصاد، ومن الأفكار الخاصة التي أثر بها القانون الروماني في الفكر الاقتصادي فكرة "القانون الطبيعي" التي احتلت مكانة بارزة في الفكر الاقتصادي منذ القرن 18 وحتى أوائل القرن 20، كذلك يعتبر القانون الروماني بما تضمنه من أفكار (حق كل شخص أن يعقد ما يشاء من العقود والصفة المطلقة للملكية الفردية) أحد مصادر المذهب الفردي الذي يقوم عليه النظام الرأسمالي[2].

المطلب الثاني: دور الدولة في العصور الوسطى (سان توماس الأكويني).

كان سقوط الإمبراطورية الرومانية في الغرب والشرق، والإمبراطورية الفارسية بداية مرحلة العصور الوسطى التي شهدت الفكر الإقطاعي.

وتتلخص أهم معالم الفكر الاقتصادي نتاج هذه المرحلة في فكر المدرسين الذي ازدهر في جامعات أوروبا، وهي جامعات كانت تقوم أساسا على تدريس اللاهوت بقصد تكوين رجال الدين، وعلى الأخص فكر سان توماس الأكويني ويتمثل جوهر فكر المدرسين في محاولة التوفيق بين الدين والفلسفة أي بين الإيمان والعقل، وهي محاولة تكمَل في الواقع الصورة التي بدأها العصر القديم واستمرت في الفكر الإسلامي طوال القرن التاسع وتقوم على استخدام المنهج الاستنباطي في إظهار "دور الدولة" وذلك من خلال "معالجة أوضاع المجتمع الإقطاعي"[3].

---

[1]- د. حازم الببلاوي، نفس المرجع، ص 45.

[2]- عرفان الحسني، الدولة و الاقتصاد بين الانفصام والرَيادة، جريدة الخليج الاقتصادي، دار الخليج للصَحافة والطباعة والنَشر، الكويت، 2008/07/30.

[3]- جوزيف شترار، الأصول الوسيطة للدولة الحديثة، ترجمة محمد عيتاني، دار التنوير، ط1، 1982، ص 90.

المبحث الثالث: دور الدولة في النَظام الاقتصادي الإسلامي والاشتراكي.

إنَ التطرق لدور الدولة في النَظام الاقتصادي الإسلامي والاشتراكي قبل التطرق لدور الدولة في الفكر الاقتصادي الليبرالي، ما هو إلاَ مراعاةً للجانب المنهجي وللحفاظ على التركيبة البنيوية لهذا الفصل.

كم أنَ موضوع الدولة ليس جديدا على الفكر الاقتصادي، فقد اختلف هذا الدور بمر العصور، نتيجة لمختلف التغيرات التي صاحبت تطور المجتمعات، فجاءت النظريات الاقتصادية لتنظم وتعطي الحلول لمختلف الأزمات الاقتصادية وتضفي قواعد وأسس جديدة تتماشى والأوضاع السائدة، والمبحث الآتي يظهر دور الدولة من الناحية النظرية والعملية في النَظام الاقتصادي الإسلامي والاشتراكي.

المطلب الأول: دور الدولة في النَظام الاقتصادي الإسلامي.

الدولة من وجهة نظر الفكر الإسلامي لها دور مراقب، وموجّه، ومسؤوليته تستدعيه أحياناً إلى درجة التدخل في السوق لتعديل ميزان العرض والطلب، كما أنَ تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية يعتبر من المبادئ المهمة في الاقتصاد الإسلامي التي تمنحه القوة والقدرة على الاستيعاب والشمول.

1- الإطار النَظري لدور الدولة في النَظام الاقتصادي الإسلامي:

لم يكن الإسلام مجرد عقيدة دينية، إذ أنَه يمثل نظام حياة متكامل جاء ليغير حالة البشرية ولينظم كل شيء فيها، فهذا الدين يخلو من أي قصور نظري لمعالجة الجوانب الاقتصادية التي هي من الجوانب الأساسية في الحياة الاجتماعية، إذ أنَ عشرات الآيات وآلاف الأحاديث إلى جانب أكثر من نصف الفقه والتشريع الإسلامي تناولت المعاملات الاقتصادية والتجارية والزراعية والصناعية في أحكام البيع والشراء والإمارة والربا والمزارعة والمساقات والشركات والاحتكار وصلات الناس بعضهم ببعض.

إنَ ما يدعو إلى الاهتمام بالفكر الاقتصادي الإسلامي ليس تعصباً، بل إنَ الفكر الاقتصادي العالمي هو وحده مترابط الحلقات من حيث التواصل المعرفي، إذ أنَ هذا الفكر يمثل حلقة مهمة فيه، وإنَ عدم الاهتمام وإنكار هذا الفكر يمثل انقطاعاً في تاريخ البشرية وفقدان حلقة مهمة من حلقات الوصل العرفية والفكرية، والذي كان منهلاً ومنبعاً للكثير من الأفكار على مستوى العالم في العصر الحديث.

فالدين الإسلامي يحتوي على مبادئ إسلامية تشمل كل جوانب الحياة الإنسانية وليس الجوانب المادية فقط، ولقد وضع الإسلام إطارا من المبادئ العامة التي يمكن أن يسترشد بها المسلمون في حياتهم اليومية فقد جاء في سورة الأنعام (قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلاَّ تُشْرِكُواْ بِهِ شَيْئاً وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً وَلاَ تَقْتُلُواْ أَوْلاَدَكُم مِّنْ إمْلاَقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلاَ تَقْرَبُواْ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلاَ تَقْتُلُواْ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللّهُ إِلاَّ بِالْحَقِّ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ{151} وَلاَ تَقْرَبُواْ مَالَ الْيَتِيمِ إِلاَّ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُواْ الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ لاَ نُكَلِّفُ نَفْساً إِلاَّ وُسْعَهَا وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُواْ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى وَبِعَهْدِ اللّهِ أَوْفُواْ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ{152})[1].

إذ تضمنت هذه الآية مجموعة من المبادئ وهي :

1) النهي من الإشراك بالله.
2) الإحسان إلى الوالدين.
3) النهي عن قتل الأولاد.
4) النهي عن التقرب من الفواحش.
5) النهي عن قتل النفس إلا بالحق.

[1]- المصحف الشريف، سورة الأنعام، الآية 151-152.

6) المحافظة على مال اليتيم وتنميته وتثميره.

7) أيفاء الكيل والميزان.

8) العدل في الأقوال والأفعال والأحكام.

9) الوفاء بالعهد.

10) إتباع الصراط المستقيم.

لاشك أنَ هذه الوصايا تشكل الأسس الأخلاقية للسلوك القديم في المجتمع الإسلامي، كما أنَ محاولة التوصل إلى نسيج نظري يشتمل على المبادئ الاقتصادية التي يمكن الارتكاز عليها لتوجيه النشاط الاقتصادي الفردي من منظور إسلامي يتطلب الاسترشاد بالمبادئ العشرة السابقة مع فهم متعمق للفقه الإسلامي بالإضافة إلى معرفة الفلسفات الاقتصادية المختلفة التي تحكم سير المجتمعات المعاصرة.

إنَ الخوض في غمار الفكر الاقتصادي الإسلامي، يعد سبيلا ليس من السهولة ارتياده، سيما وأنَ الفكر الاقتصادي الإسلامي يمتاز بخصوصية فريدة لأنَه جزء من كل، يتم ارتكازه على الدين الإسلامي الذي يتسم بالشمول والتكامل ويهدف إلى المزج بين القيم المادية والقيم الروحية، التي جاءت في القرآن الكريم والذي يعد المصدر الأساسي للشريعة الإسلامية. ومن المؤكد أنَ لكل نظام اقتصادي قوانينه الخاصة التي تولد في ضوء فلسفته.

أولاً: القوانين الأساسية للنظام الاقتصادي الإسلامي:

مايمكن أن يسجَل كنقطة افتراق بين النظم الاقتصادية الوضعية (الرأسمالية والاشتراكية) هو أنَ الفكر لاحق في التطبيق في حين جاء الفكر الاقتصادي الإسلامي سابقاً على وقائعه، ومن جانب آخر فإنَ القوانين الحاكمة للنظام الاقتصادي لبد أن تشتمل على جانبي الإنتاج والتوزيع وتنظيم العلاقات الاجتماعية بين الأفراد خلال عملية الإنتاج بناءاً على الأساس القانوني لعلاقات الإنتاج في المجتمع.

وهناك قانونان أساسيان في الاقتصاد الإسلامي هما[1]:

الأول: قانون التسخير:

يشكل قانون التسخير مركزاً محورياً في الفكر الاقتصادي الإسلامي، إذ أنَ مهمة الخلق هي عبادة الله، ولكي يعبدوا لبد من بيئة مادية تشمل (المأكل والملبس والمسكن) وهي أساسيات الحياة المادية وتمثل الحد

[1]- عبد الله عبد الغني، المشكلة الاقتصادية في الإسلام، المكتب الجامعي، الإسكندرية، بلا تاريخ، ص 99.

الأدنى لمستوى المعيشة اللازم توفيره للإنسان، خصوصاً على حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال[1]، ويلزم المجتمع في توفيره حفظ الأشياء الخمسة التي يعد النظام الاقتصادي الإسلامي مسؤولية تحقيقها هي المسؤولية الأولى للقائمين على المجتمع.

ولقد سخر الله الكون كله من أرض وسماء وأنهار وبحار لخدمة الإنسان، وهذا التسخير يعني أنَ بإمكان الإنسان الإفادة من هذه المخلوقات، فسبحانه وتعالى يقول في محكم كتابه الكريم {وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُواْ مِنْهُ لَحْماً طَرِيّاً وَتَسْتَخْرِجُواْ مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا }[2]{ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمُ الأَنْهَارَ }[3]{وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالْنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ }[4]{هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولاً فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ}[5]{أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي إِلى أَجَلٍ مُّسَمًّى وَأَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ}[6]{أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُّنِيرٍ}[7].

الثاني: قانون الاستخلاف:

يعد هذا القانون قانوناً مكمَلاً للقانون الأول والذي يتناول موضوعاً من أهم الموضوعات وأخطرها، والذي يمثل نقطة الارتكاز في النظم الاقتصادية المختلفة، ألا وهي الملكية والتي تمثل نقطة الخلاف مابين النظم المعاصرة فضلاً عن أنَها تعد محوراً أساسيا لتطورات نظم الإنتاج على مر التاريخ.

وبالرغم من أنَ الأديان السماوية تقترب بهذا القدر أو ذاك من هذا الجانب، إلا أنَ الدين الإسلامي قد أحكم موضوع الملكية في إطار شرعي، إذ أنَ الله سبحانه وتعالى قد استخلف الإنسان في الأرض، إلا أنَ هذا الاستخلاف ليس مطلقاً بل محدداً في ظل سلوكه ضمن إطار القواعد التي تحددها الشريعة الإسلامية والدولة الإسلامية والخليفة والإمام، وهناك آيات قرآنية كثيرة دلت على موضوع الاستخلاف نورد منها:

[1]- محمد فاروق النبهان، شرعية تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية في نظر الإسلام، ندوة الاقتصاد الإسلامي في معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، 1983، ص 375.
[2]- المصحف الشريف، سورة النحل، الآية 14.
[3]- المصحف الشريف، سورة إبراهيم، الآية 32.
[4]- المصحف الشريف، سورة النحل، الآية 12.
[5]- المصحف الشريف، سورة الملك، الآية 15.
[6]- المصحف الشريف، سورة لقمان، الآية 29.
[7]- المصحف الشريف، سورة لقمان، الآية 20.

{وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ}[1]{ وَآتُوهُم مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ }[2]{اللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنتُمُ الْفُقَرَاء}[3] {وَاذكُرُواْ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاء مِن بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ}[4]{فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم مَّا أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَيْكُمْ وَيَسْتَخْلِفُ رَبِّي قَوْماً غَيْرَكُمْ وَلاَ تَضُرُّونَهُ شَيْئاً إِنَّ رَبِّي عَلَىَ كُلِّ شَيْءٍ حَفِيظٌ}[5]{وَاذْكُرُواْ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاء مِن بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي الأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِن سُهُولِهَا قُصُوراً وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتاً فَاذْكُرُواْ آلاء اللّهِ وَلاَ تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ }[6]. }[6].

إنَ قانون الاستخلاف نظَم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام، دون أن يسمح في حالة الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، من ظهور الصراعات المجتمعية.

وفي الإسلام لا نستطيع فصل جانب عن جانب، أي لا نستطيع فصل جانب العبادات عن جانب المعاملات أو عن جانب الأخلاقيات، ولذلك لا يجوز لأحد أن ينقص الشؤون السياسية والسلطات من تكاليف شرع الله ولا أن يعزلها عن عبادته، فالالتزام بشرعة الله يعني أن نتعبد الله في كل ما نعمله في الصلاة وفي الزكاة والحج وفي السياسة والاقتصاد والثقافة والاجتماع وفي الحرب والسلم.

إنَ الإسلام كشريعة ومنهاج يختلف عن غيره من الرَسالات والشرائع السابقة عليه بما يتضمنه من اتساق العلاقات والمعاملات بين الناس، فالإسلام دين وليس سياسة ولكنَه دين يؤسس للسياسة فيضع لها من المبادئ والأحكام والقيم والمعايير ما يمكنَها من إقامة المجتمع السياسي على أسس وقواعد تحقق له الوحدة والقوة والعزة والمنعة، وتقيم الأخوة والعدل والمساواة بين الناس[7].

إنَ ما يميَز الدولة الإسلامية هو فاعليتها في إقامة العدالة وحماية الأفراد والمجتمع وتأمين التوازن والكفاية، فمن وظائف الدولة هو توفير العدل وتأمين الكفاية لجميع الناس[8].

والدولة في نظر الإسلام (هي السلطة المنبثقة عن إرادة الأمة والمعبرة عن ضميرها والمدافعة عن حقوقها ومصالحها بصدق وأمانه)[9]، هذه السلطة التي أوكلت إليها هذه المهام الجسيمة مطالبة بالالتزام بما كلفت من مهام وأهم ذلك هو حماية الحكم الشرعي والسهر على منفذيه لكي يكونوا في موضع احترام، ولا

[1]- المصحف الشريف، سورة الحديد، الآية 7.
[2]- المصحف الشريف، سورة النور، الآية 33.
[3]- المصحف الشريف، سورة محمد، الآية 38.
[4]- المصحف الشريف، سورة الأعراف، الآية 69.
[5]- المصحف الشريف، سورة هود، الآية 57.
[6]- المصحف الشريف، سورة الأعراف، الآية 74.
[7]- سالم القمودي، الإسلام والدولة، عرض : إبراهيم غرايبه، جريدة الصباح، العدد 746 في 2006/1/17، ص 07.
[8]- حسين علي قاسم الاسدي، مبدأ الوسط في المذهب الاقتصادي الإسلامي، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1998، ص 173.
[9]- حسين علي قاسم الاسدي، نفس المرجع، 173.

يمكن للحكم أن يكون في موضع احترام المجتمع ما لم تكون هنالك سلطة تسهر على تنفيذه، وتحاسب من يخالف ذلك[1].

ومن ذلك يتضح لنا "الدور التدخلي للدولة في نظر الإسلام"، إذ لا يمكن للدولة أن تنفذ ما أنيط بها من مسؤوليات ما لم تكون السلطة مخولة بالتدخل لإجبار الفرد على الامتثال لأحكام النص الشرعي بشكل يجعل ذلك النص موضع احترام كل مواطن.

ثانياً: مجالات تدخل الدولة:

إنَ الدولة الإسلامية تتدخل من خلال المجالات الآتية[2]:

المجال الأول: مجال التطبيق:

يكون شروع الدولة بالتدخل في النشاط الاقتصادي لضمان تطبيق أحكام الإسلام المتصلة بالحياة الاقتصادية للأفراد، كأن تحول دون تعامل الناس بالربا أو ممارسة الاحتكار أو بتطبيق الأحكام المتعلقة بالضمان الاجتماعي والتوازن العام في الحياة الاقتصادية وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.

المجال الثاني: مجال التشريع:

إنَ المشرَع هو الله سبحانه وتعالى ولا مشرَع سواه، إلاَ أنَ النصوص وكما يقول العلماء متناهية والأحداث غير متناهية، ولذلك فلبد من معالجة الأحداث غير المتناهية على ضوء النصوص المتناهية واستنباط الأحكام الخاصة بها وهذه هي مهمة المجتهد من العلماء.

ثالثاً: حدود تدخل الدولة:

إنَ درجة تدخل الدولة تضيق وتتسع تبعاً لمستوى السلوك الفردي السائد في المجتمع، إضافة إلى الظروف الاستثنائية التي قد يتعرض لها المجتمع وتهدد كيانه، وقد رفض "ابن خلدون" تدخل الدولة بما يؤثر على الأسعار سواء بمزاولة التجارة أو بغرض المكوس والجباية والتمتع بمزايا خاصة في مجال التسويق، فهو يدعو إلى تحقيق السوق التنافسية الكاملة، وهذه الدعوة هي إحياء لدعوة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بإيجاد الجو الملائم لعمل السوق بحرية في تحديد الأسعار لضمان مصلحة البائع والمشتري[3].

[1]- حسين علي قاسم الاسدي، نفس المرجع، 173.
[2]- حسين علي قاسم الاسدي، نفس المرجع، 174.
[3]- عبد الله عبد الغني، المشكلة الاقتصادية في الإسلام، مرجع سابق، ص 122.

لذا فإنَ حجم التدخل يرتبط بحجم الحاجة، وفي إطار تصحيح المعادلة الاجتماعية، فإذا تجاوز هذا التدخل حاجة المجتمع فإنَ هذا التجاوز لا يتفق مع الشريعة، وإذا ارتبط التدخل بظلم كان ذلك الظلم مخلاً بالأهداف التي أجازت فكرة التدخل من الأساس. وبذلك يصبح التدخل مطلباً من مطالب المجتمع ومعبراً عن رفض ذلك المجتمع للظلم المؤدي إلى الانحراف عن مبادئ الشريعة الإسلامية[1].

وقد شخَص ابن خلدون الآثار السلبية لتدخل الدولة بالاتي[2]:

- إنَ تجارة السلطان مضره بالرعايا لعدم التكافؤ في مقدرتهم التمويلية ولأنَ السلطة قد يساء استخدامها، مما يؤدي إلى الإضرار بالتَجار ويتسبب في خسارتهم.
- إنَ الدولة التي تعرض نفسها كبديل للقطاع الخاص تتسبب في إحباط النشاط الفردي.
- إنَ السياسة السعرية قد تسبب إساءة تخصيص الموارد، لأنَ الأسعار تعكس تكاليف الإنتاج، وتدخل الدولة بأسعار تحكميَة يسئ إلى المنتجين ويتسبب في خسارتهم.

رابعاً: أهداف تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية:

الدولة في نظر الإسلام لا تمارس مسؤولياتها في تقييد الحريات إلا عندما تتوفر لها مبررات ذلك التدخل والمبررات التي يعترف بها الإسلام، التي تنطلق من منطلق المصلحة الاجتماعية، إذ يسهم هذا التدخل في توفير الأمن والعدل والتوازن في المجتمع، وهذا التدخل لا يمكن أن يكون مرفوضاً من المجتمع لسلامة منطلقه ووضوح أهدافه، التي يمكن تحديدها بالآتي[3]:

- تحقيق التوازن الاجتماعي:

إذ أنَ التوازن الاجتماعي يعد مطلباً اجتماعيا وأخلاقيا، وذلك لأنَ الاختلال في التوازن يؤدي إلى إضعاف تماسك المجتمع، وإيجاد ثغرات تسهم في انهياره ولكي يكون المجتمع نسيجا متماسكا يجب أن يتحقق التوازن فيه بين مختلف القوى بحيث يشعر الجميع بالطمأنينة. فالتشريع الإسلامي قد حرص على تحقيق التوازن، فالزكاة تستهدف فتح قناة للأموال بين الأغنياء والفقراء عن طريق دفع جزء من أموال الأغنياء إلى الفقراء بطريقة متجددة، بحيث تضعف حدة التفاوت بين الأغنياء والفقراء، بالإضافة إلى ذلك فقد حرَم الإسلام جميع الطرق الاستثمارية التي تسهم في تنمية الثروة بطريقة تتنافى مع المصلحة الاجتماعية، فجاء تحريم الربا والاحتكار والاستغلال، لأنَ هذه

[1]- سالم القمودي، الإسلام والدولة، مرجع سابق، ص 17.
[2]- سالم القمودي، نفس المرجع، ص 18.
[3]- حسين علي قاسم الاسدي، مبدأ الوسط في المذهب الاقتصادي الإسلامي، مرجع سابق، ص 184.

الأساليب تعمق حدة التفاوت الطبقي، لذا فإنَ التدخل الحكومي الذي يريد تحقيق التوازن الاجتماعي هو المباح والمطلوب اجتماعيا.

- حماية الاقتصاد الوطني:

يجب على الدولة أن تضع القوانين التي تضمن حماية الاقتصاد الوطني سواء كانت متعلقة بحماية الإنتاج الوطني وتشجيعه أو حماية العملة المتداولة.

- منع استغلال الأقوياء للضعفاء:

من الأمور التي تحتَم تدخل الدولة هو حماية الضعيف عندما تصبح مصالحه معرضة للاستغلال، وبما تملكه من سلطة تفويضية يجب عليها أن تحمي المظلوم وعبر وسائلها التدخليَة المتعددة، وأهمَها القانون إذ يجب على الدولة أن تضع القوانين التي تضمن العدالة الاجتماعية، سواء في الأجور والأسعار والأرباح أو في الضرائب أو الواجبات المفروضة على أصحاب الأموال.

- الضمان الاجتماعي:

فرض الإسلام على الدولة حماية أفراد المجتمع الإسلامي من الفقر والعوز، فهي ضامنة لمعيشة أفراد المجتمع بصورة كاملة، فهي تهيئ له فرصة العمل في النشاط الاقتصادي المثمر ليعيش على أساس عمله وجهده، وإذا كان الفرد عاجزاً عن العمل وكسب المعيشة بنفسه، أو كانت الدولة في ظرف استثنائي لا يمكن لها أن توفَر له فرصة العمل، هنا تقوم الدولة بتطبيق مبدأ الضمان عن طريق تهيئة المال الكافي لسد حاجات الفرد وتوفير حد خاص من المعيشة له يدعى بحد الكفاية، والذي يمثل المستوى المعيشي السائد في المجتمع[1].

فالحاكم ليس فقط هو المسئول عن الفقراء، بل هو كالأب على رؤوسهم يسمع حاجاتهم بكل تأن، ويسارع إلى تلبيتها، لذا فإنَ إنسانية النظام الاقتصادي الإسلامي تمثل حالة الرقي والرفعة لهذا النظام، والتي يتفرد بها عن باقي الأنظمة الاقتصادية الأخرى.

2- الإطار العملي من خلال التدخل غير المباشر والمباشر للدولة:

من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي، مبدأ التوجيه الإداري للنشاط الاقتصادي، وهذا المبدأ مؤسس في أصوله على نظرية التوازن الاجتماعي التي يعتمدها الإسلام أسلوبا وهدفا لتحقيق العدالة الاجتماعية، وبمقتضى هذا النظر يخضع النشاط الاقتصادي في حركته وتوجَهه لإرادة الدولة بوصفها الممثل الشرعي للمجتمع، غير أنَ هذا الخضوع مقيد بتحقيق الغاية الكبرى التي يستهدفها الإسلام وهي العدالة الاجتماعية من خلال فكرة التوازن الاجتماعي.

[1]- حسين علي قاسم الاسدي، نفس المرجع، ص 185.

إنَ العدالة الاجتماعية هي الغاية الكبرى التي يسعى الإسلام إلى تحقيقها، كما أنَ كل الأساليب والوسائل التي من شأنها إدراك هذه الغاية تعتبر من قبيل إدراك المصلحة العامة التي يجب على ولي الأمر أو من يمثله العمل على تحقيقها وقد منحت الشريعة الإسلامية لولي الأمر سلطات تقديرية واسعة لتمكينه من إدراك العدالة الاجتماعية على الوجه الذي رسمه المشرَع، وتنقسم هذه السلطات إلى نوعين[1]:

– سلطات غير مباشرة تنظيمية ورقابية، تبيح لولي الأمر التدخل في الحياة الاقتصادية.

– سلطات مباشرة إنتاجية وتوجيهية ترمي إلى القيام بمهام الإنتاج في بعض الفروع الإنتاجية، وتوجيه الإنتاج في فروع إنتاجية أخرى بالصورة التي تتفق ومصلحة المجتمع.

1.2– التدخل غير المباشر للدولة[2]:

مظاهر التدخل غير المباشر عديدة ومتنوعة، منها ما هو تنظيمي ورقابي ومن ذلك ما يلي:

تدخل الدولة لتنظيم العمل ومراقبة ومنع الوسطاء الذين يستمدون كسبهم من جهل الجمهور لثمن السلعة فيحققون أرباحا غير مبررة من فروق الأسعار، ويبدو تدخل الدولة أيضا في منع الاحتكار وتسعيرة السلع التي تقوم حاجة جمهور الناس عليها، وقد تقتضي المصلحة العامة إزالة ملكية عقار أو منقول أو إكراه صاحبه على تقديمه للاستثمار.

وأجهزة التدخل في هذه الميادين التنظيمية والرقابية هي ولاية الحسبة، ولها موظفون يتولون أمرها في كل قطر إسلامي وكذلك القضاء الذي له حق التدخل في العديد من الميادين السابقة وفي حدود اختصاصه.

كما أنَ النوع الثاني من التدخل غير المباشر تبدو أهم مظاهره في السياسة المالية للدولة الإسلامية، والحق أنَ مالية الدولة الإسلامية احتلت موضعا رئيسيا من الاقتصاد الإسلامي، وظلت إلى زمن بعيد محركا لهذا الاقتصاد ومصدرا لقوته. فقد شرع الإسلام في تنظيم مالية الدولة أسساً ومبادئ تجاوزت أحدث النظم الوضعية في الجباية والإنفاق إذ اعتمد مبدأ تعدد الضريبة، ففرض الزكاة كضريبة مستقلة تتناول الأموال جميعا النقدية منها والعينية كما فرض الخراج كضريبة على الأرض الزراعية والعشور كضريبة غير مباشرة على الصادرات والواردات، أما بالنسبة إلى الإنفاق فقد وضعت الشريعة الإسلامية سياسة إنفاقية هادفة اتسمت بالمرونة والعدالة ومكَنت من خلال الممارسات في تطوير المجتمع المسلم والارتقاء به[3].

فمالية الدولة في الاقتصاد الإسلامي سوف تتناول زاويتين رئيستين: زاوية الإيرادات وزاوية الإنفاق:

1.1.2– إيرادات الدولة الإسلاميَة:

[1]- د. سعيد سعد مرطان، مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، بيروت، 1986، ص 47.
[2]- محمود بن إبراهيم الخطيب، النظام الاقتصادي في الإسلام، مكتبة الحرمين، الطبعة الأولى، الرياض، 1989، ص 63.
[3]- محمود بن إبراهيم الخطيب، النظام الاقتصادي في الإسلام، مرجع سابق، ص 64.

لعل أهم ما يمتاز به الفكر الإسلامي المالي هو الاستقاء المباشر من الشريعة الإسلامية، فقد تضمنت أحكاما عامة آمرة تتصل بتنظيم إيرادات الدولة ونفقاتها على نحو لا تعرفه المجتمعات من قبل ونصت منذ البداية على فرض ضريبة مباشرة على الدخل وهي الزكاة يلتزم كل مسلم امتلك قدراً محددا من الدخل المالي بأدائها كما نصت على الجزية التي يؤديها غير المسلم في مقابل ما تبذله الدولة المسلمة لحمايته وأيضا في نظير إعفائه من أداء الزكاة والخدمة العسكرية، وفي نظير حماية الدولة الإسلامية للبلد الذي يعيش فيه، أما الخراج فقد فرضته الشريعة الإسلامية كضريبة عقارية على الأرض الزراعية في الأقاليم التي فتحها المسلمون.

وفي مجال الضرائب غير المباشرة هناك العشور التي تفرض على الواردات إلى البلاد الإسلامية، وإلى جانب هذه الأنواع المختلفة من الضرائب نصت الشريعة الإسلامية على بعض مصادر الإيرادات العامة الأخرى كخمس الغنائم وما يعثر عليه من الركاز والمعادن وتركة من لا وارث له ومال اللقطة والمال الذي لا مالك له، وأخيرا كل ما أتفق عليه المسلمون، ويجيز الفقه الإسلامي للأمام أن يفرض من الضرائب الدائمة أو المؤقتة ما تدعو إليه الحاجة وتستقيم به أحوال المسلمين[1].

2.1.2- نفقات الدولة الإسلاميَة:

تشير الفرائض المالية المتعددة للدولة إلى أهمية موارد الدولة الإسلامية وتنوعها، كما أنَ هذه الأهمية وهذا التنوع يرتبط بالمهام الكبرى التي ألقاها التشريع الإسلامي على عاتق الدولة في العديد من الميادين، وقد استلزمت هذه المهام نفقات كبيرة لتحقيقها، والهدف الذي يرمي الإسلام إلى إدراكه من هذه النفقات هو تحقيق العدالة التوزيعية بوجه خاص والعدالة الاجتماعية بوجه عام، ومن هنا استهدفت السياسة المالية للدولة التأثير على الإنتاج والتأثير على التوزيع من خلال سياسة إنفاقية هادفة.

فالدولة لا تقتصر وظيفتها على القيام فقط بالأعباء التقليدية كإقامة العدل والسهر على الأمن الداخلي وتهيئة الحماية ضد الاعتداء الخارجي كما كان الشأن في الدول الغربية إلى مطلع القرن العشرين، بل تتعدى مسؤولياتها كل هذه الأعباء لتشمل أعباء جديدة، إذ تقوم بعدد من الوظائف الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة، وكذلك النفقات الاجتماعية والتعليمية والصحية والضمان الاجتماعي[2].

2.2- التدخل المباشر للدولة:

قبل أن نحدد المجالات التي يجوز للدولة التدخل فيها نقول متى تتدخل الدولة الإسلامية في النشاط الاقتصادي وما هي حدود ذلك التدخل ؟.

تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في عدة حالات[3]:

---

[1]- د. محمد عبد المنعم عبد القادر عفر، النظام الاقتصادي في الإسلام، دار المجمع العالي، جدَة، 1989، ص 21.
[2]- محمود بن إبراهيم الخطيب، من مبادئ الاقتصاد الإسلامي، دار طيبة، الرياض، 1989، ص 34.
[3]- د. شوقي أحمد دنيا، النظرية الاقتصادية في منظور إسلامي، مكتبة الخريجي، الطبعة الأولى، الرياض، 1989، ص 56.

- تدخل الدولة إذا ثبت أنَ الأفراد عاجزين عن القيام بالنشاط الاقتصادي أو يقصَرون فيه أو معرضون عنه، كمد السكك الحديدية أو إقامة الصناعات الثقيلة، وكل ما تتعلق به حاجة الناس من الصناعات والمهن، كما أنَ للدولة عند الضرورة حق إجبار من يحسن ذلك إن امتنع عن القيام به.

- إذا انحرف النشاط الاقتصادي عن الأصول الشرعية أو أضر بالصالح العام للمجتمع كإنتاج الخمور وإقامة المؤسسات والبنوك الربوية.

- إذا أرادت الدولة أن تحقق قدرا من التنمية الاقتصادية لرفع مستوى المعيشة والرفاه العام لأفراد المجتمع.

- في الحالات الاستثنائية كالحروب والمجاعات.

من هنا نرى تدخل الدولة له بعد اقتصادي، فالتدخل ليس مصادرة أو منافسة الأفراد، وإنَما من أجل المصالح العامة دون مساس بحقوق الأفراد الشرعية، إلاَ إذا تعارضت مصلحة الفرد مع مصلحة الجماعة وحتى يكون تدخل الدولة مشروعا فقد وضع الشَرع الضمانات الكافية التي تكفل عدم تجاوز التدخل لأهدافه المشروعة، ومن أهم هذه الضمانات: شرعية الحاكم وهي عقد البيعة الذي يبرم بين الحاكم والأمَة، وعدالة الحكم، وخضوع الدولة لأحكام الشريعة الإسلامية خضوعا مطلقا لا استثناء فيه[1].

المطلب الثاني: دور الدولة في النَظام الاشتراكي.

يرى أنصار النَظام الاشتراكي أنَ دور الدولة يكون من خلال تحقيق العدالة والمساواة بين الأفراد في المجتمع والقضاء على الطبقية المبنيَة على استغلال الإنسان للإنسان، فتدخل الدولة يشمل جميع الميادين الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية ويتم من خلال الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والاعتماد على أسلوب التخطيط والتوزيع العادل للدخل الوطني، فالدولة في المذهب الاشتراكي هي دولة متدخلة لها وظيفة أساسية هي تحقيق العدالة والمساواة بين الأفراد.

1- الإطار النَظري لدور الدولة في النَظام الاشتراكي:

تعد الاشتراكية حركة اجتماعية موجهة ضد النظام الرأسمالي، ولكنَها مع ذلك تمثل نظاماً قائماً بذاته له أسسه النظرية والفلسفية والسَمة الغالبة فيه هي الملكية العامة لوسائل الإنتاج، مع دور أساسي للدولة والباعث هو المصلحة العامة وليس المصلحة الذاتية.

ويذهب ماركس إلى أنَ الدولة لم تكن موجودة منذ الأزل، فهناك مجتمعات تدبرت أمرها، دون أن يكون لها أيَة فكرة عن شيء اسمه دولة أو سلطة الدولة.

[1]- د. عدنان خالد التركماني، المذهب الاقتصادي الإسلامي، مكتبة السوادي، الطبعة الأولى، بيروت، 1990، ص 19.

إنَ المجتمعات البدائية بتنظيمها الأسري بكل ما فيها من بساطة لا يوجد فيها جند ولا شرطة بدون نبلاء أو ولاَة ولا قضاة لم تعرف السجون والمعتقلات، كل شيء يجري في مساره المنتظم، الخصومات والمشاجرات كلها تحسم من قبل الجماعة (الأسرة أو العشيرة وليست فيها فقراء أو محتاجون فالجميع متساوون ولا مكان بعد للعبيد)[1].

وعندما بلغ التطور الاقتصادي إلى درجة اقترنت بانقسام المجتمع إلى طبقات، أصبحت الدولة بحكم هذا الانقسام أمرًا لازماً وهذه التطورات التي نشأت داخل المجتمع الأسري القديم، أدَت في النهاية إلى سقوطه.

ولتجاوز الطبقية في المجتمع، استلزم وجود قوة من المجتمع، وفي هذا الصدد يذكر ماركس (إنَ العنف ميزة كل مجتمع قديم...إنَ العنف هو ذاته قوة اقتصادية)[2].

الدولة إذن من وجهة نظر ماركس ولدت وسط المنازعات الطبقية، دولة الطبقة الأكثر قدرة، دولة الطبقة المسيطرة اقتصادياً، والتي تصبح بفعل ذلك مسيطرة سياسياً وتحصل بذلك على وسائل جديدة للقهر واستثمار الطبقة المضطهدة، فالدولة القديمة كانت دولة مالكي العبيد لأجل قهر العبيد، والدولة الوسيطة (الإقطاعية) أداة النبلاء لقهر الفلاحين والأقنان والعاملين بالسَخرة، ومثلها الدولة الحديثة ذات الصفة التمثيلية هي أداة استثمار العمل المأجور من قبل رأس المال، ويجري ترتيب الحقوق الممنوحة للمواطنين وفق مستويات مختلفة وحسب الثروة، وهكذا كانت الدولة كمنظمة للطبقة المالكة ضد الطبقة غير المالكة، أي أنَها بالأحرى نتاج المجتمع عند درجة معينة من تطوره[3]. فالدولة جهاز إكراه في يد طبقة لقهر طبقة أخرى، وهو في النظام الرأسمالي أداة بيد البرجوازية تكره به طبقة البروليتاريا بغض النظر عن شكل الحكم القائم سواء في ظل جمهورية ديمقراطية أم في ظل نظام ملكي[4].

إنَ نبذ الماركسية للدولة وبناء تصور فلسفي بشأنها في ظل المجتمع الاشتراكي يأتي من الرفض الكامل للدولة باعتبارها في أحسن الأحوال شراً موروثاً لابد من إزالته، لذا يرد التساؤل، ما هو مضمون وشكل التحول الذي سيصيب الدولة على صعيد الممارسة الفعلية؟.

تتلخص الرؤية الماركسية في هذا الجانب، بأنَه في ظل سيطرة المجتمع الواعي وتنظيمه للاقتصاد والمجتمع فإنَ البناء الطبقي سيذوب وتذوب الدولة باعتبارها جهاز قمع في مجتمع قائم على الاستغلال، وهنا تحل دكتاتورية البروليتاريا محل حكومة الأشخاص لإدارة الإنتاج والمجتمع، وتضع حداً لكل الفوارق الطبقية والعداء الطبقي ومن ثم تضع حداً للدولة، وأجهزتها الأخرى التي لا يمارس أفرادها مهمة أخرى غير سلطة القمع من جيش وشرطة وموظفين وبيروقراطيتها المتطفلة على المجتمع والمتعالية عليه.

[1]- فردريك انجلز، نصوص مختارة، ترجمة وصفي ابني، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق، 1972، ص 301.
[2]- كارل ماركس، رأس المال، الجزء الثالث، ترجمة: محمد عيتاني، مكتبة المعارف، بيروت، 1988، ص 119.
[3]- ولتر ستيس، فلسفة هيجل، ترجمة إمام عبد الغني، دار التنوير، ط3، بيروت، 1983، ص 122.
[4]- لينين، الدولة في الماركسية، ترجمة فخري لبيب، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1984، ص 45.

لذا فإنَ الخطوة الأولى للثورة العالمية، هي وضع الطبقة العاملة موضع الطبقة الحاكمة وتكون كل وسائل الإنتاج في يد دولة البروليتاريا المنظمة كطبقة حاكمة[1].

وهذا يعني أنَ البروليتاريا تستولي على السلطة وتخلق المجتمع اللاطبقي مستخدمةً الدولة في صراعها، لإخضاع خصومها بالقوة[2]وهي لا تستخدمها لغاية الحصول على الحريَة، لأنَه طالما يصبح الحديث عن الحرية ممكن، فإنَ الدولة ستختفي، لذلك فهي تبرز في المرحلة الأولى من الاشتراكية في المجالات الآتية[3]:

أ- إنَها مؤسسة مؤقتة وهي ضرورية في صراع الطريقة العاملة.

ب- هنالك حاجة للدولة لا من اجل الحرية بل من اجل قمع الخصوم.

ج- إنَها يمكن أن تتحلل من تلقاء نفسها.

لذا فإنَ مرحلة اضمحلال الدولة سوف يتم تدريجياً عبر مرحلة الطور الأول للشيوعية، من خلال اكتمال الديمقراطية شيئاً فشيئاً بتدريب الشعب على إدارة نفسه بنفسه، بحيث يستغني عن جهاز القمع، وبمقدار ما تتعمق الديمقراطية فإنَ الدولة تتجه نحو الاضمحلال وخلال هذه المرحلة يصبح العمل الضرورة الأولى للحياة، ويرافقه تطور للقوى المنتجة وتتعمق ظاهرة التخصص، عند ذلك تزول فوضى الإنتاج الاجتماعي ومعها تزول سلطة الدولة السياسية ويصبح الناس في أخر الأمر أسياد كيانهم الاجتماعي وأسياد أنفسهم.

ووفقاً للتحليل الماركسي كان لبد أن تحصل الثورة الاشتراكية في أكثر البلدان الرأسمالية تقدماً تحت تأثير التعقيدات في الأساس الاقتصادي، لكن الذي حصل هو خلاف ما توقعه ماركس، فروسيا والبلدان الاشتراكية الأخرى بلدان زراعية وقيام الاشتراكية فيها جاء بسبب الإرادة السياسية وليس لاعتبار الأساس الاقتصادي[4].

وتقوم فلسفة التخطيط الاقتصادي الاشتراكي على أساس الإيمان بأنَ الدولة باستطاعتها بما تمتلك من وسائل أن تمارس دوراً هاماً في معدل النمو الاقتصادي واتجاهات التنمية الاقتصادية في البلاد، أي هو العمل الذي تقوم به الدولة من خلال السعي إلى حصر كافة الموارد المادية والبشرية واستخدامها بشكل كفء من اجل تحقيق الأهداف المرسومة[5].

أما أسلوب الإنتاج في النظام الاشتراكي فيقوم على عنصرين أساسيين هما :

أ- قوى الإنتاج *Forces of Production*.

---

[1]- لينين، نفس المرجع، ص 58.
[2]- جوزيف شومبيتر، عشرة اقتصاديين عظام، ترجمة راشد البراوي، دار النهضة، ط1، 1968، ص 100.
[3]- ماركس – انجلز، في الاستعمار، دار التقدم، موسكو، 1971، ص 152.
[4]- عبد الجبار أحمد عبيد السبهاني، الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن، 2000، ص 105.
[5]- جمال داود سلمان وطاهر فاضل حسون، التخطيط الاقتصادي، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1989، ص 23.

ب- علاقات الإنتاج *Relation of Production*.

وإنَ تطور أسلوب الإنتاج يتم ابتدءا بتغير وتطور قوى الإنتاج، وكل درجة من درجات تطور قوى الإنتاج يجب أن يقابلها بالضرورة درجة معينة من درجات نمو علاقات الإنتاج.

ومع انهيار التجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي السابق، إلاَ أنَ الاشتراكية كنظام فلسفي لا تزال قائمة، كما أنَ هنالك دول لا تزال متمسكة بالنهج الاشتراكي في فلسفتها الاقتصادية، فالتجارب والأنظمة تنهار لكن الفلسفات باقية.

2- الإطار العملي من خلال التخطيط والإعداد للمستقبل:

تعتبر صناعة المستقبل ذات أهميَة كبيرة، وتمثَل مسؤوليَة الإنسان الكبرى ومن ثمَ وجب الإعداد والترتيب من أجله، كما حدث هناك فشل وانهيار للنَظم الاشتراكية، والَتي أسندت نظامها إلى فكرة التخطيط المركزي، هذا في الوقت الذي استمرَت فيه نظم السَوق ورغم مشاكلها في النَمو، فكيف يمكن الإعداد للمستقبل إذا كانت نظم التخطيط المركزي قد أثبتت فشلها، وهل هناك من وسيلة للإعداد والترتيب للمستقبل بغير التخطيط؟.

لا شك أنَ الإعداد للمستقبل هو نوع من التخطيط ومع ذلك فإنَ وسائل وأساليب هذا الإعداد أو التخطيط يمكن أن تختلف، وقد يصلح بعضها للغرض المنشود، في حين قد لا يكون صالحا بالمرَة بل قد يمثل عقبة أو عثرة في سبيل التقدَم.

اكتسب لفظ "التخطيط" مفهوما محدَدا في ضوء التَجارب التاريخيَة وقد أثبت هذا المفهوم فشله، وقد ارتبط تعبير التخطيط بتجربتين تاريخيتين محدَدتين، إحداهما في ظل المذهب الاشتراكي في ألمانيا خلال الفترة بين الحربين الأولى والثانية، والتَجربة الأخرى في الدول الاشتراكية سواء في الإتَحاد السوفيتي منذ 1929، أو في أوروبا الشَرقية بعد الحرب العالمية الثَانية، ومن خلال هاتين التجربتين، فقد تعبير "التخطيط المركزي" بريقه وارتبط في الأذهان بتسليط أجهزة أو الحزب والقضاء على الحرَية الفردية وانهيار الكفاية وفقدان الإبداع وشيوع الفساد، وذلك رغم ما تمَ من صناعات ضخمة واستثمارات هائلة، كذلك فإنَ ما تمَ تحقيقه من إنجازات في مجالات التَعليم والخدمات الاجتماعية لا يكاد يوازي ما تحمَلته الأجيال المتعاقبة من تضحيَات وأعباء، وفي النَهاية فقد وجد المواطن نفسه في ظروف معيشية أو في مستوى أقل رفاهيَة ممَن هو في دول أخرى لا تأخذ بنظام التخطيط المركزي، وسوف نرى أنَ مشاكل التخطيط المركزي إنَما ترتبط بطبيعته المركزيَة أكثر ممَا هي بتوجيهه التخطيطي أو المستقبلي[1].

فلا يرجع فشل نظم التخطيط المركزي إلى أنَها حاولت الإعداد والترتيب للمستقبل، بقدر ما يرجع إلى أنَها كانت أسلوبا مركزيَا استند إلى أفكار وفروض غير صحيحة عن طبيعة المجتمع وشكل التطوَر، بحيث أصبح التخطيط قيدا على المستقبل وسجنا له، وبدل أن يصبح التخطيط إطلاقا لقوى التطوَر وتفجيرا للقدرات، فقد كان تبديدا لتلك

[1]- طالب عبد صالح، دور الدولة الاقتصادي مع التَركيز على التَجربة المصرية (1952 – 1994)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كليَة الإدارة والاقتصاد، 1998، ص 46.

القوى، وإهدارا لهذه القدرات، وقد ساعدت ذلك وارتبطت به نظم سياسيَة شموليَة وجدت في التخطيط المركزي تدعيما لمركزها أكثر منه وسيلة للإعداد للمستقبل والترتيب له[1].

ومن أهم الفروض والَتي كانت وراء التخطيط المركزي والتي ثبت عدم صحَتها، نظرتها إلى طبيعة المعلومات وراء القرارات الاقتصادية من ناحيَة، وفهمها لقوى التطوَر الاجتماعي من ناحيَة أخرى.

فأمَا من حيث المعلومات، فإنَه من الطَبيعي أن تتوقَف سلامة القرار الاقتصادي على حجم وصحَة المعلومات المتوفَرة لدى متخذ القرار، وكان الاعتقاد أنَه تتوفَر لدى المخطط المركزي قاعدة بيانات أكثر دقَة وشمولا ممَا قد يتوفَر للفرد أو المشرَع، وبالَتالي تصبح قراراته أكثر رشداً، وقد ثبت أنَ هذا الفرض غير صحيح، وأنَ المعلومات التي توضع تحت نظر المخطط المركزي تكون عادة أقل دقَة وكثيرا ما تكون غير صحيحة وأنَها دائما أكثر تكلفة، فمتَخذ القرار المركزي يكون عادة سلطة مركزية عليا وبالَتالي لا يمكن أن تقدَم له كل التفصيلات ولذلك فإنَه يكتفي عادة بمعلومات إجماليَة أو متوسطات إحصائية، وعند الانتقال من البيانات التفصيلية إلى المتوسطات أو البيانات الإجمالية فإنَنا نفقد جزءا كبيرا من صحة البيانات ودقَتها، وكم من فكرة برَاقة أو مشروع حيوي سقط في عمليَات تجميع البيانات أو اختصارها أو استخلاص المتوسطات وبالَتالي لم تتح له أصلا فرصة العرض على السَلطة المركزيَة[2].

وكلَما أوغلنا في المركزيَة والتصعيد كلَما ابتعدنا عن الحقائق، وكذا فإنَ تجميع البيانات وحصرها وتنسيقها ثم اختصارها واستخلاص مؤشَرات موجزة عنها عمليَة طويلة ومعقَدة تستغرق أوقاتاً ليست قصيرة وبالَتالي كثيرا ما تفقد سلامتها وحداثتها نتيجة التغيير المستمر في الأوضاع.

وبالتَالي فإنَه من غير المستغرب أن تصبح العديد من هذه البيانات بالية وقديمة تجاوزتها الأحداث عندما توضع أمام المخطط المركزي، فإذا أضفنا إلى ذلك أنَ الذي يقوم بتجميع هذه البيانات وتصويبها وتحديثها موظفا عام لا تحركه بواعث ذاتية للتحقَق من صحَة البيانات ولا يتوفَر لديه دافع على الاجتهاد للكشف عما استجدَ، ولذلك فإنَه كثيرا ما يعمد إلى مجرد تسجيل ما يرد إليه من بيانات أو أرقاما أو قد تضاف إليه معدلا أو نسبة للزَيادة أو النَقص بشكل ميكانيكي، وقد تكون التعريفات أو التقسيمات الإحصائية غير مناسبة لإبراز ذاتيَة البيان أو المعلومة، فتضيع الجدوة منها ولا تظهر أهميَتها نتيجة للأسلوب الإداري في تجميع البيانات.

وهكذا فإنَه كثيرا ما كانت البيانات المتاحة أمام المخطَط المركزي بعيدة عن الواقع، إن لم تكون غير صحيحة ومحرَفة للمعطيات الصحيحة[3].

---

[1]- د. حازم الببلاوي، نفس المرجع، ص 78.

[2]- Frederic Teulon, Le rôle de L'état Dans L'économie, Seuil, Paris, 1997, p 58.

[3]- طالب عبد صالح، دور الدولة الاقتصادي مع التَركيز على التَجربة المصرية (1952 – 1994)، مرجع سابق، ص 50.

وأخيرا فإنَ عمليَة تجميع البيانات وتبويبها واختصارها تتطلَب أعدادا هائلة من الإدارات والموظَفين لا تلبث أن تنعكس في تكلفة باهظة على المجتمع، ولذلك لم يكن غريبا أن عرفت معظم دول التخطيط المركزي توسَعا في أجهزة التخطيط دون أن يصاحب ذلك تحسَنا ملموسا في سلامة الخطط.

وقد لاحظ أحد المخطَطين السوفييت في التسعينيات أنَ استمرار نمو العاملين وأجهزتهم في تحضير البيانات اللاَزمة قد يستغرق معظم العمالة في نهاية القرن، وبذلك نجد أن الفرض الأول الذي قام عليه التخطيط المركزي وهو صحَة وشمول البيانات الَتي تعتمد عليها قرارات وتصوَرات المخطط فرض لا يتحقَق في الواقع، وكلَما زاد التقدَم وتعقَد المجتمع وازداد تنوع وتطوَر أساليب الإنتاج وأشكال السَلع وتنوعها، كلَما زادت الصعوبة في توفير البيانات والمعلومات السَليمة والمناسبة أمام المخطَط المركزي، إذا روعي حدود قدرته الإنسانية على الإحاطة بكلَ التفاصيل، وهكذا افتقد التخطيط المركزي العنصر الأوَل والأساسي للإعداد للمستقبل والمتعلَق بالمعلومات، وهو المعرفة الصحيحة لظروف الواقع واحتمالات وإمكانات التغيير.

وإذا تركنا قضية المعلومات جانبا، فإنَ اخطر ما أصاب أسلوب التخطيط المركزي إنَما يرجع إلى ما يستند إليه من نظرة خاصة للمجتمعات البشريَة وما ينطوي عليه ذلك من تجاهل لطبيعة التطوَر الاجتماعي.

فالتخطيط المركزي يقوم في أساسه على نوع من الهندسة الاجتماعية، بمعنى أنَ المخطط يقوم بوضع تصور مبدئي Blue Print لما ينبغي أن تكون عليه الأهداف النهائية للمجتمع، بما توفَر لديه من بيانات ومعلومات عن الإمكانيات المتاحة، ويحاول المخطَط أن يفرض هذا التصور على المجتمع بما أتيح له من عناصر سيطرة على الاقتصاد، تماما كما يفعل المهندس عندما يقوم بتصميم آلة وفقا لتصور مسبَق لديه.

وهكذا يكاد يعامل المخطَط المجتمع كما لو كان كيانا ميكانيكيا متجاهلا ما يتمتَع به هذا المجتمع من إمكانات ذاتية للتطوَر من ناحيَة، وردود الفعل الَتي قد تؤدي إلى فشل أيَ تصور من ناحيَة أخرى، وبالإضافة إلى ما في هذا المفهوم من إدعاء بالثَقة في قدرات المخطَط المركزي لوضع تصوَرات تأخذ في الاعتبار كل الإمكانات والطاقة المتاحة، فإنَه يحرم المجتمع من قدراته والَتي قد تفتح آفاقا غير متوقعة من ناحيَة، فضلا عن أنَه قد يؤدَي على العكس إلى ظهور ردود أفعال وأنماط جديدة غير متوقَعة قد تفشل تصوَراته المبدئية من ناحية أخرى، ولا يقتصر الأمر على المبالغة في الثَقة من قدرة وحكمة القائمين على التخطيط المركزي، بل إنَه كثيرا ما يتجاهل الطَبيعة البشريَة للموظَفين اعتقادا بأنَهم يمثلون المصلحة العامَة، في حين أنَهم في كثير من الأحوال يعملون لصالحهم الخاص ومزاياهم المباشرة.

وأخيرا فإنَ الخطَة وهي تعرف عادة قدرا من الاستقرار والجمود، تحول دون التعديل المستمر والتلقائي عند قيام ظروف غير متوقعة، وكثيرا ما قيل بأنَ التخطيط المركزي وهو ينظَم المستقبل يتجنَب احتمالات الفقد والضياع والخطأ، والحقيقة أنَه هنا بالضَبط يعجز نظام التخطيط المركزي في توفير وسيلة للمرونة والمقدرة على التلاؤم، فتجاهل "التجربة والخطأ" ليست ميزة في التخطيط بقدر ما هي عيب فيه، التَجربة والخطأ ليست تردَداً أو ترفاً، بل

هي الأسلوب المناسب وربَما الوحيد الذي يسمح بالتَعديل المستمر في الأنشطة والتوجيهات وإعادة النَظر في ضوء الظروف المتجدَدة والمتغيَرة، وعندما تجاهل التخطيط المركزي استخدام مؤشَرات "التجربة والخطأ" فإنَه قد حرم نفسه من القدرة على التلاؤم والتَعديل، وبالَتالي الوقوع في الجمود[1].

وهكذا نجد أنَ التخطيط المركزي لم يكن دائما إعدادا للمستقبل بقدر ما هو حصر له في إطار محدود من تصوَرات القائمين على السَلطة المركزيَة في ضوء ما أتيح لهم من بيانات في لحظة محدَدة وهي لحظة إعداد الخطَة، وهذا ليس انفتاحا على المستقبل بقدر ما هو رهن له، ومع ذلك فإنَ فشل التخطيط المركزي في الإعداد للمستقبل لا ينبغي أن يكون مبرَرا لتجاهل ضرورة النَظر إلى المستقبل والإعداد والتدبير له، وهو أمر يتطلب جهود الأفراد والدولة معا ويبدوا أنَ نظاما متوازنا مع تواجد الوعي والقدرة من الدولة يمكن أن يحقق الكثير، الأمر الذي يتطلب مناقشة لـ"دورة الدولة والسَوق معاً".

المبحث الرابع: دور الدولة في الفكر الليبرالي.

إنَ التحول في النظام الإقطاعي وتحقيق الثورة الصناعية أدَت بالحاجة إلى المواد الخام والأسواق وحرية انتقال البضائع ورؤوس الأموال، وكان ذلك كله يستدعي توفر الحرية الفردية في تلك المرحلة التي اتسمت بصعود الطبقة الوسطى، وكانت الحاجة إلى حرية الامتلاك والربح بعيداً عن أي تدخل من أية سلطة، وإذا كان من الضروري وجود سلطة فلتكن في أضيق الحدود، وهكذا بدأت الأفكار الليبرالية، وقد تضافرت الظروف الاجتماعية والتاريخية لظهور تلك الفلسفة القائمة على أساس الاحترام المطلق لذات الإنسان وتحريره من كل تدخل من خارجه، وقد استندت الليبرالية في ذلك إلى أنَ مصلحة المجتمع ككل تتحقق حتماً من خلال عمل كل فرد فيه على تحقيق مصلحته الخاصة، والمبحث التالي يوضح مختلف المراحل التي مرَ بها دور الدولة في الفكر الليبرالي.

المطلب الأول: مفاهيم عامة عن الليبرالية.

[1]- Frederic Teulon, Le rôle de L'état Dans L'économie,Op.Cit, p 60.

هناك ارتباط شديد بين اللَيبرالية وفكرة الحرَية والديمقراطية، بل إنَ اسمها مشتق في الواقع من معنى الحرَية، ومع ذلك فإنَ اللَيبرالية بمفهومها المستقر تسند إلى مفهوم خاص للحرَية اتضحت معالمه بوجه خاص ابتداء من القرن السابع عشر، فإذا كان الحديث عن الحرَية والدَيمقراطية قديما، ويجد جذوره في الفكر اليوناني والممارسات الدَيمقراطية في المدن اليونانية ثمَ في العديد من المدن التَجارية في إيطاليا في العصور الوسطى وعصر النَهضة، فإنَ هذه الممارسات لا تمثَل الفكر الليبرالي كما استقر معناه ومفهومه من خلال المشاركات الفكريَة لآباء الفكر اللَيبرالي منذ القرن السابع عشر، وخاصة جون لوك فالفكر اللَيبرالي ليس فقط دعوة إلى الحرَية، ولكنَه بالدَرجة الأولى دعوى إلى الفردية، واحترام مجال خاص يتمتَع الفرد فيه باستقلاله وحرَيته دون تدخَل أو إزعاج.

وإذا نظرنا إلى مفهوم الحرَية كما ساد في الفكر السَياسي والممارسات العلميَة، نجد أنَه تراوح بين مفهومين أساسيين: الأول هو الحق في المشاركة في اتَخاذ القرارات السَياسية والثَاني هو الاعتراف بمجال خاص للأفراد لا يجوز التعدَي عليه أو التدخَل فيه، وهذه هي التفرقة بين الحرَية بالمعنى القديم وبين المفهوم الحديث للحرَية[1].

وقد أوضح بنجامين كونستانت في كتابه "الحرَيات القديمة والحديثة" (1819) هذه التفرقة بشكل واضح، فالحرَية بالمعنى الحديث هي الاعتراف للفرد بمجال خاص يتمتع فيه بالاستقلال ولا يخضع فيه لغير القانون، في حين أنَ الحرَية بالمعنى القديم –السَائد في المدن اليونانية ثم في المدن الإيطالية– تشير إلى الحق في المشاركة في اتَخاذ القرارات السَياسية ووفقا لهذا المفهوم القديم: " فإنَ الفرد، وهو يتمتع بالمشاركة في السَيادة في المسائل العامَة" ، هكذا يرى كونستانت: "فإنَه يكاد يكون عبدا ولا يعرف أي استقلال في أموره الخاصة" وعلى العكس: "لا يكاد يتمتَع بأيَة سيادة في المسائل العامَة"، وأنَه حين يشارك في المسائل العامَة فإنَه غالبا ما يكون بقصد التخلَي عنها لنوابه وممثَليه.

ومن نفس المنطلق جاء أليكس دوتوكوفيل، وخاصَة في كتابه " الديمقراطية في أمريكا " (1835م) محذرا من خطورة سطوة واستبداد الأغلبية الدَيمقراطية على الحرَيات الفرديَة، فما لم يتم الاعتراف بحقوق خاصة للأفراد لا يجوز التعرَض لها، فإنَ الخطر على الحرَية يمكن أن يتحقَق مع الاستبداد والحكم الديكتاتوري، كما يمكن أن يحدث استبدادا آخر مع الدَيمقراطيات الشَعبية.

وإذا كان الفكر اللَيبرالي يبدأ من ضرورة الاعتراف بالفرد وبمجال خاص له يستقبل فيه قدراته الإبداعية، فإنَما يرجع ذلك إلى موقف عام من الفرد والجماعة، فالفكر اللَيبرالي يرفض الأفكار الموروثة والَتي ترى أنَ للمجتمعات غايات محتومة –غيبية أو غير غيبية– وأنَ الفرد هو اللَبنة الأولى، وهو الأساس في المجتمعات، وأنَ هذا الفرد يسعى إلى تحقيق ذاته والسَعي المستمر وراء غايات وأهداف خاصَة متغيَرة دوما مع تغيَر الظروف ومدى ما يحقَقه من إنجازات أو يصادفه من إخفاقات، فالفرد هو القوَة الدَافعة للمجتمع، وهو بفعله وفعل أقرانه يجر المجتمع من ورائه

[1]- د. حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشَروق، الطبعة الأولى، القاهرة، 1998، ص 180-181.

للتغيير. والأمر على العكس في المذاهب الجماعيَة، حيث ترى أنَ للمجتمع غايات وأهداف نهائية يستخدم فيها الفرد كوسيلة، فالمجتمع وليس الفرد هو الحقيقة الأولى والنَهائية في هذه المذاهب الجماعيَة[1].

كما أنَ اللَيبرالية الَتي تتبنَاها الدول ترى أنَها الأنسب للتنمية حيث تنطوي تلك النَماذج على تخلي الدولة عن وظائفها الاجتماعية والاقتصادية وتركز على توفير مناخ ملائم من النَاحية الأمنية والتعاقدية– القانونية والاقتصادية فقط، ولا ريب أنَ في ذلك آثاراً سلبية على المجتمعات[2].

ومع ذلك يظل جون لوك هو المؤسَس الحقيقي للمذهب اللَيبرالي في دفاعه عن الملكية الدستورية بعد الثَورة الإنجليزية، وقد بدأت –عند لوك– تظهر بشكل واضح فكرة الحقوق الطَبيعية للأفراد والتي يستمدونها من القانون الطَبيعي السَابق على القوانين الوضعيَة، وهذا القانون الطَبيعي يفرض نفسه على الجميع، فمنه يستمد الأفراد مباشرة حقوقهم الأساسية من ناحيَة، فضلا عن أنَه يقيَد المشرَع بقيود دستورية لا يستطيع مجاوزتها من ناحيَة أخرى، ومن هنا فإنَ الدَيمقراطية عند لوك لا تتميَز فقد بأنَها استجابة لرأي ومشاركة الأفراد، وإنَما في خضوعه لقيود لا يمكن المساس بها من حرَيات الأفراد وحقوقهم الأساسية ولو باسم الأغلبية، فالعقد الاجتماعي عند لوك ليس تنازلا من الأفراد عن السَيادة للسَلطات، بقدر ما هو اتفاق بين الجميع في إطار القانون الطَبيعي، وهذه هي فكرة الدَيمقراطية الدَستورية.

ويؤكَد لوك – يصبح فيما بعد أحد أسس اللَيبرالية– على وجود علاقة بين الحرَية الفرديَة والملكيَة الخاصَة، فالاعتراف بمجال خاص يستقل الفرد به دون تدخَل، يتطلب أن تتوزَع الملكيَة ولا تتركَز في يد واحدة –ولو كانت يد الدولة– فالحرَية تتطلَب تنوع الملكيَة ومن هنا تصبح الملكيَة الخاصة شرطا لحريَة الأفراد وهكذا نجد لدى لوك مبدأين أساسيين من مبادئ اللَيبرالية والَتي استمرَت معها إلى وقتنا المعاصر، ألا وهما فكرة القانون من ناحيَة وفكرة اقتصاد السَوق القائم على الملكيَة الخاصَة من ناحيَة أخرى.

وإذا كانت هذه اللَيبرالية قد وجدت تلك الجذور من خلال كتابات الفلاسفة والمفكَرين وخاصة منذ القرن السَابع عشر في إنجلترا –وإلى حد ما في الولايات المتَحدة– فإنَها وجدت أهم تطبيقاتها في إنجلترا خلال القرن التَاسع عشر ويمكن بصفة تقريبية القول بأنَ الفترة منذ نهاية الحروب النابليونية (1815) وحتَى قيام الحرب العالميَة الأولى (1914) هي أبرز فترات الحكم اللَيبرالي وخاصَة في إنجلترا، وكان تداول السَلطة بين حزب الأحرار وحزب المحافظين تعبيرا عن سيطرة الأفكار اللَيبرالية وظلَ حزب الأحرار مؤثَرا في الحياة السَياسية حتَى نهاية الحرب العالميَة الأولى وبداية تقدَم حزب العمل وبعدها احتل هذا الحزب دور الأحرار في مناوأة المحافظين في تولَي مقاليد الحكم.

ومن المفيد الإشارة هنا إلى أنَ العصر الذَهبي للفكر اللَيبرالي في التطبيق خلال القرن التَاسع عشر قد اصطحب بازدهار ونمو الثَورة الصَناعية في إنجلترا، و هو ما عرف باسم النَظام الرَأسمالي، وقد صاحب هذا الازدهار للنَشاط

[1]- د. حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، مرجع سابق، ص 185.
[2]- عرفان الحسني، الدولة و الاقتصاد بين الانفصام والرَيادة، مرجع سابق، 2008/07/30.

الاقتصادي الصَناعي بداية تدخَل الدولة في ضبط ذلك النَشاط، فصدرت القوانين المنظَمة للعمل سواء من حيث وضع الضوابط على تشغيل الأحداث والنَساء أو مراعاة الأمان والصَحة، وقد تمَ هذا التدخَل دائما بضغط من اللَيبراليين، الأمر الذي يؤكَد أنَ ما يعرف باسم "دعه يعمل، دعه يمر" LAISSEZ PASSER, LAISSEZ FAIRE لم يكن أبدا من تعاليم الفكر اللَيبرالي، فالنَظم اللَيبرالية اعترفت دوما بدور مهم للدولة، ولكن مع ضرورة الاحترام الكامل لحقوق الأفراد وحرَياتهم فهذا أمر لا يتعارض مع مبدأ الدولة[1].

المطلب الثاني: دور الدولة في الفكر الاقتصادي السابق على التقليديين.

نقصد بالفكر الاقتصادي السابق للتقليديين كل من الفكر التجاري والطبيعي، أين يظهر فيهما دور الدولة جلياً.

1- دور الدولة في الفكر التَجاري Mercantilism :

أدى تراجع سلطة الكنيسة والإقطاع إلى أن يملأ الفراغ من قبل الدولة المطلقة المدعومة من الطبقة البرجوازية الصاعدة، ويتشكل حلفاً قوياً ضد الكنيسة والإقطاع، فالدولة لا ترغب في أن تنازعها قوة أخرى على السلطة المركزية وهي بحاجة إلى الرأسمالية التجارية لتمويل جهازها البيروقراطي المتنامي، وبالمقابل كانت الرأسمالية التجارية بأمس الحاجة للدولة القومية لحمايتها في صراعاتها مع الإقطاعية في الداخل ومنافسة المغامرين في دول أوروبا في الخارج.

وفي أواخر القرن الخامس عشر أخذت الدول القومية غرب أوربا بالظهور، فيما شكلت معاهدة "وستفاليا" عام 1648 في فرنسا إقرارا على نشوء الدولة الحديثة وهذه الدول (فرنسا، اسبانيا، هولندا وغيرها) أصبحت وحدات سياسية مستقلة ذات سلطة مركزية قوية، وكان لها ملوك حقيقيون، إلاَ أنَ سلطاتهم كانت محصورة في نطاق ضيق ولم تمتد إلى سائر أنحاء بلدانهم أو ممالكهم، إذ أنَ النبلاء الإقطاعيين كانوا ينافسونهم في السلطة، فإنَ التفاف الطبقة التجارية والمستفيدة من الأوضاع، بجانب رغبة الطبقات الفقيرة التي تمنَت أن تعرف الأمن أو أن تحكم بصورة جيدة، جعل هؤلاء مستعدين للتعاون مع الحكومة وقبول سلطة الملك بحماسة لم تعط القرون السابقة مثالاً لها[2]. أي أنَ الدولة كانت (وليدة مصالح تجارية متصارعة هدفها المشترك الوحيد أن تكون لها دولة قوية شريطة أن يكون باستطاعتها تسخير هذه الدولة لمنفعتها وحدها)[3].

وبسبب نفوذ التجار في الدولة فقد كان هناك إيمان قوي بدور الدولة وبتدخلها في الاقتصاد، وكانت قوة الدولة بما تمتلكه من معادن (ذهب وفضة)، وقد كان صراع الدول التجارية، لأجل تحقيق فائض في الميزان التجاري، أي تصدر أكثر مما تستورد.

وقد كان للدولة في هذه المرحلة جذور راسخة في الدفاع والاستعمار، فقد شهدت هذه المرحلة اكبر عملية غزو استعماري قامت بها الرأسمالية التجارية للبلدان الأخرى، إذ قامت بعملية نهب منظمة للمستعمرات التي احتلتها،

[1]- د. حازم الببلاوي، نفس المرجع، ص 186.
[2]- جوزيف شترار، الأصول الوسيطة للدولة الحديثة، مرجع سابق، ص 92.
[3]- جوزيف شترار، نفس المرجع، ص 93.

وقامت بنقل ثروات ضخمة سواء كانت كنوز ثمينة أو ذهب أو فضة، وجرى إبادة العديد من السكان في المستعمرات اعتماداً على عنف منظم.

ويعبر وليام هاويت عن هذه الوحشية (أن ما اقترفته ما يسمى بالعروق المسيحية من همجية وقسوة كبيرة في جميع مناطق العالم حيال جميع الشعوب التي أمكن لها أن تستعبدها، يتجاوز جميع الفضائح التي ارتكبت في أي عهد تاريخي كان من قبل أي عرق كان، مهما بلغ من الوحشية والجهل ومن القسوة والعنف)[1] هذا هو الثمن الذي دفعته الدول التي استعمرت لأجل مراكمة رأس المال في البلدان الرأسمالية المتقدمة.

2- دور الدولة في الفكر الطبيعي Physiocrats:

ظهور المدرسة الطبيعية "فيزيوقراط" في فرنسا بزعامة فرنسوا كيناي والتي أكدت على ضرورة عدم تدخل الدولة لإصلاح النظام الاقتصادي، وذهبت إلى أنَه ليس من الطبيعي أن تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، بل يجب على الدولة أن تلتزم بالقوانين الطبيعية، وحددت مهمة الدولة في الكشف عن هذه القوانين الطبيعية التي يرى فيها الـ "فيزيوقرط" أنَها أشياء موجودة يمكن أن نكتشفها بالعلم والمعرفة، ويمكن أن نستفيد بها كغيرها من القوانين الأخرى التي تتعلق بالنواحي الفيزيائية، كما أنَ مهمة الدولة بعد الكشف عن هذه القوانين هي إصدار التشريعات التي تكون ترجمة لهذه القوانين، وحصرت وظيفة الدولة في حفظ الأمن وتحقيق العدالة وتوفير التعليم، هذه وظيفة الدولة في نظر الـ "فيزيوقراط" حتى تسير سيراً سليماً وتؤدي إلى تحقيق المصلحة العامة، أي يجب أن تكون مهمة الدولة محصورة في الكشف عن القوانين الطبيعية وأن تطبق هذه القوانين الطبيعية في التشريعات وتحافظ على الأمن وتحقق العدالة، وتقوم بتوفير التعليم بما يحقق المصلحة العامة تأكيداً للفلسفة الرأسمالية بطبيعة الحال[2].

المطلب الثالث: دور الدولة في الفكر الاقتصادي التقليدي (الكلاسيك).

كان الفكر الكلاسيكي يمثل انعكاسا على ما كان سائداً من نظريات وأفكار، التي أصبحت غير مسايره للتطور الذي طرأ على المجتمعات الرأسماليَة، ولم تعد تمثل الواقع الذي آلت إليه تلك المجتمعات، لذا فإنَ جذور الفكر الكلاسيكي نشأت في أحشاء المرحلة التجارية، وكانت بريطانيا أرضاً خصبة لظهور الرأسماليَة الصناعية وظهور الفكر الكلاسيكي، فإلغاء نظام القنانة أو القن المبكر وتحول الملكيات الصغيرة إلى ملكيات كبيرة إبَان حركة التسييج التي شهدتها بريطانيا، وتحول العلاقات الإنتاجية الزراعية إلى علاقات رأسماليَة، إضافة إلى تراكم رؤوس الأموال بسبب الغزو الاستعماري لبعض البلدان، من العوامل الأساسية التي ساعدت على ظهور الرأسماليَة الصناعية ومهدت السبيل لحدوث الثورة الصناعية. إذ كان للتوسع في السوق الداخلية والسيطرة على الأسواق العالمية اثر في تعاظم الطلب على الإنتاج الصناعي في بريطانيا، مما كان حافزاً لحصول حركة كبيرة في الاختراعات تسببت في تغيير أساليب الإنتاج، وزيادة كبيرة في معدل الطاقة الإنتاجية.

[1]- ماركس – انجلز، في الاستعمار، مرجع سابق، ص 169.
[2]- جوزيف شترار، نفس المرجع، ص 94.

وبعد أن أمسكت الطبقة الرأسماليَة الصاعدة بزمام الأمور، واتجهت قوانين الاقتصاد الرأسمالي نحو الاستقرار، سيَما وأنَ الهدف هو الحصول على أكبر ربح ممكن، كان لابد من تحجيم دور الدولة الذي يحول دون تحقيق ذلك الهدف، بمعنى جعل دور الدولة يقتصر على توفر الإطار المؤسسي الذي يساعد على تنفيذ النشاط الاقتصادي الخاص للأفراد بالشكل الذي يرغبون فيه، فضلاً عن عملية توزيع الفائض الاقتصادي[1].

لذا فإنَ الإطار السياسي للدولة يبقى أمراً لابد منه لكل مرحلة من مراحل التطور الرأسمالي، إلا أنَ درجة التدخل وآلياته تبقى مرتبطة بما يتطلبه واقع الإنتاج الرأسمالي، لذا فإنَ الدولة ستنسحب إذا ظهر بأنَ آلية السوق قد ترسَخت في الاقتصاد وبدأت تعمل بشكل تلقائي.

والتجربة البريطانية خير دليل على ذلك، فعندما كانت الطبقة الرأسمالية في المرحلة التجارية ضعيفة، قامت الدولة بالتدخل وبقوة ولتنقذ الطبقة الرأسمالية من الوهن الذي كانت تشكو منه، وبعد أن أمسكت هذه الطبقة بزمام الأمور في مرحلة الرأسمالية الصناعية، أخذت الدولة تنسحب من النشاط الاقتصادي، مما يؤكد على أنَ الدولة تؤدي دوراً متعاظم الأهمية كلَما كانت الرأسمالية أكثر ضعفاً.

وخلال مرحلة الرأسمالية الصناعية أصبح النشاط الصناعي من اختصاص الأفراد وليس من اختصاص الدولة، وكانت مهمة الدولة مقتصرة على حفظ الأمن الداخلي والدفاع عن الوطن ضد الاعتداء الخارجي وهكذا تميزت الرأسمالية الصناعية بسياسة الحرية الصناعية، وقد ترتب على هذا التطور في وظيفة الدولة من الناحية الاقتصادية انعكاس خطير من الناحية السياسية، فالدولة جردت من وظائفها الاقتصادية[2].

وقد صاغ آدم سميث Adam Smith الواجبات التي يمكن للدولة أن تقوم بها بالاتي[3]:

- الدفاع ضد العدوان والغزو الخارجي.
- إقامة العدل بين أفراد المجتمع ومنع اعتداء بعضهم على البعض الأخر.
- القيام بالأعمال التي لا يرغب الرأس مال الخاص القيام بها على الرغم من ضرورتها للمجتمع وذلك لأنَها لا تعود بالربح المناسب.

لذا فحماية البلد من العدوان الخارجي وتحقيق العدل بين أبناء المجتمع والتعليم والحد الأدنى من المشاريع العامة مثل الطرق والجسور والقنوات، هذه هي الخدمات التي يمكن للدولة القيام بها، وفيما عدا ذلك فإنَ اليد الخفية هي أشد فعَالية من تدخل الدولة.

---

[1]- عبد علي كاظم المعموري، تاريخ الافكار الاقتصادية، ج1، الميناء للطباعة والنشر، بغداد، 2006، ص 28.
[2]- لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، 1986، ص 52.
[3]- عدنان عباس علي، تاريخ الفكر الاقتصادي، ج1، مطبعة عصام، بغداد، 1979، ص 135-136.

وقد أبدى سميث معارضته لسياسة العجز في الموازنة، وذلك لما يؤدي إليه الاقتراض من حجب للادخار عن القطاع الخاص، وتوجيهه إلى الاستهلاك الحكومي، كما كان يرى أنَ الحكومة حينما تلجأ إلى فرض الضرائب لغرض سداد الديون، فإنَها بذلك تعمل على تحويل الثروة من دافعي الضرائب إلى حاملي السندات، والذين سيعملون بدورهم على توجيهها نحو الأنفاق الاستهلاكي[1].

لذا فإنَ الكلاسيك آمنوا بحيادية السياسة المالية وأكَدوا على مبدأ توازن الموازنة، ونادوا بضرورة حصر النفقات والإيرادات العامة معاً في أضيق الحدود.

كما يعتبر جون لوك (1704م) أبرز فلاسفة الليبرالية الكلاسيكية، ونظريته تتعلق بالليبرالية السياسية، وتنطلق نظريته من فكرة العقد الاجتماعي في تصوره لوجود الدولة، وهذا في حد ذاته هدم لنظرية الحق الإلهي التي تتزعمها الكنيسة.

وقد تميز لوك عن غيره من فلاسفة العقد الاجتماعي بأنَ السلطة أو الحكومة مقيدة بقبول الأفراد لها ولذلك يمكن حسب السلطة الثقة فيها.

ولاقت تلك المبادئ الأولى انتعاشا وإقبالا شديدا في النصف الثاني من القرن العشرين، وكان تأثيرها ملحوظا مرة أخرى في المملكة المتحدة والولايات المتحدة حيث توجد صحوة معاصرة لليبرالية الكلاسيكية تحت اسم الليبرالية الكلاسيكية الجديدة أو الليبرالية الجديدة التي ظهرت كرد فعل للتدخل المتزايد للحكومة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في الفترة ما بعد الحرب والتي تجلت في اليمين الجديد[2].

وتأثرت الليبرالية الكلاسيكية في القرن التاسع عشر بنظريات كبرى حول الطبيعة الإنسانية قام بوضعها أصحاب الفكر النفعي أمثال جيرمي بنثام وجيمس ميل، أين اعتبر بنثام فكرة الحقوق "هراء"، وسمى الحقوق الطبيعة "هراء على ركائز" واستبدلها بما يؤمن بأنَه أكثر عملية وموضوعية، إلاَ أنَ الفرد يتحرك بدافع مصالحه الذاتية التي تعرف بالرغبة في اللذة والسعادة وتجنب الألم، فيرى بنثام وكذلك ميل أنَ الناس يحسبون قدر اللذة والألم الصادر من كل فعل وموقف، فبالتالي يختارون ما يبشر بأكبر قدر من اللذة والسعادة، ويؤمن المفكرون النفعيون أنَ السعادة والألم يمكن قياسهم بالمنفعة، آخذين في الاعتبار الكثافة والمدَة وهكذا، فالإنسان في رأيهم يتحرى أكبر قدر ممكن من النفع بالسعي وراء أكبر قدر من اللذة والسعادة وأقل قدر ممكن من الألم[3].

ومن الناحية الأخلاقية يمكن النظر إلى المنفعة لمعرفة "صحة" اتجاه السياسات والمؤسسات في توفيرها للسعادة، تماما كالفرد في قدرته على حساب أكبر قدر من السعادة الصادرة من الفعل، حيث يمكن الاستعانة بمبدأ "أكبر قدر من السعادة لأكبر عدد" في السياسات لصالح المجتمع ككل. وفي أوائل القرن 19 في بريطانيا اجتمع حول بنثام

[1]- منذر عبد القادر الشيخلي، عجز الموازنات الحكومية واتجاهات السياسة المالية في الوطن العربي 1975-1987، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1988، ص 02.

[2]- عدنان عباس علي، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص 152.

[3]- إبراهيم كبه، دراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي، ج1، مطبعة العاني، ط2، بغداد، 1973، ص 162.

مجموعة من المفكرين المتشددين فلسفيا وعرضوا عليه مجموعة كبيرة من الإصلاحات الاجتماعية والسياسية والقانونية، وكلَها ترتكز على فكرة المنفعة العامة.

فقد كان للنفعية أثر بالغ في الليبرالية وخاصة أنَها تطرح فلسفة أخلاقية تفسر كيف ولماذا يسلك الفرد على النحو الذي هو عليه، وكذلك تبنت الأجيال اللاحقة من الليبراليين التصور النفعي للإنسان على أنَه مخلوق عقلاني يسعى وراء مصالحه الشخصية، وهي فكرة محورية وراء فكر الليبرالية الجديدة أيضا.

فيستطيع كل فرد في نظرهم تحديد أفضل مصالحه الخاصة دون غيره، فلا يمكن لغيره –الدولة مثلا– أن تفعل ذلك له. وحسب بنثام الناس تتحرك في إطار اللذة أو السعادة التي يتمتعون بها وبالطريقة التي يختارونها، فلا لأحد سواهم يمكن أن يحكم على نوع أو درجة سعادتهم، فإذا كان كل فرد هو الحكم الوحيد لما سيسعده، فالفرد وحده هو القادر على تحديد ما هو صحيح أخلاقيا.

وقد أبرز آدم سميث (1790م) الليبرالية الاقتصادية وهي الحرية المطلقة في المال دون تقييد أو تدخل من الدولة[1].

وقد تكونت الديمقراطية والرأسماليّة من خلال هذه الليبرالية، فهي روح المذهبين وأساس تكوينها، وهي مستوحاة من الثورة الفرنسية من خلال الحرية الاقتصادية.

ويعتبر كتاب "ثروة الأمم" لآدم سميث أول كتاب يدرَس في علم الاقتصاد، فقد اقتبس سميث أفكاره عن الطبيعة الإنسانية بشكل ملحوظ من الافتراضات الليبرالية والعقلانية، وكان له إسهامه المؤثر في الجدل حول الدور المرغوب فيه للحكومة بداخل المجتمع المدني. ومثل جوانب أخرى من الليبرالية الأولى كان أول ظهور علم الاقتصاد السياسي الكلاسيكي في بريطانيا، حيث كان التحمس الشديد لأفكار ومبادئ هذا العلم التي تبنتها أيضا الولايات المتحدة[2].

كتب آدم سميث كتابه في وقت فرضت فيه الحكومة قيودا صارمة على النشاط الاقتصادي، فكانت الماركنتلية النظام الاقتصادي المسيطر في القرنين 16 و17 حيث تدخلت الحكومات في الحياة الاقتصادية من أجل تشجيع التصدير والحد من الاستيراد. وجاء سميث ليقول بأنَ الاقتصاد يكون في أوج نشاطه مع عدم تدخل الحكومة، ففي رأيه الاقتصاد هو السوق أو سلسلة من الأسواق المتعلقة بعضها البعض، وتعمل السوق حسب رغبات وقرارات الأفراد الأحرار، وإنَ الحرية في السوق هي حرية الاختيار: مقدرة المنتج على اختيار السلعة التي يصنعها، ومقدرة العمال على اختيار أصحاب الأعمال، ومقدرة المستهلك على اختيار السلع والخدمات للشراء، فالعلاقات في هذه السوق بين صاحب العمل والموظفين، وبين البائعين والمستهلكين علاقات تطوعية أو عقدية[3].

---

[1]- إبراهيم كبه، نفس المرجع، ص 163.

[2]- إبراهيم كبه، دراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص 163.

[3]- كافلين رالي، الغرب والعالم: تاريخ الحضارات من خلال موضوعات، ترجمة عبد الوهاب المسيري وهدى عبد السميع، عالم المعرفة، الكويت، 1985، ص 96.

ويفترض الاقتصاديون الكلاسيكيون أن الأفراد يسعون وراء تحقيق مصالحهم الشخصية ماديا بدافع الرغبة في التمتع باللذة أو السعادة، وذلك عن طريق تكوين واستهلاك الثروة. وتقوم النظرية الاقتصادية لحد كبير على فكرة "الرجل الاقتصادي"، وهي أن الإنسان يسعى إلى أكبر قدر من المنفعة وذلك بالكسب المادي.

وقد استخدم الاقتصاديون في المراحل اللاحقة فكرة "اليد الخفية" لشرح كيف أن المشكلات الاقتصادية –مثل البطالة والتضخم والعجز في ميزان المدفوعات– يمكن القضاء عليها من خلال آليات السوق، فمثلا تأتي البطالة نتيجة زيادة عدد المؤهلين للعمل عن الوظائف المتاحة أي عرض العمال يزيد عن الطلب عليها، فتخفَض قوى السوق من سعر العمالة أي أجورهم، فمع انخفاض الأجور يمكن لصاحب العمل تعيين عدد أكبر من العمال وبالتالي تقل البطالة، لذلك تكون قوى السوق قادرة على القضاء على البطالة بدون تدخل الحكومة شريطة أن يكون مستوى الأجور مرنا مثل الأسعار الأخرى، وتؤدي السوق الحرة إلى كفاية اقتصادية، فمن أجل الربح لا بد أن تكون التكلفة منخفضة فالإسراف وعدم الكفاءة لا سبيل لهم في العمل الإنتاجي، ففي نفس الوقت تمنح المنافسة إمكانية الحصول على أرباح مبالغ فيها، إذا كانت الأرباح عالية بشكل غير عادي في مجال معين، فذلك سيشجع المنتجين على دخول ذلك المجال، فبالتالي سيزيد الناتج وينخفض مستوى الأسعار والأرباح، وتنجذب الموارد الاقتصادية نحو أكثر الاستخدامات ربحا أي نحو مجال الإنتاج المتنامي والمزدهر وليس غير ذلك، وتعمل السوق بشكل إيجابي، لأنَها دائما تسعى لتحقيق رغبات المستهلك، فالمستهلك هو المسيطر على زمام الأمور، ولكي تحافظ المؤسسات على ربحها العالي لبد أن تعرف جيدا وتوفي حاجات ورغبات المستهلك، وبذلك وبشكل طبيعي تتحرك قوى السوق نحو رفع كفاءة وقوة الاقتصاد الذي يستجيب ذاتيا لأي تغيَر في طلب المستهلك[1].

المطلب الرابع: دور الدولة في الفكر الكينزي.

ربَما لم يعرف القرن العشرين اقتصاديا في شهرة الاقتصادي الإنجليزي جون مينارد كينز، فكما كان كتاب "ثورة الأمم" لـ آدم سميث نقطة تحوَل في تاريخ الفكر الاقتصادي، فقد جاء كتاب كينز "النَظرية العامَة" 1936 نقطة تحوَل أخرى قد لا تقل أهميَة، ليس فقط من حيث التأثير على الفكر الاقتصادي وإنَما بوجه خاص من حيث تأثيرها على السَياسات الحكوميَة لفترة ما بعد الحرب.

لقد أكَد كينز أنَ الاقتصاد غير قادر –دائما– على تحقيق التوازن عند مستوى العمالة الكاملة وبذلك فإنَ وجود بطالة أمر غير مستغرب وأنَ ذلك يرجع إلى اعتبارات اقتصادية تعود إلى نقص الطلب الفعلي أو الفعَال، ولذلك فإنَ علاج البطالة يكون بتدخَل الدولة وزيادة الإنفاق – بتحقيق نوع من العجز المنظَم في الميزانية– بقصد زيادة الطلب والوصول إلى مستوى العمالة الكاملة، وكانت نظريَة كينز هي المبرر للسَياسات الاقتصادية لمعظم الدول الصَناعية لما بعد الحرب العالميَة الثَانية فضلا عن أنَها وضعت الأساس النَظري لتدخَل الدولة في الحياة الاقتصاديَة في الدول الرَأسماليَة ولظهور ما يعرف باقتصاديات الرَفاهية، وينظر كينز إلى الحكومة على أنَها العامل الكبير الذي يعوَض

[1]- كافلين رالي، الغرب والعالم: تاريخ الحضارات من خلال موضوعات، مرجع سابق، ص 97.

مظاهر الفوضى التي لا يمكن السَيطرة عليها والَتي تميَز الرَأسماليَة الخاصَة[1]، وقبل نهاية الحرب العالميَة الثَانية شارك- كينز ممثلا للحكومة البريطانية- في الإعداد للنَظام الدولي الاقتصادي لما بعد الحرب وما ترتب عليه من إنشاء صندوق النَقد الدولي والبنك الدَولي.

لم تلق أفكار كينز قبولا في صدد مفهوم صندوق النَقد الدولي الذي أراد له أن يكون نوعا من البنك المركزي العالمي الذي يصدر نقودا دولية (البانكور) بل غلبت عليه الأفكار الأمريكية في ذلك -والَتي كان يمثلها هوايت- والذي رأى أن يكون الصندوق مجرد وسيط يعتمد على رأس مال مدفوع من الدول الأعضاء دون أن تكون له أيَة قدرة على خلق النَقود.

لقد هزت الأزمات الدورية المتعاقبة كيان النظام الرأسمالي وأربكت مفاهيمه وخصوصاً بعد تعرضه لأزمة الكساد الكبير 1929-1933 وبدت الرأسمالية وكأنَها حاملة للازمة، إذ وضعت هذه الأزمة الشك في آلية السوق بعد أن أصبحت آلية السوق التي تمسَك بها آدم سميث غير فعَالة أمام الأزمة التي شلت أركان النظام الرأسمالي وأدخلته في الرَكود، ممَا دفع كينز الدولة لتتدخل في النشاط الاقتصادي، وتعيد الحياة إليه بواسطة سياسة الأنفاق العام[2].

وقد بلغ انتقاد الفكر الكلاسيكي ذروته على يد كينز في كتابه النظرية العامة الصادر عام 1936 والذي وجه فيه اهتمامه بالدرجة الأساس إلى نقض فكرة اتجاه الاقتصاد تلقائياً نحو التوازن عند مستوى الاستخدام التام، فلم تعد عنده الأسعار والأجور مرنه واستبعد وجود المنافسة الكاملة بعد أن أصبحت الاحتكارات ونقابات العمال والعوامل الفكرية والسياسية والتوقعات ذات تأثير فاعل في توجيه النشاط الاقتصادي[3] ولم يكن كينز متمرداً على النظام الرأسمالي بل أراد إصلاح هذا النظام وتنقيته من العيوب، التي أصابته فهو يفضَل الرأسمالية على غيرها من الأنظمة.

فلم يكن أمام كينز إلاَ طريقاً واحداً (وهو تدخل الدولة لرفع مستوى الأنفاق الاستثماري، أي قيام الحكومة بالاقتراض والأنفاق من أجل الأغراض العامة، أي العجز العمدي، فهذا وحده ممكن أن يؤدي إلى كسر توازن العمالة الناقصة، وكان ذلك تأكيداً قوياً لحكمة ما كان يجري عمله بالفعل تحت ضغط الظروف)[4] لذا فإنَ كينز قام بنقل التحليل الاقتصادي من المستوى الجزئي إلى المستوى الكلي، إذ لابد للفكر أن يكون مسايراً ومتماشياً مع الواقع.

إنَ النظرية الكينزية قامت بمعالجة الأزمة ووفرت ثلاثين سنة من الازدهار والاستقرار النسبي لاقتصاديات المنظومة الرأسمالية، فالكينزية هي فكر الأزمة الذي جاء معبراً عن حاجة الرأسمالية ومتماشياً مع أسسها العامة،

[1]- أ. د. نبيل جعفر عبد الرضا ، دور الدولة في الفكر الاقتصادي، جريدة المدى، الحدث الاقتصادي، مؤسسة المدى للنَشر، 2009، بدون رقم صفحة.
[2]- أ. د. نبيل جعفر عبد الرضا، دور الدولة في الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، بدون رقم صفحة.
[3]- منذر عبد القادر الشيخلي، عجز الموازنات الحكومية واتجاهات السياسة المالية في الوطن العربي 1975-1987، مرجع سابق، ص17.
[4]- جوزيف شترار، نفس المرجع، ص 112.

طالما أنها تنطوي على الأزمات (بحسب التعبير الكينزي) لهذا فهي معالجة قصيرة الآجل في نمط الإنتاج الرأسمالي نحو البطالة الإجبارية، بسبب فقدان القدرة الذاتية على التوازن التلقائي ما بين الإنتاج والاستهلاك[1].

المطلب الخامس: الاتجاهات المعاصرة لدور الدولة في الفكر الاقتصادي.

عرف العالم متغيَرات وظروف جديدة كان لها الأثر الكبير على الفكر الاقتصادي المتعلق بـ"دور الدولة"، فظهرت مدارس جديدة تنادي بفكر جديد كالمدرسة النقدية والمؤسَسيَة وكذلك مدرسة الاختيار العام، ليصبح "دور الدولة" فيما بعد رهان مختلف المتغيرات العالميَة الجديدة والتي تسمى العولمة.

1- أثر المتغيَرات الجديدة على الفكر الكينزي:

ليس من السَهل حصر المتغيرات الجديدة للفكر الاقتصادي، وإذا نظرنا إلى تقسيم التحليل الاقتصادي إلى اقتصاد جزئي يتناول سلوك المستهلك والمنتج واقتصاد كلي يتناول بصفة عامة الدَخل القومي، فإنَنا نلاحظ أنَ الاقتصاد لا يزال يسير على نفس الأسس التي ورثناها مع النيوكلاسيك وخاصة ألفريد مارشال. حقاً هناك مزيد من الانضباط في العرض وخاصة مع تقدَم الاقتصاد الرَياضي وتوفَر قدرة اكبر على القياس واختبار الفروض مع تطوَر الاقتصاد والقياس والإحصاء، كما عرفت نظريات التوازن الشَامل مزيدا من الوضوح وخاصَة مع أرو ودوبريه وهان، ولكنَنا في كلَ ذلك لم نخرج عن التقاليد الَتي أرساها الاقتصاديون الأوائل في نهاية القرن التَاسع عشر وخاصَة ألفريد مارشال من ناحيَة و ليون فالراس من ناحيَة أخرى.

وليس الأمر كذلك تماما في صدد الاقتصاد الكلَي، فرغم أنَ الإطار النَظري السائد مازال يعتمد على الإطار الكنزي، فقد أظهرت التَجربة لما بعد الحرب ظواهر جديدة لا تتَفق مع المنطق الكنزي، فقد جاءت النَظرية الكينزيَة لمواجهة مشكلة البطالة والَتي كانت تعزوها إلى نقص الطلب الفعلي[2]، وكان الاعتقاد أنَ المشكلة العكسيَة وهي التضخَم إنَما هي عكس مشكلة البطالة وبالتَالي تحتاج إلى علاج مضاد وذلك بتخفيض الطلب الفعلي والإنفاق العام، على أنَه لم يلبث أن عرف العالم منذ السبعينيات ظاهرة اجتماع البطالة مع التضخَم فيما عرف باسم الرَكود التضخَمي stagflation .

كذلك ظهرت على السَطح بعد الحرب العالميَة الثَانية قضايا جديدة بدأت تشغل بال العالم، فقضية التنمية الاقتصادية لدول العالم بدأت تفرض نفسها كإحدى القضايا الأساسية في الاقتصاد، وفي نفس الوقت أظهر الاقتصاد

[1]- عبد علي كاظم المعموري، العولمة: محاولة الرأسمالية للتكيف مع أزمتها، دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، العدد الأول، السنة الثانية، 2000، ص 19.

[2]- محمَد دويدار، مبادئ الاقتصاد السيَاسي، الجزء الأول، مطبعة التونى، الإسكندرية، 1993، ص 268.

العالمي لما بعد الحرب مدى الترابط والتداخل في العلاقات الدولية مما دعا إلى ما يعرف باسم عولمة الاقتصاد globalisation ومن هنا احتلت قضايا أسعار ونظم الصَرف والأسواق الماليَة والبورصات وتحرير التَجارة أهمَية بالغة، وقد صاحب ذلك زيادة دور المؤسَسات الماليَة الدَوليَة: البنك الدَولي وصندوق النَقد الدَولي وأخيرا منظَمة التَجارة العالميَة، وبالإضافة إلى ما تقدَم فقد توفَر للدراسات الاقتصادية قاعدة بيانات ومعلومات مهمَة ومتنوَعة، ولم يقتصر أثر زيادة المعلومات حول الحياة الاقتصادية على تطوير أساليب البحث العلمي، بل إنَها كادت تؤثَر على السَلوك الاقتصادي لمختلف الوحدات الاقتصاديَة، ولذلك فقد بدأت العديد من الوحدات الاقتصاديَة – مستثمرين ومضاربين في الأسواق الماليَة– في تحديد سلوكها ليس فقط على أساس ما هو قائم بل أيضا في ضوء ما يتوقَع أن يحدث، وها هي مدرسة التوقَعات الرَشيدة Rational Expectation "لوكاس" ترى أن السَياسات والتنبؤات المتوقَعة تحدث أثرها فورا، فالأفراد يأخذون في حسابهم السَياسات المتوقَعة، فإذا كانت الحكومة ستأخذ بسياسة لتقييد الائتمان ورفع تكلفة الاقتراض محاربةً للتضخَم، فإنَ المستثمرين يتصرَفون على أساس ارتفاع تكلفة الاقتراض، وهكذا كثيرا ما تفشل السَياسات الحكوميَة نظرا لأنَ السَوق قد توقعتها مسبقا وأخذتها في اعتبارها بالفعل، ووفقا لهذه المدرسة فإنَ "السَياسات الحكوميَة" لا تكون فعَالة إلاَ بالقدر الذي تفاجئ به الأفراد وتأتي على غير توقَعاتهم.

2– المدرسة النَقدية monteratist:

لقد تعرَضت أفكار كينز لعديد من الانتقادات والاعتراضات، لعلَ أشهرها وأكثرها جليَة هو هجوم المدرسة النَقدية monteratist (مدرسة شيكاغو) وعلى رأسها ميلتون فريدمان، وقد يكون من دواعي السَخرية أنَ كينز الذي هاجم التقليديين لأنَهم نظروا إلى النَقود باعتبارها مجرد ستار يحجب العلاقات الاقتصاديَة العينيَة يتعرَض بدوره لنفس الاعتراض من مدرسة شيكاغو بمقولة أنَه أهمل دور النَقود في التأثير على السَياسة الاقتصاديَة عند تركيزه على أهميَة السَياسة الماليَة لمواجهة ظروف الكساد والانتعاش في الاقتصاد، ونقطة الخلاف بين كينز والنَقديين هي أنَه يرى –أي كينز– أنَ وسيلة الدولة في التدخَل لضمان استقرار النَشاط الاقتصادي هي استخدام الماليَة العامَة (الإنفاق والضرائب)، في حين أنَها عند النَقديين هي التحكَم في كميَة النَقود، وقد بدأت النَظرية الكميَة تجد أنصارها منذ نهاية الستينيات وفرضت نفسها على السَياسات الاقتصاديَة في السبعينيات وأصبح أهم مؤشَر للسَياسات الاقتصاديَة في معظم الدول الصَناعية هي النَظر إلى حجم النَقود المتداولة، وفي هذا الوقت بدأ الحديث عن تعريفات متعدَدة لكميَة النَقود بحسب مدى التوسَع في التعريف، ولعلَ جوهر الخلاف بين كينز والنَقديين يرجع إلى مدى استقرار سرعة تداول النَقود، فهي عند كينز غير مستقرَة في حين أنَها عند فريدمان تتمتَع بالاستقرار، فإذا كانت سرعة التداول مستقرَة، فربَما معنى ذلك أنَ كلَ زيادة في عرض النَقود سيقابلها زيادة في الإنفاق وبالتَالي في الأسعار. أمَا في الحالة العكسيَة فقد يزيد عرض النَقود ولا ينعكس ذلك على زيادة الإنفاق نظرا لأنَ هذه الزَيادة ستبتلع في الاكتناز، ويرى كينز بالمقابل أنَ الاستهلاك كنسبة من الدَخل يتمتَع بالاستقرار ولذلك فإنَ زيادات الإنفاق تؤدي إلى زيادات متتابعة في الاستهلاك وهو ما يعرف بمضاعف الاستثمار، وبذلك فإنَ العبرة في مواجهة الكساد هي زيادة الإنفاق وليس بزيادة عرض النَقود[1].

[1]- نجَار أحمد منير، دور التَحدَيات الاقتصاديَة في القرن 21، ندوة لوزارة الماليَة، الكويت، 2004/01/18.

وأيَاً ما كان الأمر حول ما أثارته مدرسة النَقديين، فإنَه يصعب القول بأنَهم يمثلون تناقضا أساسيا مع الفكر الكينزي، والحقيقة أنَه بعد تجاوز مرحلة المواجهة انتهى الأمر إلى أن عدَل الكنزيون موقفهم بعض الشيء بإعطاء دور أكبر في السَياسة الاقتصادية لتغيَرات عرض النَقود، ذلك في الوقت الذي اعترف فيه العديد من النَقديين بأنَ سرعة تداول النَقود وإن كانت مستقرة بشكل عام في المدَة الطويلة فإنَها قد تخضع لتغيَرات حادة في المدَة القصيرة، كما اعترفوا أيضا بصعوبة الاتَفاق على المقصود بكميَة النَقود.

ومنذ منتصف الثمانينيات عادت السَلطات النَقدية إلى التأثير في الأوضاع الاقتصادية من خلال تغيَرات أسعار الفائدة ولم يعد لكميَة عرض النَقود المكانة التي عرفتها في السبعينيات[1].

3- المدرسة المؤسَسيَة:

إنَ التفكير الكينزي واجه اعتراضات أخرى من جانب آخر، وهو ما يعرف بالمدرسة المؤسَسيَة، فقد اتجه الفكر الاقتصادي منذ التقليديين إلى البحث عن القوانين الاقتصادية المجرَدة والَتي تصدق بصرف النَظر عن الظروف التَاريخيَة والأوضاع الاجتماعيَة الَتي يتم فيها النَشاط الاقتصادي، وقد خرجت المدرسة التَاريخيَة الألمانية منذ القرن التَاسع عشر عن هذا السَياق ورأت أنَه لا يمكن تجاوز النَظر إلى المؤسَسات الاجتماعية السائدة، وأنَ القوانين الاقتصاديَة نسبية وليست مطلقة، وجاء ماركس منتقدا الاقتصاد البورجوازي على هذا الأساس، كما يمكن أن ننسب لهذا الاتجاه ماكس فيبر في ألمانيا فضلا عن فبلن في الولايات المتَحدة الأمريكية في نهاية القرن الماضي، ولعلَ أشهر الأمريكيين المؤيَدين لهذا الاتجاه في الستينيات هو جالبرث.

وإذا كان التَيار الرئيسي للفكر الاقتصادي يرى أنَ المشكلة الرئيسية للاقتصاد هي قضايا تكوين الأثمان وتنظيم الأسواق وتوزيع الموارد، فإنَ الاقتصاد المؤسَسي يرى أنَ العناية يجب أن توجَه إلى التنظيمات القائمة وشكل السَيطرة على الاقتصاد سواء كانت هذه السَيطرة راجعة إلى اعتبارات فنَية أو قانونية[2]، ومن هنا يأتي الاهتمام بالتطوَرات التكنولوجيَة ونظم الملكيَة والحقوق بصفة عامَة والتنظيم القانوني والاجتماعي.

وقد وجدت فكرة السَيطرة الاقتصاديَة اهتماما خاصا لدى مفكري المدرسة المؤسَسية، وبالتَالي فإنَ "دور الحكومة الاقتصادي" كان دائما محوريا في دراسات هذه المدرسة، وقد عاد هذا الموضوع في الأدبيات الحديثة تحت مسمَى جديد لأساليب الحكم Governance.

ويمكن القول بأنَ المدرسة المؤسَسية قد مرَت عبر مرحلتين متميَزتين: في المرحلة الأولى كانت المدرسة المؤسَسية تمثَل معارضة ونقدا للفكر الاقتصادي السَائد، فمحور الاهتمام ليس السَوق والأسعار وإنَما المؤسَسات وأشكال تطوَرها، أمَا المرحلة الثانية فقد تميَزت بأنَ المدرسة المؤسَسية بدأت تستخدم أدوات التحليل الاقتصادي لدراسة مختلف جوانب المؤسَسات الاجتماعية، فالمدرسة المؤسَسية الجديدة لا تستبعد الأدوات الأساسيَة للتحليل

[1]- نجَار أحمد منير، الخصخصة بين التقليديَة والعالميَة المعاصرة وأثرها على مشاريع الأعمال، مجلَة الكويت الاقتصاديَة، بحث مقبول النَشر،الكويت، 2003.

[2]- جون تومليسون، العولمة والثقافة، ترجمة: إيهاب عبد الرَحيم محمد، عالم المعرفة، العدد 354، الكويت، 2008، ص 23.

الاقتصادي وفي مقدَمتها الموازنة بين العائد والتكلفة واختيار السَلوك الرَشيد وتعظيم العائد أو تخفيض التكلفة والأعباء، والجديد هو أنَها لا تقتصر استخدام هذه الأدوات الاقتصاديَة على السَوق والأسعار بل تعمَمها لتفسير العديد من الظواهر الاجتماعية الأخرى مثل حقوق الملكيَة واحترام حقوق الجوار، وأحكام القضاء في المسؤوليَة، وتفسير الجريمة، والتمييز العنصري بل وتفسير نشاط السَلطة العامَة، فهذه الظواهر الاجتماعية تجد تفسيرها في التحليل الاقتصادي الذي يعتمد على فكرة العائد والتَكلفة.

وفي صدد السَياسات الاقتصاديَة فإنَ اهتمام المدرسة المؤسَسية الجديدة لم يعد يقتصر على مناقشة السَياسات العامَة للضرائب والإنفاق والائتمان والاستثمار بل تخطاها إلى قضايا أساليب الحكم والإدارة، فإذا كانت دعوة الإصلاح الاقتصادي مع التفكير الاقتصادي السَائد هو ضرورة "إصلاح نظام الأسعار" get the prices right، فإنَها مع المدرسة المؤسَسية تصبح ضرورة البحث عن "المؤسَسات المناسبة" get the institutions right وهنا تأتي الدعوة إلى الخصخصة بل وإلى الإصلاح السَياسي والدَستوري[1].

4- مدرسة الاختيار العام public choice:

إنَ الحديث عن الأفكار اللَيبرالية الجديدة وتحديد "دور الدولة" يدفعنا بالإشارة إلى أفكار مدرسة الاختيار العام public choice وعلى رأسها بوكنان، حيث أنَ السَائد في التحليل هو الفصل بين الاقتصاد والسَياسة سواء من حيث موضوعهما أو من حيث منهج الدَراسة وأدوات التحليل، فالاقتصاد يهتم بعلاقات التبادل بين الأفراد في حين تهتم السَياسة بالسَلطة، في حين يغلب على الأولى اعتبارات المصلحة الذَاتية والمنافع الشَخصية، فالأصل أنَ السَلطة تستخدم من أجل المصلحة العامَة والنفع العام، وقد جاءت مدرسة الاختيار العام بفكرة معاملة السَياسة كنوع من النَشاط الجاري أو الاقتصادي وتطبَق نفس المنطق عليها، فرجال السَياسة والإدارة ليسوا دائما منزَهين عن البحث عن مصالحهم الخاصَة، بل إنَهم كثيرا ما يخصَون في تصرفاتهم لبواعث المصلحة العامَة فإنَ ذلك شأن أي فرد[2].

5- الفكر الاقتصادي لدور الدولة في ظل العولمة:

خلال ربع قرن منذ نهاية الحرب العالميَة الثَانية لم يقتصر الأمر على إعادة اعمار أوروبا واليابان واستمرار النَمو الاقتصادي واستقرار الأسواق الصَناعية، بل أيضا اكتسبت الدول النَامية استقلالها وعرفت في معظمها معدلات معقولة من النَمو الاقتصادي، وهي الفترة الَتي ازدهرت فيها نظريات التنمية الاقتصادية، وقد عرفت هذه الفترة أسماء مثلا آرثر لويس وميردل ونركسه وهرشمان وبول ستربتن، وقد ثار في ذلك الوقت جدل كبير حول نمط التنمية المتوازنة والذي دعا إليه نركسه ونمط التنمية غير المتوازنة والذي اشتهر به هرشمان، وقد ترددت نظريات التنمية بين اتجاهات عديدة، وكان التركيز في الفترة الأولى على نقص رؤوس الأموال وخاصَة في أمريكا اللاتينية وأفكار السَيطرة الاقتصاديَة كما عرضتها نظريَات "المركز والأطراف" لـ إيمانويل وفرانك وسمير أمين وانتهي الأمر في نهاية

[1]- أحمد أبو زيد، المعرفة وصناعة المستقبل، سلسلة كتاب العربي، الكويت، جانفي 2005، ص26-27.

[2]- V. P. Ardant, Institutions Politiques et Droit Constitutionnel, 12 Edition, L.G.D.J,Paris 2000, p18.

الثمانينيات والتسعينيات إلى التعامل مع البنك الدَولي وصندوق النَقد الدَولي في ضرورة لتطبيق سياسَتهم في الإصلاح الاقتصادي[1].

وبعد أن عجزت كل أدوات النظام الرأسمالي في حل أزمة التضخم الركودي، بدأت الدعوات إلى ما يعرف بالعولمة والتي قد تم تكريسها بشكل واضح خلال العقود الثلاث الأخيرة من القرن العشرين، ولا يمكن أيجاد وتفسير لهذا التزامن بين الظاهرتين أي العولمة والتضخم الركودي إلاَ من خلال الربط بين طبيعة الأزمة وظهور العولمة، بمعنى أنَه لأجل أنجاح سياسة التوجه نحو الخارج لحل الأزمة كان لابد من ظهور وسيادة المرحلة الجديدة المسماة بالعولمة، وكان الدور الكبير يقع على عاتق الشركات متعددة الجنسيات، والتي أخذت تكتسح العالم وراء جني الأرباح، ولتقوم بأخذ الفائض الاقتصادي من البلدان المحيطة ونقله إلى بلدان المركز، وبالتزامن مع هذه الظاهرة هنالك دعوات لتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي في كل الدول ولابد من تركه لآلية السوق. وفي ظل هيمنة الرأسمالية العالمية على مقدرات كل الشعوب بدت الدولة راعية للشركات متعددة الجنسية، ويظهر أنَ الدولة أخذت تمارس دور المنظَم لهذه الشركات التي سيطرت على روابط الاقتصاد العالمي خلال القرن الحادي والعشرين[2].

وقد تمكنت هذه الشركات من السيطرة على القرارات السياسية في مراكز المنظومة الرأسمالية، إذ أصبح بإمكانها أن تأتي بالسياسيين الذين يقومون بخدمة مصالحها، لذا فهي تمتلك القوة الاقتصادية إلى جانب القوة السياسية.

وهناك مبررات لتقليص دور الدولة في ظل العولمة يمكن أجمالها بمجموعة من العوامل الخارجية والداخلية المتداخلة والمترابطة فيما بينها[3]:

- اندماج العالم اقتصادياً وتوحد الأسواق في ظل ثورة الاتصالات والمعلومات التي جعلت من العالم قرية كونية تلاشت فيها المسافات والحدود.
- هيمنة الشركات المتعددة الجنسية على الاقتصاد العالمي مما جعل الحكومات غير قادرة على التحكم باقتصادها وأصولها.
- ظهور مؤسسات دولية اقتصادية ومالية تؤثر تأثيراً فاعلاً في قدرة الدولة بالتحكم بسياساتها وقراراتها الاقتصادية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.
- ظهور مؤسسات مالية ورأسمال عائم في الوقت نفسه له القدرة على سرعة الحراك والانتقال من مكان إلى آخر للحصول على الربح السريع والمضاربة، ويمتلك القدرة على تحدي وسائل الدولة الانضباطية.
- انهيار احتكار الدولة للمعلومات وسيادة ثورة المعلومات جعلت المعلومات متاحة للجميع.

[1]- هانس بيترمارتين وهارالد شومان، فخ العولمة: ترجمة عدنان عباس علي، مراجعة وتقديم رمزي زكي، عالم المعرفة، العدد 295، الكويت، 2003، ص 113.
[2]- هانس بيترمارتين وهارالد شومان، فخ العولمة: ترجمة عدنان عباس علي، مراجعة وتقديم رمزي زكي، مرجع سابق، ص 115.
[3]- عدنان عباس علي، نفس المرجع، ص 161.

- لم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد في الاقتصاد وأصبحت القرارات الاقتصادية تتأثر بالشركات والنقابات ووسائل الإعلام والصحة ومؤسسات المجتمع المدني.
- ظهور التكتلات الإقليمية، ونقل جزء من وظائف الدولة إلى القيادة الهيكلية لهذه التكتلات.
- انضمام الغالبية العظمى من الدول إلى المنظمات الدولية وقبولها بقواعد وشروط هذه المنظمات.
- تدويل عملية الإنتاج وإقامة منشآت تعتمد على التكامل الرأسي وتتكون من وحدات موزعة على أنحاء العالم يتفرد كل منها بإنتاج جزء من عملية الإنتاج وحلول وفورات النوع بدل وفورات الحجم.
- سيادة الاستثمار الأجنبي المباشر والذي فرض تعديلاً إضافيا على سيادة الدولة وقيد من حريتها في التصرف بإدارتها المالية والتغذية، وباتت تتكيف ومصالح ذلك الاستثمار.
- زيادة مدة الصراعات الإقليمية في العديد من البلدان والتي قلصت من هيمنة الدولة سيادياً على أقاليمها.
- تراجع مصداقية النخب الحاكمة في المحافظة على المال العام، وقدرتها الواسعة على تدوير الثروة القومية.
- عجز الدولة في تسريع معدلات التنمية واتساع الفجوة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة.
- ظهور العديد من المشكلات التي يتعذر حلها على الصعيد المحلي مما يتطلب حلول دولية جماعية كالمحافظة على البيئة وأسلحة الدمار الشامل والمديونية الخارجية.

وفي الوقت الذي تتعالى فيه الدعوات إلى ضرورة تقليص دور الدولة، في ظل العولمة يلاحظ أنَه في البلدان الرأسمالية المتقدمة، لازالت الحكومات الوطنية متواجدة لحماية مصالحها الوطنية ومصالح مؤسساتها الاقتصادية ولازالت الشركات المتعددة الجنسية ذات طابع قومي وليست شركات عولمة، وإنَ الروابط بين هذه الشركات وحكومات موطنها الأصلي لازالت قوية وتعبر عن المصالح المشتركة للطرفين[1]، وهي محطة اهتمام حكوماتها من حيث الحماية لأسواقها وأسرارها التكنولوجية واحتكارها لها، وهي تطبق تعليمات حكوماتها في اغلب الأحيان، فهذه الشركات لازالت جذورها مرتبطة بالدولة الأم وهي تحتاج إلى الدولة في العديد من المجالات، إذ أنَ هناك تصورات مبالغ فيها عن ذوبان الدولة في ظل العولمة إذ كان دور الدولة على الدوام ينصب على توفير الشروط اللازمة لنشاط رأس المال في المجالات المفيدة لتطورها الاقتصادي أو لما يلبي مصالحها الوطنية.

لذا فإنَ الرأسمالية ومنذ نشوئها لم تستغني عن الدولة ووظائفها وهي غير مرشحة للاستغناء عنها في ظل العولمة.

[1]- عبد علي كاظم المعموري، تاريخ الافكار الاقتصادية، مرجع سابق، ص 29.

والعولمة المراد لها التحقق، تطرح أيديولوجية الحدود غير المرئية ترسمها الشركات العالمية قصد الهيمنة على الاقتصاد والأذواق والأفكار والسلوك، وهي في ذلك تحاول التأثير على المستهلك على المستوى العالمي، كما تحاول تعظيم الاستهلاك في الأطراف، مثلما هو في المراكز من خلال نشر نمط الحياة الغربية في إطار دمج الأطراف في السوق العالمية والحياة الرأسمالية في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أي أنَ هذا الفهم يمثل إعادة هيكلة أوضاع العالم على وفق رغبة الشركات المتعدَدة الجنسية وبما يعظَم التوسع الرأسمالي[1].

ويرى صادق جلال العظم بأنَ الذي يحصل الآن من دعوات حول إضعاف أو انحلال الدولة في ظل العولمة أو حلول الشركات المتعدَدة الجنسية محلَها، هو ليس كما يروج له، إذ أنَ الذي يحصل هو دفع الدولة ووظائفها إلى تركيب أعلى مع ما يترتب على ذلك من ضرورة إجراء تعديلات في الوظائف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية لها بغية تقديم خدمة أفضل لعمليات الإنتاج وإعادة الإنتاج والتراكم الرأسمالي، وإنَ دورها الإقليمي يبقى مهماً وحاسماً في حماية ورعاية واحتضان الاستثمار وتوفير البيئة الملائمة لتحقيق أهدافه[2].

إنَ ما حل من تغييرات على أداء الدولة ووظائفها يفسر على أنَها أصبحت سلطة وليس منتج، وعلى هذا الأساس فما زالت الدولة هي التي تحدد شروط ممارسة النشاط الاقتصادي، من خلال سياساتها المالية والنقدية ولازالت تضع الضوابط التي من دونها يصعب على السوق القيام بدورها[3]، لذا فإنَ الذي يحصل للدولة في ظل العولمة لا يمثل زوالاً لدورها بل يمثل إعادة صياغة لسلطة الدولة وإيجاد وسائل جديدة للتدخل متماشية مع حالة التطور التي يشهدها الاقتصاد العالمي.

[1]- جلال صادق العظم، ما العولمة، دار الفكر، ط1، دمشق، 1990، ص 184.
[2]- جلال صادق العظم، ما العولمة، مرجع سابق، ص 185.
[3]- W. Wallace, Foreign policy and Nation identity in the United Kingdom, International. Affairs, VOL 67, 1991, P66.

خلاصة:

إنَ موضوعات الدولة ليست جديدة على الفكر الاقتصادي، فمنذ أن دخلت البشرية مرحلة العبودية، ومنذ أن بدأ أبناء الجنس الواحد يتوزعون بين حاكم ومحكوم ظهرت الدولة، وكما أكَد العديد من المفكرين أنَها نتاج طبقي وهي تعبير عن وضع المجتمع في مرحلة تطوره، وفي مرحلة من مراحل تطور المجتمعات تجذَرت وظائف الدولة وواجباتها، وعلى مر التاريخ كانت حامية للطبقات العليا، فدور الدولة في النشاط الاقتصادي الخاص بالنَظام الإسلامي، يضيق ويتسع وفقاً للسلوك السائد في المجتمع، وأنَ حجم التدخل يتم في ظل حاجة المجتمع بحيث يشعر الجميع بالطمأنينة.

كما أنَ النظام الاشتراكي يرى بأنَ الدولة باستطاعتها أن تمارس دوراًُ مهماً في التنمية الاقتصادية على ضوء ما تمتلكه من وسائل إنتاج، وباعتماد أسلوب التخطيط المركزي من أجل ضمان تحقيق الرفاهية العامة لأبناء المجتمع.

ودور الدولة كان أكثر فاعلية بعد تعرض النظام الرأسمالي إلى هزات اقتصادية، عجزت كل أجهزة هذا النظام في مواجهتها، وبدت كل نظرياته الفكرية لا تجد نفعاً أمام هذه الهزات، وفي هذه الحالة قام كينز بوضع نظرية جديدة لتدخل الدولة في الميدان الاقتصادي، واستطاع أن ينقذ الرأسمالية من أزمة الركود التي سقطت فيها، وليقدم علاجاً للرأسمالية هي بأمس الحاجة إليه.

وبما أنَ الرأسمالية عرضة للأزمات فقد دخلت في مطلع عقد السبعينيات من القرن الماضي في أزمة جديدة تعرف بأزمة التضخم الركودي *Stagflation* وقد وقع جزء من اللوم على تدخل الدولة، وفي ظل شيوع الأفكار الليبرالية الجديدة المرتكزة على فلسفة المدرسة النقودية (الفريدمانية) والتي تهدف إلى تقليل الدور الاقتصادي للدولة وإفساح المجال للقطاع الخاص وفق رؤية ترى بأنَ مشكلات الرأسمالية تأتي من تدخل الدولة.

وفي الوقت الذي تتعالى فيه الدعوات إلى ضرورة تقليص دور الدولة في ظل العولمة، يلاحظ أنَه في البلدان الرأسمالية المتقدمة لازالت الحكومات الوطنية متواجدة لحماية مصالحها الوطنية ومصالح مؤسساتها الاقتصادية ولازالت الشركات المتعدَدة الجنسية ذات طابع قومي وليست شركات عولمة وأنَ الروابط بين هذه الشركات وحكوماتها لازالت قوية وتعبَر عن المصالح المشتركة للطرفين، فالرأسمالية ومنذ نشوئها لم تستغن عن الدولة ووظائفها وهي غير مرشحة للاستغناء عنها في ظل العولمة.

وتعتبر مختلف التغيرات في دور الدولة في النَشاط الاقتصادي وما صاحبها من مفاهيم وأفكار جديدة نتيجة طبيعية لتطور الأوضاع الاقتصادية ودخول آليات تتماشى والمتغيَرات الرَاهنة، والتي سيتم إبرازها وربطها بالتغير في دور الدولة وذلك في الفصل الثاني.

تمهيد:

تعد العولمة واحد من التيارات الفكرية المعاصرة التي انطوت على مضامين ومفاهيم جديدة، تهدف من خلالها إلى توحيد العالم انطلاقا من تغيَر واقع دورها الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي والثقافي، وكذا فهي ترقى لأن توصف بأنَها تعبر عن واقع سياسي وإيديولوجي جديد يعمل على تحقيق أهدافه من خلال وسائل متباينة في مدى مشروعيتها وتأثيرها، ومدى قبولها من المعنيين بها.

فالعولمة في الأساس ظهرت كظاهرة اقتصادية، وفي ظلَها أسَست المؤسَسات الاقتصادية الدولية مثل "البنك الدولي وصندوق النَقد الدولي"، وأخذت تعقد الاتفاقيات فيما بينها على أساس مبدأ حرية التجارة مثل "اتفاقية توحيد التعريفة الجمركية (الجات)" التي نتجت عنها "منظمة التجارة العالمية"، كما عقدت المنتديات للتباحث في مبادئ حرية التجارة العالمية، وبما أنَ اقتصاد الدول الغربية مرتبط باقتصاد بقية دول العالم فقد جذبت الدول الغربية كثيراً من دول العالم للدخول في هذه الاتفاقيات والمنتديات والعمل بسيَاسات المؤسَسات الاقتصادية الدولية وحثتها على سن القوانين التي تسهل حرية اقتصاد السَوق، وبما أنَ دول العالم ترى في الدول الغربية المثل الاقتصادي الأعلى الذي تطمح في الوصول إلى مستواه فقد شرعت في عمل كل ما تظن أنَه يوصلها إلى ذلك المستوى، وبذلك تغيَر "دور الدولة" وفق متطلبات العولمة وتأثيراتها ومختلف آلياتها التي كان لها التأثير الأكبر على "دور الدولة"، وخاصة من خلال سيَاسات الاستقرار الاقتصادي والتصحيح الهيكلي لصندوق النقَد الدولي وبرامج الإنشاء والتعمير للبنك الدولي، وكذلك ما أفرزته العولمة من أزمات إقتصادية وضعت "دور الدولة" واقتصاديات الدول والمبادئ المبنية عليها موضع شك وريبة.

على وفق هذا التصوير جاء هذا الفصل الذي يستعرض المظاهر الاقتصادية الأساسية والمعطيات النَظرية والعملية للعولمة، بعد أن يستكمل تأطيراً مفهومياً للظاهرة، لينتهي إلى تبيان العلاقة بين ظاهرتي الدولة والعولمة.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول العولمة.

إنَ تعدد وتشعب المجالات التي ترتكز عليها ظاهرة العولمة جعلت منها مجالاً خصبا للنقاش تباينت فيه الآراء ووجهات النظر، وعليه فإنَ تشخيص هذه الظاهرة، وتحديد ماهيتها، ليس بالأمر اليسير، كل يصفها حسب المكان الذي يضع عليه يديه، غير أنَنا سوف نحاول تسليط الضوء على هذه الظاهرة من خلال الإحاطة بمفهومها أولاً ثمَ تطورها التاريخي وأخيراً أهم مظاهرها.

المطلب الأول : ماهية العولمة.

استحوذت ظاهرة العولمة على اهتمام مختلف الأوساط الأكاديمية والسياسية والاجتماعية وغيرها، ومن ذلك نلاحظ بأنَ الذين عنوا بدراسة هذه الظاهرة لم يلتقوا على اصطلاح موحد يمكن أن يؤطر أبعادها لفظاً وتعريفاً. فمن حيث المدلول اللغوي يظهر أنَ الاختلاف قائم حول المصطلح الأنسب إطلاقه على هذه الظاهرة ناجم عن أمرين، الأول هو: اختلاف الترجمة للكلمة الإنجليزية GLOBALIZATION، إذ يرى البعض أنَه مشتق من كلمة GLOBAL بمعنى الكرة، والتي يقصد بها الكرة الأرضية، الكوكب الذي نعيش فيه. ويشتق من فعل (كوكب) الذي يعني: جمع أحجار ووضع بعضها على البعض الآخر في شكل محدد، وبذلك يصبح الاصطلاح الأكثر قبولا في وصف الظاهرة هو الكوكبة[1].

في حين يؤكد البعض على أنَ المصطلح الأنسب إطلاقه على هذه الظاهرة هو (العولمة) فالمفردة على وزن (فوعلة) وهي تدل على تحويل الشيء إلى وضعية أخرى مثل (قولبة) من قولب أي وضع الشيء في قالب، وعليه فالعولمة هي وضع الشيء على مستوى العالم، وبالتالي فهي التي تقابل كلمة GLOBALIZATION التي تعني الكونية أو الشَمولية من كلمة GLOBAL والذي – حسب هذا الرأي– تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل.

أمَا الأمر الثاني، فهو تباين رؤى الباحثين حول أبعاد هذه الظاهرة، وفي هذا الصدد نجد أنَ البعض أسماها العالميَة انطلاقا من تشخيص حالة البناء المقصودة، وأطلق عليها آخرون اسم الكوكبة تبعا لما تهدف إليه من خلق عوالم جديدة متعددة، ومتجانسة إلى حد التناقض في حين ارتأى آخرون أن يطلقوا عليها اسم التدويل، انطلاقا من رمزها الأول ومفتاح البداية العملياتي لها بالشركات متعددة الجنسيات واتفاقات منظمة التجارة العالمية[2].

إنَ اصطلاح العالميَة universalism يعبر عن الارتقاء بالخصوصية إلى المستوى العالمي، في حين تنصرف الظاهرة موضوعة البحث إلى احتواء العالم، والعالميَة تفتح على ما هو عالمي وكوني، أما اصطلاح الكوكبة فهو

1- إسماعيل صبري عبد الله، الكوكبة: الرأسمالية العالمية مرحلة ما بعد الإمبريالية، مجلة المستقبل العربي، العدد 222، 1997، ص05.
2- محمد الرميجي، العولمة وفخاخها: حتى لا تتحول الرأسمالية إلى حيوان شره، مجلة العربي، العدد 484، مارس 1999، ص 18.

ينصرف إلى البعد الجغرافي للظاهرة، ويضفي عليها شيئا من الجمود، فهو لا يؤشر عمليات التغيير المستمرة والحاصلة على مستوى العالم ككل، ولا يوحي بالمشاركة الإنسانية في عملية التغيير المقصودة. إنَه يمكن أن نطلق تسمية الكوكب على المريخ من دون أن تكون هناك إمكانية تسمية (عالم المريخ) ذلك أنَ العالم عالمان –من وجهة نظر اللغة– الأول ما حواه بطن الفلك، والثاني هو الإنسان[1]، في حين يوحي اصطلاح التدويل إلى عكس ما تتضمنه الظاهرة من تقاطع مع مفهوم الدولة الذي يتأثر بما تحدثه الظاهرة، الأمر الذي سيجري بحثه لاحقا، فالتدويل ينصرف إلى احتواء الدول من غير أن ينفي خصوصياتها أو يمس جوهرها وشكلها في حين أنَ الظاهرة موضوعة البحث تتضمن انحصارا للسيادة واختراقا للحدود الوطنية، ولذا فالتدويل اصطلاحا لا يعكس جوهر هذه الظاهرة.

وبناءا على ما تقدم، وعلى الرغم من التسليم بأنَ اختيار الاصطلاح الأنسب ليس بالأمر اليسير، إلا أنَه يبدوا أنَ استخدام مصطلح العولمة أكثر ملائمة في التعبير عن فحوى هذه الظاهرة، إذ يوحي بمشاركة الناس في انتشار الظاهرة، كما يوحي أكثر من غيره بالحركة، وعمليات التغيير المستمرة والحاصلة على مستوى العالم، فهو يحمل في طياته بعدين، الأول: **مكاني** ليشمل العالم برمته، والثاني: **زماني** ليشير إلى مختلف التغيَرات العالميَة الرَاهنة.

إنَ اصطلاح العولمة يمكن أن يجمع بين وصف الظاهرة وتحديد بعض من مبادئها، فهو يعبر عن اتساع وعمق التدفقات الدولية في مجال التجارة والمال والمعلومات في سوق عالميَة متكاملة، وكذلك تحرير الأسواق الوطنية والعالمية انطلاقا من الاعتقاد القائل بأنَ التدفقات الحرَة للتجارة والمال والمعلومات سيكون ذا مردود إيجابي مادامت العولمة مسألة حتمية.

أمَا من حيث التعريف فقد حاول كل من اهتم بهذه الظاهرة أن يعطي تعريفا لها أو توضيحا ينسجم مع فهمه لها. لقد دخلت العولمة GLOBALIZATION إطار الفكر السياسي كمفهوم جديد في كتابات مارشال ماك لوهن[2] MARSHALL McLUHAN وزبيغنو بريجنسكي[3] Zbigniew Brezizinski اللذان يصوران هذه الظاهرة على أنَها عالم تتقارب أجزاءه لتغدوا كقرية عالميَة Global Village بفضل الثورة العلميَة والتكنولوجيَة أو كما يسميها بريجنسكي (العصر التكنتروني Technetronic Eva) فلا تخرج العولمة عن كونها نتاجا لحركة التقدم التكنولوجي، وثورة الإتصالات وظهور العقول الإلكترونية، كمتغيرات بدأت تبرز في الفترة التي أعقبت الحرب العالميَة الثانية، لذا فإنَ أغلب الكتابات الغربية تؤكد أنَ العولمة ما هي إلا زيادة درجة الارتباط المتبادل بين المجتمعات الإنسانية من خلال عمليات انتقال السلع ورؤوس الأموال وتقنيات الإنتاج والأشخاص والمعلومات.

ويرى البعض ضرورة التمييز بين العولمة والنظام الاقتصادي الدولي، إذ يشير محمد الأطرش إلى أنَ العولمة هي اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات، والتقنية،

1- ابن منظور، لسان العرب، الجزء 12، دار صادر، بيروت، 1966، ص 320.

2- M.H.Mcluhan , Understanding Media: The Extensions of Man, McGraw. Hill, New York, 1964, p119.

3- ربيغنو بريجنسكاي، بين عنصرين: أمريكا والعصر التكنتروني، ترجمة محجوب عمر، دار الطليعة بيروت، 1980، ص 53.

ضمن إطار من رأسماليَة حرية الأسواق وخضوع العالم لقوى السوق العالميَة، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية وإلى الانحصار الكبير في سيادة الدولة، وأنَ العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هي الشركات الرأسمالية الضخمة متخطية القوميات[1]، أمَا الإقتصاد الدولي فهو بالدرجة الأساس يركز على علاقات إقتصادية بين دول ذات سيادة، وقد تكون هذه العلاقات منفتحة جدا في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وغير المباشرة، ولكن يبقى للدول دور كبير في إدارتها وإدارة إقتصادها.

في حين يؤكد عديد من الكتاب على ضرورة فهم العولمة على أنَها أمركة العالم Americanism، حيث تختفي الحدود الفاصلة بين المفهومين، فهما مترادفان يعبران عن الشيء نفسه، إذ يذهب هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، إلى أنَ العولمة في سوق المال – وإلى حد ما – أمركة العالم[2]، فالأمركة ليست أسطورة بل حقيقة ملموسة تعيشها أوروبا وتحتج عليها وتعتبرها خطرا إستراتيجيا يهدد إستقلالها الاقتصادي والسياسي وهويتها القومية، وقد تكون مقاومة فرنسا لها في مفاوضات الجات ودفاعها عما يعرف باسم (الاستثناء الثقافي) اسطع دليل على وجودها وعلى مخاطرها، وفي عرض توضيح لمفهوم العولمة الثقافية، فإنَ السيطرة الثقافية الغربية تنطوي على علاقة أخرى من السيطرة تجعل ثقافات غربية عديدة في موقع تبعي لثقافة أقوى، تتمدد أحكامها على امتداد سائر العالم، هذه السيطرة يمكن التعبير عنها بعبارة الأمركة، والعولمة هي الاسم الحركي لها.

على المعنى ذاته فالعولمة في المجال السياسي منظورا إليها من زاوية الجيوبولتيك، على أنَ العمل على تعميم نمط حضاري يخص بلدا بعينه، هو الولايات المتحدة على بلدان العالم أجمع، وهي ليست مجرد آلية من آليات التطور التلقائي للنظام الرأسمالي بل هي أيضا وبالدرجة الأولى دعوة إلى تبني نموذج معين[3]، وهذا يعني أنَ العولمة إلى جانب كونها مظهرا أساسيا من مظاهر التطور الحضاري الذي يشهده عصرنا فإنَها تنطوي على بعد إيديولوجي يتمثل في إرادة الهيمنة على العالم وأمركته.

من المناسب الإشارة إلى أن عولمة الأسواق Globalization of Markets بأنَها النتيجة الحتمية لاتساع مجال التعاملات الدولية حتى أصبحت الاقتصاديات الوطنية أكثر اعتمادا على الأسواق الخارجية، فالأمر الذي يفرض قيودا عديدة أهمها تلك المفروضة على السيادة الوطنية – كمسألة سياسية– فعدَت السيادة مقيَدة بمجموعة متشابكة من الالتزامات السياسية أي الاقتصادية للتجارة التابعة لحجم رأس مال الخاص المتدفق.

كما يمكن إعطاء تعريف شامل للعولمة وجامعاً لها، بأنَها وصول نمط الإنتاج الرأسمالي والسوق والتجارة إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها، أي أنَ ظاهرة العولمة التي نشهدها هي بداية عولمة الإنتاج والرأسمال الإنتاجي وقوى الإنتاج الرأسمالية، وبالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضا ونشرها في كل مكان مناسب وملائم

1- محمد الأطرش، العرب والعولمة: ما العمل؟، مجلة المستقبل العربي العدد 229، 1998، ص 23.
2- هانس بيتر مارتن وهارالد شومان، فخ العولمة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998، ص145.
3- محمد عابد الجابري، العولمة والحرية الثقافية، مجلة المستقبل العربي، العدد 228، 1998، ص 17.

خارج مجتمعات المركز الأصلي ودوله، والعولمة بهذا المعنى هي رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملته على مستوى سطح النمط ومظاهره، فهي إذاً حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها، وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ[1].

ومن كل ما تقدَم يمكننا القول بأنَ العولمة ظاهرة مركبة وإن كانت ذات بعد اقتصادي بالدرجة الأولى، يراد بها تحقيق التشابك على المستوى الدولي وتحقيق الاندماج والتكامل عن طريق التأثير في سيادة الدولة على حدودها وتذويب الأخيرة أمام الشركات متعددة الجنسيات التي تؤلف العنصر الفاعل في الإقتصاد، كما يتم تحقيق التشابك والاندماج والتكامل عن طريق خلق علاقات دولية قائمة على تحرير التجارة والمعاملات الماليَة الدولية وانفتاح الأسواق الوطنية وربطها بالسوق العالميَة، مع تبني استراتيجيات ذات أبعاد عالمية تعتمد على التطورات العلمية والتكنولوجيَة في مجالات الاتصال والمعلومات والعقول الإلكترونية، وكافة الممكنات الناتجة عن الثورة العلمية والتكنولوجية، وأخيرا فالعولمة تبرز كحقبة من التحول الحضاري من حضارات متباينة نحو حضارات محددة القسمات هي الحضارة الاستهلاكية، بغية الوصول إلى اختراق مجتمعات واقتصاديات العالم الثالث، والوصول كذلك إلى نمط استهلاك رأسمالي قائم على إشاعة الثقافة الاستهلاكية الغربية بل الأمريكية حصراً.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للعولمة.

إنَ البحث في تاريخ العولمة يتيح لنا معرفة العمق التاريخي لهذه الظاهرة، وبادئ ذي بدء، نجد أنَ أغلب الآراء تتفق على هذه الظاهرة وإن كانت حديثة اصطلاحا، إلاَ أنَها أو على الأقل في بعض من مضامينها قديمة، فالتاريخ الاقتصادي ينبئ تماثلات ما بين ما يطلق عليه حاليا العولمة وبين الحوادث الاقتصادية المهمة قبل الحرب العالمية الأولى، لقد ازدهرت صلات الإقتصاد الدولي مع تدفق الاستثمارات من العالم الجديد إلى العالم القديم، وادعى البعض أنَ النشاط الإنساني المترابط يضرب بجذوره عبر القرون المختلفة، وإنَ امتداده عبرها قد اتسعت ما بين البلدان المختلفة، غير أنَ الشكل الحالي للعولمة قد اتسم بتشتت الإنتاج ما بين بلدان عديدة تبدوا كأنَها في مكان واحد ترتبط معا في الزمن الحقيقي[2].

كما أنَ العولمة ظاهرة ارتبطت أصلا بنشوء الرأسمالية الصناعية، وإنَما اتخذت أشكالها وأنماطها بحسب درجة تطور الرأسمالية الصناعية العالمية، وأنَ التغيرات التي طرأت على هذا النظام الذي تبلورت توجيهاته واتضحت خطوطه وملامحه الرئيسية مع بداية التسعينيات تتمثل أساسا في انهيار نظام برتون وودز، عولمة النشاط الإنتاجي، عولمة النشاط المالي واندماج الأسواق، تغيير مراكز القوى المالية وتغيير هيكل الإقتصاد العالمي وسياسات التنمية، كما أنَ ما يشهده الإقتصاد العالمي من موجات متزايدة باتجاه عولمة الاقتصادات الوطنية، في مجالات التجارة

[1]- محمد عابد الجابري، العولمة والحرية الثقافية، مرجع سابق، ص 17.

2- kofia Annan, Patnerships for Global Community, Annual Report on The Work for Organization, New York:U.N, 1998, P 52.

والمال والاستخدام المتزايد للتقنية وتغيير مواقع الإنتاج، إنما هو ناجم عن الثورة المتصاعدة في تقنيات الإتصالات وتزايد الاتجاه نحو تحرير الاقتصادات، بينما كانت العولمة في القرن التاسع عشر تتضح معالمها في التدفقات الهامشية للسلع ورؤوس الأموال وانتقال الأشخاص بين الحدود في ظل رقابة محدودة، عليه فإنَ ما يميز القرن المذكور هو أنَ العولمة فيه كانت غير خاضعة لتشريع قانوني أو موافقة حكومية وبالتالي تختلف في إطارها المؤسسي عن ذلك الذي تشهده العولمة المعاصرة.

وفي صياغة متكاملة لنشوء وتطور ظاهرة العولمة، فإنَ ظاهرة العولمة ارتبطت بظاهرة الدول القومية الموحدة، وبالتالي اعتبار نقطة البداية هي ظهور الدول القومية كلحظة فاصلة في تاريخ المجتمعات المعاصرة، وبهذا الصدد فإنَ ظهور المجتمع القومي منذ منتصف القرن الثامن عشر يمثل بنية تاريخية فريدة، والدول القومية المتجانسة في ثقافة مواطنها وخضوعهم لإرادتها تمثل تشكيلا محدودا لنمط محدد من الحياة، وأنَ شيوع المجتمعات القومية في القرن العشرين هو فعل من أفعال العولمة، كما أنَ نشر فكرة المجتمع القومي – من جهة ثانية– شرط ضروري لتعجيل العولمة التي ظهرت منذ قرن من الزمن، وتنحصر مكونات العولمة في: المجتمعات القومية، الأفراد، الإنسانية[1].

وتنقسم مراحل نشوء وتطور العولمة إلى خمس مراحل هي:

– **المرحلة الجنينية (1400–1750)**: التي شهدت نمو المجتمعات القومية في أوروبا وإضعاف القيود التي كانت سائدة في القرون الوسطى، وعمق الأفكار الخاصة بالفرد وبالإنسانية.

– **مرحلة النشوء(1750–1870)**: وهي تلك المرحلة التي حدث فيها تحول حاد في فكرة الدولة الموحدة وتبلورت أثناء هذه المرحلة المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية، وبالأفراد كمواطنين لهم أوضاع مقننة في الدولة، ونشأ مفهوم أكثر تحديدا للإنسانية، وازدادت إلى حد كبير الاتفاقات الدولية والمؤسسات المتعلقة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول، وبدأت مشكلة قبول المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي، وبدأ الاهتمام بتزايد في موضوعي القومية والعالميَة.

– **مرحلة الانطلاق (1870–1920)**: والتي ظهرت فيها مفاهيم كونية مثل "حظ التطور الصحيح" و"المجتمع القومي المقبول" وتلك المفاهيم المتعلقة بالهوية القومية والفردية، وتم إدماج العديد من المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي، وبدأت عملية الصياغة الدولية للأفكار الخاصة بالإنسانية ومحاولة تطبيقها، وهنا حدث تطور كبير في الأشكال الكونية للاتصال.

[1]- رولاند روبرتسون، تخطيط الوضع الكوني، نقلا عن السيد يسين، في مفهوم العولمة، مجلة المستقبل العربي العدد 228، 1998، ص9-11.

- **الصراع من أجل الهيمنة (1920-1965):** حيث حدثت الخلافات والحروب الفكرية حول المصطلحات الناشئة بعملية العولمة التي بدأت في مرحلة الانطلاق، ونشأت صراعات كونية حول صور الحياة وأشكالها المختلفة، وتم التركيز على الموضوعات الإنسانية وبرز دور الأمم المتحدة في هذه المرحلة.

- **مرحلة عدم اليقين (1965- ؟):** وهي المرحلة التي تم فيها إدماج العالم الثالث وتعمقت القيم ما بعد المادية، وانتهت فيها الحرب الباردة، وازدادت المؤسسات العالمية والحركات العالمية وتعددت الاعتبارات الخاصة بالجنس والسلالة وظهرت حركة الحقوق المدنية وأصبح النظام الدولي أكثر سيولة، وازداد الاهتمام في هذه المرحلة بالمجتمع المدني العالمي، والمواطنة العالمية، وتم تدعيم نظام الإعلام العالمي .

وعلى الرغم من التكامل البيَن في النموذج أعلاه يلاحظ عليه التجريد الواضح إلى حد التطرف، وربطه تاريخ العالم والإنسانية بالتاريخ الأوروبي وحتى إذا ما سلمنا بأنَ العولمة هي نتاج التطور الرأسمالي الأوروبي الأمر الذي ينطوي على قدر كبير من الصحة، فإنَه يصعب التسليم بأنَ المفاهيم الإنسانية والأفراد والثقافة هي محض اكتشافات أوروبية، ويبدوا أنَ رولاند روبرتسون ينطلق من رؤية متمركزة حول الذات المركزية الأوروبية، ومن جانب آخر يدَعي النموذج إدماج العالم الثالث في المجتمع العالمي من دون أن يبين ماهية الدمج هل هي ثقافية أم اجتماعية أم إقتصادية أم سياسية؟ بعضها أو كلها؟، بل هي كلها التي تعبر عن مقولتا الاستعمار والإمبريالية، الأمر الذي جعل كتب التاريخ الحديث تتناوله، وأخيرا يمكن القول أنَ هذا النموذج يهمل حقيقة الصراع بين العالم الثالث والبلدان الرأسمالية من أجل فك تبعية الأولى للثانية ولذا فإنَه لا يمكن الاعتماد على نموذج روبرتسون كنموذج عالمي، أما إذا نظرنا إليه كنموذج غربي فإنَه يبدو في غاية التكامل وأنَ الاعتماد عليه يبدوا أمرا ممكناً.

ومن بين الذين تناولوا تاريخية العولمة جلال أمين الذي يعتقد أنَ العولمة وإن شاعت لفظا في العقد الأخير من القرن العشرين، فهي ظاهرة قديمة، فإذا ما نظرنا إلى عناصرها كازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم، أو تأثر الأمم ببعضها فإنَ هذه العناصر تعود لخمسة قرون خلت وحصرا منذ الاكتشافات الجغرافية[1]، كما أنَنا إذا فهمنا الظاهرة على أنها التضاؤل السريع في المسافات الفاصلة بين المجتمعات الإنسانية، سواء فيما يتعلق بانتقال السلع أو الأشخاص أو رؤوس الأموال، أو الأفكار والقيم، فإنَها تبدو وكأنَها تعادل في القدم نشأة الحضارة[2]، لكن الاختلاف في الحداثة بحسب تعبير جلال أمين، هو رد الفعل الإنساني إزاء هذه الظاهرة، والذي يتباين مع عصر لآخر، في مدى ودرجة الاستجابة بقبولها ورفضها، وعليه فالوعي بالظاهرة هو الآخر قديم.

والعولمة تتشكل من الاحتكاك بالمجتمعات الغربية بفعل الاستعمار أو التجارة أو غيرها، فهي (أوربة) خلال فترة معينة ثم تحولت إلى عملية (أمركة) منذ خمسين سنة، والعولمة المعاصرة تكتسب خصائص جعلتها تختلف عما

[1]- جلال أمين، العولمة والدولة، مجلة المستقبل العربي 228، 1998، ص 23.
[2]- جلال أمين، العولمة والتنمية البشرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص 7.

سبقها من الأشكال الأخرى للعولمة من حيث إرتباطها بتقنيات الاتصال والتجارة، إضافة إلى متغيرات عدَة طرأت على هذه الظاهرة في الثلاثين سنة الأخيرة، والتي من أبرزها[1]:

- اجتياح تيار العولمة للعديد من المناطق التي كانت سابقا مغلقة أمامها مثل الصين وأوروبا الشرقية.
- التوسع كماً ونوعاً في انتقال السلع والخدمات التي يجري تبادلها وحجم واتجاه رؤوس الأموال التي يجري استثمارها.
- التحول باتجاه تبادل المعلومات والأفكار كنمط جديد للعلاقات الدولية.
- هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات في انتقال السلع ورؤوس الأموال والمعلومات.
- تغيير مركز الدولة إزاء هذا النمط الجديد من العلاقات الاقتصادية الدولية.

وبناءا على ما تقدم يبدوا جليا أنَ ظاهرة العولمة في مضامينها ليست أمرا جديدا سيما إذا نظرنا إليها من زاوية العلاقات الاقتصادية الدولية عبر الاتفاقات التجارية والمعاملات التجارية والمالية وما يرافقها من التحالفات السياسية والعسكرية، والتي كثيرا ما تصاحب مثل هذه العلاقات إن لم يكن الممهد لعقدها في تلك الأوقات، غير أنَ الأهمية النسبية لهذه الظاهرة بدأت تبرز وبشكل واضح مع بداية العقود الثلاثة الماضية نتيجة قوة الدفع التي أصبحت تسيَر عمليات الترابط والاعتماد المتبادل والتي سهلتها ثورة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات، التي اختزلت الأوقات وسهلت عملية الحصول على المعرفة، فأصبح الكل يتحدث عن قرية عالميَة، وعن اقتصاد عالمي وغدت العولمة (عالم بلا حدود تنظمه بدرجة رئيسية قوى السوق)، فهي إذاً امتداد لما سبقها حيث نلاحظ أنَ النظام الدولي يتعاقب ولا يتشابه، وأنَ أنظمته ومخططاته وأساسياته عبر القرون تنطلق ولا تتراجع، فهيمنة الاستعمار خلال القرن التاسع عشر كانت استعمارية عسكرية، واتسمت في القرن العشرين بكونها إمبريالية سياسية، ومن المحتمل أن تغدو في القرن القادم "إقتصادية". ولأنَ للعولمة مفاهيم ودلالات متعدَدة فإنَ هدفها النهائي يكمن أساسا في الجانب الاقتصادي الذي تقوم فيه العولمة الاقتصادية على مفهوم السوق بإلغاء القيود على تحركات رؤوس الأموال والبضائع والتقنيات، وهذا الشكل الذي تتناوله دراستنا. وتجدر الإشارة إلى مفاهيم أخرى للعولمة منها العولمة السياسية والتي ترتكز إلى الأحادية وزيادة التبعية السياسية وتدمير الإرادة السياسية والاستقلالية في القرار السياسي، وكذلك العولمة الثقافية المستندة إلى مفهوم الشموليَة Totalitarianism بل يمكن القول بوجود عولمات كثيرة أخرى غير المذكورة أعلاه[2].

المطلب الثالث : مظاهر العولمة.

[1]- جلال أمين، العولمة والدولة، نفس المرجع، ص 23-24.
[2]- جلال أمين، العولمة والدولة، مرجع سابق، ص 26.

إذا كانت العولمة في مضمونها العام تعني انسياب التجارة ورأس المال والمعلومات بحرَية عبر الحدود، فإنَ ذلك ينتج عنه بدون أدنى شك أنَ جميع البلدان المتقدمة والنامية ستقع تحت ضغط شديد لتضمن الوصول إلى الأسواق الأجنبية، وتجذب الاستثمار المنتج وتحصل على التقنيات العالية بغية الاستفادة من الزيادة المتوقعة في الإنتاج العالمي، وفرص العمل والتقدم التكنولوجي، ويصبح القول بوجود ثلاثة عوامل وراء عولمة الإقتصاد العالمي وهي:

– الزيادة الكبيرة في قيمة التجارة الدولية خلال الأربعين سنة الأخيرة، بحيث وصلت إلى (6000 مليار دولار) عام 1995 الذي يعادل 14 ضعفاً ما كانت عليه التجارة عام 1950، كما أنَ نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي تضاعفت من 7% عام 1950 إلى 15% عام 1974 إلى 22.5% خلال العقدين الأخيرين، وهذه الزيادات بلا ريب تعكس استمرارية التحرر التجاري العالمي.

– زيادة تدفق الاستثمارات إلى جميع أنحاء العالم الذي سهلته الشركات متعددة الجنسية والتي أخذت توسع نشاطها بإنشاء فروع لها في دول كثيرة، وتتسابق الدول الآن لجذب هذه الاستثمارات التي وصلت إلى 3.2 ترليون دولار عام 1996 وتغطي هذه الاستثمارات مجالات واسعة من النشاطات الاقتصادية التجارية والخدماتية على حد سواء، ومع أنَ القسط الأكبر من الاستثمارات يبقى في الدول المتقدمة، إلاَ أنَ دول العالم الثالث بدأت تنال قسماً لا بأس به في السنوات الأخيرة.

– ثورة الإتصالات والمعلومات وانتشارها عالمياً، الأمر الذي يقود إلى جعل التطور بلا حدود رغم وجود الحدود السياسية، وأصبحت القوة الكامنة في هذا التطور تنبع من إمكانية اختزال الوقت فبدا وكأنَ العالم مرتبط بشبكة على درجة عالية من الكثافة[1].

ومن أبرز المجالات التي تجري عولمتها في الوقت الحاضر هي :

1– عولمة التجارة، تحرير التجارة Trade Globalization, Trade Liberalization:

إنَ الجانب الأكثر إثارة في تطورات ما بعد الحرب العالمية الثانية هو الطابع الكوني المتزايد للاقتصاد العالمي في مجالات التجارة والتدفقات المالية والهجرة، فهناك زيادة مستمرة في معدلات (التجارة الخارجية/الناتج القومي الإجمال) في كل الاقتصادات تقريبا، بحيث بات متوسط النمو في التجارة الدولية يتجاوز متوسط النمو في الناتج العالمي، ممَا يعني زيادة في متوسط معامل (التجارة/الناتج) على الرغم من بطء نمو التجارة الدولية في الثمانينيات (انظر الجدول (1.2)). إنَ أهم ما يميز التجارة الدولية في الوقت الرَاهن أنَها تنحصر في جانبين أساسيين، الأول: هو التغير الحاسم في مكوناتها الذي يمكن عده أحد الملامح المميزة للقرن العشرين، الأمر الذي يعود إلى نتائج الثورة العلمية والتكنولوجية التي أتاحت إمكانية تحقيق أنماط جديدة من الاستهلاك ذات أبعاد عالمية وبالتالي زيادة الاستيراد

[1]- Renato Ruggiero, Whither The Trade System Next, The Uruguay Round and Beyond, Essay in Honor of Arthur Dankel, Springer-Veriag, Berlin-Heidelberg, 1998.

والتصدير، ولقد عمَقت هذه الثورة التخصص والتركيز خصوصا في الدول الصناعية المتقدمة، فالمستوى العالمي للاستثمارات الرأسمالية في البلدان الصناعية والهياكل الإنتاجية الضخمة المقامة في بعض بلدان العالم الثالث، وازدياد الحاجة إلى إستراد الطاقة في أغلب البلدان، وتصنيع الزراعة في البلدان المتقدمة، واتساع الحدود الجغرافية والمجتمعية للطلب على السلع المعمرة، والتوسع في إنتاج أنواع جديدة من المنتجات الأولية، والإقبال على إنتاج سلع صناعية معدَة للتصدير في بلدان منخفضة الأجور ومرتفعة إنتاجية العمل مع تشجيع الأسواق المحلية، والسعي بحثاً عن أسواق خارجية، كلها أمور يمكن عدَها من ثمار الثورة العلمية والتكنولوجية ونتاج طبيعي من نتائج "التدويل"، الأمر الذي يدفعنا إلى القول بأنَ هذه الثورة غيَرت طبيعة السلع والخدمات التي تشكل موضوع التجارة، فحكمت بشكل حاسم مدخلات ومخرجات النظام الاقتصادي وهو الأمر الحاسم في مجال التجارة[1].

جدول رقم (1.2)

التغيرات في قيمة الصادرات والواردات (1998-2008)

الوحدة: النسبة المئوية للتغير السنوي.

	1998	2000	2002	2004	2006	2008
قيمة الصادرات (الدولار)						
العالم	2.5	4.3	13.5	7.1	14.5	5.2
البلدان المتقدمة	2.5	2.6	5.9	12.5	15.3	6.8
- أميركا الشمالية	6	6.4	6.1	11.2	7.3	6.2
- أوروبا الغربية	2.5	3	5.6	13.7	10.8	7.1
- اليابان	2.33-	5.1	8	9.2	14.5	6.3
بلدان العالم الثالث	2	4.6	8.6	10.2	12.1	4.7
- أميركا اللاتينية والكاريبي	5.25	6.3	10.2	14.3	15.4	6.7
- إفريقيا	2.75-	2.7	4.3	10.5	19.7	5.7
- غرب آسيا	5.75-	6.6	7.4	13.6	24	9.2
- شرق وجنوب آسيا	2.75-	5	10.4	12.7	23.6	10.2
- الصين	5	8.3	14.6	18.2	33.1	13.1
قيمة الواردات (الدولار)						
العالم	3	3.2	4.7	13.3	13.5	5.2
البلدان المتقدمة	3	3.3	3.6	13.4	13.7	6.3
- أميركا الشمالية	6	6.5	7.2	13.7	14	7.3
- أوروبا الغربية	2.75	3.5	4.3	13	13.2	5.1
- اليابان	2.5-	2.7	4	13.9	14.1	8
بلدان العالم الثالث	1.75	2.2	2.3	12	12.3	7.2
- أميركا اللاتينية والكاريبي	7.25	7.5	9.7	18.6	18.7	9.1
- إفريقيا	6.25	6.25	7.1	8.2	9.1	4.5

[1]- نوزاد عبد الرحمن محمد الهيتي، الثورة العلمية والتكنولوجية وانعكاساتها على الإقتصاد العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغدادا، كلية الإدارة والاقتصاد، 1993، ص 27.

- غرب آسيا	1.25	3	9.3	10.1	10.5	6.2

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

ليث عبد الحسن جواد، المضامين الاجتماعية للعولمة، مجلة دراسات، السنة الأولى، العدد الرابع، 2008، ص 46.
شفيق الطاهر، العولمة واحتمالات المستقبل، مجلة دراسات، العدد الأول، 2008، ص 11.

أما الجانب الثاني الذي ميَز التجارة العالمية هو الإجراءات الكبيرة في مجال تحرير التجارة، سواء تلك التخفيضات المثيرة والممتدَة في التعريفات الجمركية عملا بسياسات تحرير التبادل ورفع القيود الاستيرادية والانفتاح على الخارج في بلدان مثل كوريا الجنوبية وتايوان بعد تخليها عن سياسات التنمية ذات التوجه الداخلي التي كانت تسعى لإحلال الواردات أو عن طريق تلك الإجراءات الناتجة عن اتفاقات التجارة متعددة الأطراف والتي توجت بجولة أورغواي وإنشاء منظمة التجارة العلمية.

وعلى الرغم من أنَنا لسنا بصدد تقييم عولمة التجارة، إلا أنَه يمكن الإشارة إلى أنَ دول العالم الثالث بحاجة إلى خلق Creation التجارة وليس تحريرها، ذلك أنَ هذه الدول عليها التوجه إلى استغلال مواردها وتنويع هياكلها الإنتاجية كي تتمكن من أن تتبادل السلع مع غيرها، إن تحرير التجارة سيضيف صعوبات إقتصادية جديدة تتحملها اقتصاديات العالم الثالث سواء عن طريق ارتفاع تكاليف التنمية أو عن طريق زيادة حجم الواردات من المنتجات الصناعية، وارتفاع قيمة الواردات الغذائية التي سترتفع أسعارها العالمية وهذا ما سوف يقودها حتماً إلى ظهور عجوزات واضحة في موازين المدفوعات، ومن جهة أخرى فإن تحرير التجارة يخفض التعريفات الجمركية ويؤدي إلى فقدان الإقتصاد موارد مالية مهمة بالنسبة لمعظم دول العالم الثالث التي تعتمد عليها في مجالات تمويل الإنفاق الجاري ومشروعات التنمية، إنَ التبعية إذا ما كانت هي الطابع المميَز لبلدان العالم الثالث في علاقاتها الاقتصادية، فإنَ التبعية التجارية وتدهور معدلات التبادل التجاري في ظل العولمة سوف تبقى مستمرة وعميقة، ففي ظل عولمة التجارة ستتحول بلدان العالم الثالث إلى هوامش إنتاجية وتسويقية وستضعف مكانتها في قسمة العمل الدولية، هذا الضعف يجد دليله في التطور التكنولوجي للبلدان المتقدَمة مقابل التخلَف التكنولوجي لبلدان العالم الثالث.

2- عولمة رأس المال globalization capital:

إنَ تصدير رأس المال له تاريخ طويل فهو نتاج لعمليات البلدان الرأسمالية المتقدمة عبر العالم، وللمؤسسات الاقتصادية التي انبثقت خلال نضج الرأسمالية كنظام عالمي، كذلك فإنَ رأس المال ليس نتاجا لفائض رأس المال بحد ذاته، فمتى ما وجدت الأسواق المالية المتطورة أمكن استغلالها من خلال طرق عديدة، أمَا الدعامة الأساسية للأسواق المالية فهي الشبكة الدولية من التجارة والاستثمار التي تولدت عن استجابة الدول الصناعية المتقدمة لحاجتها إلى العمل في الأسواق العالمية[1]، ومع استقلالية حركة رأس المال عن حركة السلع والخدمات نشأ اقتصاد

[1]- هاي ماجدوف، الإمبريالية من عصر الاستعمار حتى اليوم، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1981، ص 125.

مستقل يمكن تسميته اقتصاد الائتمان والديون، وأخذت تدفقات رأس المال الدولي تتخذ شكلين أساسيين هما: رأس المال الإنتاجي بإقامة وحدات إنتاجية وشراء أصول رأسمالية، ورأس المال الائتماني في صورة قروض وتسهيلات ائتمانية.

1.2- رأس المال الاستثماري:

مع الاتجاه المتزايد نحو عولمة الحياة الاقتصادية نجد أنَ لتدفقات رأس المال الاستثماري دوراً مهما في عولمة الاستثمار وتصبح الاستثمارات الأجنبية المباشرة Investment Direct Foreign الأداة الأهم من أدوات توسيع الاستثمار، وإيجاد الضمانات ضد المخاطر التكنولوجية والتجارية وهذه الاستثمارات حتى الستينيات كانت تتزايد بفضل تدفقات رأس المال الجديد، غير أنَه منذ منتصف الستينيات أخذت الصورة تختلف إذ أصبح يعاد استثمار الأرباح محلياً وأصبح اهتمام الدول الرأسمالية الكبرى منصباً على توسيع رأس المال المحلي وإلغاء القيود على رأس المال الأجنبي الجديد، وتراجعت بالمقابل التدفقات الجديدة لرأس المال مع انخفاض العائد على المشروعات مقارنة بمعدلات الفائدة في الأسواق المالية.

كما أنَ نصف التدفقات من رأس المال الاستثماري صارت تتم ما بين البلدان الصناعية نفسها، وصارت الولايات المتحدة هي المصدر الأكبر لرأس المال على شكل استثمارات مباشرة والتي بلغت في أوروبا 6.7 مليار دولار عام 1960 بعد أن كانت 1.7 مليار دولار عام 1950، ثمَ صارت 24.5 مليار دولار عام 1980، ووصلت إلى 95.6 مليار دولار عام 1990[1].

وفي أوائل التسعينيات ظهرت توجهات لمعظم دول العالم لوضع سياسات تؤثر في تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى دولهم، وذلك ضمن إستراتيجيات لجذب الاستثمار المباشر على الرغم من ظهور هذا النوع من الاستثمار في فترة سابقة، فبينما كانت تقدر هذه الاستثمارات بحوالي 27 مليار دولار في المدَة (1982-1987) وأصبحت حوالي 158 مليار دولار عام 1992، والملاحظ أنَ هذه الزيادة تتمركز في عشر إلى خمسة عشر بلداً معظمها من الدول المتقدمة، وتقدر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان العالم الثالث حوالي 109 مليار دولار عام 1996 بعد أن كانت في 1995 حوالي 95.5 مليار دولار، بينما لم تتجاوز في العام 1990 الـ24 مليار دولار، وهكذا تشكل هذه التدفقات أكبر عنصر من عناصر التدفقات المالية الصافية إلى العالم الثالث وتتسم هذه التدفقات بشدة التركيز، فثلاثة أرباع إجمالي التدفقات تقريباً تذهب إلى أكبر عشر بلدان مستفيدة، غالبيتها في آسيا وأمريكا الجنوبية[2].

[1] - فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1990، ص 122.
[2] - الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، دراسة الحالة الاجتماعية والاقتصادية لعام 1998.

لذا أصبح من الضروري الاعتماد على مبدأ كفاءة الإنتاج، والذي يتطلب بدوره الاستثمار في مصانع جديدة تعمل بها طواقم إدارية وفنية وعمالية ذات مهارة متميزة، وباستخدام تقنيات متقدمة وبخاصة في مجالات الإتصالات والمواصلات، وهكذا أصبحت العلاقة بين الاستثمار والتجارة علاقة ترابط وتكامل بعد أن كان ينظر إليها على أنَها علاقة بدائل.

2.2- رأس المال الائتماني:

شهدت الحقبة النفطية (1973-1980) تصاعداً مذهلاً في حجم القروض والاعتمادات التي منحتها مجموعة المصارف الدولية الخاصة بالمقارنة مع الائتمان الصادر عن المنظمات الدولية والحكومية، فلقد زاد حجم الإقراض الدولي من 12 مليار دولار عام 1972 إلى 120 مليار دولار عام 1980، وقد سجل رقماً قياسياً عام 1997 إذ أعدَت للمقترضين غير المقيمين 1.2 تريليون دولار[1] في صور سندات متوسطة الأجل إضافة إلى القروض المصرفية، ويرجع شيوع اصطلاح العولمة في سوق الأوراق المالية في العقود الثلاثة الأخيرة إلى تلك الإجراءات الضخمة التي اتبعتها الدول الصناعية المتقدمة لتحرير حركات رؤوس الأموال من القيود المفروضة عليها، والدور الكبير الذي لعبته الثورة المعلوماتية، الأمر الذي جعل الأسواق المالية أكثر ترابطاً وأقدر على إيجاد الفرص الاستثمارية المتنوعة والجذابة أمام الراغبين في الاستثمار في أرجاء المعمورة، يضاف إلى ذلك أنَ العولمة التي شهدتها هذه الأسواق فتحت الباب على مصراعيه أمام البنوك التجارية الشاملة والمتخصصة العالمية لتجد الفرص المناسبة لتوظيف أموالها التي تراكمت خلال المدة 1974-1990 نتيجة لتراكم الفوائض "البترو دولارية" والتطور الذي شهدته أسواق العملات الأوروبية Currency Euro Markets، يضاف إلى ذلك النجاح الذي حققته البنوك المركزية في البلدان الصناعية المتقدمة في السيطرة على الظاهرة التضخمية خلال الثمانينيات وإتباع سياسات مرنة لأسعار الفائدة مكنتها من تخفيض معدلات الفائدة، الأمر الذي ساهم بدوره في زيادة الطلب على الأوراق المالية ذات أسعار الفائدة الثابتة (السندات الدولية). ولقد احدث هذا التطور رواجا كبيرا في مجال الاستثمارات المالية الدولية، وهي السبيل أمام حركة رؤوس الأموال للانتقال ما بين هذه الأسواق طبقا لمعدلات الفائدة على السندات الجديدة وهي الوسيلة الوحيدة التي كانت قد تلاشت بعد الحرب العالمية الأولى، كما وقد ساهمت سياسات تخفيض وإزالة القيود بين الأسواق المالية في ظهور المناخ المناسب الذي في ظله نمت وازدهرت ظاهرة العولمة[2]، ويوضح الجدول (2.2) تدفقات رأس المال الخاص إلى بلدان العالم الثالث مقارنة بالتمويل الرسمي للتنمية الذي أخذ بالتضاؤل.

[1] - فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، مرجع سابق، ص 122.

[2] - البنك الدولي، التمويل العالمي للتنمية 2008، واشنطن العاصمة 2008، ص 03.

جدول رقم (2.2)

إجمالي صافي تدفقات الموارد إلى بلدان العالم الثالث (2002-2008)

الوحدة: 1000 مليار دولار.

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الاستثمار الأجنبي المباشر	201.5	321.3	354.1	372.5	380.1	395.2	335.2
تدفقات الحوافظ المالية	145.9	157.1	162.2	175.3	176.7	182.5	170.2
المصارف التجارية	91.8	95.8	98.3	101.2	112.5	132.3	98.8
تدفقات أخرى	54.3	47.3	44.5	48.2	45.3	44.1	41.5
التمويل الرسمي للتنمية	86.7	95.9	90.2	86.9	75.6	74.5	68.2

المصدر: البنك الدولي، التمويل العالمي للتنمية 2008، مرجع سابق، ص 04.

وتجدر الإشارة أخيراً إلى أنَ التطورات التي شهدها الإقتصاد العالمي في نهاية هذا القرن، وهي صعود ما يسمى بالاقتصاد الرمزي، وهو الاقتصاد غير المرتبط بالإنتاج والذي نما نمواً مطلقا وازداد وزنه في الاقتصاد الرأسمالي فأصبح يتوسع شيئا فشيئا، فقد حدث انفصال متزايد ما بين رأس المال المنتج ورأس المال النقدي، أي ما بين الإقتصاد الإنتاجي والاقتصاد الرمزي القائم على المضاربة المالية في أسواق الأسهم والسندات والعملات، إنَ الرأسمالية العالمية تشهد في الوقت الحاضر إفراطا في تراكم رأس المال بالمقارنة مع رأس المال الإنتاجي، وهو تطور خطير أصبحت فيه أسواق الأوراق المالية هي المرآة التي ترى الرأسمالية فيها وجهها كل صباح[1]، وكلَما أوغلت الرأسمالية في النمو ازداد الطابع الرمزي، وصارت المضاربة المالية نشاطاً أساسياً لرأس المال، وطغى الاقتصاد المالي على الإقتصاد الحقيقي وأصبحت حركة رأس المال وأسعار الصرف وأسعار الفائدة لا تعبر عن حركة التجارة الدولية، بل على العكس باتت مستقلة عنها، حيث بلغ حجم رأس المال غير المرتبط بالتجارة والعمل المنتج أربعين ضعفا[2]، وبهذا الصدد تشير الإحصاءات إلى أنَه وفي الوقت الذي لا تتعدى فيه أرصدة البنوك المركزية عن 700 مليار دولار، فإنَ رقم أعمال البورصات الدولية يتجاوز 1000 مليار دولار يومياً أيَ ما يعادل قيمة الناتج المحلي لبلد

[1]- فؤاد مرسي، نفس المرجع، ص 123.

[2]- محمد النوري، المخاطر الجديدة للاقتصاد الرمزي، مجلة الإنسان، العدد 13، 1995، ص 11.

بأكمله مثل فرنسا، كما أنَ التدفقات الماليَة بين دول مجموعة العشرين G20 فاقت أربعين ضعفا قيمة المبادلات التجارية بين نفس البلدان، وهذا ما يؤكد عمق التحولات التي طرأت على هيكل الاقتصاد الدولي والذي أصبح فيه الاستثمار الإنتاجي غير مغر مقارنة بما توفره أسواق الأسهم والسندات.

3- عولمة الخدمات Globalization Services:

تعتبر الخدمات مجالا جديدا للعولمة، فصناعة الخدمات تهيئ خدماتها للأنشطة الاقتصادية المرتبطة فيما بينها والمتباعدة جغرافيا، وهكذا تلعب دوراً أساسياً في تزايد الارتباط المتبادل بين الأسواق وأنشطة الإنتاج عبر الحدود، بالإضافة إلى أنَ العديد من الخدمات التي كانت تعتبر منذ سنوات غير قابلة للاتجار أصبحت الآن محلا للتَجارة النشطة، ويضم قطاع الخدمات مجموعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية في قطاع العمال (الأنشطة المهنية والتقنية)، قطاع النقل، الإتصالات، البناء، التوزيع، التعليم، البيئة، السياحة إضافة إلى الخدمات المالية وخدمات البنوك والتأمين وغير ذلك، والملاحظ أنَ العامل الرئيسي في توسيع نطاق الخدمات هو التقدم الكبير في مجال تقنية المعلومات التي أدت إلى زيادة التعامل بالخدمات دولياً، وهو الذي أدى إلى توسيع حدود القدرات التجارية في مجال الخدمات[1]، وبما أنَ التقدم التكنولوجي يزيد من تخفيض نفقات الإتصالات فمن المتوقع استمرار التوسع في مجال تجارة الخدمات.

وممَا هو جدير بالذكر أنَ من بين أبرز نتائج جولة "أورغواي" في إطار الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية GATT هو إدماج تجارة الخدمات ضمن التجارة الدولية، وإخضاعها لولاية الجات، وقواعدها العامة مع إضافة قواعد عامة لتجارة الخدمات نظرا لطبيعتها المميزة بإعتبارها سلعاً غير منظورة Invisible ومن ثم لا تنطبق عليها العديد من قواعد تجارة السلع، وقد تم تضمين نتائج مفاوضات الجولة في تجارة الخدمات في الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات والتي جاءت تماثل اتفاقية الجات الأصلية في شموليتها، ولتعكس مصالح ورغبات الدول المتقدمة التي تتمتع بقدرات تنافسية كبيرة في مجال صناعة الخدمات نتيجة لارتفاع المدخل التكنولوجي في إنتاجها مقارنة مع منتجات دول العالم الثالث، وتنمو هذه الميزة مع مستوى التطور التكنولوجي الذي يشهد هو الآخر تسارعا في نموه، ولهذا نجد أنَ البلدان الرأسمالية المتقدمة بذلت جهدا مكثَفا ومارست ضغوطا متواصلة من أجل إنجاز الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات، بل إنَها ربطت قبولها بنتائج جولة "أورغواي" في مجال تجارة السلع بموافقة دول العالم الثالث على هذه الاتفاقية.

ولقد تم التوصل في نهاية الجولة إلى تحديد مفهوم الخدمة المتمثل بخدمات الاتصال، التحويلات الجارية، السياحة، الأنشطة المصرفية، التأمين، خدمات التشييد والبناء، خدمات النقل والخدمات الاجتماعية، كذلك اتفقت الأطراف المتعاقدة على العمل على تحرير تجارة الخدمات التي تبلغ نسبتها حوالي 26% من حجم التجارة العالمية

[1]- كارلوس أ، بريموبر جا، تدويل الخدمات وتأثيره على البلدان النامية، مجلة التمويل والتنمية، العدد (1)، 1996، ص 34.

عام 1993[1]. ومن الجدير بالذكر أنَ هذا القطاع يشهد نموا متزايد، إذ بلغ معدل نموه السنوي خلال المدَة (1982-1992) 9.5% مقارنة مع 7.1% للتجارة السلعية، كما ارتفعت مساحة الخدمات في التجارة العالمية من 17.7% عام 1982 إلى 21.1% عام 1992[2].

ومما ينبغي تأكيده أنَ الاتفاق الذي أبرمته GATS كان شاملا للتجارة في الخدمات، بحيث عدَ مفهوما جديدا في سوق الخدمات وتسعى التدابير المتخذة لفتح سوق الخدمات في إطار GATS إلى تحرير تجارة الخدمات عن طريق تخفيف اللوائح التي تؤثر في أساليب توفيرها: التجارة عبر الحدود، الاستهلاك الخارجي، الوجود التجاري، ووجود أشخاص طبيعيين بوصفهم جهات توفر الخدمات. وقد حددت الاتفاقية قيام كل بلد وكجزء من التزاماته بتحديد موعد دخوله السوق إثر المفاوضات الثنائية المتعددة الأطراف التي تجري بشأن تجارة الخدمات، وقد حضي قطاع السياحة بأكبر عدد من الدول التي أعلنت التزامها ببنود الاتفاق فيه. أنظر الشكل البياني رقم (1.2) .

الشكل البياني رقم (1.2)

خدمات بتقديم محددة التزامات

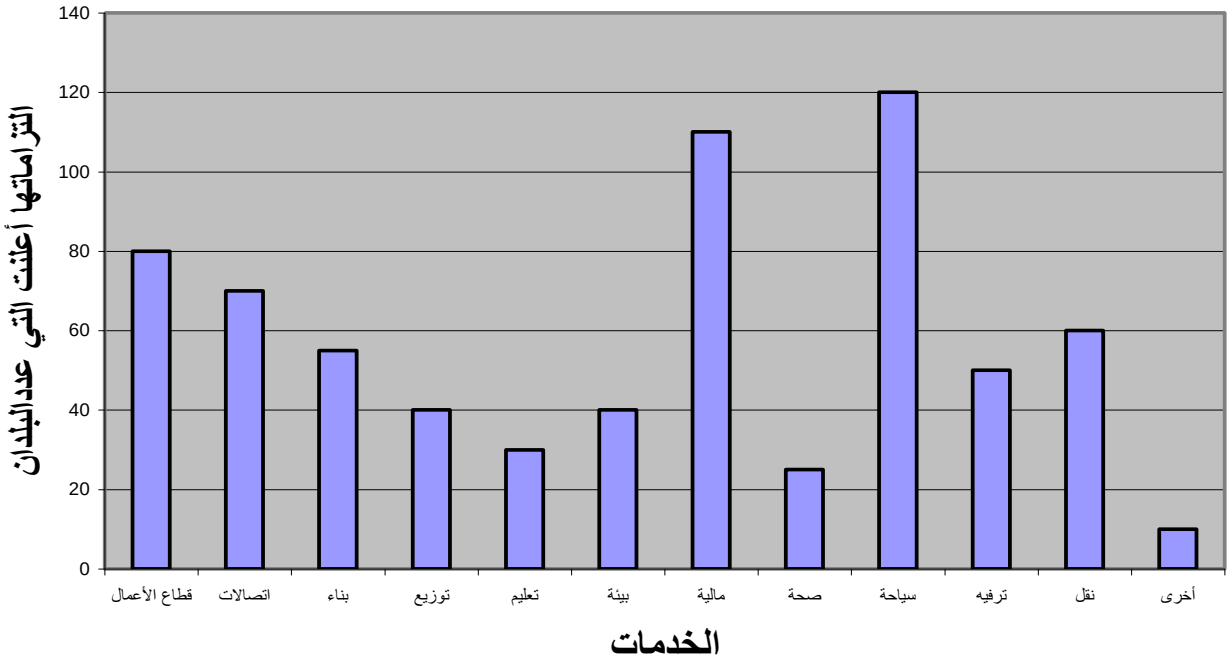

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على:

ليث عبد الحسن جواد، المضامين الاجتماعية للعولمة، مرجع سابق، ص 53.

شفيق الطاهر، العولمة واحتمالات المستقبل، مرجع سابق، ص 11.

[1]- كارلوس أ، بريموبر جا، تدويل الخدمات وتأثيره على البلدان النامية، مرجع سابق، ص 35.

[2]- رائد نزار السامرائي، تحرير التجارة الدولية وأثره على تجارة السلع الزراعية في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، 1998، ص 82.

4- عولمة المعلومات والأفكار:

تعني العولمة فيما تعنيه زيادة معدلات انتقال المعلومات والأفكار وأنماط السلوك الإنساني والقيم...، وزيادة انفتاح المجتمعات بعضها على البعض الآخر، وتعني أيضا زيادة الاتصال والتأثر والانتقال ما بين كل العناصر القابلة للانتقال[1].

وتقوم العولمة بتعزيز وترسيخ القبول الطوعي لقناعات الغرب وتصوراته الثقافية والأيديولوجية، مستعينا بالشركات متعددة الجنسيات، وبمؤسسات الإعلام الدولية ووكالات الأنباء العالمية، من أجل نشر ما يبدو ثقافة العولمة Culture Globalization وتعميم النموذج الرأسمالي وجعل الهوية الثقافية الغربية هي هوية كل الشعوب.

وقد يتعدى الأمر القول بأنَ العولمة الثقافية هي الانتقال من حقبة، ومن ظاهرة الثقافات الوطنية والقومية إلى ثقافة عليا جديدة هي الثقافة العالمية Universal أو الكونية[2].

وحقيقة القول هو انه ليس هناك ثقافة عولمة بل هناك اختراق ثقافي يهدف إلى إلغاء الصراع الأيديولوجي، أو الحلول محله، ويستهدف العقل والنفس ووسيلتهما في التعامل مع العالم، ونعني به الإدراك الذي تتم السيطرة عليه – في ظل العولمة الثقافية– عن طريق إخضاع النفوس أي تعطيل فاعلية العقل وتكييف المنطق والتشويش على نظام القيم وتوجيه الخيال، وتنميط الذوق وقولبة السلوك، والهدف هو تكريس نوع معين من السلوك الإنساني لنوع معين من المعارف والسلع والبضائع التي تشكل في مجموعها ما يمكن أن تسميه (ثقافة الاختراق التي تتولى عملية تسطيع الوعي واختراق الهوية الثقافية للأفراد والقوميات والأمم، ثقافة جديدة تضع الذوق الاستهلاكي والرأي السياسي وتشييد رؤية خاصة للإنسان والمجتمع والتاريخ)[3].

إنَ ما يمكن استخلاصه هو أنَ مجتمع الفردية الكونية وثقافته الجماهيرية –الاستهلاكية Culture Mass– يمثل مرحلة جديدة في تطور الرأسمالية التي بدأت بعد الحرب العالمية الثانية واتخذت بعدا جديدا مع تصاعد الشركات متعددة الجنسيات، وما أفرزته الثورة العلمية والتكنولوجية، وتوسع النظام الثقافي للرأسمالية وأدواته المعرفية ليشمل الكرة الأرضية، وتؤدي وسائل الإعلام وانتشار المعلومات دورا بالغ الأهميَة في هذه العملية ومن وجهة نظر العالم الثالث يتخذ هذا التوسع للنظام الثقافي للرأسمالية شكل الغزو الثقافي.

[1]- محمد عابد الجابري، نفس المرجع، ص 18.
[2]- محمد عابد الجابري، نفس المرجع، ص 18.
[3]- محمد عابد الجابري، نفس المرجع، ص 19.

المبحث الثاني: سيَاسات المؤسَسات الاقتصادية الدوليَة في ظل العولمة.

إنَ أهم ما يميز اقتصاد القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين هو تغلغل المؤسَسات الاقتصادية الدوليَة وتنامي قدرتها على توجيه الاقتصاديات القومية، وترجيح ميزان القوى لصالح هذه المؤسسات وما تملكه من وسائل للقيام بترتيبات غير عادية، ملقيةً اللَوم على الحكومات والبنوك المركزية بسلوك سياسات تتنافى وقيم التنافس الحر، و/أو بانتهاج طرق تتضارب مع متطلبات العولمة من ليبرالية وخصخصة...، بل نجد المؤسسات الاقتصادية الدولية تهتم بقضايا غير إقتصادية من قبيل التمثيل السياسي وحقوق الإنسان...، وذلك لتمرير وتنفيذ إجراءات قد لا تتماشى ومصالح الأقطار المنفذة فيها السياسات التي تطلع تلك المؤسسات بتخطيطها وتنفيذها.

إنَ المؤسسات الدولية وجدت مكانتها في ظل العولمة، فتوظفها الدول الرأسمالية لغرض الرقابة على العلاقات بين العالم المتقدم والعالم الثالث وإخضاعها لمنطق الرأسمالية، ومن خلال هذا المبحث سنتعرض لأهم المؤسَسات الاقتصادية الدولية ومختلف سيَاساتها المنتهجة.

المطلب الأول: المؤسسات الاقتصادية الدوليَة.

يتناول هذا المطلب مناقشة البنية المؤسسية للعولمة، والتي تتوزع ما بين مؤسسات مالية منفَذة وداعمة كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أو مؤسسات مصلحية دافعة كمجموعة الدول السبع الصناعية وكذلك الشركات متعددة الجنسيات، أو مؤسسات قانونية منظمة كمنظمة التجارة العالمية.

1- مؤسَستا بريتون وودز Brotton Woods Faundations:

قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية وتحديدا في تموز 1944 اجتمع ممثلوا 44 دولة في مدينة بريتون وودز في New Hampstire بالولايات المتحدة الأمريكية في مؤتمر دولي تمخض عنه تأسيس صندوق النقد الدولي

IMF (FMI) والبنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD وقد جاء ذلك انعكاسا للظروف والمتغيرات التي طرأت على النظام الدولي الذي شكلته إفرازات فترة ما بعد الكساد العظيم وأجواء الحرب العالمية الثانية وقد تمثلت هذه المتغيرات في: فوضى النظام الدولي التي سادت ما بين الحربين، القيود التي فرضت على المدفوعات الخارجية والتجارة الدولية، حرب التخفيضات التي نشبت بين عملات الدول وما نجم عنه من ركود في حركة التجارة ورؤوس الأموال وتعقَد علاقات المديونية[1]. ولذلك برزت الحاجة إلى إقامة مؤسسات دولية لدعم التنمية وتفادي المشكلات المالية والنقدية والتجارية والمساعدة في اعمار ما دمرته الحرب العالمية الثانية.

إنَ النظام المقترح لمؤسستي بريتون وودز في الواقع يعكس قوة وهيمنة الإقتصاد الأميركي على هذا النظام الذي رأت فيه نظاما يضمن العمل على إلغاء القيود على المدفوعات الخارجية، والتوصل إلى نظام متعدد الأطراف للمدفوعات، وليس نظاما لتوفير السيولة الدولية فحسب، فعكست اتفاقية التأسيس الاستثمار الذكي لموقع القوة الذي تمتَعت به الولايات المتحدة كي تفرض مشروعها الذي تقدم به هاري هوايت بدلا من مشروع جون مينارد كينز الذي كان يعبر عن المصالح الأوروبية، أمَا دول العالم الثالث، فحاضرها كان غائبا وغائبها كان عبارة عن مستعمرات، ولهذا فإنَ نظام بريتون وودز أبداً لم يكن يعبر عن مشاكل هذه الدول، إذ لم يضع ضمن أهدافه قضايا التنمية، والمدفوعات الدولية لهذه المجموعة من الدول ولا مساعداتها في تسوية حقوقها لدى دائنيها المستعمرين آنذاك.

إن مسؤولية البنك الدولي قد انحصرت في تمويل التنمية الاقتصادية وقد قدم أولى قروضه في أواخر الأربعينيات لغرض تمويل عملية إعادة تعمير الاقتصاديات التي خربتها الحرب في أوروبا الغربية، أمَا صندوق النقد الدولي فقد كان هدفه مختلفا عن ذلك، إذ أنشئ كمؤسسة تعاونية طوعية تجذب إلى عضويتها تلك الدول المستعدة بروح المصلحة الذاتية، للتعهد بنبذ الممارسات الضارة بالصالح الاقتصادي لسائر الدول الأعضاء، غير أنَ ما بين هاتين المؤسستين كان وما يزال هناك تعاون وثيق، تعمق في ظل التركيز عمليات الإصلاح الاقتصادي بما أدى إلى تقارب كبير في جهود البنك والصندوق معاً[2].

وفي عام 1988 ابتدع الصندوق ما يسمى بفروض التكيف الهيكلي التي تستهدف تكييف اقتصاد البلد المدين طبقا لحاجات ورؤى الجهات الدائنة أملا في استرداد الديون وإدماج البلدان المدينة في الإقتصاد الرأسمالي العالمي[3]، وتحت إشراف الصندوق دشنت بلدان أوروبا الغربية عمليات تحرير اقتصاداتها، فقد حررت في ظله كل من فرنسا وإيطاليا أسواق النقد والمال عام 1990، كما مثل صندوق النقد الدولي الوسيلة المثلى لتنفيذ التحرير في باقي دول العالم.

[1]- رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1987، ص 148.
[2]- مجلة الدراسات المالية والمصرفية، صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، العدد 3، 1994، ص 27-28.
[3]- رمزي زكي، الإقتصاد العربي تحت الحصار، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص 252.

إنَ صندوق النقد الدولي يعتبر اليوم، ومن دون منازع أقوى مؤسسة دولية في العالم[1]، فهو يقف في مكان الصدارة بين المؤسسات الاقتصادية الدولية ويعود النمو الكبير في قوة الصندوق إلى:

– ضخامة موارد الصندوق التي تقدر بحوالي 200 مليار دولار عام 1994 تتآتى من اكتتابات الحصص، ومن رسوم العضوية التي يدفعها الأعضاء 183 في الصندوق.

– قيام الصندوق بأداء وظيفته بدقة وفعالية مذهلة وتوليه حماية المصالح المالية للدول الرأسمالية، وخصوصا حماية ديون المصارف الاحتكارية بما يتناسب مع رغبات هذه الدول والمصارف، الأمر الذي دفع باتجاه تقوية أجهزته ودعم موارده وجعله أغنى الهيئات الدولية على الإطلاق.

وتأسيساً على الدور الحيوي الذي يقوم به البنك والصندوق الدوليان كمؤسستين من المؤسسات الاقتصادية الدولية، ويعتقد البعض أنَ بدايات ظهور العولمة يتزامن مع تأسيسهما، فقد عملت هاتان المؤسستان على دعم كل التوجَهات التي من شأنها عولمة الإقتصاد، فالبنك الدولي عندما يؤيَد هذه التوجهات يتنبأ بالرخاء الاقتصادي في المستقبل للبلدان المتقدمة وبلدان العالم الثالث معاً، كما ارتفع حجم التجارة العالمية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي العالمي خلال المدة 1995–2005 بنسبة 3.3% سنويا، أما الصندوق فجاء في تقريره لعام 1995 التأييد الكامل لنتائج جولة "أورغواي" لأنَها تمثل انتصارا لبلدان الرأسمالية التي سعت إلى تحويل الجات إلى منظمة دولية على غرار مؤسستي بريتون وودز[2].

وإزاء التطورات الجديدة في ظل العولمة والمفهوم غير الدقيق للنظام العالمي الجديد الذي نشأ عقب الحرب العالمية الثانية، وفي ضوء تفاقم أزمة المديونية العالمية وتهميش مفهوم التنمية بدأت الدول الصناعية تتنصل من التزاماتها تجاه دول العالم الثالث باسم العولمة، وعلى دول العالم الثالث أن تشق طريقها نحو التنمية، ويقتصر دور الدول الصناعية حينئذ بمساعدة دول العالم الثالث للحاق بالسوق العالمية من خلال ترتيبات بين الأطراف المعنية، هذا الشرط تمارسه المؤسستان الدوليتان اللتان تملكان التأثير الأكبر في الصعيد العالمي، واللتان ظلتا مخلصتين لفلسفتهما منذ البداية نظرا للسيطرة الكاملة عليها من قبل الدول الرأسمالية، فهي التي تصمم وتنفذ برامج الإصلاح الاقتصادي وسياسات التثبيت والتكييف الهيكلي في دول العالم الثالث وبهذا الصدد فإنَ الدور المتصاعد لصندوق النقد الدولي من شأنه أن يبرز هذه المؤسسة المالية العالمية وكأنَها ممثل أميركي فوق الدول، تأشيرا لهيمنة الولايات المتحدة على هاتين المؤسستين.

ومع تعاظم دور مؤسستي بريتون وودز التي صارت توجه النظام العالمي بشقيه النقدي والاستثماري، فإنَ تطلَعات إدارة النشاط التجاري استكمالا لما سبق أصبحت تتجه نحو ضرورة قيام مؤسسة دولية قادرة على إنجاح جولة "أورغواي" وإقرار منظمة التجارة العالمية لتحل محل الجات ولتصبح جزءا جديدا من الإطار المؤسسي للعولمة.

[1]- World Bank: Global Ecomonic Prospects and The Developing Countries, 1995, p 124.

[2]- برهان محمد نوري، التطورات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مطبعة اليرموك، بغداد، 1999، ص 83.

2- مجموعة السبع Group of seven:

تقف مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى بين أهم المؤسَسات الاقتصادية، ورغم محدودية أعضائها والذي توسع فيما بعد ليشمل في سنة 2009 عشرين عضوا، فإنَها تضم أقوى الاقتصاديات في العالم، لقد عقدت هذه المجموعة ما بين أولى قممها في عام 1973 في Rambouillet بفرنسا، وآخرها –المجموعة العشرين– في 2009 بلندن بانجلترا، استهدفت فيها مناقشة القضايا النقدية، واستغلال الفرص الناشئة والحلول المطروحة للتحديات التي تواجهها هذه الدول، فضلا عن بعض المشكلات العالمية الاقتصادية والسياسية.

وفي بيان كولون أقرَ المجتمعون (G7+روسيا) ضرورة دعم منظمة التجارة العالمية والنظام التجاري المنفتح ودعا البيان كافة الدول إلى مقاومة الضغوط الحمائية، وفتح أسواقها بشكل واسع، والالتحاق بمنظمة التجارة العالمية والتقيَد بمبادئها، كما شدد البيان على ضرورة اتخاذ خطوات لتطوير البنى التحتية الاجتماعية والمؤسسية التي يمكنها أن تعطي للعولمة وجها إنسانيا.

وجاء في هذا البيان أهميَة هذه المؤسسة في دعم العولمة، فإلى جانب ضخامة اقتصادياتها، وكبر حجم تجارتها الخارجية، وبالتالي عظم تأثيرها في الاقتصاد العالمي، فإنَها تهيمن على بقية المؤسسات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي الذي يتألف مجلسه التنفيذي (وهو المجلس الذي يتولى إدارة الصندوق) من 21 عضوا منهم الخمسة الكبار: الولايات المتحدة، بريطانيا، ألمانيا، اليابان، وفرنسا، واثنين من أكبر الدول الممولة، وإلى جانب الصندوق تحتفظ المجموعة بكلمة الفصل في البنك الدولي ومؤسساته، وكذلك الحال بالنسبة لمنظمة التجارة العالمية، كما تمتلك هذه الدول الشركات متعددة الجنسيات التي هي غالبا ما تكون أميركية أو بريطانية أو يابانية، وقبل هذا وذاك تتفق هذه الدول في مصالحها إزاء دول العالم الثالث، لذا تجدها لا تتوانى عن استخدام قدرتها التساومية السياسية والاقتصادية بل والعسكرية أحيانا في تطويع سياسات دول العالم الثالث لإجبارها على السير في ذات الطريق الذي يخدم مصالحها[1].

وخير دليل على ذلك سيَاسات هذه المجموعة مع بلدان النمور الآسيوية فلقد واجهت مجموعة G7 النجاحات الاقتصادية لهذه البلدان بسلسلة من الترتيبات بقصد تقليل حجم استيراداتها من السلع الآسيوية التي حققت فوائض تجارية مهمة، كان هذا واضحا في قمة نيويورك 1985 عندما ركزت الأنظار على اعتبار أنَ المنافسة الآتية من الشرق الآسيوية غير مشروعة عبر إغراق الأسواق الأميركية والغربية ببضائع ذات أسعار منخفضة، وانتهت القمة بوجوب رفع قيمة بعض العملات الآسيوية (الكورية الجنوبية، التايلندية) مع وضع المزيد من قيود على استيراد المنتجات الآسيوية، وكانت نتائج هذه السياسات وغيرها في صورة أزمة النمور في أواخر التسعينيات.

[1]- سالم توفيق النجفي، الفقر وسياسات التكيف الهيكلي في الاقتصادات الزراعية العربية: النظرية والتجارب، مجلة دراسات إقتصادية، بيت الحكمة، العدد 1، ربيع 1999، ص 12.

وكذلك تعمل الـG7 من خلال لقاءاتها الدورية بتنسيق ضمني يقربها من مفاهيم مصطلح احتكار القلة من أجل توجيه الأسعار، وهي تسعى في نهاية القرن العشرين إلى إعادة تنظيم الاقتصاد العالمي من خلال جملة من متغيرات التصحيح والتكييف الهيكلي بالنسبة للاقتصاديات غير الرأسمالية في العالم الثالث، بحيث يقرب الاقتصاديات النامية من النموذج التنافسي النيوكلاسيكي حتى تتسع جغرافية الأسواق وكثافتها السكانية التي يمكن من خلال هذا النموذج أن تمتد إليها تأثيرات احتكار القلة لرأسمالية الدول السبع الكبرى[1].

3- الشركات المتعددة الجنسيات:

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات اليوم القوة المحركة للنظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي، وهي ظاهرة اقتصادية مهمة وبخاصة في مجال العلاقات الدولية فهي إحدى القوى الأساسية المؤثرة في صنع الأحداث والتحولات الاقتصادية والاجتماعية بل والسياسية في العالم المعاصر، لقد أضحت هذه الشركات تتحكم بموارد اقتصادية هائلة وتهيمن مباشرة على أهم النشاطات والمؤسسات الاقتصادية في العالم، وخلق تعاظم نفوذها نوعا جديدا من الاندماج بين الوحدات الاقتصادية الإنتاجية والمؤسسات المالية والمصرفية على الصعيد العالمي. أنظر الجدول (3.2).

جدول رقم (3.2)

قوة الدول والشركات عام 2007 (مليار دولار أمريكي)

البلد أو الشركة	*GDP و (إجمالي المبيعات)
إندونيسيا	274.6
جنرال موتورز	268.7
تركيا	249.8
الدانمارك	146.1
فورد	237.1
جنوب إفريقيا	223.3
تويوتا	222.2
اكسون	220.1
رويالداتش / شل	219.7
النرويج	219.6
بولندا	180.8
البرتغال	182.6
IBM	142

[1]- سالم توفيق النجفي، نفس المرجع، ص 13.

ماليزيا	128.2
فنزويلا	118
باكستان	109.2
يونيليفر	98.7
نستله	94.8
سوني	94.6
مصر	86.9
نيجيريا	64.8
الشركات الخمس الكبرى	1742.4
أقل البلدان نموا	140.5
جنوب آسيا	950.3
إفريقيا جنوب الصحراء	436.7

المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام 2007، ص 92.

* إجمالي الناتج المحلي (GDP): Gross Domestic Product.

ويمكن تحليل تفوق الشركات متعددة الجنسيات بما أحدثته الثورة العلمية التكنولوجية من نتائج وتغيَرات في هيكل الصناعة والنمط الدولي لتقسيم العمل، أضف إلى ذلك حالة الاستقرار التي شهدها العالم بما هيأ إمكانية الازدهار للشركات متعددة الجنسيات، فضلا عن نتائج الثورة المالية، وتوفر المؤسسات المالية الدولية الداعمة للاقتصاد العالمي بما يمكَن الشركات من الحركة بحرَية ولعلَى الأهم هو تقلص حجم المخاطر التي كانت الشركات تتعرض لها في السابق كأخطار نزع الملكية Expropriation والمصادرة Confiscation والتأميم Nationalization، وأخطار عدم القابلية للتحويل Inconvertibity وأخطار الحروب[1].

ولعل الأمر الذي يكتسب أهميته الخاصة هو الضغط الذي تمارسه الشركات متعددة الجنسيات لتأسيس ترتيبات عالمية تأخذ بمبدأ الحرية التجارية، وكانت الشركات العملاقة هي قلب جماعات الضغط من أجل الليبرالية في هذه الترتيبات ويعتبر تبني الدول الصناعية المتقدمة وبخاصة الولايات المتحدة لمبدأ حرَية التجارة نوعا من الاختيار السياسي لمصلحة شركاتها متعددة الجنسيات، و يفسر البعض ظاهرة الخصخصة أو التحول إلى القطاع الخاص، وتقليل دور الدولة في الدول الرأسمالية المتقدمة من خلال ظاهرة التركَز المتزايد في الشركات متعددة الجنسيات وكاستجابة واضحة لأهم آلية تحكم الرأسمالية، وبخاصة الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية حتى بلغت أوجَها في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات وما إن اكتسبت تلك الشركات القوة المطلوبة بدأت تستغني عن بعض الأمور

[1]- جلال أمين، نفس المرجع، ص 53.

التي ستؤديها الدولة القومية وأصبحت صيحة الوطنية من الأمور التي عفا عنها الزمن وغدت المصالح العليا أوروبية، أطلسية، أو ببساطة المصالح العامة.

4- جولات الجات وتأسيس منظمة التَجارة العالميَة:

اتجهت العديد من الدول نحو صياغة اتفاقية عامة للتعريفات الجمركية والتجارة GATT في عام 1947 تهدف من خلالها إلى تشجيع قيام تجارة دولية حرة وعادلة بين أعضائها، وتعتبر الجات أهم منظمة دولية إلى جانب مؤسستي بريتون وودز، غير أنَها تختلف عنهما من حيث المركز القانوني، إذ أنَها لم تكن سوى مجموعة من المبادئ والإجراءات، قصد منها أن تكون إطارا تنظيميا للمعاملات التجارية الدولية، فليس لها صلاحيات أو وسائل للمعاقبة يمكن اللجوء إليها واستخدامها، وبالتالي فهي لم تكن سوى منبر للمناقشات، يمكن من خلالها الحوار والوصول إلى اتفاق حول الحد التدريجي من التفرقة والحواجز الأخرى أمام التجارة، لذا يطلق عليها البعض تسمية الإتقافية العامة للكلام والكلام، لكن مع ذلك هناك العديد من المبادئ التي ينبغي على الدول الأعضاء الالتزام بها، وأبرز هذه المبادئ:

- مبدأ الدولة الأوْلى بالرَعاية:

أو مبدأ عدم التمييز الذي تلتزم به الدول، وتمنح على أساسه بعضها بعضا تخفيضات متبادلة في التعريفات الجمركية لا تقل عن التخفيضات الممنوحة لأي عضو آخر.

- مبدأ المعاملة الوطنية:

والذي بموجبه تتساوى منتجات الدول الأعضاء في المعاملة وعدم فرض أيَة شروط تمييزية لصالح المنتوج المحلي على حساب المنتوج الأجنبي.

- مبدأ عدم اللجوء إلى قيود تعريفية:

والذي ينصرف إلى فرض رسوم جمركية بدلا من القيود الكمية كوسيلة لحماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية.

- إمكانية اللجوء إلى إجراءات وقائية في حالات الطوارئ:

ولتوفير المناخ الملائم لتحقيق تلك المبادئ فإنَ الجات تعمل بالإضافة إلى وضع المبادئ التي يتعين على الأعضاء مراعاتها، والعمل على الموازنة بين التزامات وحقوق هذه الأطراف على توفير إمكانية التفاوض بين الأطراف المتعاقدة بشأن تحرير التجارة[1].

[1]- John Sloman and Mark Sutclift, Economics for Business, Prentice Hall Europe, 1998, P 402.

ولقد عقدت في إطار الجات منذ تأسيسها وحتى جولة "أورغواي" سبع جولات من المباحث التجارية متعددة الأطراف وذلك كما يوضحه الجدول (4.2).

الجدول رقم (4.2): جولات الجات ونتائجها.

الجولة ووقتها	النتائج
جولة جنيف Geneva Round 1947	• تم فيها ولادة الجات بتوقيع 23 دولة في 1947/10/30 في قصر الأمم بجنيف. • تركزت المباحثات على تخفيض التعريفة والالتزام بعدم زيادة الموجود منها أصلا. • في عام 1948 باشرت الجات أعمالها وعقد الاجتماع الأول لأعضائها في هافانا. • غطت الاتفاقية خمس التجارة العالمية، وبلغت قيمة التجارة 10 مليون دولار.
جولة أنسي "فرنسا" Annecy Round 1949	• انضمَت عشر دول جديدة بعد أن ظهرت لها الفرص التي تتاح من خلال تحرير التجارة، وبخاصة بعد استقرار الأوضاع بعد الحرب. • جرى الاتفاق على تخفيضات للتعريفة الجمركية شملت 5000 سلعة.
جولة توركواي "انجلترا" Torguay Round 1951-1950	• انضمت ألمانيا إلى جانب ثلاث دول أخرى. • غطت الإتفاقية 80% من التجارة العالمية. • تبادل الأعضاء 8700 امتياز تجاري. • 25% تخفيض جمركي عما كانت عليه عام 1948.

جولة جنيف Genève Round 1956-1955	• تم إقرار تخفيضات للتعريفة الجمركية بمقدمة 1.3 ترليون دولار بالأسعار الحالية. • بلغت قيمة التجارة 2.5 مليار دولار.
جولة ديلون Delon Round 1962-1960	• سميت ديلون نسبة إلى (دوغلاس ديلون) نائب السكرتير العام الأميركي الذي اقترح عقد هذه المفاوضات. • شارك فيها عدد كبير من الدول بلغ 62 دولة. • تضمنت المباحثات مع الإتحاد الأوروبي لتحقيق إعادة تنظيم التعريفات، وتضمنت إقرار إعفاءات للمجموعات الاقتصادية الإقليمية. • شهدت تحقيق المزيد من التخفيضات شملت 4000 سلعة. • بلغت قيمة التجارة 4.9 مليار دولار.
جولة كيندي Kenedy Round 1967 -1964	• جرى فيها تخفيض عدد من التعريفات الجمركية الصناعية إلى النصف بإقرار 50 دولة. • الاتفاق على تدابير مكافحة الإغراق Anti-Dump. • 35% تخفيض للتعريفات على ما يزيد على 6000 سلعة. • بلغت قيمة التجارة 40 مليار دولار.
جولة طوكيو Tokyo Round 1979 -1973.	• شاركت فيها 102 دولة. • 38 % معدل التخفيضات على المنتجات الزراعية. • 34 % تخفيض جمركي على البضائع الصناعية. • تمَ بحث مدى كفاءة الإجراءات الوقائية و تقييد الإعانات و الحواجز التقنية، و إجراءات مكافحة الإغراق. • وضع أسس قانونية ثابتة ضمن الجات بالنسبة لتجارة دول العالم الثالث. • اتفاق للحد من القيود غير التعريفية. • منح امتيازات تعريفية، وغير تعريفية للمنتجات الاستوائية. • تخفيض متوسط التعريفة على السلع المصنعة في الأسواق السبع الكبرى من 7 % إلى 4,7 %.

المصدر: د. محسن أحمد الخضيري، العولمة "مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة"، مجموع النيل العربية للنشر، 2000، ص 27.

أما جولة أورغواي Uruguay Round فقد بدأت بمبادرة من الولايات المتحدة وذلك بعد اجتماع على المستوى الوزاري للأطراف المتعاقدة في الجات، في أيلول 1976 في مدينة Punta Del Este بالأورغواي وتمَ التوقيع على الصيغة النهائية في 15 نيسان 1994 في مراكش من قبل 111 دولة[1].

استغرقت هذه الجولة سبع سنوات تمخضت عنها ولادة اتفاقية الجات الجديدة التي تبشر بمولد النظام التجاري العالمي الجديد وسياساته واستراتيجياته[2]. ورغم النجاح الذي حققته الجات من خلال توفيرها –في البداية– آلية مناسبة للبدء في عملية تحرير التجارة لكن مع مضى الوقت أصبح واضحا لأعضائها أنَ عملية تخفيض التعريفة لا يكفي لتحرير التجارة بعد أن ازدادت أهمية الاختراعات والتطورات التكنولوجية والمعلوماتية في عملية التجارة والتي

[1]- John Sloman and Mark Sutclift, Economics for Business, op cit, P 403.

[2]- عادل أبو سنية، جولة الأورغواي (1986-1993)، مجلة الدراسات المالية والمصرفية العد 3، 1996، ص 37.

أصبحت الجات قاصرة على التعامل معها، ولذا استهدفت جولة أورغواي إدخال مفاهيم جديدة في التجارة تتعلق بالخدمات والاستثمار وحقوق الملكية الفكرية ووضع القواعد والآليات للتعامل في مجالات تسوية المنازعات التي تنشأ بين دول الأعضاء في منظمة التجارة، ولحماية الإنتاج الوطني من خطر زيادة المستوردات وعمليات الإغراق، ومعالجة مشاكل ميزان المدفوعات، فمنحت منظمة التجارة العالمية أعضائها آليات واستثناءات للتعامل مع هذه الأخطار، فكانت المنظمة بمثابة الوريث للجات، التي احتوِيت في الأولى، فأصبحت منظمة التجارة العالمية تمتلك قوى إضافية، تؤهلها لأن تؤدي دورها بفاعلية أكبر ممَا كانت تفعله سابقتها.

إنَ مفاوضات جولة أورغواي قد تركزت على أربعة محاور رئيسية هي :

1.4- تحسين فرص الوصول إلى الأسواق:

والذي يعني التفاوض بشأن تسهيل عمليات التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في الجات، فيما يتعلق ببعض السلع والخدمات من خلال إلغاء أو تخفيض القيود التجارية، وتحرير تجارة المنسوجات والملابس وبالفعل استطاعت الجولة تخفيض التعريفة بأكثر من الثلث.

2.4- توسيع نطاق الجات:

إذاً تطرقت المنظمة إلى موضوعات جديدة تتعلق بالتجارة الدولية من أبرزها:

1.2.4- تجارة الخدمات: واعتبر هذا الجانب سمة مميزة لجولة أورغواي فلأول مرة في تاريخ الجات تدخل الخدمات إلى جانب السلع في عملية تحرير التبادل التجاري، ولهذا أضيفت إلى جانب الاتفاقية الأصلية الخاصة بالسلع GATT اتفاقية جديدة هي: الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS: General Agreement on Trade in Services.

2.2.4- إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة: والتي تضمنت مبدأين هما مبدأ للمعاملة الوطنية حيث نصت عليه المادة الثانية، وبموجبه يمنح المستثمر الأجانب المعاملة المنوحة للمستثمر الوطني، ومبدأ الشفافية الذي نصت عليه المادة الخامسة من الاتفاق الذي يقضي بالالتزام بالإعلان عن تزايد الاستثمارات المتصلة بالتجارة بحيث تكون معروفة للدول الأعضاء في الجات.

3.2.4- حقوق الملكية الفكرية: Intellectual Property Hights: والتي شملت قواعد جديدة لحماية هذه الحقوق ضمن اتفاقيات إنشاء منظمة التجارة العالمية، هدفها توسيع نطاق الحماية، وزيادة مدَة سريانها، وإلزام الدول الموقعة على الاتفاقية تضمين تشريعاتها الوطنية القواعد الجديدة للحماية وفرض عقوباتها على الخارجين عليها.

وتشمل حقوق الملكية الفكرية طبقاً لبنود الاتفاق، براءات الاختراع Patents ومختلف أنواع العلاقات التجارية Trade Marks، والنماذج الطباعية، والدوائر المتكاملة وحق النشر والتأليف Copy Rights والحقوق المتعلقة بها، والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية، وحماية المعلومات السَرية.

3.4- تعزيز آليات الجات[1]:

سعت الأطراف المتعاقدة في جولة أورغواي إلى تحديث بعض القواعد المتعلقة بالموضوعات التالية:

1.3.4- مكافحة الإغراق: ولأجله نص الاتفاق على:

- وضع مخصصات أو حدود متعلقة بالإغراق الحدي وهذا الحد هو أقل من 02%، و تحديد حجم إغراق الواردات بنسبة أقل من 03%.
- فرض رسوم لمكافحة الاغراق بمدة لا تزيد عن 05 سنوات.

2.3.4- الوقاية:

و هي الإجراءات التي يمكن للدولة استخدامها لحماية صناعة أو سلعة معينة من منافسة الواردات إذا كانت تلك المنافسة تسبب ضررا جسيما للسلعة الوطنية من خلال تعديل التزام البلد كليا أو جزئيا فيما يتعلق بالتعريفات على المنتج بغض النظر عن مصدره.

3.3.4- الاتفاق حول قواعد منشأ السلع: وتم التوصل في هذا الشأن إلى:

- وجوب تطبيق الأنظمة الخاصة ببلد المنشأ بطريقة منسقة ومعقولة مع نشر هذه التعديلات على أنظمة بلد المنشأ خلال الفترة الانتقالية (ثلاث سنوات) قبل شهرين من تنفيذها.
- البث في طلبات المستوردين والمصدرين فيما يتعلق ببلد المنشأ خلال (15) يوما من تقديم الطلب.

4.3.4- الدعم والإجراءات المضادة: إذ تم الاتفاق على تحديد أنواع الدعم المقدم وكمايلي:

- الدعم المحضور: الذي يقدم بصورة قانونية أم فعلية للقيام بالتصدير أو ترجيح كفة السلعة الوطنية على حساب السلعة الأجنبية.
- الدعم المشروع: مثل الدعم العمومي غير المرتبط بسلعة أو صناعة.

[1]- تمام علي الغول، منظمة التجارة العالمية وعولمة الإقتصاد، مجلة الدبلوماسي الأردني، العدد 2، 1998، ص 10.

4.4- الأوجه المؤسسية والقانونية:

وهو المحور الأكثر أهمية والذي يتمثل بإنشاء منظمة التجارة العالمية WTO التي يمكن عدها علامة مميزة للتعامل مع ظاهرة العولمة، وذلك للأسباب الآتية:

- إنَ منظمة التجارة العالمية هي مؤسسة تمتلك الصلاحية والقدرة على إدارة جوانب متعددة من الاقتصاد العالمي.
- إنَ المنظمة لديها العديد من الآليات المناسبة للتعامل مع عولمة الاقتصاد والتي يترتب عليها التخلي عن جزء من السيادة الوطنية لصالح التكامل مع الاقتصاد العالمي.
- يمكن للمنظمة إدارة التجارة الدولية، بأشكالها المختلفة بين الدول الأعضاء في المنظومة الدولية ضمن قواعد معروفة وشفافية تهدف إلى حماية حقوق الجميع [1].

أمَا أهم متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والتي يجب على الدولة الرَاغبة بالانضمام تأديتها فإنَها تتلخص في:

- السماح بنفاذ الواردات من السلع والخدمات إلى سوق الدولة الرَاغبة بالانضمام بحرية وبأقل قيود.
- أن تتعهد الدولة بخفض نسبة التعريفة الجمركية، وأن تتعهد بأن لا ترفعها مستقبلاً إلا بعد التفاوض مع الدول الأعضاء، والتعهد بالالتزام بسقوف تثبيت تعريفاتها الجمركية بشفافية.
- اختيار القطاعات الخدمية التي تود الدولة الالتزام بفتحها وعادة ما يكون الالتزام في حدود ما تسمح به القوانين الوطنية من حرية الاستثمار والنقل والتملك للأجانب.
- يمكن للدولة أن تطلب استثناءات من مبدأ الدولة الأولى بالرَعاية في حالة وجود اتفاقية ثنائية تعطي امتيازات في مجال الاستثمار والعمل في الخدمات لرعاية بعض الدول.

في حين تستفيد الدول الأعضاء في المنظمة من المنافع الآتية[2]:

- التزام أعضاء المنظمة بتطبيق قواعد السلوك التجاري عند التعامل مع الدولة العضو في كافة المجالات التي تشملها الاتفاقيات، أي أنَ الالتزامات العامة الواردة في الاتفاقات هي نفسها حقوق لباقي الأعضاء.

[1]- تمام علي الغول، منظمة التجارة العالمية وعولمة الإقتصاد، مرجع سابق، ص 11.
[2]- تمام علي الغول، نفس المرجع، ص 12.

- حق نفاذ السلع والخدمات الوطنية إلى أسواق الدول الأخرى، وذلك وفقا لحدود التثبيت الجمركي الوارد في جداول الأعضاء.

- تكفل عضوية المنظمة الاطلاع على السياسات التجارية للدول الأعضاء، وما تتضمنه من إجراءات من شأنها التأثير على النفاذ إلى الأسواق ومدى اتسامها مع الاتفاقات الدولية.

- استخدام جهاز تسوية المنازعات في مجال اتفاقات التجارة الدولية.

- ضمان المشاركة في المفاوضات المستقبلية بما يحقق الدفاع عن المصالح التجارية للبلد.

إضافة إلى ما تقدم تضمن نصوص الاتفاقية في ظل الجات، ومنظمة التجارة العالمية مجموعة من الحقوق القانونية بموجب نصوص ومواد الاتفاقية المذكورة، تنحصر بالحق في استخدام القيود الكمية لحماية ميزان المدفوعات أو دفع عملية التصنيع من أجل التنمية، والحق في الحماية ضد المنافسة غير العادلة والذي يعتبر الإغراق أهم صورها، ومنحت البلد المستورد حق فرض الضريبة الجمركية إضافيَة ضد الإغراق Inti-Dumping Duties معادلةً لهامش الاغراق، والحق في الحماية ضد المنافسة الضارة ولو لم تكن غير عادلة، الشرط الوقائي وأخيرا الحق في المساواة في المعاملة[1].

وأخيرا قدرت أمانة الجات المكاسب السكونية –التي تحدثها الأسعار المنخفضة للاستيراد والناتجة عن رفع أو تخفيف الحواجز التجارية– من عولمة "أورغواي" بحوالي 184 مليار دولار عندما تؤخذ بالحسبان الآثار الحركية – للتكاليف المنخفضة والمتولدة عن تكيف التكنولوجيا الجديدة وخلق صناعات جديدة– عن التجارة[2].

المطلب الثاني: السيَاسات الاقتصادية.

استكمالا لما سبق، نجد لزاما علينا تتبع بعض العناصر المميزة للعولمة، فكرا وتطبيقا، والتي نرى أنَ من أبرزها هو الإيمان بأيديولوجيا معينة، على اعتبار أنَها الأفق في حل المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها العالم، ويربط هذا الإيمان بقبول تطبيق برامج معينة، وسياسات بذاتها تطبيقا عاجلا، فكان على الاقتصاديات المعولمة متقدمة أو نامية أن تقوم بإصلاحات هيكلية على المستوى المحلي، مستندة في أساسها إلى خلفيات الإيمان بالإيديولوجيات وداعمة للبرامج، لتستكمل بذلك عملية تهيئة البيئة الاقتصادية للدخول في عالم أخذت عناصره تعولم في مجموعة من الأفكار والتي لا تبدو حديثة كل الحداثة.

1– سياسات التكيَف الاقتصادي:

[1]- سعيد النجار، الحقوق الأساسية للبلدان النامية في ظل الجات ومنظمة التجارة العالمية، الأمم المتحدة، منشورات الأسكوا، نيويورك، 1999.

[2]- الإتحاد العام غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية، في ظل دعم النظام التجاري: قمة كولون لمجموعة الثماني تدعو إلى تخفيف ديون الدول الفقيرة، مجلة العمران العربي، العدد 40، 1999، ص 29.

ينصرف مفهوم التكيف الاقتصادي إلى تعديل مسار الإقتصاد بما يضمن تجنب الآثار السلبية للاقتصاد الدولي على الإقتصاد الوطني، والاستفادة من الإيجابيات التي قد توفرها العلاقات الاقتصادية الدولية ضمن أطر معينة.

وتتضمن عملية التكيف الاقتصادي جوانب متعددة تدخل في ضمنها عمليات التصحيح الهيكلي، كتعديل الهيكل التنظيمي للقطاع العام، والقضاء على التشوهات السعرية، وإعطاء اهتمام أكبر للزراعة، ومعالجة فجوة الموارد المالية المحلية سواء من خلال الاستثمار الأجنبي أو الاقتراض، كما يدخل ضمن السياسات المالية، كتقليل نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي، وتخفيض الدعم، إضافة إلى السياسات النقدية والائتمانية، التي تحكم كمية النقود، وتضبط حجم الاستثمار، وبالتالي تضمن بنية مستقرة للنمو الاقتصادي، وكذلك تتضمن عملية التكيف سياسات الصرف والتي من خلالها يتم تدعيم الجوانب السالفة الذكر.

وعليه يمكن تعريف التكيف الاقتصادي بأنّه (رد فعل إيجابي، لتوجيه الإقتصاد الوطني، وفقا لأهداف مرسومة سلفا أو أهداف مستجدة، لتجنب الآثار السلبية للاقتصاد الدولي، ويتضمن رد الفعل هذا أهدافا اقتصادية، واجتماعية وسياسية)، وهو بذلك يعزز من عملية التنمية الإقتصادية، ولا يكون بديلا عنها، إذ أنّه يستهدف بإجراءاته السابقة إزالة الاختلالات الداخلية والخارجية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وإجراءات التكيف تتضمن بشكل عام نوعين من الإجراءات هما[1]:

1.1- التكيف الذاتي:

ويقصد به تلك الإجراءات التي تتخذها الدولة لتكيف إقتصادها الوطني بمعزل عن "تدخل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي"، إذ تقوم الدولة بإجراء التكيَفات المناسبة التي تتطلَبها ظروفها الإقتصادية، وبما يتطابق مع وجهة نظرها ولذلك يلاحظ أنَ حزم التكيف قد اختلف من بلد لآخر، إلا أنّه على العموم يمكن التمييز بين ثلاثة مستويات من تلك الحزم التي تتخذها الدول وهي[2] :

- إجراءات التكيف التي اتخذتها بعض الدول المصدرة للنفط، والتي كانت تهدف من ورائها مواجهة تدهور أسعار النفط، وتنويع اقتصادياتها.

- إجراءات التكيف التي اتخذتها بعض البلدان الصغيرة ذات الطابع الرأسمالي مثل السويد، هولندا وسويسرا، فهذه البلدان لكونها تتسم بضيق الأسواق النسبي وانخفاض عدد السكان، والتخصص في إنتاج منتجات محددة نسبيا، قد اتجهت نحو إجراءات التكيف الذاتي التي تمكنها من الاستفادة من الميزة النسبية التي تمتلكها وتطويعها لحاجة السوق.

[1]- محمد الأفندي، سياسات الاستقرار الاقتصادي بين الطموحات النظرية وإشكاليات التطبيق، مجلة التجارة السنة 8، العدد 2، 1993، ص 22.
[2]- محمد الأفندي، نفس المرجع، ص 22.

- إجراءات التكيف التي اتخذتها البلدان الرأسمالية، والتي اتسمت في استخدام واسع لأدوات السياسة المالية والنقدية، وتقليص لـ"دور الدولة"، وكذلك بتدخل واضح للبنك الدولي، وهذه الإجراءات، على أية حال، تتناغم مع معطيات العولمة، وتسير معها جنبا إلى جنب.

2.1- التكيَف في ظل المؤسَسات الماليَة والنَقديَة الدوليَة:

ونعني به تلك الإجراءات التي يوصي بها "صندوق النقد الدولي والبنك الدولي"، والتي يرمي من خلالها تحقيق التصحيح الاقتصادي في البلدان التي تأخذ بها، ومع عقد الثمانينيات، وانتشار حالات عدم الاستقرار الاقتصادي للعديد من دول العالم الثالث الناجمة عن زيادة أعباء خدمة الدين العام، وانخفاض أسعار المواد الأولية، وتزايد انعدام التوازن الداخلي والخارجي، فالأمر كان قد برز في صورة أزمة مالية وسياسية، وعندها تم تبني برامج التكيف الاقتصادي، في معظم دول أمريكا اللاتينية وإفريقيا (شمال إفريقيا، وجنوب الصحراء)، وجنوب شرق آسيا، والشرق الأوسط، وبالتعاون مع "صندوق النقد الدولي والبنك الدولي"، وتتضمن حزمة التكيف التي يوصي بها "خبراء المؤسستين الدوليتين" ما يلي[1]:

1.2.1- تقييد الطلب الكلي:

وتشمل مجموعة الإجراءات التي تستهدف فرض القيود على الطلب المحلي أملا في القضاء على فائض الطلب المسبب لعجز الموازنة العامة وهذه الإجراءات تتضمن:

- تخفيض الائتمان أو القروض المقدمة للقطاع العام والقطاع الخاص.
- تخفيض الإنفاق على القطاع العام وبخاصة تلك المؤسسات التي تمنى بخسائر بحيث تعتبر هذه المؤسسات إلى حد ما مسئولة عن إختلالات الموازنة.
- التخفيض المباشر لعجز الموازنة.

2.2.1- سياسات التحول:

أي السياسات التي تشمل على تحول في التعامل مع متغيرات إقتصادية معينة، وتبني توصيات "الصندوق والبنك" بشكل جدَي بشأنها وتشمل:

[1] - محمد الأفندي، سياسات الاستقرار الاقتصادي بين الطموحات النظرية وإشكاليات التطبيق، مرجع سابق، ص 23.

أ- تحرير أسعار كافة السلع وبالذات أسعار منتجات القطاع العام، والسماح لقوى السوق الحرَة في تحديد هذه الأسعار وبصفة خاصة رفع أسعار الماء والكهرباء والهاتف والمنتجات النفطية، بالإضافة إلى إلغاء الدعم المالي على السلع الأساسية، والهدف من هذا التحرير هو إزالة التشوهات الحاصلة في (السعر/الكلفة)، وذلك أنَ هذه الأسعار لا تعكس كلف الإنتاج الحقيقية، وإذا ما تمَت إزالة هذه التشوهات أمكن تحقيق استخدام أفضل للموارد فضلاً عن تشجيع المنتجين على التوسع في الاستثمار والإنتاج الناجم عن توازن الأسعار عند المستوى الطبيعي، بالإضافة إلى ذلك فإنَ ارتفاع أسعار هذه السلع من شأنه أن يقلص الطلب والإنفاق فتقل الضغوط التضخمية، وتنخفض الموارد المخصصة لاستيراد سلع كهذه، كما ينبغي أن نستذكر تأثير الدعم على الموازنة العامة وميزان المدفوعات معاً.

ب- تخفيض سعر الصرف: إذ يؤكد خبراء صندوق النقد الدولي على أنَ أسعار الصرف الخاصة بالعملات الوطنية لا تعكس المستوى الحقيقي لقيمة هذه العملات لذا يجب تخفيض قيمة العملة إلى المستوى الواقعي والملائم لقوى العرض والطلب في السوق، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض العجز عن طريق تقليص الإنفاق، وتحويله من السلع المحلية إلى سلع التجارة كما يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة قدرة الدولة في الحصول على النقد الأجنبي عبر: زيادة الصادرات، تقليل الواردات ، اتجاه الموارد إلى الاستثمار في قطاع الصادرات.

وحجة خبراء الصندوق بشأن تخفيض سعر الصرف هو أنَ هذا التخفيض من شأنه أن يحقق تخصيصا أفضل للموارد باتجاه تقرير الادخار والنمو، ومن ثم تقليل أو تقليص العجز المالي بشكل عام، وهكذا يوفر الحل لمشكلة التمويل التي تعاني منها أغلبية دول العالم الثالث.

ج- تقييد الأجور والرواتب والعلاوات للعمال والموظفين في الحكومة والقطاع العام.

3.2.1- إدارة العرض: وتشمل على[1]:

أ- إصلاحات هيكلية قطاعية تستهدف إعطاء اهتمام أكبر بالزراعة وتشجيع الاستثمار الأجنبي والقيام بأهم خطوة وهي الخصخصة، وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص، وهذه الإجراءات جزء من مطالب الصندوق للدولة بالكف عن الولوج في المجالات الاستثمارية التي يمكن للقطاع الخاص وخاصة الأجنبي أن يقوم بها كالصناعة التحويلية، وأن ينحصر دور الاستثمار فقط في المجالات المتعلقة ببناء واستكمال البنى الأساسية، ويشير أحد خبراء الصندوق إلى أنَ مصدر الاستياء من الملكية العامة (القطاع العام) ليس إيديولوجيا، ولكن هناك شكوك فيما يخص إذا كانت منافع الملكية العامة توازي تكلفتها، إذ أنَ التحول إلى القطاع الخاص أصبح جزءا رئيسيا من سياسة وإستراتيجية الصندوق والبنك الدوليين عند تعاملها مع دول العالم الثالث في مجالات التمويل وتقديم القروض، وقد خصص البنك الدولي لمثل هذه الوظيفة قروض التكيف الهيكلي والتكيف القطاعي، بالإضافة إلى استحداث دائرة

[1]- سالم توفيق النجفي، الفقر وسياسات التكيف الهيكلي في الاقتصادات الزراعية العربية: النظرية والتجارب، مرجع سابق، ص 15.

سميث بـ: إدارة القطاع العام وتنمية القطاع الخاص، ووظيفتها إعداد البرامج الموجهة إلى الخصخصة، وتحديد المشروعات الواجب نقلها إلى القطاع الخاص وتحديد المستثمرين المحتملين.

ب- إصلاحات مالية، إذ يدعو الصندوق إلى تطبيق هذه الإصلاحات بتبني سياسات مالية انكماشية لتخفيض فائض الطلب وتشتمل على: تنظيم القطاع الضريبي، وزيادة الضرائب المباشرة وغير المباشرة.

ج- وتتضمن شروط الصندوق بندا مهما هو ضرورة تحرير التجارة من كافة السياسات التقييدية، كالكمية أو النوعية، وإلغاء احتكار التجارة الخارجية، والاكتفاء بالرسوم الجمركية وإلغاء الرقابة على الصرف والسماح بدخول وخروج النقد الأجنبي وإلغاء اتفاقيات التجارة والدفع الثنائية، وتقديم كلَ ما يمكن تقديمه من حوافز ودعم للاستثمارات الأجنبية الخاصة، وبهذا نجدها تتطابق تماما مع بنود الجات واتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية ولا تتقاطع معها.

وأخيرا ينبغي لنا القول أنَ سياسات التكيف الاقتصادي تبرز إلى جانب الخصخصة كآلية من آليات العولمة، بحيث تشكَل أساسها العملي، على أساس أنَها :

أ- الأسس النظرية لعمليات التكيف الاقتصادي في نظرية ميزان المدفوعات، التي بلغت ذروة نضجها مع كتابات جيمس ميد J.Meed، تستند إلى الفكر النقدي، ومنذ نهاية السبعينيات أخذ صندوق النقد الدولي يميل إلى المنهج النقدي، وأخذ يبتعد عن فهم اقتصاد السوق من جهة الخصوصيات الثلاثة لمنهج الاستيعاب*: فخ السيولة، عدم استجابة الاستثمار لسعر الفائدة، وعدم مرونة الأسعار والأجور نحو الأسفل. مبتعدا عن الأسلوب التقليدي المستند إلى أفكار المدرسة الكينزية الذي يفترض ثبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وحالة التوظيف الجزئي، فيحصل التوازن وفق المعادلة الآتية:

$$S+M+T = Ip+X+G$$

الادخار+ الواردات+ الضرائب = الاستثمار الإجمالي المحلي الخاص+ الصادرات+ الإنفاق الحكومي.

ووفقا لمنهجية الصندوق ينظر إلى الدخل القومي على أنَه دالة للكتلة النقدية حيث أنَ الدخل عبارة عن كمية ثابتة مضروبة في الكتلة النقدية $F(M1)=Y$ لتقرر علاقة مباشرة وطردية بين الدخل القومي والكتلة النقدية، حيث أنَ الارتفاع في الدخل القومي في حالة عدم وجود تحويلات رؤوس أموال وواردات، يمكن التعبير عن التغير في الكتلة النقدية كما يأتي[1]:

$$M1= B+X-M$$

* ينصرف هذا المفهوم إلى تفسير اختلال ميزان المدفوعات ومسار التصحيح بعوامل الدخل والإنفاق.

[1]- جميل طاهر، الاختلالات الهيكلية في المسار الاقتصادي في الأقطار العربية وسياسات صندوق النقد الدولي، مجلة آفاق اقتصادية، العدد 67-68، 1996، ص19-26.

(B) التغير في حجم القروض (X) الصادرات (M) الواردات

ب- إنَ قضية تحرير التجارة تشكل ركنا مهما في الفكر النقدي، وقد تمَ فرضها من قبل الصندوق والبنك الدوليين من خلال هذه البرامج مع بداية تطبيقها، وهي بطبيعة الحال جزء من شروط أو أركان العولمة الإقتصادية.

ج- دعوة الصندوق إلى تبني اقتصاد السوق على اعتبار أنَ آليات السوق الحرَة أكثر فاعلية في تحقيق الاستقرار على مستوى الإقتصاد الكلي، من خلال: تحجيم القطاع العام، تحرير الأسعار، تحرير التجارة، ونشر هذه العناصر وتعميقها في بلدان العالم الثالث بخاصة، يعني فيما يعنيه نشر وتوسيع العلاقات الرأسمالية وفرضها على هذه البلدان.

د- مراحل التصحيح والتحول الليبرالي في سياق التكيف الاقتصادي، إذ يفترض دعاة هذه البرامج أنَها تتطلب نوعا من التدرج وكما يلي[1]:

المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل الإصلاح يتجاوز فيها معدل التضخم المحلي مستواه العالمي ويشكل عجز الموازنة نسبة عالية من الإنفاق.

المرحلة الثانية: بدء عمليات الإصلاح والتحرير في سياق تكيف ميزان المدفوعات والسيطرة على عجز الموازنة.

المرحلة الثالثة: مرحلة إزالة التعرفة السعرية والقيود الكمية على التجارة.

المرحلة الرابعة: سياسات صرف فعالة وجديدة على أساس الربط المشترك لجعل سعر الصرف منسجما مع مستوى تعادل القوة الشرائية فتنخفض قيمة العملة المحلية وينسجم مستوى التضخم المحلي مع معدل التضخم العالمي.

المرحلة الخامسة: استقرار أسعار الصرف ويوصي بإزالة القيود على حركة رأس المال بعد إزالتها عن التجارة في المرحلة السابقة.

المرحلة السادسة: الإقتصاد المفتوح والأسعار التنافسية بحيث يتم الانتقال كليا إلى اقتصاد السوق الحر.

هـ- كما يمكن القول أنَ أطروحات التكيف الاقتصادي تتماشى مع نظرية اقتصاديات العرض، فهي تستهدف بالدرجة الأساس التركيز على جوانب العرض، مع اهتمامها بتقييد الطلب كشرط أولي يمكن من خلاله تخفيض جانب من الضغوط على العرض في المدى القصير حتى يتمكن الإقتصاد المعدل هيكليا من استيعاب نمط التعديلات والوصول به إلى تحقيق التوازن لمقابلة الطلب المتوقع في المستقبل.

[1]- جميل طاهر، نفس المرجع، ص 28.

2- سياسات الخصخصة*:

مع ثمانينيات القرن العشرين أصبحت الخصخصة أحد أكثر المصطلحات ترددا، وقد طرحت مضامين عديدة ومتنوعة لهذا المفهوم من قبل باحثين، فقد نظر إليها البعض على أساس أنَها عملية "تقليل دور الدولة"، أو "زيادة دور القطاع الخاص" في إدارة وامتلاك المشروعات العامة في حين قصد بها البعض إدارة المؤسسة على أساس تجاري من خلال نقل ملكيتها جزئيا للقطاع الخاص، أو تأجير خدمات إدارة محترفة تضطلع بمهمة تسيير المؤسسة على طريق معينة[1]، وهناك من ينظر إلى الخصخصة على أنَها تنشيط وتنمية دور القطاعين العام والخاص أو قد يراد بها إنتاج أو تقديم الخدمات العامة كالتعليم والصحة والنقل عن طريق المشروع الخاص.

وعلى أيَة حال، تعتبر الخصخصة عملية شاملة تتضمن سلسلة من الفعاليات والأنشطة المتداخلة والمتكاملة بعضها مع البعض الآخر من خلال تحويل ملكية المؤسسات العامة كليا أو جزئيا إلى القطاع الخاص أو الأفراد العاملين فيها ومن خلال تطوير السياسات والأدوات الحكومية وترشيد استخدامها وخلق البيئة المناسبة للعمل والأداء بكفاءة على مستوى الإقتصاد الوطني أو على مستوى الوحدات، وعليه فالخصخصة تشمل أربعة محاور هي:

- **خصخصة التمويل:** أي تبعية الموارد المالية الخاصة وتوجيهها لتمويل المشروعات العامة.
- **خصخصة الإنتاج:** عن طريق التأجير أو تسليم إدارة المشروعات العامة للقطاع الخاص بموجب عقود إدارة.
- **خصخصة الملكية:** إلغاء الملكية العامة للمشروعات.
- **التحرير الاقتصادي:** من خلال إزالة القيود القانونية والإدارية المعرقلة لعمل وفعاليات السوق والمنافسة وآلياتها.

مع تفاقم أزمة الركود التضخمي التي واجهت البلدان الرأسمالية بدا للحكومات في البلدان الرأسمالية أنَ العلاج في العودة إلى الرأسمالية بصورتها الخالصة والتي لا تنطوي على عيوب خطيرة – حسب رأي فريدمان ومشجعيه– وترك النشاط الاقتصادي لآليات السوق الحرة، بادرت الحكومة البريطانية بتبني برنامج واسع للخصخصة وتبعتها حكومات في بلدان رأسمالية أخرى، ويرى المؤيدين لهذا التحول أنَ الخصخصة يمكنها أن تؤدي إلى[2]:

1.2- توليد إيراد إضافي للخزانة العامة Generation of Revenue for The Treasury:

* ظهر اصطلاح الخصخصة لأول مرة في كتابات عالم الإدارة الأميركي بيتر دراكر عام 1968، إلاَ أنَ ما أكسب الخصخصة أهميتها ولفت الأنظار إليها هو تبني الحكومة البريطانية عام 1979 هذه السياسة، فقامت بأكبر عملية خصخصة معروفة لحد الآن.

[1]- عوض محمد ربيع، إتَجاهات التحول للقطاع الخاص ومتطلبات إقامة سوق للأوراق المالية في اليمن، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 1998،ص 04.

[2]- عوض محمد ربيع، نجاحات التحول للقطاع الخاص ومتطلبات إقامة سوق للأوراق المالية في اليمن، مرجع سابق، ص 23.

وهذه الحجة واضحة تماما، فعملية الخصخصة توفر مدخلا إضافيا للحكومة ناتج عن بيع جزء من حقوقها للقطاع الخاص، وجدير بالذكر أنَ الحكومة البريطانية قد حققت من خلال بيع الموجودات العامة للمدة 1979-1994 حوالي 55.2 مليار جنيه إسترليني[1].

2.2- تشجيع الرأسمالية Promotion of Capitalism:

هذه الحجة أول من أطلقتها رئيسة وزراء بريطانيا تاتشر، والتي اقترحت فيها أن تصبح بريطانيا دولة الملكيات الخاصة (الحقيقية والمالية) وتشجيع ملكية المشاركة الديمقراطية Share-Owing Democracy ليصبح المواطنون فاعلين Active Citizens في تقدم البلاد Enterprise culture. وبالفعل فقد حققت الخصخصة في بريطانيا إمكانية جمع مدخرات كثيرة من الطبقات الوسطى البريطانية التي حصلت في المتوسط على نصف الأسهم المطروحة[2].

3.2- تقليل قوة الاتحادات التجارية:

إنَ قوة الخصخصة تبرز من خلال قيام الدولة أو تشجيعها على تقليل الاتَحادات التجارية، وهذا لإنجاح الخصخصة وعدم خلق لها منافسة على الخصوص المحليَة منها، مع عدم إرغامها على التبادل التجاري في إطار الاتفاقات والاتحادات التجارية، أي أنَ دور الدولة يبرز هنا في محاولة خلق جو مناسب للخصخصة يتماشى مع الاقتصاد المحلي والدولي[3].

4.2- تقليل التدخل الحكومي في الصناعة:

إنَ الدعوة إلى الخصخصة في البلدان المتقدمة تجد تفسيرها بعاملين أساسيين الأول: هو التطور البنيوي في هيكل الإقتصاد الرأسمالي، وتنامي دور الشركات متعددة الجنسيات فجاءت الخصخصة دعما لاتجاهات تركَز الشركات متعددة الجنسيات في إطار اقتصادي يتميز بوفرة المدخرات، وسعة الأسواق المالية، وضخامة المؤسسات المصرفية ووجود أطراف تؤيد عملية التحول فضلا عن الحساسية المعروفة لدى الشركات من الدولة القومية ودورها، فكان ولبد في عصر الشركات متعددة الجنسيات أن يتراجع حجم ومدى "تدخل الدولة" لصالح تقدم الشركات متعددة الجنسيات، يضاف إلى ذلك ما توفره الثورة العلمية والتكنولوجية من إمكانيات تحقيق الكفاءة الإقتصادية التي كانت متغيرة في ظل "سيطرة الدولة"، أما العامل الثاني فهو عامل إيديولوجي إذ أفرزت حركة التطور الفكري التيار الليبرالي الذي سبقت الإشارة إليه فظهرت كتابات حول "جدوى الدولة" وما تعنيه من بيروقراطية، فتجلت تلك النظرة للدولة التي شكلت خلفية فكرية ازدهرت فيها أفكار الخصخصة بحيث باتت مقبولة. وعلى ما يبدوا أنَ الصراع العقائدي ما يزال

[1]- عوض محمد ربيع، نفس المرجع، ص 27.
[2]- عوض محمد ربيع، نفس المرجع، ص 27.
[3]- عوض محمد ربيع، نفس المرجع، ص 28.

يحرك موضوع القطاع العام والخاص والدعوة إلى التحول إذ ينطلق من عقيدة ذات اتصال وثيق بالتطور الاجتماعي والاقتصادي والفكري الذي وصلت إليه الإنسانية، حتى اعتبر البعض أنَ الخصخصة كانت نقلة نوعية جديدة في الصراع ضد الماركسية[1].

المبحث الثالث: العوامل المحددة لدور الدولة في ظل العولمة.

تناولنا فيما سبق مفهومي الدولة والعولمة كلاً على حدى بهدف تحديد ملامح كلا المفهومين وفهم المتضمنات المفهومية لهما، واستكمالا لما سبق سوف نكرس هذا المبحث لبيان العلاقة بين دور الدولة والعولمة، فالسؤال

[1]- عوض محمد ربيع، نفس المرجع، ص 28.

الأساسي الذي يثار في هذا الصدد عن العلاقة بين المفهومين، هل هما متفقان سائران معا؟، أم هما متقاطعان، يتعارضان مع بعضهما؟، وإن كان كذلك فما هي نقاط التعارض؟، ومن الواضح أنَ السؤال المثار عن دور الدولة والعولمة منفصل فيما يتعلق بكل من نمط الدولة الرأسمالية ونمط الدولة في العالم الثالث، إذ ينبغي طرح السؤال فيما يخص كلا النمطين، وهو الأمر الذي يجد دليله في التباين والاختلاف بين نمطي الدولة، وحتى إن اشتركت بعض الحجج التي نقيمها من قبيل نشاط الشركات متعددة الجنسيات والسيادة، ومع ذلك فإننا سنحاول التطرق إلى ذلك من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: السَيادة في ظل العولمة.

يرتبط مفهوم الدولة بمفهوم السيادة Sovereignty التي تعني القدرة الكاملة على فرض حماية الدولة على أرضها والقدرة على وضع القرارات الأساسية الملزمة للجميع، ويكاد يتفق الباحثون في العلاقات الدولية على أنَ الدولة هي اللاعب الرئيسي في العلاقات الدولية، لأنَها تتمتع بالسيادة، فلا سلطة تعلو عليها ما لم تكن قد قبلتها بإرادتها، ومع هذا فإنَ وجهة النظر السائدة الآن هي أنَ الدولة أصبحت لا تتمتع بالسيادة المطلقة كما كانت في السابق، بل أصبح التنظيم الدولي يحد بشكل كبير من حريتها التي كانت مطلقة في الماضي، وبالتالي أضحى مفهوم السيادة مثار جدل وخلاف كبيرين.

ويمكن القول أنَ فكرة السيادة تواجه تحديات هامة تعود إلى ظهور التجمعات الإقليمية والحاجة إلى تبني منهج مشترك في معالجة القضايا العالمية، وما أفرزته الثورة العلمية والتكنولوجية وبخاصة ثورة الإتصالات والمعلومات، ونشاط الشركات متعددة الجنسيات، وظهور المنظمات الدولية والشبكة الواسعة من الاتفاقات وغيرها من العناصر التي تشكل شبكة الارتباط المتبادل الآخذة في الانتشار مع تصاعد صيحات العولمة[1].

إنَ طبيعة السيادة وأهميتها لبد وأن تتغير وإن ظل مفهوم السيطرة على الإقليم واحد من أهم عناصر السيادة. إنَ ثورة المعلومات تجعل تأكيد السيطرة الإقليمية أصعب في حالات معينة، وأقل صلة بالموضوع في حالات أخرى، فلم تعد الحدود تحول دون انتقال المعلومات بما أدى إلى تغيير مفهوم السيادة، بل قاد تحطم الحدود أمام المعلومات إلى توحيد سوق المعلومات فتعاظمت قوة الشركات التي لا تنفك تخرَب سيادة الدول، وبدا تسارع التطور التكنولوجي أسرع من تطور الإجراء الأمني الذي تتخذه الدولة لصيانة سيادتها، ولهذا تهكَم البعض عما أسماوه بأفول السيادة.

إذا ما نظرنا من زاوية الدور الذي تلعبه الدولة ذات السيادة في العلاقات الدولية لوجدنا دورها يتعرَض للمنافسة من قبل قوى أخرى مؤثرة أضحت تسمى بالوحدات الدولية الجديدة، كالمؤسسات الدولية والشركات متعددة الجنسيات والحركات الدينية وما شابه، وهذه المؤسسات الدولية لم تصل بعد إلى إلغاء الدولة فهي إلا الآن مجرد مؤسسات

[1]- عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1989، ص 30.

تابعة للنظام الدولي المطلوب من الرأسمالية العالمية، ولا تمتلك قوة فوق الدول التي تكونها، ومع ذلك فقد أصبحت هذه المؤسسات قوة ذات تأثير متزايد في العالم بحيث يمكن القول بأنَ الدولة لم تعد القوة الوحيدة التي تحتكر القرار في العلاقات الدولية كما كانت تفعل خلال القرون الأربعة الماضية[1].

وتبعا لحدَة المنافسة ما بين الوحدات المكونة للعالم من الدول والمنظمات الإقليمية والدولية والحكومية وغير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات وغيرها، يعتقد البعض أنَ الدولة ذات السيادة في سبيلها إلى الانخراط في وحدات أكبر، أو إلى التآكل في وحدات أصغر، وبما يؤدي إلى إلغاء وظائفها التقليدية تدريجياً، ولكن يبقى هذا الاعتقاد لأثر اتجاه التكامل أو التشتت في مدى قدرة الدول ذات السيادة في أداء وظائفها، فالرأي الأول يدعم قدرتها على أداء وظائفها من خلال دعم قدرتها بقدرات غيرها، أمَا الرأي الثاني فهو وإن انطوى على تفكيك الدول إلى وحدات أصغر أقل قوة وقدرة، فهو في النهاية يكرس فكرة الدولة ووجودها أي أساسها القومي.

المطلب الثاني: دور الدولة والشركات متعددة الجنسيات.

يتزامن تزايد عدد المنظمات الدولية مع تزايد عد الشركات متعددة الجنسيات، والتي تحولت إلى قوة رئيسية وفاعلة على الساحة الدولية فأصبحت حاكمة ومتحكمة في مجالات التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وتعود أهمية هذه الشركات إلى كونها مؤسسات تمتلك مدخلات تنظيمية ومادية وتقنية وأيديولوجية تؤهلها لإدارة العالم المعاصر كوحدة واحدة ومترابطة تمهد تدريجيا لإلغاء دور الدولة السياسي، فالشركات قائمة على فكرة تحويل العالم إلى سوق واحدة وتدويل المجتمع الإنساني، والتخطيط المركزي للإنتاج والاستهلاك العالمي، فهدفها النهائي السيطرة على النشاط الاقتصادي وتحويله إلى نشاط عالمي يتعدى حدود الدول، ومركزه في إدارات الشركات وكذلك تحويل مدراء هذه الشركات إلى أول فئة اجتماعية تتمكن من إدارة العالم كنظام مركزي موحد[2].

إنَ ازدهار الشركات متعددة الجنسيات سار بخطى متفاوتة وبفعل ظروف الاقتصادين المحلي والدولي، والقوة التنظيمية للشركات الكبرى، لكن الاتجاه الأوضح كان نحو توسيع السيطرة على الإنتاج والتسويق على نطاق عالمي، بحيث دفع ذلك إلى القول بأنَ نشاط الشركات متعددة الجنسيات يؤدي إلى إقامة نظام إمبريالي عن طريق نظام مركزي لإصدار القرارات، وخلق تقسيم للعمل بين الأمم يناظر تقسيم العمل الموجود بين مستويات مختلفة من الجماعات داخل المجتمع الواحد، فتبلورت فكرة مفادها وجود نسق سياسي عالمي جديد يحمي الرأسمالية العالمية، ولقد صاحب ظهور الشركات متعددة الجنسيات واتساع نشاطها على مستوى العالم، صاحب ذلك ظهور سوق عالمي أيضا، وخلق طبقة رأسمالية عالمية لديها وعي عالمي تستمده من الأساس الذي تسيطر عليه على مستوى العالم، كما أنَ روابط قوية تظهر بين رأس المال هنا وهناك من اجل إقامة بناء فوقي للنظام العالمي.

[1]- عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، مرجع سابق، ص 30.
[2]- عبد الخالق عبد الله، نفس المرجع، ص 31-32.

إنَ أبرز ظواهر النظام المنشود هي محاولة إسقاط نظام غربي من القيم والمعايير والأنماط الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية على العالم تمهيدا لعولمته، ويعتقد البعض أنَه إذا ما تم اعتبار العالم وحدة إقتصادية واحدة فإنَ مركزها سيتكون من مجموعة من المناطق المتقدمة التي تسيطر على عملية تراكم رأس المال باختلاف مستويات تطورها الاقتصادي[1]، فتتكامل الصورة التي يتخذها النظام العالمي المعولم على وفق الهيئة التي يوضحها الشكل رقم (1.2).

شكل رقم (1.2): النظام الاقتصادي في ظل العولمة: دول، مؤسسات، مواقع.

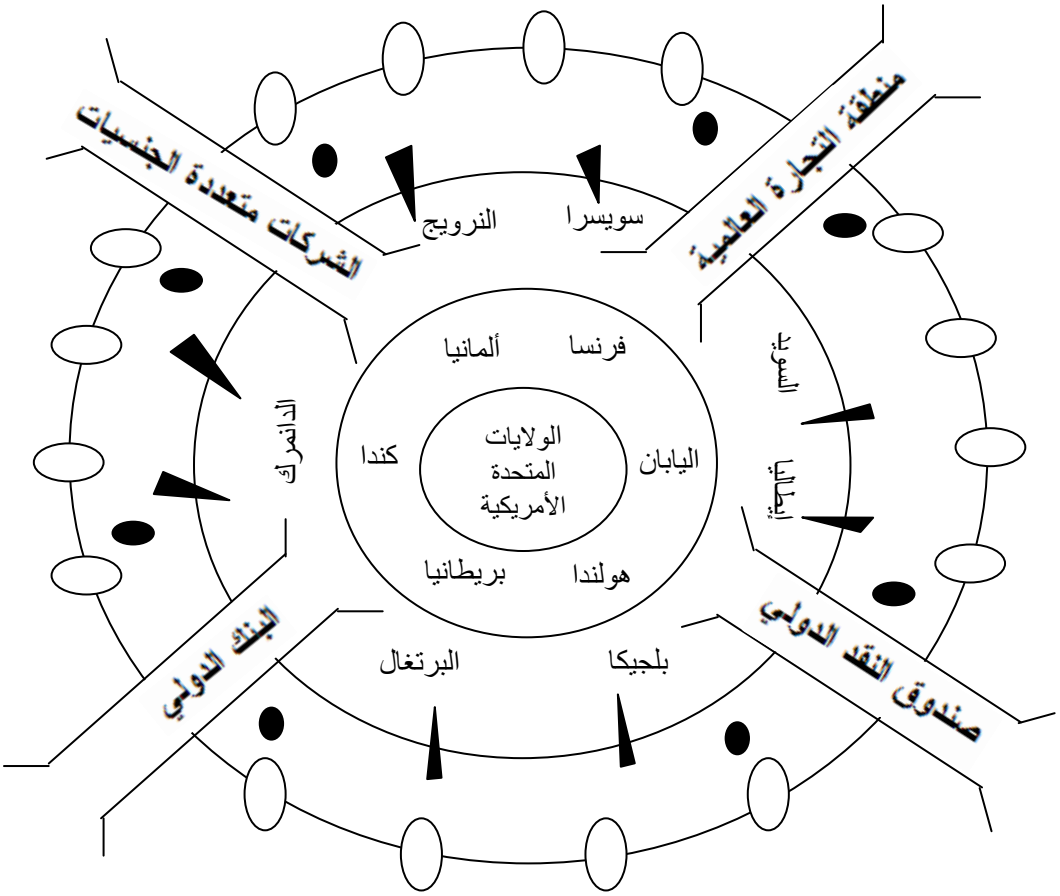

▲ الإمبرياليات الفرعية البرازيل والمكسيك، وهي عبارة عن دول رأسمالية متخلفة تربطها بإمبرياليات المركز علاقات وثيقة.

● الدول الصناعية الجديد.

○ دول العالم الثالث.

المصدر: هذا الشكل أصلا لبول سويزي، وأضفنا إليه القنوات التي توضح مؤسسات الإقتصاد في ظل العولمة كما أضفنا الدول الصناعية الجديدة.

[1]- أسامة عبد الرحمان، تنمية التخلف وإدارة التنمية: إدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1997، ص 151.

ويذهب المفكر كينشي أوهماي[1] Keneci Ohmae في كتابه (نهاية الدولة القومية وبزوغ الاقتصاديات الإقليمية) إلى القول بأنَ الشركات لها إمكانية التأثير في سيادة الدول مقيما برهانه على أساس أنَ قدرة هذه الشركات وحجمها، قياسا بحجم الإقتصاد الذي تعمل وتؤثر فيه، فالدولة حسب اوهماي لم تعد سوى قوى قزمية، بل ربما إنَها عادت إلى أصلها الذي بدأت به في المرحلة التجارية، وبدت الدولة في ظل العولمة تعوزها الكفاءة بعد أن ظهرت مظاهر التحلل فيها من الناحية الإقتصادية تحت وطأة مهاجمتها بمجموعة من المتغيرات كالمواجهة بديناميكيات المصلحة الفردية، ثورة المعلومات، الخيارات الاستهلاكية، تجليات رأس المال، تزايد المطالب الشعبية، وتقييدها بالأمور السياسية، كل هذه المتغيرات جعلت الدولة أقل استجابة للتحديات الجديدة، فلم تعد الدول كوحدات سياسية يفرض المنطق بقائها كوحدات مرسومة على خريطة حديثة للنشاط الاقتصادي وعلى الرغم من أنَ الدولة لا تزال "لاعبا" على الساحة الدولية (من وجهة نظر العلاقات الدولية) إلا أنَ قدرتها في وضع المجريات العالمية في مقدمة القرارات التي تتخذها قد تضاءلت.

ويذهب أوهماي إلى أنَ القضية الأساسية بالنسبة للدولة القومية كانت ولا تزال قضية السيادة الوطنية، وحماية الأرض والموارد والوظائف والصناعات والثقافة والأيديولوجيا، وبالنسبة لعالم بلا حدود فإنَ المناطق الإقتصادية الطبيعية التي يسمَيها دولاً مناطقيَة* Regional State تعتبر محدودة الحجم جغرافياً، إلاَ أنَها ضخمة اقتصادياً. إنَ هذه الدول المناطقيَة قد تقع أو لا تقع داخل حدود دولة معينة، وإن كان فإنَه راجع إلى الصدفة التاريخية، فالدولة إذ تواجه ضعفا في قدرتها على التحكم في الإقتصاد بالشكل الذي يضيف عليها هامش الخيار الاقتصادي الذي بات يفرضه أناس أو شركات أو دول مناطقيَة موجودة داخل الدول الأصلية أو مؤسسات دولية خارجها، بحيث باتت الدولة محض خيال يفتقد كثيرا صور الماضي. إنَ الشركات المسئولة عن إنتاج السلع والخدمات تفتقر إلى الهوية القومية، بل إنَ النشاط الاقتصادي بات كله يحمل هوية لحرَية قومية لم تكن موجودة إلاَ في ظل العولمة.

ومهما يكن من أمر، فإنَ الدولة الرأسمالية لا تزال تمتلك من الوسائل ما تمكنها من التأثير في النشاط الاقتصادي للشركات والدول المناطقيَة كما يسميها أوهماي –على حد سواء– كما أنَ علاقة الشركات بالدولة الرأسمالية ليست علاقة عدائية كما يدعي البعض، وبهذا الصدد يشير روبرت ب. كارسون Karson.B.R إلى أنَه في عالم يزداد فيه تدويل الأسواق وتتكاثر فيه الشركات متعددة الجنسيات تبدو السياسات الإقتصادية غير فعالة في مواجهة الشركات الأجنبية التي تحتكر الأسواق المحلية في الولايات المتحدة، لهذا ارتأى صانعوا السياسة الأميركية أن يتوقفوا عن سياسات مكافحة الاحتكار التي تضع الشركات الأميركية العملاقة في موقف غير ملائم. ففي إطار النظرة القائلة بأنَ صحة اقتصاد الولايات المتحدة تعتمد وإلى حد ما على الصحة الإقتصادية للشركات متعددة الجنسيات، وطالما أنَ ازدهار الدولة يعتمد على ازدهار إقتصادها من دون أن يعني ذلك تناقضا بين المصلحة

[1] - Kenici Ohmae: The end of Nation-State: The Rise of Regional Economies, The Eree Press, New York , 1995.

* هذه الوحدات أو الدول المناطقيَة مثل شمال إيطاليا، الرَين الأعلى، سان دييغو، تايوان، هونغ كونك، جنوب الصين، وادي السليكون، خليج كاليفورنيا، سنغافورة، جنوا، جنوب ماليزيا، جزر ريو الأندونيسية، مثلث البحوث في كوريا، طوكيو، ...الخ.

القومية ومصلحة الشركات متعددة الجنسيات، فالأخيرة هي خط الدفاع الأول في مواجهة الشركات الأجنبية العملاقة في المنافسة الدولية، إذاً فالعلاقة بين الدولة الرأسمالية المتقدمة وشركاتها متعددة الجنسية علاقة حميمة تدعمها اعتبارات عديدة أهمها[1]:

- حاجة الشركات إلى استقرار اجتماعي وسياسي في البلد الذي تعمل فيه.
- أنَ جميع الشركات تقريبا في الواقع مؤسسات تنشط على نطاق عالمي، نطاق الرأسمالية لنظام عالمي، فالشركات والرأسمالية معا تعتمد على وجود الدولة القومية التي يمكن أن تلعب دورا فاعلا ومعبرا عن المصالح المشتركة لجميع الشركات، وضمان بقاء الرأسمالية كنظام.
- كلما ازداد صراع الشركات متعددة الجنسيات فيما بينها من أجل السيطرة على السوق تزداد حاجتها للاعتماد على الدعم من جانب الدولة، فـ"الدعم المالي والتدخل الحكومي" ضروريان لدعم الشركات المحلية التي تهددها الشركات الأقوى والأكبر.

أما الدولة في العالم الثالث بسماتها وخصائصها وفقدانها الآليات المناسبة واللازمة لتفعيل دورها جعلها تفتقر إلى الحس الذي به تمارس الدولة المتقدمة صيانة البناء الرأسمالي، وتشير بعض الأطروحات إلى أنَ الدولة في العالم الثالث سوف تنهار وتختفي، فيشير في هذا الصدد مولر وبارنيت Barnet and Muller إلى أنَ الدولة في العالم الثالث في طريقها إلى الانهيار، رغم ولادتها القريبة، تحت وطأة تصاعد قوة الدولة الإمبريالية والقوة السياسية والعسكرية الغاشمة، وتحت سطوة الشركات متعددة الجنسيات التي تمثل أداة الإمبريالية للاعتداء على السيادة وتدمير الدولة في العالم الثالث[2].

إنَ ميزان القوى الإقتصادية بين الدولة في العالم الثالث والشركات متعددة الجنسية في صالح الأخيرة، وهي مقولة ليست جديدة، فطبقا للمداخل التقليدية لتصوير طبيعة توازن القوى التي تحكم العلاقة بين الدولة والشركات متعددة الجنسية، نجد أنَ هذه المداخل تذهب إلى القول برجحان قوة الشركات متعددة الجنسيات من حيث الموارد الإقتصادية، في مقابل حقيقة أنَ الدولة أقوى بحكم حق مزاولة السيادة المطلقة وسلطة التشريع والرقابة وإصدار القرارات، أي الموارد السياسية للقوة عامة، كما يذهب البعض إلى القول بعدم جدوى هذا المدخل، ويقترحون نموذجا آخر معتمدين فيه على مقولة ميزان القوى نفسها الذي يتحدد عندهم بأربعة متغيرات وهي:

- قدرة الدولة على توجيه سلوك الشركات والصناعة.
- تكلفة تكرار وتجاهل ما يقدمه الاستثمار الأجنبي.

[1]- أسامة عبد الرحمان، تنمية التخلف وإدارة التنمية: إدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد، مرجع سابق، ص 152.
[2]- Ronald E.Muller and Richard J Barnet, global Reach: The Power of The National Corporation, Simon and Schuster, new York, 1974.

- قدرة الدولة المضيفة على مقاومة التوترات السياسية الدولية الناشئة عن منازعات الاستثمار.
- درجة عدم مناعة أصول وعوائد الشركة إزاء معاملة غير مواتية.

وعلى أساس هذه المتغيرات يتم التمييز بين أربع مراحل أساسية هي عصر قوة المستثمر أو الشركات متعددة الجنسيات ويمتد حتى الستينيات، وعصر نجاح وقوة البلاد المضيفة نتيجة تجمعها معا (كبلدان أوبيك) وأخيرا تحول ميزان القوى من جديد لصالح الشركات متعددة الجنسية التي تتأتى نتيجة تصاعد قدرة الشركات على فرض عقوبات إقتصادية على بلاد بعينها، وبناء أحلاف فوق قومية بين مختلف الشركات لمنع تسويق أو تمويل المشروعات التي تتعرض للتأميم والمصادرة، وبفضل الثورة العلمية والتكنولوجية توفرت إستراتيجية جديدة، ومكنت من استحداث تجارة التكنولوجيا على نطاق واسع.

ولعل أبرز المتغيرات المضافة لقوة الشركات هي نجاحها في إقرار اتفاقية الاستثمار الدولية، وقبل هذا أو ذاك تمتعها بما يؤمّنه صندوق النقد الدولي من ضمانات لنشاطها، أو تلك الأطر المستحدثة في ظل منظمة التجارة العالمية واتفاقية أورغواي، فأصبح ميزان القوى الحالي بين الدولة في العالم الثالث بما تمتلكه من وسائل (وسياسات مالية ونقدية وحقوق السيادة الذاتية) وبين الشركات متعددة الجنسيات راجحاً لصالح الأخيرة، وليس مصادفة أن يتزامن عصر تحول ميزان القوى لصالح المستثمر مع تصاعد صيحات العولمة، فثمة علاقة بين الأمرين وإلا كيف لنا أن نفسر ذلك؟.

إنَ الشركات متعددة الجنسيات تهدد الكيانات القومية وبخاصة الكيانات الأضعف غير ذات التاريخ السياسي والثقافي العميق الجذور، ومنذ أن افتضح دور الشركة T.T.I في إسقاط حكومة شيلي عام 1971 تزايد القلق من التدخل السياسي المباشر لهذه الشركات في الشؤون الداخلية، ولم يعد التركيز على مشكلات التدخل الظاهر والمستتر في إسقاط أو إنجاح هذه الحكومة أو تلك[1]، فما يمكن أن تهدده هذه الشركات في داخل كل دولة ليس قمتها وإنَما التهديد يكمن في مجالات عمل السياسة الإقتصادية، فشعارات الخصخصة والليبرالية والسوق الواحدة ورفع القيود الجمركية كلها مرتكزات نظرية لتبرير نظام اقتصادي تكون الشركات فيه لاعباً وحكماً في نفس الوقت.

[1]- رسلان شرف الدين، موقع الدولة الوطنية في ظل النظام العالمي الجديد، مجلة بحوث عربية، العدد 3-4، دار الطليعة، بيروت، 1998، ص 03.

المطلب الثالث: دور الدولة في العالم الثالث والمؤسَسات الاقتصاديَة الدوليَة.

إنَ تلك الوصفات التي يصفها خبراء ومستشارو صندوق النقد الدولي لدول العالم الثالث والمبنية أساسا – كما أوضحنا سابقا– على النهج النيوكلاسيكي والتي تعتمد على:

- استبعاد الدولة من الساحة الإقتصادية وحصر مهمتها على تنفيذ الإصلاح الاقتصادي مستعينة بقدرتها الذاتية كجهاز يحتكر استخدام العنف في المجتمع.
- ربط الهياكل الإقتصادية المحلية بالسوق العالمية عن طريق حزمة من الإجراءات تخص العملة، والحواجز الجمركية، وحركة رؤوس الأموال، والرقابة الحكومية.

فهي في هذا المجال تخضع هذه الإجراءات إلى إعادة ترتيب "دور الدولة السياسي" من مؤسسة حامية لمكاسب المجتمع المدني إلى جهاز منفذ لمتطلبات عالمية تترجم اقتصاديا بتعدي المصالح الوطنية، وفسح المجال للشركات متعددة الجنسيات بما يسهل عملها وحركتها[1].

أمَا منظمة التجارة العالمية فهي تواجه تحديا أساسيا عندما تريد التعامل مع مسائل خاصة، مثل حقوق العمال وحماية البيئة وقيود الاستثمار الأجنبي وقواعد الاحتكار والمنافسة، كلها مسائل مثيرة للجدل السياسي لأنَ المنظمة تواجه ما تعتبره الحكومات تدخَل في السَياسة الداخليَة، ولا يمكن إيجاد الحلول لها بسهولة ويكمن الإشكال الأساسي بالنسبة للمنظمة في محاولتها الموازنة بين التدخل في السياسات الداخلية وبين تفادي التعدَيات على السيادة الوطنية للدول[2].

كما أنَ مجموعة الدول السبع فقد طرحها البعض كإحدى المؤسسات المرشحة لأخذ "وظيفة الدولة" فهي وكما أشرنا لا تعد إلا تكريسا لمفهوم الدولة في وحدات أكبر وأقوى، كما أنَ هذه المؤسسة وإن شكلت كتلة إقليمية ضخمة تحت قيادة مؤسسة جديدة هي مؤتمرات الدول السبع G7 فهي خاضعة لصياغات تناسب ميزان القوى داخلها لصالح الولايات المتحدة، وهذه المؤسسة لا يمكنها أن تكون بأي حال من الأحوال بنية فوقية (إطار سياسي وقانوني وثقافي) يحظى بالشعبية المناسبة لتحقيق المساعي الحقيقية للنظام الدولي الجديد الذي يستهدف حماية رأس المال المسيطر على العالم.

ومادمنا ذكرنا البناء الفوقي فإنَه قد يشار إلى أنَ المنظمات العالمية وبخاصة الأمم المتحدة وهيئاتها هي بداية لتكوين مثل هذه البنية، بل قد يشار أيضا إلى أنَ السلسلة الطويلة من المؤتمرات التي نظمتها الأمم المتحدة، اتخذت فيها السياسات الوطنية أبعادا دولية متزايدة التأثير بحيث أخذ يتبلور فيما يمكن أن يكون تنسيقا حكوميا على المستوى

[1]- Ronald E.Muller and Richard J Barnet, global Reach: The Power of The National Corporation, op cit,1974.
[2]- Ronald E.Muller and Richard J Barnet, op cit, 1974.

العالمي، وفي دراسة أعدتها الأمم المتحدة 1995 قدمت برنامجا موضحا للسبل التي يمكن من خلالها تحقيق إدارة شمولية مثلى للعالم Governance Global، وكان جوهر هذا البرنامج قائما على إصلاح مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، وخلق مجلس الأمن الاقتصادي كمؤسسة تكمل عمل مجلس الأمن الدولي، إضافة إلى جعل منظمة الأمم المتحدة أكثر ديمقراطية وأكثر قدرة على أخذ زمام المبادرة على المستوى العالمي[1].

ولكن مثل هذا التقنين الدولي يصطدم بحواجز يتعذر تجاوزها بل يبدوا أنَ تدبير المصلحة العامة العالمية قد تتوفر بصورة أكثر نجاعة ليس في ظل حكومة عالمية بل بمجرد إتفاق بشأن جملة مناسبة من أنظمة الاستقرار السياسي التي تكون عادلة بنظر الجميع والوصول إلى تطبيقها ولكن الفكرة في ذاتها تبدو براقة حد الإبهار رغم أنَها تواجه مشاكل مع الواقعية رغم أنَ البعض يتصور أنَها ممكنة التطبيق*.

وخلاصة القول أنَه بالرَغم من "استقلالية الدولة" إلاَ أنَ وظائفها قد تقلصت بواسطة اتجاهات "العولمة ومؤسساتها"، كما أنَه لم يظهر حتى الآن بديل مناسب يحل عن الدولة ويكون بمثابة الوحدة الأساسية في العلاقات الدولية مثلما هي الدولة في التعامل مع المتغيرات العالمية، فالدولة هي التجسيد الحقيقي والهدف الأسمى لفكرة الانتماء القومي بأشكاله المختلفة ولعل أبرز مكونين للدولة (الهوية والشرعية) وهما مفقودان على صعيد ما فوق الدولة أو الصعيد العالمي، ومازالت الدولة قادرة –بصرف النظر عن الحسابات الإقتصادية التقليدية– على عرقلة التفاعلات الحاصلة عبرها على الصعيد العالمي.

والنمط المقترح "للدولة في ظل العولمة" هو نمط "الدولية الانفتاحية" وهو نمط جديد من الدولة يقوم على فكرتين أساسيتين، الأولى: إلغاء القيود مع السوق العالمية، وهذه السياسة تتعارض مع مبدأ الحماية الذاتية التي كانت أحد أهم شروط نجاح اقتصاد التخطيط، أما الفكرة الثانية فهي: تحرير الدولة من الالتزامات الاجتماعية والوطنية سواء تلك المتعلقة بمفهوم العدالة الاجتماعية أو تلك المتعلقة بمفهوم التنمية المستقلة وقضية فك الارتباط[2].

إنَ هذا النمط يستهدف إذاً تحرير العلاقات الإقتصادية والتجارية، أو بالأحرى رفع أو تخفيف القيود القانونية والأخلاقية والاجتماعية عن مالكي رأس المال المحليين والأجانب في سبيل دفعهم إلى المشاركة في الاستثمار وتنظيم الفوائد الإقتصادية وتحقيق الاندماج "الوهمي" في السوق العالمية.

ويختلف هذا النمط من الدولة عن نمط الدولة الرخوة state soft، الذي يشير إلى استعداد معظم حكومات دول العالم الثالث للفساد، وتجاهل حكم القانون، وتغيب مصالح أفرادها الخاصة على المصلحة العامة، أما نمط الدولة الانفتاحية فهو يعيد بلورة برنامج الدولة السياسي على أساس توفير الشروط المثلى لخلق نمط من التنمية الإقتصادية،

---

[1]- Ronald E.Muller and Richard J Barnet, op cit, 1974.

* يؤكد المدير العام لصندوق النقد الدولي ميشيل كامديسو، بأنَه على قادة العالم أن يتقبلوا فكرة الحكومة العالمية قبل أن يتوقعوا قيام المؤسسات الدولية وتكريس الوقت اللازم لممارسة سلطاتها على المستوى الدولي.

[2]- رسلان شرف الدين، موقع الدولة الوطنية في ظل النظام العالمي الجديد، مرجع سابق، ص 04.

إذ أنَ الإخفاق في تحقيق المشروع التنموي المعتمد على حماية الأسواق الداخلية وبناء اقتصاد مستقل (نسبيا) وتحقيق تنمية مستقلة (بمعنى التمركز على الذات) التي تقتضي قدرا من التضحية من جانب المستهلكين، لأنَها تتصل بفرض قيود ثقيلة على الاستيراد لتوفير الحماية الجمركية المناسبة للسلع المحلية وعلى تداول العملات الأجنبية وقيود مالية أخرى على التحويلات الأجنبية، هذا الإخفاق رسَخ الاعتقاد بأمثلية وأفضلية النموذج المناقض أي المعتمد على ربط الإقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي، والشركات متعددة الجنسيات والاستثمارات الأجنبية ورفع القيود السابقة.

إنَ جوهر الانفتاحية يعني بالأساس إطلاق قوى السوق أكثر ما يمكن إيمانا بأنَها سوف تعيد الحيوية في النشاطات الإقتصادية المتراجعة، وليس له علاقة بالحرَية بالمعنى السياسي أو الأخلاقي، والانفتاحية بعكس ما تشير إليه الدعاية الخارجية، قد ترافق منذ البداية بتشديد قبضة الدولة على الحياة السياسية والاجتماعية، وتوسيع دائرة ممارستها للعنف الاقتصادي (تميزا عن الصيغ المعروفة من العنف).

ونمط الدولة الانفتاحية يختلف عن نمط الدولة الوطنية التي تطمح إلى تحقيق هيمنتها على شروط التراكم، بل هي تؤمن أنَ نمو الإقتصاد بالمقاييس الكمية هو المحرك الأساسي للتقدم، وإنَ هذا النمو يحتاج إلى ضمان حرية واسعة لأصحاب رؤوس الأموال من كل الجنسيات، كما قد يحتاج إلى تقييد كامل لحركة القوى الاجتماعية التي تهدد أصحاب المصالح ورؤوس الأموال، والنتيجة هي وضع الدولة في خدمة أصحاب هذه المصالح وإلغاء أي وسيلة للحفاظ على التوازن العام، وتتمثَل مهمة الدولة الانفتاحية في تسليم المجتمع والاقتصاد للقوى الرأسمالية العالمية[1].

وأخيرا ينبغي أن نشير إلى أنَ ما نعيشه اليوم في ظل العولمة، هو بداية تاريخية لانحطاط الدولة وفسادها الشامل والانتقال لنمط جديد من الدولة.

إنَ إخفاق الدولة لم يكن ثمرة تخبط السياسات الداخلية أو فسادها فحسب، لكنَه كان ثمرة لتبدل الظروف العالمية بالنمو والتقدم.

[1]- رسلان شرف الدين، نفس المرجع، ص 04.

المبحث الرابع: دور الدولة في ظل الأزمات المالية.

تعتبر الأزمات المالية من بين الظواهر الاقتصادية الأكثر تأثيراً على دور الدولة في النَشاط الاقتصادي، فالدولة تلعب دوراً كبيراً من أجل إعادة التوازنات الاقتصادية وإزالة مختلف الاختلالات وإعادة ضبط النَشاط الاقتصادي، ولإظهار هذا الدور سيتم عرض بعض أسباب الأزمات المالية وسيَاسات تجنَبها بالإضافة إلى بعض الحالات العمليَة وكذلك دور الدولة في ظل الأزمة المالية الرَاهنة.

المطلب الأول: أسباب الأزمات المالية:

لا يمكن إرجاع الأزمات المالية إلى سبب واحد أو سببين، فهناك جملة من الأسباب تتضافر في آن واحد لإحداث أزمة مالية، ويمكن تلخيص أهم هذه الأسباب فيما يلي:

1- عدم استقرار الاقتصاد الكلي[1]:

إن أحد أهم مصادر الأزمات الخارجية هو التقلبات في شروط التبادل التجاري، فعندما تنخفض شروط التجارة يصعب على عملاء البنوك المشتغلين بنشاطات ذات العلاقة بالتصدير والاستيراد الوفاء بالتزاماتهم خصوصًا خدمة الديون، وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن حوالي 75% من الدول النامية التي حدث بها أزمة مالية، شهدت انخفاضا في شروط التبادل التجاري بحوالي 10% قبل حدوث الأزمة وشكل انخفاض شروط التجارة سببًا رئيسيًا للأزمة المالية في حالة كل من فنزويلا والأيكوادور، حيث الاعتماد الكبير على صادرات النفط الخام مع صغر حجم الاقتصاد وقلة تنوعه.

وتعتبر التقلبات في أسعار الفائدة العالمية أحد المصادر الخارجية المسببة للأزمات المالية في الدول النامية، فالتغيرات الكبيرة في أسعار الفائدة عالميًا لا تؤثر فقط على تكلفة الاقتراض بل الأهم من ذلك أنها تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية ودرجة جاذبيتها .

ويقدَر أنَ ما بين 50-67 % من تدفقات رؤوس الأموال من وإلى الدول النامية خلال حقبة التسعينات، كان سببها المباشر التقلبات في أسعار الفائدة عالميًا.

كما تعتبر التقلبات في أسعار الصرف الحقيقية المصدر الثالث من مصادر الاضطرابات على مستوى الاقتصاد الكلي والتي كانت سببًا مباشرًا أو غير مباشر لحدوث العديد من الأزمات المالية، وأكدت دراسات مختلفة على هذه الحقيقة، وأظهرت أن 22 دولة نامية في أمريكا الجنوبية قد عانت من اضطرابات في أسعار الصرف الحقيقية بمعدل أعلى من أي إقليم في العالم بما في ذلك دول جنوب شرق آسيا، وذكرت الدراسة أنَ وقوع الأزمات المالية حدث

[1]- محمد لخضر بن حسين، الأزمات الاقتصادية، فعلها ووظائفها في البلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان النامية، ترجمة أحمين شفير، المعهد الوطني للثقافة العمالية وبحوث العمل، الجزائر، 1995، ص 73- 74.

ارتفاع حاد في أسعار الصرف الحقيقية كأحد آثار ارتفاع الأرباح في قطاع التجارة الخارجية أو ارتفاع أسعار الفائدة المحلية[1].

أما في الجانب المحلي، فهناك التقلبات في معدل التضخم التي تعتبر عنصرًا حاسمًا في مقدرة القطاع المصرفي على القيام بدور الوساطة المالية وخصوصًا منح الائتمان وتوفير السيولة، وقد اعتبر الركود الاقتصادي الناتج عن ارتفاع مستويات الأسعار سببًا مباشرًا لحدوث الأزمات المالية في العديد من دول أمريكا الجنوبية ودول العالم النامي، كما أن هناك آثارًا سلبيَة أخرى على مستويات النمو في الناتج المحلي الإجمالي والتي كان لها دور هام في التهيئة لحدوث الأزمات المالية[2].

2- اضطرابات القطاع المالي:

شكل التوسع في منح الائتمان وتدفقات كبيرة لرؤوس الأموال من الخارج وانهيار أسواق الأوراق المالية القاسم المشترك الذي سبق حدوث الأزمات المالية في حالة دول جنوب شرق آسيا، فلقد شهد القطاع المالي في تلك الدول خلال حقبة الثمانينيات والتسعينيات توسعًا كبيراً، تواكب مع الانفتاح الاقتصادي والتجاري والتحرر المالي غير الوقائي وغير الحذر بعد سنوات من الانغلاق وسياسات الكبت المالي بما في ذلك ضغط الاقتراض وصغر حجم ودور القطاع المالي في الاقتصاد، فلقد عانت تلك الدول من عدم التهيئة الكافية للقطاع المالي وضعف واضح في الأطر المؤسسية والقانونية والتنظيمية.

فمن ناحية، أدى التوسع في منح الائتمان إلى حدوث ظاهرة تركز الائتمان سواء في نوع معين من القروض مثل القروض الاستهلاكية أو العقارية كما في حالة الأزمة المالية في كوريا الجنوبية أو لقطاع واحد كالقطاع الحكومي أو الصناعي أو التجاري كما حدث في حالة الأزمة المالية في تايلاند. ومن الأمور التقليدية في جميع الأزمات المالية التي شهدتها الدول النامية، حصول انتعاش كبير في منح القروض، ولم تقتصر هذه الظاهرة على الدول النامية فحسب بل شملت أيضًا الدول الصناعية مثل فنلندا والنرويج والسويد واليابان والولايات المتحدة[3].

كما كانت انتكاسة سوق الأوراق المالية هي القاسم المشترك في العديد من الأزمات المصرفية في الدول النامية، وكانت الانتكاسة أكبر في الدول النامية مقارنة بالدول الصناعية خلال حقبة الثمانينيات والتسعينيات، ودلت دراسة Mishkin (1994) إنَ من الدلالات الظاهرة والقوية التي تسبق حدوث الأزمات المالية انهيار سوق الأوراق المالية بصورة متكررة كما حدث في فنزويلا في بداية التسعينيات[4].

---

[1]- منير إبراهيم هندي،الأوراق المالية و أسواق رأس المال، توزيع منشأة المعارف الإسكندرية، مصر، 1997، ص 602 -603 .

[2]- الصافي وليد أحمد، سوق الأوراق المالية ودورها في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير علوم اقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر، 1997، ص 134 – 135.

[3]- دونالد ماشيسون، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة، مجلة التمويل والتنمية، FMI، المجلد 36، العدد3، جوان 1999، ص 29.

[4]- محمد لخضر بن حسين، الأزمات الاقتصادية، فعلها ووظائفها في البلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان النامية، مرجع سابق، ص 83.

1.2- تحرر مالي غير وقائي:

إنَ التحرير المتسارع غير الحذر وغير الوقائي للسوق المالي بعد فترة كبيرة من الانغلاق والتقييد قد يؤدي إلى حدوث الأزمات المالية، فمثلا ًعند تحرير أسعار الفائدة فإن المصارف المحلية تفقد الحماية التي كانت تتمتع بها في ظل تقييد أسعار الفائدة. وعمومًا، فإنَ تجارب الدول النامية دلت على اضطرابات في أسعار الفائدة المحلية بعد انتهاج أسلوب التحرر المالي خصوصًا خلال المرحلة الانتقالية.

ويترافق ذلك أيضًا مع التوسع في منح الائتمان والذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة المحلية خصوصًا في القروض العقارية أو القروض المخصصة للاستثمار في سوق الأوراق المالية، ومن ناحية أخرى، فإنَ التحرر المالي يؤدي إلى استحداث مخاطر ائتمانية جديدة للمصارف والقطاع المالي قد لا يستطيع العاملون في المصارف تقييمها والتعامل معها بحذر ووقاية، كما أنَ التحرر المالي يعني دخول مصارف أخرى إلى السوق المالي مما يزيد الضغوط التنافسية على المصارف المحلية لا سيما في أنشطة ائتمانية غير مهيأة لها وقبول أنواع جديدة من المخاطر قد لا يتحملها المصرف، وبدون الإعداد والتهيئة الرقابية اللازمة قبل التحرر المالي فإنَ المصارف قد لا تتوفر لها الموارد أو الخبرات اللازمة للتعامل مع هذه النشاطات والمخاطر الجديدة. ومن الأزمات المالية التي ساهم التحرر المالي غير الوقائي وغير الحذر في حدوثها، نذكر الأزمات المالية في البرازيل وتشيلي واندونيسيا والمكسيك وفنزويلا وبعض الدول الإسكندنافية وكذلك الولايات المتحدة، فقد أظهرت الدراسات أنَه من بين عينة من 25 أزمة مالية كانت 18 منها قد حدثت في غضون السنوات الخمسة الأولى من عملية التحرر المالي والتي اتخذت مظاهر مثل ارتفاع أسعار الفائدة المحلية الحقيقية وارتفاع في قيمة المضاعف المالي وهي جميعها علامات دالة على حدوث الأزمات المالية[1].

2.2- تدخل الحكومة في تخصيص الائتمان:

من المظاهر المشتركة للأزمات المالية في العديد من الدول النامية كان الدور الكبير للدولة في العمليات المصرفية خصوصًا في عملية تخصيص القروض الائتمانية، وفي كثير من الأحيان كانت الحكومة تقوم بتوزيع الموارد المالية المتاحة على قطاعات اقتصادية أو أقاليم جغرافية بعينها في إطار خطة لتنمية تلك الأقاليم والقطاعات أو لخدمة أغراض أخرى قد تكون سياسية بالدرجة الأولى وليست اقتصادية[2].

وفي الدول العربية، لا يزال القطاع المصرفي في كثير منها مملوكًا للدولة بما يتبع ذلك من مشاكل من حيث انخفاض الإنتاجية وقلة الكفاءة والحافز على الإبداع، وفي أحيان كثيرة يعاني القطاع المصرفي من احتكار الحكومة

[1]- منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، مرجع سابق، ص 608-609.
[2]- محمد لخضر بن حسين، نفس المرجع، ص 91.

لنشاطاته، وقد أدى هذا الوضع إلى حصول الأفراد ذوي النفوذ والاتصالات الواسعة مع الحكومة على القروض والائتمان دون الأخذ في الاعتبار سلامة المشروع الاستثماري أو القدرة المالية للمقترض.

3.2- ضعف النظام المحاسبي والرقابي والتنظيمي[1]:

تعاني معظم الدول التي تعرضت لأزمات مالية من الضعف في النظام والإجراءات المحاسبية المتبعة ودرجة الإفصاح عن المعلومات خصوصًا فيما يتعلق بالديون المعدومة ونسبتها في محفظة المصرف الائتمانية، كما تعاني من ضعف النظام القانوني المساند للعمليات المصرفية وعدم الالتزام بالقانون الخاص بالحد الأقصى للقروض المقدَمة لمقترض واحد ونسبتها من رأس مال المصرف، وتظهر الدراسات المتعلقة بالدول التي تعرضت لأزمات مالية أنَه في أكثر من 28 دولة تعرضت منها، كان نقص الرقابة المصرفية الفعالة سببًا مباشرًا في حدوث الأزمة، حيث يؤدي نقص الرقابة إلى التقييم غير الدقيق وغير الكافي للمخاطر الائتمانية وتركيز المخاطر في مجال واحد كالتوسع في منح القروض العقارية والاستهلاكية، كما حدث في الأزمة الكورية[2].

يظهر التتبع التاريخي للأزمات المالية أنَ التنظيم والرقابة يأتيان دائمًا بعد حدوث الأزمة، كما يظهر أنَ السلطات النقدية في الدول النامية التي تعرضت للأزمات المالية، لم تنجح في التنبؤ بحدوث الأزمات أو الوقاية من حدوثها، حيث قامت بعد حدوث الأزمات بوضع وتعديل التشريعات المنظمة والمانعة من تكرار حدوثها، مثال الأرجنتين وتشيلي والبرازيل ودول جنوب شرق آسيا، والملاحظ أيضًا التراجع عن تلك الإجراءات التنظيمية بمجرد زوال حدة الأزمة مما أدى إلى تكرار الأزمات وبالتالي عدم وجود وقاية حقيقية، وفي معظم الأحوال فقد تمت معالجة الجوانب الفنية المسببة للأزمة وتجاهل الجانب الهيكلي والتنظيمي، وبالتالي تصبح المحافظة على مقدار التحسن في العمليات المصرفية صعبة الاستمرار والدوام[3].

3- عدم التحكم في سيَاسات سعر الصرف:

يلاحظ أن الدول التي انتهجت سياسة سعر الصرف الثابت كانت أكثر عرضة للصدمات الخارجية، ففي ظل مثل هذا النظام يصعب على السلطات النقدية أن تقوم بدور مصرف الملاذ الأخير للاقتراض بالعملات الأجنبية حيث أنَ ذلك يعني فقدان السلطات النقدية لاحتياطاتها من النقد الأجنبي وحدوث أزمة العملة، مثال حالة المكسيك والأرجنتين، وقد تمخض عن أزمة العملة ظهور العجز في ميزان المدفوعات ومن ثم نقص في عرض النقود وارتفاع أسعار الفائدة المحلية مما يزيد من الضغوط وتفاقم حدة الأزمة المالية على القطاع المصرفي[4].

---

[1]- Aglietta M, Macroéconomie financière - Tome 2 - Crises financières et régulation monétaire, La Découverte, 1995-2005, p 31.

[2]- دونالد ماشيسون، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة، مرجع سابق، ص 29.

[3]- عرفات تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر عمان، الأردن، 1999، ص 200.

[4]- دونالد ماشيسون، نفس المرجع، ص 30.

وعند انتهاج سياسة سعر الصرف المرن، فإنَ حدوث أزمة العملة سوف يؤدي فورًا إلى تخفيض قيمة العملة وزيادة في الأسعار المحلية، فتنخفض قيمة أصول وخصوم المصارف وفق متطلبات الأمان المصرفي[1].

المطلب الثاني: سياسات تجنب الأزمات المصرفية.

تطرح في الأدبيات الاقتصادية والتجارب العملية جملة من السياسات الهادفة إلى تقليل احتمال حدوث الأزمات المالية منها[2]:

– العمل على تقليل الاضطرابات والمخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي خصوصًا تلك التي تكون تحت التحكم الداخلي للدولة وذلك عن طريق استخدام أسلوب التنويع وشراء تأمين ضد تلك المخاطر والاحتفاظ بجزء أكبر من الاحتياطيات المالية لمواجهة مثل تلك التقلبات، واستخدام سياسات مالية ونقدية متأنية وأكثر التزامًا بأهدافها.

– الاستعداد والتحضير الكافي لحالات الانتكاس في الأسواق المالية والرواج المتزايد في منح الائتمان المصرفي وتوسع الدور المالي للقطاع الخاص، وذلك عن طريق استخدام السياسات المالية والنقدية التي تستطيع أن تتعامل مع تلك المشاكل من جهة وتصميم نظام رقابة مصرفي يقوم بتعديل وتقليل درجة التقلبات وتركيز المخاطرة في منح الائتمان من جهة أخرى.

– التقليل من حالات عدم الملائمة وذلك من خلال آلية لتنظيم العمليات المصرفية وخصوصًا في الأسواق الناشئة، وقد يكون ذلك عن طريق فرض احتياطي قانوني عالي خلال الفترات العادية (استخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة) ويمكن تقليله في حالات احتياج المصرف للسيولة في حالات الأزمات، والاستعداد أيضا لمواجهة الأزمات من خلال الاحتفاظ باحتياطات كافية من النقد الأجنبي.

– الاستعداد الجيد والتهيئة الكاملة قبل تحرير السوق المالي (استخدام الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، تعميق السوق المالي، زيادة الرقابة المصرفية وإتباع المعايير الدولية كمعيار لجنة بازل لكفاية رأس المال)، كما يفترض العمل على تطوير وتعديل الأطر القانونية والمؤسَسية والتنظيمية للقطاع المصرفي.

– تقليص دور الدولة في القطاع المصرفي والتقليل من القروض الموجهة من الحكومة مع إعادة هيكلة القطاع، وقد يكون السبيل لذلك هو الحث والتحفيز على تقليص دور الدولة من خلال برنامج لخصخصة القطاع المصرفي.

– تقوية وتدعيم النظام المحاسبي والقانوني وزيادة الشفافية والإفصاح عن نسبة الديون المعدومة من جملة أصول المصرف والقطاع المصرفي والمالي.

---

[1]- Prager JC Et Villeroy de Galhau F, *1es leçons sur la politique économique*, Seuil, 2003, Chapitre 17, p181.

[2]- فريد النجار، البورصات و الهندسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، القاهرة، 1998 – 1999، ص 73.

– تحسين نظام الحوافز لملاك المصارف وإداراتها العليا بما يخدم ويعزز نشاطات المصارف بحيث يتحمل كل طرف نتائج قراراته على سلامة أصول وأعمال المصرف.

– منع وعزل آثار سياسة سعر الصرف المعمول بها من التأثير السلبي على أعمال المصرف أو التهديد بإحداث أزمة في القطاع المصرفي.

– إعطاء استقلالية أكبر للمصارف المركزية، بمعنى منع التدخل الحكومي عند قيام المصرف المركزي بأداء وظيفته الأساسية وهي تنفيذ السياسة النقدية بحيث تقوم تلك الأخيرة على أساس اقتصادي ولا تتدخل أغراض السياسة المالية فيها.

– زيادة التنافس في السوق المالي وذلك عن طريق فتح المجال لمصارف جديدة سواء محلية أو أجنبية والحد من انتشار احتكار القلة.

– رفع الحد الأقصى لرأس المال المدفوع والمصرح به حتى تستطيع المصارف تلبية التزاماتها الحاضرة والمستقبلية في عالم تتسم فيه عمليات انتقال رؤوس الأموال بسرعة فائقة.

– الرقابة الوقائية واستخدام طرق أفضل من مراقبة وتتبع أعمال المصارف التجارية من منظور السلامة والأمن للأصول المصرفية وزيادة المقدرة على التنبؤ بالكوارث والأزمات المصرفية قبل حدوثها، وبالتالي الحد من آثارها السلبية على الجهاز المصرفي حتى تستطيع السلطات النقدية الوقاية منها ومنع انتقالها إلى بنوك أخرى وهذه الطرق تتضمن[1]:

- الكفاية الرأسمالية: تطبيق نسب الكفاية الرأسمالية بما يتفق مع اتفاقية لجنة بازل.
- نسبة السيولة: تطبيق نسبة السيولة الإجبارية (مثال ذلك 20% في مصر والسعودية، 30% في الأردن، 60% في المغرب).
- التحفظ على القروض الرديئة: وذلك بتصنيف القروض حسب جودتها وفرض احتياطي أكبر على القروض العالية المخاطر.
- سياسة توزيع الأرباح: تدخل السلطات النقدية في هذه العملية مما يضمن سلامة أصول المصرف وأعماله وفي نفس الوقت يحفظ حقوق المساهمين.
- زيادة الشفافية والإفصاح عن كافة المعلومات.

[1]- فريد النجار، البورصات و الهندسة المالية، مرجع سابق، ص 74.

- تعيين مدققي حسابات خارجيين.
- منع حدوث ظاهرة التركيز الائتماني: وضع حد أعلى لمقدار القروض والتسهيلات الائتمانية التي يمنحها المصرف لمقترض واحد.
- إنشاء مكتب مركزي للمخاطر.
- استحداث نظام تأمين الودائع: على غرار النظام المتبع في الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وذلك بتأمين حد أعلى على الودائع (مثال في كندا 10 آلاف دولار كحد أعلى على حساب الوديعة).

المطلب الثالث: حالات عملية.

تعتبر الأزمات الاقتصادية نتيجة حتمية للعولمة والتطور الكبير والسَريع وغير المراقب في جميع الجوانب خاصة التكنولوجيَة منها، ممَا رافق ذلك تغيراً في دور الدولة في النَشاط الاقتصادي وأشكال تدخلها، هادفة بذلك إلى التكيف مع الأزمات وتجنبها وإيجاد مكانة لها في دائرة العولمة ومحاولة التأقلم مع مختلف المفاهيم، ولتوضيح ذلك سيتم عرض حالتين عمليتين هما على النحو التالي:

1- حالة المكسيك:

تعتبر المكسيك من بين الدول التي تأثَرت بشكل كبير من مختلف الأزمات وخاصة أزمة 1994 وهي أزمة عولمة مالية الناتجة عن التطور الكبير في الأسواق المالية والسريع جدَاً، ممَا أثَر على دور الدولة بشكل ملحوظ في محاولة منها لإعادة التوازن للسوق المالي بصفة خاصة والاقتصاد بصفة عامة ويظهر دور الدولة في حالة المكسيك من خلال[1]:

- أدت سياسات الإصلاح الاقتصادي التي طبقت خلال الفترة 1988-1993 إلى انخفاض كبير في معدل التضخم وتحسن ملحوظ في الموازنة العامة وميزان المدفوعات، وقد ساهمت سياسة سعر الصرف المتبعة في تلك الفترة بدرجة كبيرة في تخفيض معدل التضخم، فبعد أن تم تثبيت سعر صرف البيسو مقابل الدولار بين ديسمبر 1987 وجانفي 1989، تغير تدريجيًا نظام سعر الصرف إلى نظام تميز بتحرك البيسو في نطاق محدد من 01 % في نوفمبر 1991 إلى 09 % في آخر 1993.

- لكن انخفاض القيمة الاسمية للعملة لم يكن كافيًا لمنع ارتفاع قيمة البيسو الحقيقية التي ارتفعت بحوالي 35 % بين جانفي 1990 وديسمبر 1993 كنتيجة للتحسن الاقتصادي، وفي نفس الوقت، ارتفع العجز في ميزان

[1]- Calvo, Guillermo, Morris Goldstein and Eduard Hochreiter, "Private Capital Flows to Emerging Markets After the Mexican Crisis", Institute for International Economics, Washington, 1996, p 123.

المدفوعات، وكان مصدره الرئيسي العجز في الميزان الجاري، من حوالي 3.2 % من الناتج المحلي الإجمالي في 1990 إلى 6.6 % في 1993 ورغم هذا العجز الخارجي المتنامي في الميزان التجاري إلا أنَ الزيادة في التدفقات الرأسمالية إلى المكسيك أدت إلى ارتفاع كبير في احتياطي النقد الأجنبي الذي وصل إلى 25.4 مليار دولار مع نهاية 1993 ولقد لجأت السلطات النقدية المكسيكية إلى سياسة تعقيم التدفقات الرأسمالية وذلك بإصدار أذون خزانة قصيرة المدى بالبيسو.

– استمرت التدفقات الرأسمالية خلال الربع الأول من عام 1994، خصوصًا بعد أن وافق الكونجرس الأمريكي في نوفمبر 1993على اتفاقية التجارة الحرَة لأمريكا الشمالية (النافتا) ونتيجة لذلك، تقلص الفرق بين أسعار الفائدة على أذون الخزانة المكسيكية وأسعار الفائدة على شهادات الإيداع الأمريكية، وصاحب ذلك توسع في منح الائتمان من قبل القطاع المالي بشكل كبير بين مارس وجوان 1994، من 15.7 إلى 33.5 مليار بيسو، وعوضت الزيادة في الائتمان نسبة كبيرة من الانخفاض في السيولة الناتج عن الانخفاض في صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي المكسيكي، ففي خلال عام 1994 ارتفع عرض النقود بنسبة 18 % بينما ارتفع الائتمان المقدم من القطاع المصرفي للقطاع الخاص بحوالي 32 %.

– تسببت عدة عوامل من أهمها الزيادة الكبيرة في الائتمان المحلي والزيادة المطردة في النفقات العامة وبعض الاضطرابات السياسية وحوادث الشغب، في ظهور ضغوط على البيسو خلال الربع الثاني من 1994 فانخفض الاحتياطي الأجنبي بين مارس وجوان من 26.8 إلى 16.9 مليار دولار. ولمواجهة خروج رؤوس الأموال، رفعت السلطات النقدية أسعار الفائدة وسمحت للبيسو أن ينخفض إلى الحد الأقصى المحدد في ذلك الوقت وهو حوالي 09 % مقابل الدولار، وخلال النصف الأول من 1994 أيضًا استبدلت السلطات النقدية نسبة كبيرة من أذون الخزانة قصيرة المدى بالعملة المحلية بأخرى بالدولار حيث وصلت نسبة هذه الأخيرة التي كان يحملها القطاع الخاص إلى 60 % من مجموع النوعين في شهر جويلية.

– تزامن التدهور المستمر في الحساب الجاري والاضطرابات السياسية التي شهدتها المكسيك في بداية ديسمبر 1994 مع الضغوط المتزايدة على البيسو، ممَا أدى إلى خروج رؤوس الأموال بأحجام كبيرة، وفي منتصف ديسمبر 1994 انخفض الاحتياطي الأجنبي إلى 10 مليار دولار وزاد الفرق بين أسعار الفائدة على أذون الخزانة بالعملة المحلية وأسعار الفائدة على أذون الخزانة بالدولار، مما كان يشير بوضوح إلى توقعات انخفاض قيمة البيسو في المستقبل القريب[1].

– في 20 ديسمبر 1994 وسَعت السلطات النقدية نطاق تذبذب سعر الصرف إلى 15.3% وأعلنت نيتها للدفاع عن البيسو عند 04 بيسو للدولار، لكنَها لم تتمكن من الحفاظ على قيمة العملة عند ذلك المستوى حيث تسببت

[1]- Calvo, Guillermo, Morris Goldstein and Eduard Hochreiter, "Private Capital Flows to Emerging Markets After the Mexican Crisis", op cit, p 124.

مخاوف المستثمرين في زيادة الضغوط على سعر الصرف ويوم 22 ديسمبر 1994 تبنت المكسيك نظام سعر الصرف المرن.

– بين 20 ديسمبر 1994 و3 جانفي 1995 فقد البيسو حوالي 30% من قيمته، كما ارتفعت أسعار الفائدة على أذون الخزانة قصيرة المدى بالعملة المحلية إلى معدل سنوي يساوي 45 % في الأسبوع الثاني من جانفي 1995.

2- حالة تايلاندا:

ونفس الشيء بالنسبة لتايلاندا فقد لعبت العولمة المالية دوراً كبيراً في إحداث الأزمة والتي كان لها الأثر الكبير على دول جنوب شرق آسيا ومن خلال "تدخل الدولة" الرَشيد استطاعت هذه الدول الخروج باقتصادياتها إلى بر الأمان وبرهنت على مدى قوَة اقتصادياتها وتسييرها لمختلف الأزمات ويظهر ذلك من خلال:

– تم في بداية 1984 ربط العملة المحلية "البات" بسلة من عملات أهم الشركاء التجاريين لتايلاند، وكان الدولار العملة الرئيسية في هذه السلة، وقد شهدت تايلاند زيادة ملحوظة في التدفقات الرأسمالية إلى الجهاز المصرفي ابتداءً من 1988، واستجابة للإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة خلال تلك الفترة والتحسن في الأداء الاقتصادي الذي نجم عنها، ونظرًا لأنَ معدل التضخم في تايلاند في بداية التسعينات كان أعلى من معدل التضخم في اقتصاديات أهم شركائها التجاريين، فقد ارتفع سعر الصرف الحقيقي "للبات" بدرجة كبيرة، ونظرًا لأهمية الدولار في سلة العملات التي كان يتحدد على أساسها سعر صرف "البات"، فقد أثرت التقلبات في سعر صرف الدولار مقابل الين والعملات الأوروبية على سعر الصرف الحقيقي "البات".

– أدى ارتفاع الدولار ابتداءً من منتصف 1995 إلى ارتفاع سعر الصرف الحقي في "البات" الذي تسبب بدوره في تدهور الحساب الجاري وميزان المدفوعات حيث وصل العجز فيه إلى 08 % من الناتج المحلي الإجمالي في 1996 ومع نهاية 1996 وبداية 1997، زادت مخاوف العملاء في السوق من تردي الأوضاع الاقتصادية في تايلاند حيث[1].

- انخفضت الصادرات بدرجة كبيرة.
- انخفض معدل النمو الحقيقي من 8.6 % في 1995 إلى 6.4 % في 1996.
- حدث تحول في الميزة النسبية في بعض القطاعات لصالح دول أخرى في جنوب شرق آسيا.

[1]- أندريا بيكويز، الآثار الإجتماعية لأزمة شرق آسيا، مجلة التمويل والتنمية، العدد 04، 1999، ص 44.

- 46 % من صافي التدفقات الرأسمالية الخاصة إلى تايلاند بين 1990 و 1996 كانت على شكل قروض قصيرة المدى، ولقد تحول التفاؤل الأولي حول الاقتصاد التايلاندي الناتج عن المستوى العالي للاستثمارات إلى مخاوف عندما اتضح أنَ نسبة كبيرة من هذه الاستثمارات كانت تتميز بالمخاطرة وتتوجه نحو نشاطات ذات الإنتاجية المنخفضة.

– بدأ يظهر كذلك ضعف الإطار التنظيمي والرقابي والقانوني للنظام المصرفي فزادت نسبة القروض وتركيزها في القطاع العقاري والاستهلاكي، وقد تجاوز معدل النمو السنوي للائتمان المحلي للقطاع الخاص بين 1993 و 1996 بحوالي 20% ، كما تضاعفت نسبة إجمالي الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي، وزادت المخاوف من تعرض الجهاز المصرفي والمالي لدرجة كبيرة من المخاطرة بسبب الاعتماد على الاقتراض قصير المدى بالعملات الأجنبية والإقراض بالعملة المحلية، ونتج عن هذه الطريقة في الإدارة المصرفية عدم التلاؤم والمطابقة في العمليات المصرفية بالنسبة لفترات الاستحقاق والعملات الأجنبية.

– تزايدت ضغوط المضاربة على "البات" مع نهاية 1996 واستمرت هذه الضغوط التي أدت إلى انخفاض سريع في الاحتياطي الأجنبي حتى يوم 2 جويلية 1997، عندما أعلنت السلطات النقدية التايلاندية عن التحول إلى نظام سعر الصرف المرن، وطلبت مساعدة من صندوق النقد الدولي، خلال الأشهر التي أعقبت تعويم "البات"، ظهر أنَ المشاكل المالية التي كانت تواجهها المؤسسات المالية أسوأ مما كان متوقعًا، وقد تأثرت العملة من هذه الأوضاع، فبين نهاية 1996 وسبتمبر 1997 انخفض "البات" مقابل الدولار بنسبة 42 % وأدى هذا الانخفاض إلى تفاقم أعباء الديون الخارجية لكل من المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة المالية وغير المالية التي اقترضت بدرجة كبيرة بالعملات الأجنبية.

– بدأ البنك المركزي في تطبيق سياسة نقدية انكماشية متشددة ورفع أسعار الفائدة، ولكن لم يتم ذلك إلا بعد أن انهار سعر العملة المحلية، وكان توقيت هذا التوجه في السياسة النقدية غير مناسب حيث ازداد الوضع المالي للشركات الخاصة المحلية سوءاً، كما أدى الانكماش في الائتمان إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع نسبة الإفلاس بين الشركات الخاصة بالإضافة إلى ارتفاع نسبة القروض المعدومة.

المطلب الرابع: دور الدولة في ظل الأزمة الماليَة الرَاهنة.

لقد كان التفكير الاقتصادي السائد خلال العقود الثلاثة الماضية أنَ الأسواق الحرَة قادرة على ضبط نفسها، إلاَ أنَ الأزمة المالية الحالية قد أفقدت الثقة لدى الكثيرين من قادة العالم المتقدم أنفسهم، وقد أمَنت هذه الأزمة الفرصة لكثير من قادة العالم ومفكريه فرصة التعبير عن أرائهم التي انصبت فحواها بأنَ العالم يشهد نهاية الرأسمالية المتحررة، وأخذت الأصوات تتعالى بالنقد الشديد للرأسمالية الماليَة إلى الدرجة التي وصفها أستاذ الاقتصاد في جامعة هارفرد الدكتور كنيثر زغوف بأنَ الاقتصاد الذي شهدته الولايات المتحدة الأمريكية باقتصاد رعاة البقر، وقال لابد من إعادة

النظر بسياسات النظام الرأسمالي المستقبلية، كما دعا الرئيس الفرنسي ساركوزي إلى ضرورة "قيام نظام مالي دولي جديد"، وأكد خبراء اقتصاديون إلى أن آلية السوق وحدها غير قادرة على الاستجابة لكل المتغيرات الحاليَة ولابد من وجود سياسات رقابية وتوجيهيَة[1].

السؤال الذي يطرحه معظم المفكرين والمتابعين هل نحن أمام أزمة تعصف بوجود النَظام الرأسمالي واستمراره، بمعنى هل هي أزمة بنيويَة في النظام الرأسمالي تتطلب إعادة هيكلة النظام بأسره، لتدخل إليه إجراءات رقابية أكثر من الإجراءات التي دعا إليها كينز في العشرينيات، أم هي أزمة مالية تتعلق بأزمة القروض العقارية التي سرعان ما يتم احتواؤها والحد من تداعياتها؟.

1- طبيعة الأزمة:

من المعروف أن تاريخ الرأسمالية حافل بالأزمات المالية وحالات الانهيارات الكبيرة، والأزمة الحالية بدأت يوم الاثنين 15 سبتمبر، كعادة الأزمات السابقة للنظام الرأسمالي التي معظمها حدثت يوم الإثنين، عندما انخفض مؤشر داو جونز بـ (778) نقطة مشكلا نسبة انخفاض بلغت 6.9%. ورغم أنَ هذه النسبة لم تكن كبيرة قياسا بأزمة يوم الاثنين من العام 1987 والتي بلغت نحو 22,8 % إلا أنَ تداعيات الأزمة المذكورة قد فاقت أزمة عام 1987، وهذا ما يعكس تراجع الثقة بالنظام الرأسمالي[2].

كما أنَ الأساليب الجديدة في التعامل مع القروض العقارية أو ما يسمى بتأمين القروض جعل من الأزمة لها هزات ارتدادية شملت معظم المؤسسات المالية الكبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية، كما كان لـ"العولمة" وشمولها للعالم أجمع بعد انتهاء القطبية الثنائية دور في أن يكون التداعي شاملا وسريعا لدول العالم أجمع، بعد أن اقتنعت معظم دول العالم باختلاف أنظمتها السياسية بضرورة العمل بآليات السوق الحر لتحقيق نموها الاقتصادي مما ربطها بشكل مباشر بالاستثمارات الخارجية لكبريات الشركات العالمية.

فأزمة عام 1987 ورغم ارتفاع نسبة الخسارة إلا أنَها لم تشمل بتداعياتها جميع الاقتصاديات العالمية، حيث نجحت الإجراءات المعتمدة لتطويق تأثيراتها بحيث لم يستمر الركود إلاَ 08 ثماني أشهر، بعد أن كانت حالات الركود تطول في الأزمات السابقة لتصل إلى أكثر من 22 شهرا، فهل تنجح الإجراءات في الحد من أزمة 2008 لتطويق حالة الركود بأقصر مدَة ممكنة؟[3]. إلاَ أنَ كل المعطيات للأزمة وتداعياتها السَريعة تشير إلى أنَ الأزمة

---

[1]- ماجد محمد الفرا، الأزمة المالية والاقتصادية الأمريكية وتبعاتها، من على الموقع الالكتروني :
www.iugaza.edu.ps/emp/emp_folders/530/financial_crises_in_US.doc، أطلع عليه بتاريخ : 2009/08/25 على الساعة 20:23.

[2]-Revue d'économie financière,*Crise financière : analyses et propositions*,N° Hors-série, Paris, 2008, p23.

[3]- داليا أبو الغيط عبد المعبود، الأزمة المالية العالمية وأثرها على العالم العربي، من على الموقع الالكتروني:
www.patways.cu.eg/ news/uf/18067-3325-winter-2009-report.doc، أطلع عليه بتاريخ: 2009/01/10 على الساعة: 17:05.

سيكون لها تأثير كبير وواسع وقد يستمر لسنوات طويلة وهذا ما يقلق قادة العالم بأسره بعد أن لم تستطع كل "التدخلات الحكومية" بشراء معظم الشركات التي تعرضت لخسارة من إنقاذ الوضع وأنَ التراجع في أسواق المال الدولية مستمر[1] ... .

2- أسبـاب الأزمـة:

تعود الأزمة في أسبابها النَظرية إلى الفكرة التي ابتدعها مجموعة من المصرفيين قبل عقدين من الزمن والمتمثلة باللجوء إلى نوع من التأمين لتحميل طرف ثالث المسؤولية في حالة عجز المقترض عن السداد مقابل أن يحصل ذلك الطرف دفعات منتظمة على غرار أقساط التأمين، وأطلق على هذه الفكرة (مقايضة الديون التي يعجز أصحابها عن السداد). وتعتبر خطوات متحررة جدا دون أن يرافقها أيَة إجراءات رقابة أو توجيه، وفي غضون سنوات قليلة أصبحت هذه العمليات أكثر الأدوات المالية رواجاً، بحيث تشجَعت البنوك على التوسع في إقراضها إلى درجة الإفراط، بحيث وصلت ديونها إلى نسب قياسية بلغت 33 إلى 01 من احتياطياتها المالية، وكانت هذه الأساليب مخيفة لأصحاب رؤوس الأموال أنفسهم، إذ أطلق عليها الملياردير الأمريكي براون بيفت بأسلحة الدمار الشامل المالية، ولم يدرك هؤلاء المصرفيون بأنَهم يخلقون نظاما متوحشا سرعان ما يصعب السيطرة عليه، وهذا ما حدث في يوم الاثنين 15 سبتمبر بانخفاض مؤشر داو جونز بـ 778 نقطة، وسارعت الحكومة الأمريكية باتخاذ إجراءاتها التي رفضها الكونكرس بادئ الأمر بسبب ضخامة المبالغ لمطلوبة للسيطرة على الانهيار والبالغة نحو 700 مليار دولار، وكانت شركة "أيه أي جي" أولى الشركات التي أعلنت عن عجزها عن سداد 14 مليار دولار تمثل قروض قد ضمنتها للبنوك الاستثمارية، وهذا ما زاد الأزمة تفاقما كون العديد من المؤسسات كانت مرتبطة ببعضها من خلال صفقات مقايضة الديون، حيث أنَ الشركة المذكورة كانت قد ضمنت ديون كبيرة لصالح بنك "ليمان براذرز"، فعندما انهارت الأوراق المالية المدعومة بالرَهونات العقارية تعين على شركة "أيه أي جي" الإيفاء بتلك الديون دفعة واحدة، مما تسبب في عدم قدرتها على تحمل الخسائر الكبيرة، وبما أنَ الشركة المذكورة تشكل جزء هام من مؤشر داو جونز الصناعي، فعليه تسببت خسارة شركة "أيه أي جي" تفاقم الأزمة لتشمل كافة الشركات المالية، ثم انسحب التأثير على بقية الشركات[2].

---

[1]- فريد زكرياء، وجهة نظر حول عصر بلونبيرغ، مجلة NEWS WEEK، دار النشر غير موجودة، البلد غير موجود، 14 أكتوبر 2008، ص 17.

[2]- نورة عبدالرحمن اليوسف، أسباب الأزمة المالية العالمية، من على الموقع الالكتروني:
http://www.alaswaq.net/views/2008/10/12/18895.html، أطلع عليه بتاريخ: 2009/01/05 على الساعة: 21:45.

3- تداعيات الأزمة:

للأزمة تداعياتها على جميع دول العالم، وهذا ما نشاهده يوميا في تراجع جميع أسواق المال العالمية، وأنَ تداعيات الأزمة لم تعد تقتصر على القطاع المالي، بل أخذت تشمل بقية القطاعات وفي مقدمتها قطاع النفط الذي تراجعت أسعاره إلى أقل من النصف، وعليه فإنَ الأزمة ستقود إلى حالة من الركود الاقتصادي يصعب التكهن بمدته إذا لم تتمكن الإجراءات من إيقاف التدهور الكبير في الأسواق المالية، وأنَ أكثر التداعيات ستكون على مستقبل الثقة بالاقتصاد الأمريكي، مما سيفقد الولايات المتحدة شرعيتها في النفوذ والهيمنة الاقتصادية، وأنَ هذه التداعيات ستكون ذات تأثير على الدول العربية لاسيما الدول النفطية، التي سيكون لها تأثير سلبي ليس فقط على أسواق المال فيها، وإنَما على تدني عوائدها النفطية وعلى مستقبل أموالها المستثمرة في الشركات الغربية[1].

كما أنَ تداعيات الأزمة لا تنحصر فقط في الجانب الاقتصادي، وإنَما سينعكس على المفاهيم الأساسية للنظام الرأسمالي المتحرر التي أطلقها الرئيس الأمريكي ريغان بداية الثمانينيات والتي تتلخص بأنَ "الضرائب المنخفضة والقيود الخفيفة والحكومة الصغيرة ستحفَز النمو الاقتصادي"، وقد ساد الاعتقاد في وقتها بنجاح هذه الأفكار، وحدث نمو اقتصادي رغم العجز الكبير في الموازنة الفدرالية الأمريكية بسبب انخفاض الضرائب مقابل حجم الإنفاق، إلا أنَ التغلب على هذا العجز الكبير وتحقيق نمو جاء بسبب أنَ العالم كان مستعدا لاقتناء الدولارات الأمريكية إلى حد كبير، مما أتاح للحكومة الأمريكية أن تتمتع بعجز ونمو في آن واحد وهذا لا يحدث لأي بلد من بلدان العالم الثالث[2].

إلا أنَ الأزمة الأخيرة قد أثبتت عدم صحة هذه الأفكار، وأنَ السيطرة على تداعيات الأزمة هو لابد من اتخاذ إجراءات "تدخَلية" من قبل الحكومة الأمريكية والحكومات الأخرى، ورصدت المبالغ الكبيرة من الأموال العامة –أموال دافعي الضرائب– لإنقاذ المؤسسات المالية، رغم الاعتراضات من كثير من المفكرين والمحلَلين على هذه الإجراءات التي سميت بعملية "خصخصة الأرباح وتعميم الخسائر" ...، وعليه ولدت الأزمة قناعةً عند معظم مفكري النَظام الرأسمالي بأنَ العالم يحتاج حكومات ذكيَة وقويَة وليس كبيرة، أي حكومات فعَالة وقادرة على التعامل مع الأزمة وتحييد تداعياتها قدر الإمكان[3].

---

[1]- فرنسيس فوياما، انهيار الاقتصاد الامريكي، مجلة NEWS WEEK، بدون دار نشر، بدون بلد، 14 أكتوبر 2008، ص 21.

[2]- مريم محمد، الأزمة المالية وآثارها الاقتصادية على العالم، من على الموقع الإلكتروني:
http://news.maktoob.com/article/2114594/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-، تاريخ النشر: 2008/10/09 على الساعة: 13:55.

[3]- رنا فروهار، بداية عصر جديد من الرأسمالية العالمية، مجلة NEWS WEEK، بدون دار نشر، بدون بلد، 14 أكتوبر 2008، ص23.

خلاصة:

يتضح من هذا الفصل أنَ النظام الاقتصادي اليوم ما هو إلا نتيجة طبيعية لتطور نظام الأمس، حيث كان له الأثر الكبير في تغيَر دور الدولة على مر مختلف المراحل، هذه المراحل أصبح يطلق عليها مصطلح العولمة، التي أفرزت عدَة آليات وحتميات، فالمرحلة المؤسَسة للعولمة كان لها الأثر الكبير على دور الدولة، بداية مع الأزمة الاقتصادية قبل الحرب العالمية الثانية، أين تجلى هذا الدور بشكل واضح من خلال محاولة الدولة إعادة التوازن للاقتصاد خاصة من خلال أفكار كينز، كما أنَ نتائج مؤتمر بروتن وودز من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (الجات)، منحت السيطرة الاقتصادية خاصة من ناحية الأفكار والمفاهيم المتعلقة بدور الدولة في النَشاط الاقتصادي للدول المتقدمة، وتجلت العلاقة بينها وبين الدول النامية في محاولة فرض نظام اقتصادي عالمي حسب مصالح الدول المتقدمة.

ومنه أصبح الاقتصاد يشهد تعالي موجات إبعاد الدولة أو في حقيقة الأمر الدعوة إلى تغيير وظائف الدولة، حيث أنَه منذ أواخر ثمانينيات القرن الماضي وبداية التسعينيات منه، اعتبرت الدولة السبب الرئيس في جميع الاختلالات التي تعاني منها الدول وخاصة في الدول النامية.

وفي ظل العولمة وما أفرزته من متغيرات البيئة الدولية وظهور الليبرالية الاقتصادية الجديدة، ظهر اتجاه يدعو إلى إبعاد وتقليص دور الدولة باعتبارها أساس كل الاختلالات التي تعاني منها الدول، وقد أدى ذلك إلى تحولات في مفاهيم ومدركات الليبرالية نفسها فبعد أن كانت الليبرالية في الثلاثينيات من القرن العشرين تقوم على مرجعية سياسية وتركز على ريادة الدولة، أصبحت الليبرالية الجديدة تقوم على مرجعية اقتصادية وتركز على إبعاد الدولة وتقليص دورها في النشاط الاقتصادي، وهنا نركَز على طروحات المدرسة الكينزية التي كانت تدعو إلى تعظيم دور الدولة

وسيطرتها على مقاليد الأمور الاقتصادية والسياسية الخاصة بالأزمة الاقتصادية التي اجتاحت العالم في ثلاثينيات القرن الماضي، لذا كان التأكيد على ما يسمى بالليبرالية السياسية التي تقوم على دور الدولة بالدرجة الأساس، إلاَ أنَه في ظل التغيَرات في البيئة الدولية وخاصة على الصعيد الاقتصادي بدأت طروحات اقتصاد السوق وثقافة السوق تبرز بشكل جديد وتؤكد على تبني فكر ليبرالي جديد قائم على مرجعية اقتصادية وليست سياسية وتعتمد على القطاع الخاص وليس على الدولة وهذا ما تحاول المؤسسات الاقتصادية الدولية تعميمه في جميع أنحاء العالم وضرورة تبني فكر وثقافة اقتصاد السوق، إلاَ أنَه مع المتغيَرات العالمية الرَاهنة من أزامات إقتصادية كأزمة الرَهونات العقارية، تغيَرت المفاهيم من جديد، وأصبحت هناك دعوة كبيرة لإعادة دور الدولة وذلك ما لاحظناه على الصعيد العالمي، حيث لعبت الدولة دور كبير في محاولة منها لإعادة التوازن للاقتصاد العالمي وإعادة النظر في النظام النقدي الدولي الذي يعتبر الركيزة الأساسيَة للاقتصاد الدولي.

تمهيد:

إنَ التطرق لدور الدولة في الفكر الاقتصادي ومختلف المدارس الاقتصادية ومدى التغيَر الذي أحاط بهذا الدور في ظل مختلف التغيَرات التي صاحبت العولمة، يدفعنا إلى إظهار وإبراز هذا الدور في دولة من دول العالم الثالث وهي الجزائر حيث يظهر فيها دور الدولة جلياً خاصة في ظل العولمة وما أفرزته من حتميات والعوامل المصاحبة لهذه الظاهرة، فقد عرفت نهاية القرن العشرين تغيَرات هامة في الواقع الاقتصادي والاجتماعي السائد في أغلب الدول ذات الاقتصاد المركزي المخطط ومنها الجزائر، وينحصر هدف تلك التحولات التي يتناقش في شأنها أغلب المحللين الاقتصاديين والسياسيين والاجتماعيين حول إرادة الانتقال من النَظام الاقتصاد الاشتراكي نحو نظام الاقتصاد الحرّ ضمن مسعى مواصلة جهود التنمية الوطنية.

في هذا الإطار يترجم الوصول إلى نظام الاقتصاد الحرّ بالنسبة لتلك الدول ليس فقط بتحولات جذرية في الميدان الاجتماعي والسياسي بل أيضا في الميدان الاقتصادي، حيث يتميز الميدان الاجتماعي بتغيَر أنماط المعيشة والذهنيَات، كما نجد الديمقراطية في المجال السياسي وكل من تشجيع الفردانية، حب الابتكار والتقدم في المجال الثقافي، أمَا التحولات في الميدان الاقتصادي فنجدها تخص على سبيل المثال كل من قطاعي الجباية والبنوك، إعادة الهيكلة وخوصصة المؤسسات العمومية، ترقية وتطوير القطاع الخاص وتحرير مجالات النشاط الاقتصادي "المحتكرة من طرف الدولة"، بالإضافة إلى فتح الاقتصاد والاندماج في السوق العالمية من خلال الانضمام إلى مختلف التكتلات والتجمعات الجهوية والدولية.

في الحقيقة تعتبر التجربة الجزائرية مسار متواصل من "محاولة الدولة" تطبيق الإصلاحات الاقتصادية المستمرة إلى يومنا، والتي تهدف إلى التخلص من "احتكار الدولة" كنمط لتنظيم الاقتصاد وتعويضها بمختلف المكانيزمات والوسائل الضرورية لسير اقتصاد السَوق الحر.

ودور الدولة في الجزائر مرَ بعدة مراحل مواكبة لمختلف التغيَرات العالمية التي عرفتها نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، ولإبراز هذا الدور تم التطرق إلى دور الدولة الجزائرية في عمليَة التنمية من خلال المخططات لفترة 1967/1989 في مبحث أول، وكذلك الإصلاحات الاقتصادية والانتقال إلى اقتصاد السوق في مبحث ثاني، بالإضافة إلى دور الدولة الجزائرية في الألفية الثالثة كمبحث ثالث.

المبحث الأوَل: دور الدولة الجزائرية في عملية التَنمية من خلال المخططات (1967-1989).

عرفت الجزائر خلال الفترة (67-89) "تدخل كبير للدولة"، ويظهر ذلك من خلال ثلاث مخططات تنموية متبوعة بسنتين انتقاليتين 79/78 بين فترتين متمايزتين من التخطيط، بالإضافة إلى مخططين تنمويين هما المخطط الخماسي الأول والثاني، حيث هدفت المخططات التنموية إلى إدخال تغييرات جذرية على الهيكل الاقتصادي ومعالجة بعض الاختلالات الموجودة فيه.

المطلب الأول: المخطط الثلاثي (67-69).

لم يكن خطة اقتصادية بأتم معنى الكلمة، لأنَه يفتقر إلى شروط التخطيط (كالشمول، تحديد الأهداف، الدقة،...) كما أنَها لم تحدد مؤشرات قيميَة ولا كميَة بل جاءت على شكل مشروع استثماري قطاعي إجمالي، بعض المشاريع منها تعود إلى مشروع قسنطينة ومشاريع أخرى جديدة عهد إنجازها إلى مكاتب دراسات أجنبية، الأدوات والتقنيات التي استعملت فيه كانت ذات طابع عملي ميداني بناء على احتياجات مختلف القطاعات الاقتصادية.

كان الهدف منه تحضير الوسائل المادية والبشرية والهياكل الاقتصادية والاجتماعية والإدارية للتكيف مع سياسة التخطيط المركزي الجديدة التي تم تبنيها، ورسم لبعض الاتجاهات في إطار إستراتيجية التنمية المتبناة في الجزائر للسنوات السبع التالية[1].

وقد تم تحقيقه بصورة مرضية، فمن أصل حجم استثماري قدره 11.081 مليون دج استهلك منها 9124 مليون دج، أي بمعدل إنجاز قدره 82 %.

حسب الخبير السوفيتي ببروفيسكي Bobrowsky "أنَ البرنامج كان واقعياً وقد أعطى هذا المخطط الأولوية للاستثمارات في الصناعات الثقيلة خصوصا صناعة المحروقات، الصناعات البتروكمياوية، صناعة الحديد والصلب، الصناعات الميكانيكية، والتي استحوذت على نسبة تفوق 45 % من مجموع الاستثمارات الكلية خلال فترة المخطط"[2]، فالعديد من الوحدات الصناعية أنشأت في هذه الفترة، كمركبات المحركات والجرارات بقسنطينة، الآلات الزراعية بسيدي بلعباس، الصناعة الثقيلة بأرزيو وعنابة...، في حين كان نصيب الزراعة 17% في المرتبة الثانية ولكن بفارق كبير مع الصناعة، وهذا ما يفسر التدهور المستمر للإنتاج الزراعي.

1- Marc Raffinot et Pierre Jacquemont, le capitalisme de l'état algérien, Paris, 1977, p 92.
2- Marc Raffinot et Pierre Jacquemont, op cit, p 97.

المطلب الثاني: المخطط الرباعي الأول (70-73).

حدد هذا المخطط اتجاهات التخطيط الجزائري الموجه نحو الصناعات الثقيلة والمحروقات، فقد أحدثت السلطات المركزية في هذا المخطط إصلاحات عميقة على شكل التمويل القديم، حيث أجبرت المؤسسات العمومية على فتح حسابين: أحدهما للاستغلال والآخر للاستثمار، وكان يتم تمويل نفقات الاستغلال بقروض قصيرة الأجل، بينما نفقات الاستثمار فيتم تمويلها بقروض متوسطة وطويلة الأجل من طرف البنوك التجارية أو الخزينة العمومية بالإضافة إلى القروض الخارجية[1].

إنَ أهم ما ميَز هذه الإصلاحات هو أنَها منعت المؤسسات العمومية من الاحتفاظ بالتدفقات الصافية لإعادة تشكيل رأسمالها وقيامها بعملية التمويل الذاتي، وذلك بهدف مراقبة مواردها المالية، وقد اتسم هذا المخطط بالخصائص التالية[2]:

- يعتبر المخطط الرباعي الأول (70-73) أول خطة اقتصادية شاملة في الجزائر وبداية فعلية للتخطيط على النمط الاشتراكي، فالجماعات المحلية، الشركات العمومية والوزارات الوصية بالتنسيق مع كتابة الدولة للتخطيط يتم ضبط المشاريع الاستثمارية وتحدد وزارة المالية معدل الاستثمار، وتعتمد عادة معايير في اختيار المشاريع مثل القيمة المضافة، الشغل، التوازن الجهوي، بينما تستبعد المردودية المالية لأنَها في نظر المخطط تمثل معيارا برجوازيا.
- كان حجم الاستثمارات الإجمالية تقريبا ثلاث مرات حجم استثمارات الخطة الثلاثية، بالإضافة على أنَها اعتمدت على التمويل الذاتي بالدرجة الأولى.
- خطة طموحة جدا نظرا لتحديد معدل نمو سنوي مرتفع يقدر بـ 09 %.

أما الأهداف العامة لهذه الخطة فهي:

- حددت هذه الخطة كهدف معدل نمو سنوي يقدر بـ 09 % من الناتج الداخلي الخام.
- تعميم الاستقلال الاقتصادي عن طريق تدعيم وإنشاء الصناعة، تنويع التعامل مع الخارج والتخلص من الاعتماد على فرنسا والاعتماد على المصادر المحلية في التموين والتمويل بصورة أساسية.

[1]- Mohamed Liassine, « les stratégies de développement de l'Algérie », in revue : informations et Commentaires, N0 124, paris, 2001, p 24.
[2]- Mohamed Liassine, op cit, p 25.

- خلق علاقات إنتاج جديدة وذلك بتدعيم دور القطاع العام في جميع المجالات واحتكار النشاطات الرئيسية بالإضافة على فرض رقابة جمركية على التجارة الخارجية وتوجيه الاستهلاك الداخلي بما يخدم التنمية.

المطلب الثالث: المخطط الرباعي الثاني (74-77).

هو عبارة عن استمرار للمخطط السابق وتميز بالخصائص التالية:

- يبقى التصنيع في هذه الخطة أحد العوامل الرئيسية في عملية التنمية الاقتصادية، حيث استحوذت الصناعة والطاقة على نسبة 61% من مجموع الاستثمارات.

- لضمان السير الحسن لتنفيذ المشاريع تم تحديد الأولويات في التنفيذ خاصة المشاريع المستقبلية، لذلك قسَمت المشاريع على نوعين: من الضرورة الأولى والتي يجب البداية في تنفيذها، ومشاريع من الضرورة الثانية يمكن تأجيل الشروع في تنفيذها.

- أهتم المخطط الرباعي الثاني بالجانب الاجتماعي أكثر من سابقيه (الثلاثي والرباعي الأول) من حيث توفير مناصب الشغل وزيادة فرصه، إجبارية التعليم، مجانية العلاج،... .

- زيادة مبلغ الاستثمارات بشكل كبير نتيجة ارتفاع أسعار النفط باعتبار أنَ المصدر الرئيسي لتراكم رأس المال هو قطاع المحروقات، حيث تكثف إنتاج النفط بشكل واسع منتقلا من 22.8 مليون طن سنة 1963 إلى 63 مليون طن سنة 1979، وانتقل إنتاج الغاز الطبيعي من 300.000 طن إلى 30 مليون طن ما بين (63-79)، كما تطورت الاستثمارات العمومية في كثير من القطاعات والفروع، إذ ارتفع معدل الاستثمار الخام من متوسط 35% سنة 1970 إلى 46 % من الناتج الداخلي الخام ما بين (78-79) [1].

أما أهداف الخطة فهي[2]:

- تحقيق معدل نمو للناتج الداخلي الخام بحوالي 46% أي بمعدل سنوي يبلغ 11.5% وهو أعلى من المعدل السابق للخطة السابقة.

- المساهمة بشكل أوسع في إيجاد المزيد من فرص العمل، لذا تم تخطيط إنجاز وحدات توفر مناصب عمل تزيد عن 100.000 منصب عمل سنويا.

- برمجة إنجاز حوالي 500 وحدة صناعية في هذه الفترة بهدف إحلال الواردات (صناعة النسيج، الصناعات الكهربائية والالكترونية...)[1].

[1]- أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، الجزائر: د.م.ج، 1993، ص 22.

[2]- Marc Raffinot et Pierre Jacquemont, le capitalisme de l'état algérien, op cit, p 112.

لعل الجدول التالي يلخص المخططات الثلاث السابقة من حيث الفترات، الأهداف الرئيسية والوسائل وحجم الاستثمار المقرر.

جدول رقم (1.3)

حجم الاستثمارات وأولويات المخططات التنموية (67-77)

المخطط	الفترة	الأهداف الرئيسية و الوسائل	حجم الاستثمار المخطط(مليار دج)
الثلاثي	(67- 69)	استثمارات موجهة للجهات المحرومة ويندرج في إطار الكفاح ضد التفاوت الجهوي	9.7
الرباعي الأول	(70-73)	انطلاق برنامج التصنيع وسن التخطيط بإنشاء كتابة الدولة للتخطيط	36.7
الرباعي الثاني	(74-77)	- تثمين الموارد الطبيعية. - تكثيف النسيج الصناعي. - دمج قطاعات الاقتصاد. - إتقان تقنيات التخطيط. - تحديد الآجال.	120.8

source: A.Benachenhou, l'expérience algérienne de planification et de développement (1962-1982), op cit, p 48.

[1]- A.Benachenhou, l'expérience algérienne de planification et de développement (1962-1982), Algérie: opu, 1982, p 15.

المطلب الرابع: المخطط الخماسي الأول (80-84).

من خلال المخطط الخماسي الأول أرادت الجزائر إحداث تغييرات وتجنب الأخطاء السابقة، فحددت مجموعة من الأهداف وقامت بتوزيع الاستثمارات وذلك كما يلي:

1- الأهداف المعلنة للمخطط:

إنَ المحاور الكبرى للمخطط الخماسي الأول ترسم سبل السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تكفل تنظيم استخدام المناهج والوسائل والبرامج في المدى المتوسط والبعيد للتنمية الاشتراكية في إطار توجيهات الميثاق الوطني بهدف [1] :

- توسيع وتنوع الإنتاج الوطني وتكييفه مع تطور الاحتياجات العامة وهذا لإقامة وتنمية نشاطات اقتصادية متكاملة.
- بناء سوق وطنية داخلية نشطة وقادرة على تعزيز الاستغلال الاقتصادي بصورة دائمة بهدف القضاء على التوترات الناشئة عن المرحلة السابقة.
- التقليل من القيود الاقتصادية التي تعرقل حيوية التطور الاقتصادي، ومنه لا يمكن للاستقلال الاقتصادي أن يتقوى إلا بشرط التحكم في التجهيزات المستوردة بأسعار مرتفعة بالنسبة للاقتصاد وجعلها ملائمة لتطوير الطلب الداخلي وتنويعه.

2- توزيع الاستثمارات:

إنَ الإستراتيجية التنموية التي وضعت لعشرية 1989/1980 جعلت المحور الهام لعملية الاستثمار فيما يتعلق بالإعداد للمستقبل، وذلك ببعث البرامج الإنمائية الكبرى وتنمية الفلاحة وإعادة تكوين الموارد الطاقوية وتعزيز الهياكل القاعدية الأساسية، بالإضافة إلى الأعمال المستعجلة الرَامية إلى التقليل من التوتر الاقتصادي والاجتماعي[2].

ويمكن توضيح توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات عبر المخطط الخماسي الأول من خلال الجدول الموالي:

[1]- التقرير العام للمخطط الخماسي الأول 1984/1980، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، ص 1-5.
[2]- التقرير العام للمخطط الخماسي الأول 1984/1980، نفس المرجع، ص 47.

جدول رقم (2.3)

توزيع الاستثمارات للمخطط الخماسي الأول (80-84)

الوحدة: مليار دج.

البرامج / القطاعات	برامج الاستثمار			رخصة الإنفاق	
	البرامج القديمة	البرامج الجديدة	المجموع	84/80	ما بعد
الصناعة	79.5	132.2	211.7	155.5	57.2
منها: -المحروقات	28.4	49.3	77.7	63	17.7
الفلاحة	17.8	41.6	59.4	47.7	12.3
منها: -الغابات	0.7	3.3	4	3.2	0.8
-الفلاحة	6	13.9	23.9	20	3.9
-الري	10.2	19.1	30	23	7
الصيد البحري	0.2	1.3	1.5	0.9	0.6
النقل	2.4	13.4	15.8	13	2.8
الهياكل القاعدية الاقتصادية	19.9	36.2	56.1	37.9	18.2
السكن	34.5	58	92.5	60	32.5
الهياكل القاعدية الاجتماعية	6.7	4.7	21	14.3	16.3
منها: - الصحة	3.6	6.2	9.8	7	2.8
-التجهيزات الجماعية	2.4	10.9	13.3	9.6	3.7
مؤسسات الانجاز	3.4	21.6	25	20	5
المجموع	196.9	363.6	560.5	400.6	59.9

المصدر: التقرير العام للمخطط الخماسي الأول 1984/1980، مرجع سابق، ص 50.

يتضح من الجدول أنَ المخطط الخماسي الأول قد تضمن برنامجين من الاستثمارات، الأول يتعلق بمجمل الباقي تنفيذه في الفترة السابقة، وتقدر ب 79.5 مليار دج من أصل مجموع الاستثمارات الباقية 196.9 مليار دج، أي بنسبة 40.37% وبنسبة 14.18% من مجموع الاستثمار المسطر، لذا ينبغي أن يفحص من جديد في عدة مشاريع والذي قد يؤدي إلى تأجيل أو حذف البعض منها، مما يؤدي إلى تحسين نطاق عمل المخطط، وإلى فعالية الأعمال الجديدة.

أمَا البرنامج الجديد الذي تضمنه المخطط، أي الاستثمارات المخصصة للفترة فقد بلغت حصة الصناعة 132.2% مليار دج من إجمالي الاستثمارات الجديدة المقدرة بـ 363.6 مليار دج، أي بنسبة36.35 بلغت فيها نسبة حصة

المحروقات 49.3 مليار دج، وهذا يدل على أنَ السياسة الجديدة التنموية أخذت في توجيه الاستثمارات نحو الصناعات الأخرى، عوضا عن ما كانت عليه في الفترة السابقة، فإنَها (المحروقات) تأخذ حصة الأسد من البرنامج المسطر.

نلاحظ كذلك من الجدول (2.3) أنَ المخطط أعطى اهتماما للقطاعات الأخرى مثل الفلاحة والسكن والهياكل القاعدية الاقتصادية والتربية والتكوين، إلا أنَ الصناعة لازالت تحتل الصدارة في عملية الاستثمار، حيث استحوذت على قيمة 211.7 مليار دج من إجمالي 560.5 مليار دج أي بنسبة 38% من مجموع الاستثمارات، وهذا يدل على أنَ الاهتمام لازال مركزا على القطاع الصناعي وتفضيله على بقية القطاعات الأخرى.

المطلب الخامس: المخطط الخماسي الثاني (85-89).

نفس الشيء بالنسبة للمخطط الخماسي الثاني وذلك من خلال توزيع الاستثمارات وتحديد مجموعة من الأهداف.

1- الأهداف العامة للمخطط:

يشكل المخطط الخماسي الثاني مرحلة هامة في مسيرة التنمية الاقتصادية الاجتماعية للبلاد، حيث يسعى إلى بلوغ غايتين:

تنظيم مختلف الأنشطة التنموية مع مراعاة القيود الخاصة بالمرحلة الرَاهنة والوسائل التي يمكن تعبئتها من جهة، وإدراجه في منظور تنموي طويل الأجل من جهة أخرى، خاصة أنَ صورة جزائر التسعينيات تتوقف على ما أنجزه هذا المخطط، وهذا الأخير نفسه يعتمد على إنجازات المخطط السابق، ويهدف هذا المخطط إجمالاً إلى مايلي[1]:

- تلبية الحاجيات الأساسية للسكان المتزايد عددها بوتيرة 32% سنويا مع مواصلة النمو بالنسبة للإنتاج والاستثمار.
- تدعيم المكتسبات المعتبرة المحققة في مختلف المجالات خاصة على صعيد تنظيم الاقتصاد والفعالية في تسيير المؤسسات واللامركزية للأنشطة والمسؤوليات.
- تخفيض التكاليف وآجال إنجاز الاستثمار في جميع القطاعات والتحديد الصارم والحتمي للجوء إلى الطاقات الخارجية العاملة في حقل الإنجاز والخدمات والمراقبة الدائمة لشروط تعبئة القروض الخارجية.
- تحسين فعالية جهاز الإنتاج والتنمية المكثفة لكافة الطاقات البشرية والمادية المتوفرة والتوزيع التدريجي والأكثر اتزانا لأعباء التنمية بين الدولة والأعوان الاقتصاديين.

[1]- التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني 1985/1989، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، ص 5-8.

لتحقيق هذه الأهداف العامة يفرض في إطار التخطيط تصورا مع وضع الآليات الملائمة وتفضيل الأدوات ذات الطابع الاقتصادي، وإلاَ حدث انحراف في التوازنات وظهرت إختلالات لاسيما في مجال التوازنات الخارجية، واحترام تسلسل الأولويات لأعمال التنمية.

2- توزيع الاستثمارات:

يقتضي برنامج الاستثمارات المعتمد بسير محكم للاستثمار في شتى مراحله، قصد القيام في إطار المخططات السنوية بالتعديلات اللازمة، حسب تطور الأوضاع الاقتصادية الدولية والتوسيع الحقيقي للموارد الخارجية، والتطور الذي سيتم في مجال إنتاجية الجهاز الإنتاجي وفعاليته، كما يزداد هذا الأمر من النفقات أهمية نظرا لضيق مجال التدخل خلال الفترة 1989/1985 بحيث أن نسبة 55% ستخصص لإنهاء البرامج الجاري إنجازها[1].

ويمكن توضيح توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات عبر المخطط الخماسي الثاني من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (3.3)

توزيع الاستثمارات للمخطط الخماسي الثاني (85-89)

الوحدة : مليار دج.

البرامج / القطاعات	تكاليف البرنامج			المصاريف المتراكمة 89/85	هيكلة المصاريف %
	برامج التجهيزات إلى غاية 1984	البرامج الجديدة	المجموع		
الفلاحة و الري	34.34	81.08	115.42	79.00	14.4
الصناعة	52.90	198.70	251.60	174.20	31.6
منها: المحروقات	15.00	26.50	41.50	39.80	7.2
وسائل الإنتاج	08.20	25.00	33.20	19.00	3.5
وسائل النقل	06.41	15.41	21.52	15.00	2.70
التخزين و التوزيع	13.65	11.36	25.10	15.85	2.90
البريد و المواصلات	07.35	06.65	14.00	08.00	1.4
المنشآت الاقتصادية الأساسية	35.20	27.76	62.96	45.50	8.3
المنشآت الاجتماعية الأساسية	116.05	130.28	246.33	149.45	27.2
التجهيزات الجماعية	32.67	25.67	58.34	44.00	8.0
المجموع	306.77	521.38	828.38	550.00	100

المصدر: التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني1989/1985، نفس المرجع، ص 48.

[1]- التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني 1989/1985، مرجع سابق، ص 36.

يتضح من الجدول (3.3) أنَ البرامج الجاري إنجازها إلى غاية 1984 ستعبئ خلال فترة المخطط حجما هاما من النفقات تبلغ 306.77 مليار دج بالأسعار الثابتة أي حوالي 55% من النفقات الإجمالية للمخطط[1].

يتوزع الحجم الإجمالي للنفقات الاستثمارية خلال الفترة 1989/1985 إلى غاية 56.6% بالنسبة للقطاعات المنتجة، وإلى غاية 48.4 % بالنسبة للمنشآت الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والتجهيزات الجماعية.

إنَ الحصة المالية البالغة 79 مليار دج الممنوحة لقطاع الفلاحة تمثل 15% تقريبا من النفقات الإجمالية، وهذا تعبيرا على الأهمية الموجهة خلال فترة المخطط لقطاع الفلاحة.

أمَا القطاع الصناعي فخصصت له حصة بلغت 174.20 مليار دج أي 31.70% من النفقات الإجمالية المقررة، في حين أنَ ثقله في النفقات الإجمالية يبقى كبيرا سواء بالنسبة للتقديرات أو الانجاز.

إنَ الحصة الممنوحة للصناعة باستثناء المحروقات تعبر عن الأولوية الممنوحة لتوسيع قدرة اندماج الاقتصاد وتلبية الحاجيات بواسطة الإنتاج الوطني.

[1]- التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني1989/1985، نفس المرجع، ص 49.

المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية والانتقال إلى اقتصاد السوق.

في ظل هذه الظروف القاسية التي مرَ بها الاقتصاد الجزائري برزت الحاجة الماسة إلى سياسة تصحيحية، فاعتمدت الجزائر سياسة تصحيحية ذاتية وعملت على تحرير الآلة الاقتصادية من قبضة الإدارة البيروقراطية والانتقال من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الحر أي اقتصاد السوق، وفي نفس الوقت عملت الجزائر على التقارب وخلق جو من التعاون مع المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) بهدف دفع عجلة الإصلاحات المتخذة وإعادة التوازن الداخلي والخارجي وتحسين الأداء للاقتصاد الكلي، خاصة من خلال اتفاقيات الاستعداد الائتماني والتدابير العملية لبرنامج التصحيح الهيكلي (ماي1995/ماي 1998).

المطلب الأول: الانتقال إلى اقتصاد السوق.

لقد واجهت الدولة الجزائرية صعوبات اقتصادية واجتماعية كبيرة فرضت عليها إدخال تغييرات وإصلاحات عميقة تسمح بالقضاء على المشاكل المطروحة، كما أظهر انخفاض عائدات الجزائر من العملة الصعبة عيب أسلوب التنمية المتبع فإقامة الهياكل وبناء المصانع لا يكفي لوحده إذا لم تكن هناك فعالية اقتصادية تؤكد على الاستخدام الحسن لعناصر الإنتاج والمحافظة عليها، فلابد من اتخاذ إجراءات وأدوات تسمح بالانتقال إلى أسلوب التنمية المكثف الذي يعني الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وذلك يتطلب لامركزية في الأعمال والسلطات من أجل تحرير المبادرات وتسريع النشاط، فانتقلت الجزائر إلى مرحلة جديدة تسمى بـ"اقتصاد السوق".

1- ماهية الانتقال إلى اقتصاد السوق[1]:

إنَ عملية المرور من اقتصاد مخطط (اقتصاد اشتراكي) إلى اقتصاد يعتمد مكانيزمات السوق (اقتصاد السوق) يطلق على هذه العملية مرحلة الانتقال.

أمَا الانتقال إلى اقتصاد السوق يمثل عملية اقتصادية اجتماعية تتعهد من خلالها "الدولة" أن تتبنى اقتصاد السوق كنظام لها، ولقد ظهرت عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق مع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينات من القرن الماضي في بلدان أوروبا الشرقية، بولندا 1989، المجر وبلغاريا 1990، ألبانيا 1991.

أمَا الجزائر فإنَ نية الدخول إلى اقتصاد السوق كانت ظاهرة بوضوح كبير في بيان السياسة العامة للحكومة في ديسمبر 1990 أمام المجلس الشعبي الوطني، وفي رسالة النية والمذكَرة اللتين وجهتهما الحكومة (وزارة الاقتصاد والمالية) في 21 أوت 1990 وتتمثل خصوصية الانتقال إلى اقتصاد السوق في نقطتين أساسيتين هما:

[1]- دراوسي مسعود، السياسات المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه، الجزائر، 2008/2007، ص 366-367.

- الانفصال عن نظام اقتصادي أثبت فشله وعدم فاعليته ليس في الجزائر فقط بل في دول العالم.
- تحقيق هذا الانفصال في محيط سياسي متعدد أي ناتج عن انتخابات ديمقراطية متعددة.

وهكذا عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق تتطلب دقة وفعالية الخيارات الاقتصادية بالإضافة إلى إمكانياتها السياسية ووعي وتفهم وتأقلم المواطنين مع النظام الجديد.

إنَ تطبيق نظام اقتصاد السوق ليس بالأمر السهل، وليس من نوع العمليات التي يجري إنجازها بعجالة، ولهذا عادة ما تقف أمام تطبيقه صعوبات كبيرة، منها ما هي اقتصادية ومنها ما هي اجتماعية لأنَ المعروف عن اقتصاد السوق أنَه حرية تحرك ثلاث عناصر إنتاج هي[1]:

- العمل كقوة منتجة تتمثل في الأشخاص الطالبين للعمل.
- عناصر الإنتاج كالموارد المادية الطبيعية أو الاقتصادية.
- رأس المال كتيار مالي لتمويل عملية الإنتاج.

غير أنَ الصعوبة التي يصطدم بها هذا النظام الجديد في البلدان التي كانت تعتمد النظام الاشتراكي هي خضوع تلك الحرية لقيود "التوجيه المركزي"، من حيث توزيع عناصر الإنتاج بين مختلف الاستخدامات أو من حيث توزيع الناتج الصافي بينها كمداخيل الأشخاص.

ولهذا نقل تسيير الاقتصاد من نظام "موجه" إلى نظام "حر" لابد من إحداث تغييرات كبيرة في العلاقات الإنتاجية القائمة مع تطلب وقت للتكيف مع العلاقات الإنتاجية الجديدة بهدف إنجاز عملية الانتقال بأقل تكاليف ممكنة.

وأخيراً يمكن القول أنَ عملية الانتقال تتمثل في التحول من نظام اقتصادي مركزي (موجه) إلى نظام يستند إلى السوق (حر) من خلال قواعد تسيير السوق، وتسهيل الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج أي الاعتماد على سياسة اقتصادية كلية من النوع الليبرالي.

2- الإجراءات المتخذة في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق:

اعتمدت الجزائر ابتداء من سنة 1988 برنامجا تصحيحيا بغية تحقيق اللامركزية تدريجيا في عملية صنع القرار وتطوير آليات السوق، هذا من جهة، ومن جهة أخرى إزالة الاختلالات التي تعاني منها مالية الدولة والناتجة عن الفترة السابقة في ظل النظام الاشتراكي الموجه، ويتمثل هذا البرنامج في مجموعة من الإجراءات والمتمثلة فيما يلي:

[1]- دراوسي مسعود، السياسات المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 1990-2004، مرجع سابق، ص 369.

1.2- إصلاح القطاعين الزراعي والصناعي:

لقد اتخذ أول إجراء على القطاع الزراعي وذلك بعد أن قامت الحكومة في عام 1987 بتقسيم حوالي 3500 مزرعة[1] حكومية كبيرة إلى تعاونيات خاصة صغيرة ومزارع فردية تتمتع بحقوق استغلال طويلة الأجل، أمَا في المجال الصناعي "منحت الدولة" جميع المؤسسات العامة الوطنية تقريبا استقلالا من الجهتين القانونية والتشغيلية في عام 1988، وجاء بعد ذلك قرار برنامج سنة 1990 لشطب كمية ضخمة من الديون المعدومة والمستحقة على المؤسسات العامة، تلك الديون التي تراكمت على مدى سنوات سادت فيها الضوابط الحكومية المباشرة.

2.2- إصلاح نظام الأسعار:

يرتكز نظام الأسعار الجديد على نظامين للأسعار هما: نظام الأسعار المقننة ونظام الأسعار الحرة.

1.2.2- نظام الأسعار المقننة: تستطيع "الدولة" عن طريق هذا النظام أن "تتدخل" مباشرة في الحياة الاقتصادية وذلك بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الاجتماعية، وبمعنى آخر أنَ الأسعار الخاضعة لهذا النظام تعتبر كوسيلة "لتدخل الدولة"، ويتم تنظيم هذا النوع من الأسعار عبر طريقتين:

- يتم الإعلان عن أسعار المنتجات المضمونة مسبقا أي ضمان سعر أدنى للمنتجين عند إنتاج السلع والخدمات التي يتطلب إنتاجها بصفة خاصة بهدف الحماية أو التحفيز، أي أنَ هذا النوع من الأسعار المقننة الهدف منه تشجيع وتطوير المنتجات الأولية ضمن المخططات الاقتصادية.

- يتم تحديد الحد الأعلى للأسعار على مستوى الإنتاج وعلى مستوى التوزيع، يطبق هذا النوع من الأسعار على السلع والخدمات التي تخولها "الدولة أولوية اقتصادية واجتماعية خاصة" بهدف حماية بعض النشاطات الاقتصادية أو الفئات الاجتماعية وبالتالي الحد الأعلى للأسعار يعتبر[2]:

- وسيلة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتجسيد السياسة الاقتصادية والاجتماعية.
- وسيلة تدخل الدولة في الاقتصاد لتأطير وتطور الأسعار عندما يتطلب ذلك بشروط السوق.
- وسيلة تسمح بتجنب تجاوز أقصى سعر مرخص به.

2.2.2- نظام الأسعار الحرة: ويقصد به حرية الأسعار وتطبق على المنتجات التي لها أولوية اقتصادية أو اجتماعية ويهدف هذا التنظيم من الأسعار إلى تمكين مكانيزمات السوق من تنظيم أسعار السلع والخدمات عن طريق نظام العرض والطلب بالإضافة إلى تنظيم السوق الوطنية والوصول إلى تكامل حقيقي بين المخطط والسوق.

[1]- محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والسياسية، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993، ص 257.
[2]- Youcef Deboub, Le nouveau mécanisme économique en algerie, OPU, 1993, p 99.

3.2- انسحاب الخزينة من دائرة التمويل:

منذ صدور قانون النقد والقرض 10/90 تغيرت العلاقة بين الخزينة العمومية والبنك المركزي، أين أصبحت علاقة تعاقدية، لقد جاء في المادة 78 من نفس القانون أنَ قيمة التسبيقات المقدمة للخزينة من طرف البنك المركزي هي نسبة لا تتعدى 10% من الإيرادات العادية للموازنة التي تعود للسنة المالية الفارطة، والهدف من هذا الإجراء هو وضع حد للجوء الخزينة للبنك المركزي بهدف تمويل النفقات العامة، هذا ما يؤكد تراجع الخزينة العمومية عن التمويل الاستثماري( )[1].

فانسحاب الخزينة من دائرة التمويل لا يعني اعتزالها تماما عن تمويل استثمارات القطاع المنتج، حيث "تتدخل من حين لآخر" لتدعيم المشاريع ذات الأولوية (تشجيع الصادرات خارج المحروقات مثلا) وذلك عن طريق تقديم إعانات مالية لتسييرها أو تجهيزها كما قد تعفى من بعض الرسوم، أو حصولها على قروض بمعدلات فائدة منخفضة.

4.2- التدرج نحو إلغاء الدعم[2]:

يقصد بالدعم المالي تلك النفقات التي تقع على "عاتق الدولة" بهدف إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، وذلك عن طريق توفير السلع والمنتجات بأسعار اقل من تكاليف إنتاجها أو شراءها إذا كانت مستوردة.

إنَ قضية تحرير الأسعار من "طرف الدولة" آثار صعوبات اجتماعية متمثلة في "تخلي الدولة" عن سياسة الدعم المالي لأسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع، وقد أحدثت قضية التخلي عن الدعم سخط شعبي وما يتولد عنه من عوارض خطيرة على الاستقرار الاجتماعي والسياسي للدولة لأنَ التخلي عن دعم أسعار المواد الضرورية وذات الأولوية الاجتماعية يؤثر كثيرا على مستوى استهلاك الشرائح ذات الدخول المنخفضة والمحدودة.

لقد أحسَت الحكومة فعلا بضرورة وضع سياسة اجتماعية جديدة للأسعار وتكون بداية الطريق نحو الإصلاح الاقتصادي و"أظهرت الحكومة" هذا الإصلاح بالحجم التالي:

- سياسة الدعم القائمة، غير فعالة من ناحية إعادة توزيع الدخل لأنَ الطبقة الغنية تستفيد هي الأخرى من هذا الدعم.
- المهربون يستغلون فرصة انخفاض أسعار بيع المواد المدعمة لتهريبها عبر الحدود مما يؤثر على الاقتصاد الوطني.
- دعم السلع يشجع على الإسراف في استعمالها وهذا استنزاف لموارد الدولة.

[1]- قانون 10/90 المؤرخ في 1990/04/14 المتعلق بالنقد والقرض.
[2]- دراوسي مسعود، نفس المرجع، ص 371.

- الدعم يؤثر على مكانيزمات السوق (العرض والطلب).
- يترتب عن دعم السلع خسارة شركات القطاع العام لكونها تبيع منتجاتها بأسعار أقل من تكاليفها الحقيقية.

ولهذا ألغت الحكومة فعلا ابتداء من النصف الثاني من سنة 1992 دعم أسعار السلع الاستهلاكية عدى ثلاثة منها الخبز، الحليب والدقيق.

5.2- التطهير المالي للمؤسسات:

يعتبر مبدأ استقلالية المؤسسات العمومية أداة رئيسية من أجل رفع مردوديتها الاقتصادية والمالية والتخلص من الوصاية المباشرة للإدارات المركزية، وحتى تتمكن المؤسسات من أن تنتقل إلى الاستقلالية الحقيقية يجب أن تمر بتطهير مالي لأغلبية هذه المؤسسات، التي تعاني من عجز مالي هيكلي في خزينتها مما يؤثر على فعاليتها ونظام تسييرها، لهذا كانت سياسة التطهير المالي الحل الوحيد من أجل تسوية المشاكل المالية الناتجة عن المديونية الكبيرة لهذه المؤسسات اتجاه الخزينة العمومية والبنوك التجارية.

وتهدف سياسة التطهير المالي إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما[1]:

- تصحيح وتفادي كل العيوب الناجمة عن نظام التسيير السابق الذي أثبت فشله.
- تجميع المديونية بهدف التقليل من ثقلها على الحياة اليومية للمؤسسة مع محاولة إحلال الديون الطويلة عن طريق سياسة الكشوفات المصرفية لأنَ تطهير وضعية المؤسسات والبنوك يخلق بينها جو من التعاون في شكل جديد.

ولبلوغ الهدف من سياسة التطهير المالي اتخذت عدة إجراءات نذكر منها[2]:

- تكييف سياسات التمويل مع طبيعة النشاطات والبرامج الاستثمارية قصد تنويع مصادر التمويل.
- إقامة مخطط وطني للقرض مع ضرورة إعادة النظر في القروض البنكية وطرق التسديد الجديدة (تسهيل التمويل الذاتي).
- تحويل جزء من ديون المؤسسات الاقتصادية باتجاه الخزينة العمومية في شكل قروض نهائية وغير مسددة، مع إمكانية تحويل الديون القصيرة إلى ديون متوسطة وطويلة الأجل.

[1]- المرسوم التنفيذي رقم 75/91 المؤرخ في 1991/03/16.
[2]- المرسوم التنفيذي رقم 267/92 المؤرخ في 1992/11/08.

3- مراحل الانتقال إلى اقتصاد السوق[1]:

مما سبق يمكن تحديد ثلاثة مراحل للانتقال من نظام اقتصادي موجه (اشتراكي) إلى نظام اقتصادي يستند إلى مكانيزمات العرض والطلب (اقتصاد السوق) وهي:

- **المرحلة الأولى:** يتم فيها تحرير الأسعار، فتح الأسواق وتحرير الاقتصاد، وتعتبر أصعب مرحلة نظرا لما تحدثه من أخطار.
- **المرحلة الثانية:** وهي مرحلة الاستقرار وذلك عن طريق قواعد وإجراءات اقتصادية، وهنا تكمن قوة الدولة في التحكم وتحقيق التحولات الاقتصادية والاجتماعية بسلاسة.
- **المرحلة الثالثة:** تتمثل في تحديد النموذج الاقتصادي الليبرالي الذي يتخذ كنظام اقتصادي جديد للبلاد، كما يمكن أن يحدد في هذه المرحلة مستوى التنمية المراد الوصول إليه بعد هذه المرحلة الأخيرة.

غير أنَ المنافع المحتملة لعملية التحول والإصلاح هذه لم تحقق في مجملها لعدم دمج مختلف التدابير في إطار شامل، ولغياب بعض الخطوات الرئيسية التي لا غنى عنها لإنشاء اقتصاد سوق يتسم بالفعالية، فعلى سبيل المثال لم يتضمن إصلاح القطاع الزراعي منح عقود الملكية، ممَا أعاق قدرة المزارعين من القطاع الخاص على تدابير الإئتمانات التجارية[2].

كذلك المؤسسات العامة فقد ظل وضعها المالي صعب بسبب ارتفاع تكلفة تسريح العاملين، فقد أدى ذلك إلى تراكم الخسائر التي أمكن مع ذلك تمويلها بقروض من البنوك التجارية.

من هذا الوضع الصعب لاقتصاد الجزائر، "انطلقت الدولة" في اتخاذ تدابير وسياسات حازمة وأكثر واقعية مع مراعاة هدف الانتقال إلى اقتصاد السوق، ولهذا شرعت الحكومة في تصميم برنامجين اقتصاديين وكلاهما يندرجان في الإصلاح الاقتصادي:

يتمثل الأول في برنامج الاستقرار الاقتصادي الأول مع صندوق النقد الدولي وهو برنامج قصير الأجل (1995/1994)، أما الثاني يتمثل في برنامج التصحيح الهيكلي (1998/1995) ، وهذا ما سنحاول التطرق إليه فيما تبقى من هذا الفصل.

[1]- محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والسياسية، مرجع سابق، ص 259.
[2]- محمد بلقاسم حسن بهلول، نفس المرجع، ص 259.

المطلب الثاني: اتفاقيات الاستعداد الائتماني.

ابتداء من سنة 1987 دخلت الجزائر في محادثات مع المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) من أجل الحصول على تمويلات تسمح لها بتغطية جزء من احتياجات التمويل الخارجية، وهكذا مع بداية سنة 1988تشكل أوَل فوج للتفاوض مع البنك العالمي حول برنامج التصحيح يتمثل في الإصلاح بالتدرج وكان ذلك بسرية تامة، بالإضافة إلى التفاوض مع صندوق النقد الدولي.

وقد بدأت المفاوضات مع صندوق النقد الدولي في فيفري 1989 في سرية تامة، والمبادرة كانت من البداية إلى النهاية في يد الحكومة الجزائرية، وانتهت في أفريل من نفس السنة، وقد نتج عن هذه المفاوضات الاتفاقيات التالية:

1- اتفاق الاستعداد الائتماني الأولى 1989[1]:

أمضت الجزائر أول اتفاق مع صندوق النقد الدولي في 1989/05/30 تحصلت بموجبه على قرض تقدر قيمته بـ 300مليون دولار في إطار ما يسمى ببرنامج التثبيت أو الاستقرار ويعتمد صندوق النقد الدولي هذا النوع من البرامج لمساعدة الدول على تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المدى القصير لمعالجة عجز ميزان المدفوعات وذلك باستعادة التوازنات الاقتصادية الكلية عن طريق تخفيض الطلب الكلي فهي"تهدف إلى تخفيض حجم الاستهلاك المحلي والعمل على تحريك قوى السوق في اتجاه تعزيز الإنتاج المحلي".

كانت مدَة هذا الاتفاق سنة واحدة تلتزم خلالها الجزائر بالشروط التالية:

- صرامة أكثر للسياسة النقدية.
- القضاء على عجز الميزانية.
- مواصلة تخفيض قيمة الدينار.
- إدخال المرونة على نظام الأسعار.

[1]- بوزيد حميد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح في الفترة 2004/1992، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006، ص127.

وبتدقيقنا في العناصر السابقة، فإنَ اغلبها يمس الجانب المالي النقدي، ويعود هذا إلى طبيعة صندوق النقد الدولي باعتباره مؤسسة مالية ويبين لنا الأدوات الأساسية التي يعتمدها في إجراء أي إصلاح اقتصادي حيث تكون السياسة المالية والنقدية هي محور كل إصلاح .

إلى جانب هذا فهي تبين لنا الأسس الحقيقية التي يحاول صندوق النقد الدولي إرسائها والتي تصب كلها في خانة نظام اقتصاد السوق، فمن خلال الشروط السابقة كانت الجزائر مدعوة إلى التحكم الصارم في عرض النقود، أي في حجم الكتلة النقدية والتي تعتبر مصدرا لفائض الطلب الذي يرتبط مباشرة بالأسعار وسياسة الميزانية، وكذا معدل الصرف.

أمَا بالنسبة لعجز الموازنة فالقضاء عليه يكون من خلال تخفيض النفقات العامة ومحاولة الرفع من مستوى الإيرادات، وهو شرط يكرس تقليص "دور الدولة في النشاط الاقتصادي" من خلال تقشفها في مجالات الإنفاق المختلفة لتمارس بذلك "دور المنظم للنشاط الاقتصادي" فقط.

إلى جانب هذا، فإنَ تخفيض قيمة الدينار وتحرير الأسعار يعني فتح المجال لقوى العرض والطلب في سوق الصرف وسوق السلع لتحديد قيمة العملة والسلع والخدمات، وقد اتخذت الحكومة الجزائرية للالتزام بهذه الشروط عدة تدابير عن طريق التحكم في حجم الكتلة النقدية نظرا لفائض السيولة الذي كان يعاني منه الاقتصاد الوطني إلى جانب التخفيض من الإنفاق الحكومي وكذلك الواردات لمحاولة معالجة عجز ميزان المدفوعات، كما واصل الدينار انخفاضه ليرتفع من 8.032 دينار مقابل الدولار إلى 10.95 دينار مقابل الدولار الواحد، وأدخل نوع من المرونة على الأسعار المحلية التي كانت حتى سنة 1989 أسعار إدارية[1].

واستجابة لشروط صندوق النقد الدولي، أصبح من الضروري إحداث تغيير على مستوى المنظومة التشريعية لتتماشى والتوجهات الجديدة لسياسة الإصلاح الاقتصادي المتبعة، وبدأت هذه التغييرات بإصدار القانون رقم 12/89 المؤرخ في 1989/07/05 المتعلق بالأسعار، والذي يمكن اعتباره خطوة أولية في سبيل إرساء قواعد نظام السوق، وذلك نتيجة تحريره الجزئي للأسعار وتبنيه لمقاييس حساب تكاليف الإنتاج وحالة العرض والطلب في المنافسة الاقتصادية.

إضافة لهذا، ولإصلاح النظام المالي والبنكي، تم إصدار القانون 10/90 المؤرخ في 1990/04/14 والمتعلق بالنقد والقرض، والذي بموجبه أصبح البنك المركزي يسمى بنك الجزائر ومؤسسة مستقلة عن الدولة مكلفة بوضع ومتابعة

[1]- محمد بلقاسم حسن بهلول، نفس المرجع، ص 261.

السياسة النقدية ومراقبة النظام المصرفي، وتم من خلال هذا القانون الفصل في "التدخل الموجود بين الخزينة والبنك المركزي" وأصبحت الدولة مجبرة على "التخلي عن التمويل المباشر للمؤسسات العمومية عن طريق الخزينة".

كما أنَ هذا القانون حمل في طياته قواعد جديدة لحركة رؤوس الأموال مع الخارج وتواجد المؤسسات المالية والاقتصادية الأجنبية في الجزائر، وذلك كوسيلة لتشجيع الاستثمار الأجنبي الذي يمكن أن يساعد على خلق ديناميكية جديدة في الاقتصاد، والمشاركة في التنمية.

من جهة أخرى، لقد أقر قانون النقد والقرض 10/90 بضمان إمكانية إعادة تحويل رؤوس الأموال والنتائج والمداخيل والفوائد، وذلك بناءا على الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الجزائر والتي تلتزم باحترامها، وفي هذا الإطار فإنَ مجلس النقد والقرض يعتبر الهيئة المخولة قانونا بإصدار تراخيص على الاستثمار في القطاع المالي والاقتصادي واعتماد الاستثمار الأجنبي في الجزائر، وتم بذلك تصريح السلطات بموجب هذا القانون للسَماح بإنشاء البنوك الخاصة، كما تم إلغاء التخصيص في التعامل مع البنوك التجارية بالنسبة للمؤسسات العمومية، وأصبحت لها الحرَية في التعامل مع أي بنك[1].

كما تمثلت التدابير الضريبية المعتمدة في هذا البرنامج أساسا في:

- إمكانية ترحيل خسائر الخمس سنوات الأخيرة، كتحفيز للمؤسسات للاستثمار والإنعاش، لاسيما منها الحديثة النشأة التي تزداد نفقاتها في بداية النشاط.
- تخفيض معدل الضريبة التي تصيب الأشخاص المعنويين من 55% إلى 42% سنة 1991.
- إقرار نظام الاهتلاك المتناقص الذي يسمح للمؤسسات من خصم مخصصات اهتلاك مرتفعة في السنة الأولى.
- إعفاء الشركات والمؤسسات العمومية المحلية ذات الطابع التجاري والصناعي من الضريبة على الأرباح لمدة ثلاث سنوات، ابتداء من دخولها حيز الاستغلال، مع تمديد هذه الفترة إلى خمس سنوات في المناطق المراد ترقيتها.

2- اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني 1991[2]:

لجأت الجزائر مرَة ثانية إلى صندوق النقد الدولي من أجل تعميق الإصلاحات في المجال الاقتصادي، وتم إبرام اتفاق ثاني بتاريخ 1991/06/03 مدته عشرة أشهر، وقد تضمنت رسالة النية الأهداف العامة التي أبدت السلطات

[1]- قانون 10/90 المؤرخ في 1990/04/14 المتعلق بالنقد والقرض.
[2]- بوزيدة حميد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الاصلاح في الفترة 2004/1992، مرجع سابق، ص 130.

الجزائرية الرغبة في تحقيقها، والتي من شأنها تفعيل الاقتصاد الجزائري حسب قواعد السوق في إطار متسق، وتتمحور هذه الأهداف في:

- تقليص "دور الدولة في الحياة الاقتصادية"، والعمل على ترقية نمو المؤسسات العمومية والخاصة.
- ترشيد الاستهلاك والادخار، وإلغاء الاختلالات والتشوهات الناجمة عن الضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات وسعر الصرف.

تحصل الجزائر بموجبه على قرض قيمته 350 مليون دولار، وتضمَن هذا الاتفاق مجموعة من الشروط:

- تحرير التجارة الخارجية تحريرا تاما.
- تقليص الدعم الموجه للمواد الأساسية.
- تخفيض قيمة العملة الوطنية.
- رفع معدلات الفائدة.
- تخفيض الفائض في الميزانية قصد توجيهه لتمويل التطهير المالي للمؤسسات العمومية.
- التحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور، وتخفيض النفقات العامة.
- خوصصة المؤسسات العمومية.
- تحرير الأسعار.
- إصلاح النظام الضريبي والجمركي.

تشير شروط هذا الاتفاق إلى تعديلها للإصلاحات المالية والنقدية مثلما كان في الاتفاق الأول، ليشمل إصلاح التجارة الخارجية، وكذا المؤسسات العمومية عن طريق الخوصصة، بالإضافة إلى أنَه يرمي إلى تحقيق الحرية الاقتصادية، و"تقليص دور الدولة" تدريجيا عن طريق تحرير التجارة الخارجية وأسعار السلع والخدمات وأسعار الصرف، وكذا أسعار الفائدة باعتبارها أسس النظام الاقتصادي الحر، إلى جانب الحد من "تدخل الدولة" عن طريق تخفيض النفقات ورفع الدعم عن السلع الأساسية[1].

[1]- شبايكي سعدان، معوقات الخوصصة في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية لجامعة باتنة، العدد 15، 2006، ص 150.

ووفق شروط صندوق النقد الدولي، اتخذت الجزائر مجموعة من التدابير الاقتصادية والمالية، ففي المجال النقدي تمت الإجراءات التالية:

- تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة في حدود لا تتجاوز 20%.
- ارتفاع نسبة إعادة الخصم من 07% وهو المستوى الذي عرفته سنة 1989 إلى 10% سنة1991 ثمَ 11.5% سنة 1992.
- إنشاء سوق ما بين البنوك.

وفي الجانب المالي فقد انتهجت سياسة تقشفية صارمة للنفقات العامة للدولة بهدف التخفيف من حدة التضخم، وتقليص"عجز الميزانية العامة للدولة".

كما تمَ مواصلة عملية انزلاق الدينار حتى سبتمبر 1991، ليتم بعد ذلك تخفيض قيمته بنسبة 50% حيث انتقل سعر صرف الدولار بالدينار من 9 دينار لكل دولار سنة 1990 إلى 18.5 دينار لكل دولار سنة 1990، وبالنسبة لنظام الأسعار فقد تم تحريرها أكثر حيث عرفت أسعار بعض السلع الأساسية ارتفاعا محسوسا، كأسعار النقل والمنتجات الطاقوية نتيجة رفع الدعم عنها، وتم ذلك مع نهاية جوان 1992 حيث تم رفع الدعم عن 18 منتوجا أساسيا، ولم يبق يخضع لهذه العملية إلاَ أربع منتجات أساسية.

ولمواجهة الانعكاسات السلبية على الاستقرار الاجتماعي وحماية الفقراء من نتائج تصحيح الأسعار الجبرية للمواد الغذائية، نتيجة ارتفاع الأسعار فقد طبقت الدولة نهاية 1991 نظام شبكة اجتماعية عن طريق تقديم علاوات نقدية لعديمي الدخل ولذوي الدخل المحدود، حيث أنَه بحلول سنة 1993 أصبح هذا النظام يغطي أكثر من 60% من عدد السكان وبلغت تكلفته حوالي 20% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1992[1].

ومن جهة أخرى، وبهدف الحصول على إيرادات إضافية لمواجهة العجز والتخفيف من عبئ المديونية وتفادي مشكل إعادة الجدولة، عمدت الدولة إلى تعديل قانون المحروقات رقم 14/86 المؤرخ في 1986/08/19 عن طريق القانون رقم 21/91 المؤرخ في 1991/12/04 والذي يسمح من خلاله للشركات الأجنبية باستغلال باطن الأرض بمشاركة سوناطراك بنسبة 15% وذلك في سبيل رفع الإنتاج خاصة بعد إقدام الشركات الأجنبية التي تملك تكنولوجيا عالية إلى جانب قدراتها المالية على الاستثمار، وذلك نظرا لما تحتاجه عمليات البحث والتنقيب من مبالغ استثمارية ضخمة تفتقر إليها الجزائر آنذاك.

[1]- كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، 1998، ص 87.

أما فيما يتعلق بالمؤسسات الاقتصادية العمومية، والتزاما بشروط صندوق النقد الدولي من خلال الاتفاق والمتعلقة بالخوصصة، فقد تمَت مراجعة وتعديل القانون التجاري الجزائري بالمصادقة على المرسوم التشريعي 1994/04/25، والذي أصبحت بموجبه المؤسسات الاقتصادية العمومية "قابلة للإفلاس" كباقي الشركات الخاصة بعد أن كانت لا تخضع لهذه العملية كونها تمثل "سيادة الدولة"، فالمؤسسات العمومية التي يثبت توقفها عن دفع ديونها يمكن أن تتعرض لعملية التصفية في حالة مطالبة دائنيها بذلك، ويعتبر هذا المرسوم خطوة أولية لتسهيل عملية الخوصصة، وذلك بإزالة الغطاء القانوني الذي كان يحميها من الإفلاس.

كما نشير أنَه تم إصدار مرسوم تشريعي آخر رقم 10/93 بتاريخ 1993/05/23 والمتعلق بسوق القيم المنقولة، وكان الهدف منه إحداث مكانيزمات جديدة لتمويل وتقييم الاستثمارات في إطار سوق مالي يتم فيه تداول الأوراق المالية، وذلك لتسهيل عملية الخوصصة، وتكون بذلك هذه السوق المالية مصدرا جديدا لتمويل الاستثمارات.

من جهة أخرى، ولتسريع الإصلاحات الاقتصادية وإحداث ديناميكية جديدة في الاقتصاد عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص الأجنبي والمحلي، فقد تم إصدار المرسوم التشريعي رقم 12/93 المؤرخ في 1993/10/05 والمتعلق بالاستثمار والذي تضمن تنظيمات جديدة خاصة بالاستثمار، وكذا مختلف التحفيزات الجبائية المتعلقة به.

3- اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث أفريل 1994 [1]:

شهد الاقتصاد الجزائري مع نهاية 1993 وبداية 1994 أزمة مالية داخلية وخارجية، وعدم المقدرة على الدفع، وثقل عبئ خدمة الدين كنتيجة لانخفاض أسعار البترول، مما دفع بالسلطات الجزائرية إلى صياغة برنامج شامل للتصحيح حضي بمساعدة صندوق النقد الدولي، وترتب على ذلك اللجوء إلى "إعادة جدولة الديون الخارجية" مع الالتزام بتنفيذ برنامج استقرار في إطار استعداد ائتماني مدته سنة ابتداء من أفريل 1994 إلى مارس 1995.

وقد عقد اجتماع بين السلطات الجزائرية والدول الرئيسية الدائنة (اليابان، فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية) برئاسة نادي باريس لإعادة جدولة الديون الخارجية المقدرة بـ17 مليار دولار، وإعادة ترتيب آجال السداد على مدى ستة عشر عاما منها فترة سماح من الدفع مدتها أربع سنوات مع إعادة جدولة خمسة ملايير دولار كمرحلة أولى من الدين الرسمي.

ويرمي الإصلاح القائم منذ 1994 إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية:

- دفع معدل النمو الاقتصادي بغية استيعاب الزيادة في اليد العاملة وخفض البطالة تدريجيا.
- الإسراع في تحقيق التقارب بين معدلات التضخم السائدة في الجزائر مع المعدلات السائدة في الدول الصناعية.

[1]- بوزيدة حميد، نفس المرجع، ص 134.

- خفض التكاليف الانتقالية للتصحيح الهيكلي على القطاعات السكانية الأكثر تضررا.
- استعادة قوة ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطات النقد الأجنبي.

سمح توفير هذه المبالغ من التمويل الخارجي، بإحداث زيادة في معدل الاستيعاب خلال السنة الأولى من البرنامج، وهذا ما دل عليه التحول في ميزان الحساب الجاري من فائض نسبته 19% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1993، إلى عجز نسبته 4.3% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1994 [1].

المطلب الثالث: التدابير العملية لبرنامج التصحيح الهيكلي (ماي 1995/ماي 1998).

بعد سلسلة الاتفاقات الائتمانية التي وقَعتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي وتطبيقها، وقَعت الجزائر مع هذا الأخير على برنامجاً للتصحيح الهيكلي يمتد على ثلاث سنوات من ماي 1995 إلى ماي 1998، وهذا العنصر يوضح "تقلص دور الدولة بنسبة كبيرة في النَشاط الاقتصادي" ودخول الجزائر مرحلة تمهد للألفية الثالثة والخاضعة "لعولمة كبيرة" ومختلف عواملها وتأثيراتها.

وقبل التعرض بالتحليل لهذه التدابير يجب التذكير أنَ هذه الأخيرة أصبحت جزء لا يتجزأ من الثقافة العامة لشرائح واسعة من مجتمعات البلدان المتخلفة بسبب آثارها الاجتماعية السلبية.

وإذا كان خبراء صندوق النقد الدولي يقرون بقسوة هذه الإجراءات اجتماعيا فإنَهم يعتبرونها بمثابة جرعة الدواء المرَة التي تسبق شفاء المريض، أي أنَ هذه الإجراءات ضرورية وحتمية على اعتبار أنَ هذه البلدان لا يمكن لها أن تعيش فوق طاقتها الاستيعابية وأنَ أي تأخر في مباشرة التصحيحات في وقتها المناسب سيجر حتما البلد إلى إجراء تصحيحات مستقبلاً بأكثر تكلفة "اقتصادياً، اجتماعياً وسياسياً"[2].

إنَ مجموعة التدابير المكونة لبرنامج التصحيح الهيكلي يمكن حصرها فيما يلي:

1- سياسة الموازنة:

بما أنَ خبراء صندوق النقد الدولي يفسرون أزمة البلدان المتخلفة بأنَها نتيجة للإفراط في الطلب الكلي كما سبق التذكير بذلك بسبب السياسات التوسعية المتبعة فإنَ سياسات الموازنة العامة في إطار برنامج التصحيح تهدف إلى التقليص أو القضاء على العجز لخفض معدلات التضخم إلى مستويات مماثلة لتلك الموجودة في البلدان المتطورة وعلى

[1]- بوزيدة حميد، نفس المرجع، ص 135.
[2]- دحماني رشيد، دور البنك الدولي في تمويل التنمية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1996، ص 75.

هذا الأساس ولتحقيق ذلك المبتغى، فإنَ البلد المتخلف مطالب بتطبيق جملة من التدابير يمكن تصنيفها إلى محورين رئيسيين[1]:

1.1- الضغط على النفقات العامة:

وتتم هذه العملية من خلال:

- تخفيض الإنفاق العام الاستهلاكي والاستثماري.
- رفع الدعم عن السلع ذات الاستهلاك الواسع.
- رفع الدعم عن منتجات الطاقة (الوقود) الكهرباء وذلك بهدف ترشيد الاستهلاك.
- تقليص المساعدات الموجهة إلى مؤسسات القطاع العام.
- تجميد الرواتب والأجور والحد من التوظيف في القطاع العمومي.

2.1- زيادة الإيرادات العامة:

وذلك من خلال:

- رفع أسعار سلع وخدمات القطاع العام.
- زيادة الإيرادات الضريبية من خلال توسيع الوعاء الضريبي ليشمل أطرافا أخرى من جهة ومكافحة التهرب الضريبي مع الإبقاء على معدلات ضريبية منخفضة ويتم ذلك من خلال إجراء إصلاحات ضريبية شاملة.
- خوصصة مؤسسات القطاع العام.

وتكون عادة هذه التدابير مدعومة بتدابير نقدية صارمة تهدف إلى الحد من كل توسع نقدي يمكن أن ينجز عنه عودة التضخم النقدي.

2- السياسة النقدية:

مجموعة التدابير النقدية يمكن اختصارها في النقاط التالية[2]:

[1]- دحماني رشيد، نفس المرجع، ص 78.
[2]- دحماني رشيد، دور البنك الدولي في تمويل التنمية، مرجع سابق، ص 87.

- الحد من نمو الكتلة النقدية.
- وضع حدود قصوى للائتمان المصرفي المسموح به للحكومة وللقطاع العام.
- زيادة سعر الفائدة الدائنة والمدينة للحد من القروض المصرفية للقطاع العام من جهة وتشجيع الادخار من جهة ثانية.
- إنشاء سوق للنقد الأجنبي فيما بين البنوك والوسطاء المعتمدين.

3- سياسة التجارة الخارجية وميزان المدفوعات:

جملة هذه التدابير تهدف عموما لتقوية ميزان المدفوعات وتحرير المعاملات الخارجية ويمكن عرض هذه الأخيرة بصورة عامة بشكل موجز كما يلي[1]:

- تخفيض سعر العملة الوطنية وذلك لتقليص الواردات التي تصبح قيمتها أكبر بالعملة المحلية وتشجيع الصادرات التي تكتسب قدرة تنافسية بفعل هذا الإجراء حيث تصبح قيمتها بالعملة الأجنبية أقل.
- تحرير المعاملات الأجنبية من كل العوائق الإدارية والضريبية.
- إلغاء الأساليب التميزية سواء بين القطاع العام والقطاع الخاص أو بين المستثمرين المحليين والمستثمرين الأجانب.
- منح المستثمرين مزايا ضريبية وجمركية.
- إعطاء الضمانات الكافية للمستثمرين الأجانب وحرية تحويل أرباحهم.

إذا كانت تلك هي مجموعة التدابير المكونة لوصفة العلاج لاقتصاديات البلدان المتخلفة التي تعاني من إختلالات داخلية وخارجية كبيرة. فما هي نتائج هذه الوصفة بالنسبة للاقتصاد الجزائري لعلاج أزمته الخانقة التي مر به؟.

[1]- دحماني رشيد، نفس المرجع، ص 88.

المبحث الثالث: دور الدولة الجزائرية في الألفية الثالثة.

إنَ الحركية الجديدة التي ستقوم الحكومة "بإضفائها على علاقاتها الاقتصادية الخارجية" تتوقف على حد سواء على الوسائل المادية والمالية التي يمكن حشدها على الصعيد الوطني وعلى وسائل شركائها الاقتصاديين والتجاريين، كما أنَ حشد الاستثمار الأجنبي وكذا الوطني هو، من هذا المنطلق، معيار جدَ حساس لاستمرارية تطورها الاقتصادي والاجتماعي، ولمواكبة مختلف التطورات الاقتصادية والمتغيَرات العالميَة في الألفية الثالثة قامت الجزائر بإتباع برنامجاً للإنعاش الاقتصادي 2004/2001 وبرنامجاً لدعم النمو 2009/2005 بالإضافة إلى السَعي إلى تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي ومواجهته لمختلف الأزمات الاقتصادية.

المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2004/2001).

إنَ برنامج الإنعاش الاقتصادي يمتد على فترة2004/2001 ويتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية وأخرى، كما خصصت لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الرَي، النقل والمنشآت، تحسين المستوى المعيشي، التنمية المحلية ولتنمية الموارد البشرية.

وتطبيقا لبرنامج الحكومة، فإنَه يدفع بالأنشطة الاقتصادية عبر كافة التراب الوطني وعلى وجه الخصوص في المناطق الأكثر حرمانا، كما ترمي تلك الأنشطة إلى خلق مناصب الشغل وتحسين القدرة الشرائية للمواطن الجزائري، فهي تندرج في إطار مكافحة الفقر. كما ترمي إلى التقليص من عدم التوازن الداخلي وما بين الجهات[1].

1- نظرة عن الاقتصاد الجزائري قبل البرنامج:

إنَ رسم التصور التنموي للاقتصاد الجزائري في ظروف اقتصادية تتميز بسرعة التغيير، ينطلق من وصول برنامج التعديل الهيكلي إلى تحقيق أهدافه فيما يخص التوازنات الكلية للاقتصاد الوطني، وكذلك تحقيق أهدافه فيما يخص الإنعاش وإعادة بعث عملية النمو من جديد.

ولقد مكَن التعديل من إعادة التوازن لميزانية الدولة في سنة 1995، وحقق فائض في سنة 1996 ، كما تم تقدير معدلاً سنويا للنمو يساوي 04% مع توقع معدل متوسط للنمو يساوي 05% في الفترة ما بين 1997 و2000، حيث دلَت التوقعات على تحقيق فائض في الميزان التجاري انطلاقا من سنة 1998 وهو ما كان سيسمح بمعالجة الديون بمساعدة نمو الناتج المحلي الخام، ولكن انخفاض أسعار البترول في تلك الفترة حال دون ذلك، ومكَن العمل ببرنامج التثبيت من امتصاص إختلالات الاقتصاد الوطني، حيث تم وضع حد للركود الاقتصادي من خلال توقيف نسبة تراجع الناتج المحلي الخام عند (-0.9)، ومن أجل تدعيم الاستقرار النقدي وتحفيز عملية النمو، انتهجت الجزائر سياسة صارمة وضعت من خلالها برنامجاً تعديلي للمدى المتوسط مسند باتفاق التسهيل الموسَع لتدعيم النمو الاقتصادي بقوة.

ولقد انعكس النمو الاقتصادي الجزائري في هذه الفترة من خلال[2]:

- زيادة معتبرة في حجم القيمة المضافة التي حققها القطاع الفلاحي سنة 1994 والتي قدرت بحوالي 15% مقابل نسبة 4.4 % للمحروقات، ونسبة 2.7 % لقطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات، مع تراجع حاد للقطاع الصناعي (-1.4 %).
- انخفاض العجز في خزينة الدولة.
- تراجع معدل توسع الكتلة النقدية إلى 10.5% مقابل توقع قدر بـ 14% سن 1994.
- مواصلة تعديل صرف الدينار سنة 1995 وفق آليات التثبيت المنتهجة من طرف بنك الجزائر.
- تحسن مستوى التنافس الخارجي للاقتصاد الوطني من خلال تحفيز الصادرات واستحداث آليات تأمين ملائمة لقروض التصدير.

[1]- Services du chef du gouvernement , Le plan de la relance économique 2001-2004, les composantes du programme, p 04.
[2]- Services du chef du gouvernement , Le plan de la relance économique 2001-2004, op cit, p 05.

- تحسين الحماية الاجتماعية وتنظيم السوق.
- تنمية محيط محفز للقطاع الخاص وهو ما نص عليه قانون الاستثمار لسنة 1993.
- إصلاح النظام الضريبي والجمركي بما يتوافق مع تحفيز النشاط الاقتصادي، وكذلك جذب الاستثمارات الأجنبية.
- تدعيم برنامج الخوصصة والتطهير المالي للمؤسسات العمومية.

2- برنامج الإنعاش الاقتصادي (2004/2001):

من خلال هذا البرنامج تم تسطير مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

- اختتام العمليات التي هي في طور الانجاز.
- إعادة الاعتبار للبنى التحتية وصيانتها.
- مستوى نضج المشاريع.
- توفير الوسائل وقدرات الإنجاز، ولاسيما الوطنية منها.
- العمليات الجديدة المستجيبة لأهداف البرنامج، يجب الانطلاق فيها مباشرة.

وفي هذا الصدد نستعرض محتوى البرنامج على مختلف القطاعات وذلك في الفروع التالية:

1.2- دعم النشاطات الإنتاجية: وذلك من خلال ما يلي:

1.1.2- الفلاحة:

يندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ويتمحور حول البرامج (PNDA) المرتبطة بـ[2]:

- تكثيف الإنتاج الفلاحي شاملةً المواد الواسعة الاستهلاك وترقية الصادرات من المنتجات الفلاحية.
- إعادة تحويل أنظمة الإنتاج للتكفل أحسن بظاهرة الجفاف في إطار إجراء خاص.
- حماية الأحواض المنحدرة والمصبات وتوسيع مناصب الشغل الريفي.

[1]- زرنوح ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، رسـلة مـاجستير، العلوم الاقتصادية فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2006، ص 176.

[2]- علاوي لعلاوي وآخرون، استقلالية المؤسسة العمومية الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002، ص 19.

- حماية الأنظمة البيئية الرعوية وتحسين العرض العلفي.
- مكافحة الفقر والتهميش، لاسيما عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين.

وقد قدرت تكلفة هذا البرنامج بـ 65 مليار دج.

2.1.2- الصيد والموارد المائية[1]:

بالرغم من طاقاته، فإنَ هذا القطاع لا يحض بالعناية المستحقة له، نظرا لطول الساحل الجزائري، يمكن القول أنَ الصيد مصدر ثروة لم يستغل بكفاية.

إنَ البرنامج يتضمن أساسا في أول وهلة (البناء، التصليح والصيانة البحرية، ...إلخ) وآخر (التكييف، التقييم، التبريد، النقل، ...إلخ) للأنشطة الإنتاجية.

إنَ إنجاز هذا البرنامج يتطلب إجراءات تأسيسية وهيكلية مرفقة يجب التكفل بها في إطار قانون المالية 2001 وبواسطة آليات أخرى مناسبة.

ويتعلق الأمر هنا على وجه الخصوص بـ[2]:

- تخصيص الموارد للصندوق الوطني المساعد في الصيد التقليدي والصيد البحري (FNAPAA) الوسيلة المفضلة لتشغيل وتنفيذ البرنامج.
- إنشاء مؤسسة للقرض من أجل الصيد وتربية المائيات، بفتح فرع لدى صندوق التعاون الفلاحي (CNMA) ، الذي يتمتع بشبكة للصناديق على مستوى مراكز الصيد وتربية المائيات.
- إدخال إجراءات جبائية، شبه جبائية وجمركية رامية إلى دعم نشاط المتعاملين.
- معالجة ديون المهنيين المتعاقدين من طرف المستفيدين من مشاريع FIDA وCEE (0.2 مليار دج).

المبلغ الإجمالي لتمويل هذا البرنامج يقدر بـ 9.5 مليار دج.

2.2- التنمية المحلية والبشرية: ويتم ذلك من خلال ما يلي[3]:

[1]- علاوي لعلاوي وآخرون، نفس المرجع، ص 20.
[2]- زرنوح ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، مرجع سابق، ص 183.
[3]- زرنوح ياسمينة، نفس المرجع، ص 188.

1.2.2- التنمية المحلية:

- إنَ البرنامج المقترح والمقدر بـ 113 مليار دج، يحدد "نشاط الدولة ودور الدولة" في التكفل بالانشغالات المحلية على عدد مستويات، "التدخل" فيما يخص التحسين النوعي والمستدام للإطار المعيشي للمواطنين.
- إنَ البرنامج يتضمن انجاز مخططات بلدية (PCD) موجهة أغلبها لتشجيع التنمية والتوزيع التوازني للتجهيزات والأنشطة على كافة التراب الوطني.
- إنَ المشاريع المرتبطة بالطرق (طرق بلدية وولائية)، الماء (AEP تطهير) والمحيط، وكذلك الخاصة بإنجاز البنى التحتية للاتصال تشجع كلها على استقرار ورجوع السكان، لاسيما منها المناطق التي مسَها الإرهاب.
- يستجيب هذا البرنامج لحاجات ملموسة، معبراً عنها بمشاريع رامية إلى تنمية مستدامة على صعيد المجموعات الإقليمية.

2.2.2- التشغيل والحماية الاجتماعية:

إنَ البرنامج المقترح بالنسبة لهذه الفترة في ميدان الشغل والحماية الاجتماعية يتطلب غلاف مالي يقدر بـ 16 مليار دج.

فهو يخص برامج الأشغال ذات الكثافة العالية لليد العاملة والمتعلقة بالولايات (TUP-HUMO) المحرومة.

إنَ هذه البرامج من شأنها أن تسمح بعرض إضافي لـ 70.000 منصب شغل دائم بالنسبة لتلك الفترة لتكلفة قدرها 07 ملايير دج، أمَا عن النشاط الاجتماعي، يتعلق الأمر بنشاطات التضامن اتجاه السكان الأكثر ضعفا (03 ملايير دج)، إعادة الاعتبار للمؤسسات المتخصصة (03 ملايير دج)، واكتساب 500 حافلة نقل مدرسي للبلديات المحرومة (0.7 مليار دج) وأخيرا (03 ملايير دج) ترمي إلى تأطير سوق العمل[1].

3.2- تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي:

[1]- Abd el Hamid Brahimi, L'économie algérienne, OPU, Alger, 2004, p 412.

في إطار الأشغال الكبرى للتجهيز والتهيئة العمرانية قدر الغلاف المالي بـ 210.5 مليار دج. هذا البرنامج يتشكل من ثلاثة جوانب: التجهيز الهيكلي للعمران، إعادة إحياء الفضاءات الريفية في الجبال، الهضاب العليا والواحات والسكن والعمران.

1.3.2- التجهيزات الهيكلية للعمران:

تهدف إلى تحسين إطار معيشة سكان المراكز الحضارية الكبرى حيث يتمركز الفقر، وتم تقدير هذا البرنامج بـ 142.9 مليار دج تتوزع على الشكل التالي:

الجدول رقم (4.3)

توزيع التجهيزات الهيكلية للعمران

المجالات	التخصيص
البنى التحتية للموارد المائية	31.3 مليار دج
البنى التحتية للسكك الحديدية	54.6 مليار دج
الأشغال العمومية	45.3 مليار دج

المصدر: حبارك سمير، تطور المديونية الخارجية للدول الناميَة حالة الجزائر 2002/1990، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003، ص 183.

بالإضافة إلى تأمين الموانئ والمطارات والطرق، ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز الأمن عبر نقاط دخول الموانئ والمطارات والطرق بواسطة وسائل الكشف والمراقبة قصد حماية الاقتصاد الوطني من الغش والمساس به حيث قدرت تكلفته بـ 1.7 مليار دج[1].

وكذلك الاتصالات مثل مشروع الحظيرة التكنولوجية للمدينة الجديدة سيدي عبد الله، تكلفة هذا المشروع تقدر بـ10 مليار دج.

2.3.2- إحياء الفضاءات الريفية بالجبال، الهضاب العليا والواحات:

إنَ هذا البرنامج ينص على حماية الفضاءات الساحلية على طول الخط الساحلي والمحافظة على مستوى مناطق الهضاب العليا والجنوب، وإعطاء نفس جديد للأحياء المحرومة على مستوى المراكز الحضرية، وسمح هذا البرنامج

[1]- حبارك سمير، تطور المديونية الخارجية للدول الناميَة حالة الجزائر 2002/1990، مرجع سابق، ص 185.

بتحسين ملحوظ في حياة السكان المعنيين وسيكون السبب في خلق مناصب الشغل، هذا البرنامج يتوزع على الشكل التالي:

الجدول رقم (5.3)

توزيع برنامج الفضاءات الريفية

المجالات	التخصيص
المحيط	6.1 مليار دج
الطاقة	16.8 مليار دج
الفلاحة (حماية الأحواض المنحدرة)	35.6 مليار دج

المصدر: حبارك سمير، نفس المرجع، ص 186.

4.2- تنمية الموارد البشرية:

تقدر تكلفة البرنامج بـ 90.3 مليار دج، تم اختيار المشاريع وفقا لانعكاسها المباشر على حاجيات السكان، وكذا لتقييم الإمكانيات والقدرات الموجودة (منشآت الصحة والتربية)، كما احتفظ بالبرامج التي تقدر الإمكانيات العلمية والتقنية والتي تقلص من ضغط تدفق الطلبة عند الدخول الجامعي[1].

يتوزع هذا البرنامج على الشكل التالي:

الجدول رقم (6.3)

توزيع برنامج تنميَة الموارد البشريَة

المجالات	التخصيص
التربية الوطنية	27 مليار دج
التكوين المهني	9.5 مليار دج

[1]- أخلف محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة ماجستير، علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 55.

التعليم العالي	18.9 مليار دج
البحث العلمي	12.38 مليار دج
الصحة والسكان	14.7 مليار دج
الشباب والرياضة	4 مليار دج
الثقافة والاتصال	2.3 مليار دج

المصدر: أخلف محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مرجع سابق، ص 55.

إنَ تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي يتطلب تجنيد موارد هامة، ومن أجل إنجازه وبأقل تكلفة والحصول على نتائج مرضية، وجب تطبيق مجموعة من التعديلات المؤسسية والهيكلية التي سوف تسمح بإنشاء محيط يسهَل تطبيق قوى السوق بصفة فعالة، وفي هذا الإطار تم اتخاذ مجموعة من التدابير الجبائية والأحكام المالية والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي[1]:

الجدول رقم (7.3)

السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2004/2001)

الوحدة: مليار دج.

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنة إدارة الضرائب	0.2	2.5	7.5	9.8	20
صندوق المساهمة و الشراكة	5.5	7	5	5	22.5

[1]- زرنوح ياسمينة، نفس المرجع، ص 191.

تهيئـة المناطـق الصناعيـة	0.3	0.8	0.5	0.4	2
صندوق ترقية المنافسة الصناعية	0.3	1	0.7	–	2
نموذج التنبؤ على المدى المتوسط و الطويل	0.03	0.05	–	–	0.08
المجمــوع	6.33	11.35	13.7	15.2	46.58

source : Abd el Hamid Brahimi, L'économie algérienne, op cit, p 420.

يتبين لنا من الجدول أعلاه، من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة في البرنامج، ثمة عدة تغييرات وجب التطرق إليها لجعل المحيط الاقتصادي يتلاءم مع الاقتصاد العالمي، من أجل ذلك قامت الحكومة بتبني مجموعة من السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أي تخصيص موارد مالية ترمي إلى تشجيع الاستثمار وتحسين عمل المؤسسة والإسراع في إجراءات الشراكة وفتح رأس المال، بالإضافة إلى التحضير للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الإتحاد الأوروبي[1].

المطلب الثاني: برنامج دعم النمو الاقتصادي(2005/2009) [2].

تميزت السنوات 2004/2001 بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية رافق استعادة الأمن عبر ربوع الجزائر وتجسَد هذا الإنعاش من خلال نتائج عديدة هامة نذكر منها على الخصوص ما يلي:

- استثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دولار(أي 3.700 مليار دج)، منها حوالي 30 مليار دج (أي 2.350 مليار دج) من الإنفاق العمومي.
- نمو مستمر يساوي في المتوسط 3.8 % طوال السنوات الخمس (بنسبة 6.8% في سنة 2003).
- تراجع في البطالة من أكثر 29% إلى 24%.
- انجاز الآلاف من المنشات القاعدية وكذلك بناء وتسليم 700.000 مسكن.

لقد شكلت الانتخابات الرئاسية في 08 أفريل 2004 منعطفا حاسما في مسار التقويم الوطني الذي عكفت الجزائر على انتهاجه، حيث سجل التزام السيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة بمواصلة وتكثيف المسار المتمثل في إعادة بناء الاقتصاد الوطني، وزيادة على ذلك فقد تم تأكيد هذا الالتزام بالتعليمة الرئاسية التي وجهتها الحكومة فور تنصيبها من اجل تحضير برنامج تكميلي لدعم النمو.

[1]- حبارك سمير، نفس المرجع، ص 188.
[2]- محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 142.

وفي هذه الأثناء تعتزم الحكومة "مواصلة مجهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط"، وستعمل كذلك في "مرافقة أداة الإنتاج الوطني" الموجودة في تحولها الحتمي لتكون مستعدة للانفتاح على "الاقتصاد العالمي".

وفي ظل استمرارية مسار الإنعاش الاقتصادي الجاري، تعتزم الحكومة تكييف مقاربتها قصد[1]:

- استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتمَم قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي.
- مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والمصرفي.
- انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة مع الحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية.
- تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.

1- الإصلاح في المجال الاقتصادي:

إنَ الاصلاح في المجال الاقتصادي ذو أهمية كبيرة في برنامج دعم النمو، حيث ينبني على مجموعة من الركائز تتلخص فيما يلي[2]:

1.1- تحسين إطار الاستثمار: الذي بدوره يرتكز على عدَة عناصر:

1.1.1- ترقية الاستثمار وضبطه:

إنَ المراجعة التشريعية والتنظيمية التي سبق إجراؤها أو الواجب استكمالها في إطار التحضير للشراكة الفعلية مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وكذا قانون الاستثمار الذي تم مراجعته، توفر إطارا قانونيا ملائما لترقيم الاستثمار.

وتعتزم "الحكومة العمل على مضاعفة فعالية الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، ولجان مساعدة مشاريع الاستثمارات وتحديد موقعها (CALPI)"، وستعرف هذه الآليات الانطلاق الفعلي لـ"الشباك الواحد" لصالح المستثمر، كما ستتطور في آن واحد دور هذه الآليات في مجال الاستثمار والتوجيه لصالح المستثمرين الجزائريين.

[1]- دليل الجزائر الاقتصادي والاجتماعي، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، 2006، ص 59.
[2]- دليل الجزائر الاقتصادي والاجتماعي، نفس المرجع، ص 60.

كما سـ "تسهر" الحكومة على تحسين مستوى جهودها ومواصلتها لجلب الاستثمار الأجنبي.

2.1.1- تسوية مسألة العقار:

فيما يخص العقار الصناعي الذي غالبا ما يشار إليه على أنّه عائق أمام ترقية الاستثمار، فقد سبق وأن كان محل إصلاح لتسيير المناطق الصناعية ومناطق النشاط وهو الإصلاح الذي سوف يتم استكماله على المدى القصير.

إنَ هذا الإصلاح يسمح بتثمين المناطق الموجودة، وتطوير مناطق جديدة، وجمع الخدمات الضرورية للمستثمر في هذه الفضاءات وإتاحة هذه الممتلكات في ظل الشفافية، كما سيتكفل هذا الإصلاح بفائض العقار العمومي على مستوى المؤسسات العمومية وسيتم إصلاحه وتثمينه.

وستعمل "الحكومة" أيضا على استكمال عملية مسح الأراضي على المستوى الوطني، واستكمال مخططات التهيئة والتعمير عبر الوطن، وكذا العمل على احترام التشريع المتعلق بتهيئة الإقليم، وذلك بغية مضاعفة العرض في مجال أراضي البناء لفائدة الاستثمار في ميادين الترقية العقارية والسياحة.

أما بالنسبة للعقار الفلاحي، فإنَ "الحكومة" تقترح ضمن هذا البرنامج تشريعا يؤسس لنظام الامتياز الذي سيضبط بكيفية واضحة حقوق مانح وصاحب الامتياز وواجبات كل منهما، إنَ اللجوء إلى منح الامتياز بالنسبة للأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة سيسمح بإقامة صلة متينة بين الأرض ومستغلها، وسيفضي إلى حماية هذه الثروة الوطنية من تحويلها عن طابعها الأصلي، وسيسهّل للفلاح في نهاية المطاف عملية الحصول على القرض الضروري لتنمية النشاط الفلاحي[1].

وستعكف "الحكومة" بالموازاة مع ذلك، على تسهيل عملية تسهيل سندات الملكية في إطار القانون، إلى ملاك الأراضي الفلاحية الخاصة المنتقلة عن طريق الوراثة، مع استبعاد إضفاء الطابع القانوني على وضعيات الأمر الواقع فيما يخص الحيازات غير القانونية للأراضي التابعة للدولة، كما ستفتح الدولة في ظل التشاور ورشة التشريع المخصص للأراضي الرعوية[2].

2.1- مكافحة الاقتصاد غير الرسمي:

[1]- دليل الجزائر الاقتصادي والاجتماعي، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، مرجع سابق، ص 64.
[2]- زرنوح ياسمينة، نفس المرجع، ص 199.

إنَ تطوير الاستثمار يتطلب احترام جميع المتعاملين قواعد الشفافية والمقاييس والقوانين، غير أنَه ينبغي أن نلاحظ أنَ ظهور اقتصاد السوق في بلادنا مؤخرا صاحبه ظواهر طفيلية وضارة فعقدت الحكومة العزم على محاربتها[1].

وتعتزم "الحكومة" دعم مكافحة الاقتصاد غير الرسمي الذي صار مصدر ريع مرده إلى الغش، يعرقل تطوير الاستثمار ويعرض المؤسسات العمومية والخاصة التي تمارس نشاطها في ظل احترام القانون للخطر.

3.1- عصرنة المنظومة المالية[2]:

إنَ عصرنة المنظومة المالية ورشة مفتوحة ينبغي استكمالها في الوقت الحاضر على ضوء الظروف الاقتصادية الكلية الملائمة أكثر، وفي سياق المسار الشامل للإصلاحات الذي يتحكم في نجاحها.

وستحقق الحكومة الأهداف التالية:

- استكمال عصرنة أدوات وأنظمة الدفع الجارية حاليا.
- تحسين إدارة البنوك والمؤسسات العمومية للتأمين بما في ذلك الترقية النشيطة للشراكة.
- تعزيز سوق رؤوس الأموال وضبطها الفعال، سواء تعلق الأمر بالفروع أو المنتجات، من أجل حشد مكثف للموارد الداخلية لتطوير الاستثمار، وتسيير نشيط أكثر للأصول المالية.
- التطوير المؤسساتي للقطاع المالي لاسيما من خلال إقامة صندوق ضمان القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وصناديق الاستثمارات الأخرى.
- التطوير المنظم للموارد البشرية في القطاع المالي سواء تعلق الأمر بالبرامج أو بالمؤسسات، لاسيما من أجل التحكم في المهن الجديدة.
- وأخيرا، إنعاش البورصة وتطويرها.

2- النهوض بتنمية مستمرة ومنصفة عبر أنحاء البلاد[1]:

[1]- هدير عبد القادر، واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطويرها، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006، ص 200.
[2]- هدير عبد القادر، نفس المرجع، ص 200.

إنَ النهوض بتنمية مستمرة أو مستدامة ومنصفة يتطلب مجهودات كبيرة وجبارة على جميع المستويات:

1.2- تثمين الثروات الوطنية وتطويرها: من خلال مختلف القطاعات الحسَاسة التالية:

1.1.2- قطاع الطاقة والمناجم:

ستقوم"الحكومة" باستكمال الترتيبات التشريعية والتنظيمية والمؤسساتية من أجل جلب الاستثمار الخاص الوطني، والمزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو الاستثمارات في شكل شراكة في قطاعات المحروقات والطاقة والمناجم بما في ذلك الأنشطة مثل تلك الواقعة في المراحل اللاحقة لإنتاج المحروقات وأنشطة إنتاج الطاقات المتجددة.

إضافة إلى هذا ستعمل "الحكومة" على تكييف وعصرنة المنشآت الأساسية المينائية المعدة لتصدير المحروقات لتتماشى مع تطور الإنتاج. وستعمل كذلك على ضبط تسعيرة الكهرباء والغاز، لاسيما بالنسبة إلى المناطق والفئات المحرومة، وكذلك احتياجات النمو والتنمية في ميدان الاستثمار وفي القطاعات الاقتصادية مثل الصناعة، الفلاحة، السياحة والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

وستواصل كذلك وبشكل ملموس تشجيع إيصال الغاز وغاز البروبان المميع والطاقات المتجددة وجعله في مستوى هام عبر البلاد.

كما أنَه سيتم تطوير سياسة في مجال تحقيق هوامش الربح في المنتجات النفطية قصد ترقية الاستثمار الوطني، وأخيرا ستسهر الحكومة على إزالة الاحتكارات الفعلية تدريجيا وعلى إيجاد أدوات لضبط أنشطة الاحتكار.

2.1.2- الفلاحة [2] :

إنَ هذا الميدان الذي يمثل مكمن معتبرا للنمو والتشغيل عرف تقدما معتبرا خلال السنوات الأخيرة بفضل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبفضل الموارد المالية الكبرى التي خصصتها لها "الدولة"، تحققت حالات تقدم كبيرة في مجال الإنتاج الفلاحي واستصلاح الأراضي واستحداث مناصب العمل.

وكما سبق الإشارة إلى ذلك، فإنَ "الحكومة" تعتزم تزويد الفلاحة بتشريع ملائم لتنميتها، وهكذا ستضل تقدم دعمها المالي لهذا القطاع مع السهر أكثر فأكثر على استعمال محفز كرصد القروض المصرفية.

وستوجه الإعانة والحوافز العمومية لتنمية الفلاحة أيضا نحو ما يلي[3]:

[1]- هدير عبد القادر، واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطويرها، مرجع سابق، ص 201.
[2]- البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة 2009/2005، الجزائر، أفريل 2005.
[3]- محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر، مرجع سابق، ص 157.

- تحسين نتائج الاستثمارات من خلال هيكلة الفروع وتعميم التكوين والإرشاد.
- تنمية تربية المواشي والدواجن وتنويعها لاسيما في الهضاب العليا والمناطق الجبلية، مع السهر على حماية التراث الجيني.
- الدعم الانتقائي والانتقالي لعمليات تحول النشاط وإعادة توجيه القدرات الفلاحية.
- تحسين محيط المستثمرات بواسطة تنمية المؤسسات الصغيرة للخدمات وصناعة التبريد، وتشجيع التكامل بين المنتجين والصناعة الغذائية الفلاحية، وترقية منظمات الضبط المهني والمشترك بين المهن، وتعزيز طاقات غرف الفلاحة ودورها.
- ترقية الصادرات الفلاحية لاسيما المنتجات المحلية والفلاحة الحيوية (البيولوجية) وحمايتها عن طريق الترتيب، التصديق والتنويع.
- تعزيز استحداث مناصب العمل في قطاع الفلاحة من خلال دعم اندماج الشباب ذوي الشهادات وكذا الإدماج الفعلي للتشغيل الفلاحي ضمن ترتيب الحماية الاجتماعية.
- تطوير وسائل مكافحة الآفات الزراعية بما فيها الجراد والطفيليات والوقاية منها، بما في ذلك رد الاعتبار إلى وسائل العمل الجوي.

وسيرافق إنعاش الفلاحة أيضا بمواصلة بذل الجهود في مجال التنمية الريفية، لاسيما من خلال:

- دعدم النشاطات المدرة للمداخيل والمستحدثة لمناصب العمل، والإنتاج المساهم في تحسين الأمن الغذائي للعائلات.
- مواكبة التنمية بالحصول على وسائل التقنية وعلى قروض.
- برامج تسيير وتنمية الغابات والسهوب التي تستحدث مناصب الشغل وتحافظ على الوسط الطبيعي.
- تعزيز عملية حصول سكان الأرياف على الخدمات الأساسية (الماء، الكهرباء والغاز) وكذا مواصلة برامج الإسكان الريفي.

3.1.2- في ميدان السياحة والصناعة التقليدية والصيد البحري:

تشكل السياحة عنصرا من عناصر القوة يجب على الجزائر أن ترفع من خلالها مستوى إيراداتها الخارجية ومضاعفة قدراتها في استحداث مناصب الشغل، مع ما لهذا النشاط خصوصا من تأثير في قطاع الخدمات كله، ستسهر "الحكومة" على ما يأتي[1]:

- تثمين المنشآت الأساسية العمومية الموجودة عن طريق الشراكة وعقود التسيير والخوصصة، لتحسين جودة الخدمات وإدراج الحظيرة الفندقية الجزائرية ضمن الشبكات الدولية للسياحة.
- تشجيع الاستثمار في الفندقة من أجل تأهيل القدرات والمواقع والمسالك السياحية الوطنية على مستوى الشواطئ والصحراء والحمامات المعدنية، الذي سيدعم بواسطة التصديق على المؤسسات وتصنيفها.
- ترقية وتأطير وكالات الأسفار والترقية السياحية اللذان يكونان مصحوبين بمساهمة عمومية في ترقية المنتوج السياحي الوطني في الخارج، عن طريق المعارض والعروض وغيرها من التظاهرات الدولية.
- حث الجماعات المحلية على تثمين عناصر القوة لديها، التاريخية منها والثقافية والحرفية وغيرها عن طريق التظاهرات الملائمة.

وعلى مستوى مناطق جنوب البلاد، فإنَ ترقية السياحة وتشجيعها سوف يندرجان ضمن البرامج التنموية، وتحقيق مردودية المنشآت الأساسية المنجزة وتحسين الموارد والتشغيل لفائدة السكان.

إنَ تنمية الصناعات التقليدية التي تشمل العديد من آليات التأطير والدعم، سيكون عاملا ضروريا لمصاحبة الانطلاق الفعلي للنشاط السياحي في اتجاه الزبائن الجزائريين والأجانب، وستتم مواصلة برنامج العمل الممتد إلى غاية 2010من أجل تطوير الصناعة التقليدية وستساهم الحكومة في دعمها بما في ذلك عن طريق الآليات المختلفة للاستثمارات المصغرة[2].

أمَا ميدان الصيد البحري، فلقد ظل منذ سنوات موضوع سياسة هيكلية وتنموية حقيقية أعطت نتائج أولى مشجعة، وستواصل "الحكومة" انتهاج هذه السياسة وتعزيزها بواسطة[3]:

- عمل رسم خرائط بتحديد الموارد.
- دعم تكوين الشباب على مهنة الصيد البحري بالموازاة مع تأطير هذه المهنة.
- تعزيز شبكة الموانئ وملاجئ الصيد البحري.

[1]- البرنامج التكميلي لدعم النمو لفترة 2009/2005، مرجع سابق.
[2]- محمد بلقاسم حسن بهلول، نفس المرجع، ص 161.
[3]- البرنامج التكميلي لدعم النمو لفترة 2009/2005، نفس المرجع.

- تشجيع الاستثمار في ميدان دعم الصيد البحري، منذ بداية هذا النشاط إلى نهايته.
- مواصلة دعم رصد القروض لاستحداث الأنشطة في ميدان الصيد البحري لفائدة المتعاملين الاقتصاديين والشباب على الخصوص.

4.1.2- الاتصالات والتكنولوجيات الجديدة:

سوف تهتم "الحكومة" بهذا الميدان بشكل خاص، وفي هذا الصدد فإنَها ستسهر على[1]:

- استكمال عملية فتح المنافسة في مختلف مقاطع سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية والبريد، والتشجيع على تطوير دخول شبكة الانترنت ذات المنسوب العالي.
- استكمال إعادة صياغة الإطار القانوني من أجل تطوير التجارة الالكترونية والخدمات الحكومية عبر الخط.
- الشروع في فتح رأسمال شركة "اتصالات الجزائر" لشريك استراتيجي لتحسين مردوديتها وإعادة تموقعها كرائد في السوق.
- الإسراع في وتيرة عصرنة البريد عن طريق رد الاعتبار لشبكته وتوسيعها وإدخال الإعلام الآلي في عملياته.
- مواصلة عصرنة الخدمات البريدية والمالية البريدية.
- الحفاظ على الخدمة الشاملة وتطويرها لتمكين سكان الأرياف والمناطق البعيدة عن المراكز الحضرية من الوصول إليها.

وفي الأخير، تحسين مردودية النشاط في قطاع المواصلات السلكية واللاسلكية والبريد بواسطة التدابير الملائمة من أجل جذب المزيد من الاستثمارات والسَماح بذلك تحسين الخدمات المقدمة.

وزيادة على ذلك، فإنَ الحكومة وهي تواصل تنفيذ إستراتيجيتها في قطاع البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، ستعمل على تحديد وانجاز مخطط عمل سريع وحقيقي لتطوير واستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال قصد تشييد مجتمع جزائري للإعلام.

[1]- زرنوح ياسمينة، نفس المرجع، ص 201.

ولتكريسها ستشمل ضمن مكوناتها[1]:

- حفز الابتكار والإبداع بفضل توفير المحيط المناسب، لاسيما بإنجاز الحظيرة التكنولوجية بسيدي عبد الله.
- عصرنة وتكييف برامج التكوين على هذه التكنولوجيات الجديدة بتنويع الدروس المقننة في مجال الانترنت، التسيير والإدارة، وذلك على الخصوص بتكثيف شبكة الأكاديميات المتخصصة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

2.2- رفع التحدي في مجال الموارد المائية:

إنَ الموارد المائية تشكل بسبب أهميتها الاقتصادية والاجتماعية وبحكم ندرتها أيضا، مسألة ينبغي للبلاد أن ترصد لها من باب الأولوية الوطنية، وسائلها الخاصة وكذلك دعم الشراكة والتعاون الخارجيين وستسعى "الحكومة" على تطوير مسعى استراتيجي يتمحور حول ما يلي[2]:

- حشد المورد واسترجاعه وإنتاجه.
- التسيير والتوزيع الرشيدين لهذا المورد.
- مواجهة الكوارث المتصلة بالعامل المائي والوقاية منها.

1.2.2- حشد الموارد المائية، استرجاعها وإنتاجها: ولتحقيق ذلك يجب القيام بـ[3]:

1.1.2.2- بناء السدود:

عملا على تفادي تبديد الموارد المائية، فإنَ الأولوية المطلقة سوف تولى لإنهاء البرنامج الكبير للسدود وانجازات التحويل الجارية، غير أنَه قد يمكن برمجة بناء سدود جديدة على ضوء الإمكانيات قصد تدارك العجز الكبير.

ومن ضمن العمليات الجارية سنذكر على الخصوص الانجازات المتصلة بسد بني هارون والمشاريع الكبرى للتحويلات انطلاقا من سد تاقصبت نحو العاصمة وانطلاقا من سد الشلف نحو وهران مرورا بمستغانم وأرزيو، وعلى هامش هذه الأولويات سوف يتم تحضير دراسات فيما يخص انجازات جديدة، طوال التقليص من البرنامج الجاري، ومنها إنجاز تحويل المياه من عين صالح نحو تامنراست، كما ستسهر الحكومة على صيانة السدود الموجودة وحمايتها لاسيما بواسطة تشجير المواقع.

[1]- البرنامج التكميلي لدعم النمو لفترة 2009/2005، نفس المرجع.
[2]- البرنامج التكميلي لدعم النمو لفترة 2009/2005، نفس المرجع.
[3]- عبد الرحمان تومي، واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2007، ص 45.

2.1.2.2- برنامج حفر الآبار:

سوف يتم تطوير برنامج حفر الآبار بمقدار 20.000 متر خطي كل سنة، ما يقابل 80 مليون متر مكعب سنويا، وذلك في آن واحد مع صيانة الآبار الموجودة.

3.1.2.2- المحاجز المائية:

ستعكف "الحكومة" من أجل سد حاجات الري الفلاحي على تأهيل أكثر من 200 محجز مائي قيد الاستغلال وإنجاز قرابة 300 وحدة جديدة، بوتيرة استكمال الدراسات الضرورية وتوفير الإعتمادات بالنسبة إلى مجموع برنامج الماء.

4.1.2.2- استرجاع المياه المستعملة:

سيتم مباشرة برنامج وطني ضمن هذا النشاط سينصب على انجاز 33 محطة تصفية وكذا صيانة وتأهيل المحطات الموجودة، وستخصص المياه المسترجعة من باب الأولوية كحاجات الصناعة وستتواصل عملية بناء شبكة جمع المياه المستعملة حول برنامج عمل يشمل مجموع 2500 كم.

5.1.2.2- تحلية مياه البحر:

يوجد برنامج هام قيد التحضير لإنجاز محطات كبرى لتحلية مياه البحر عن طريق اللجوء إلى منح الامتياز في إطار المؤسسات المختلطة بالشراكة مع قطاع الطاقة الذي يساهم برؤوس أموال، و"ستدرس الحكومة" إمكانية مشاركة الخزينة في رأسمال الشركات المختلطة لإنجاز وتسيير هذه المحطات قصد تقليص التكلفة النهائية لتحلية المياه[1].

2.2.2- تسيير الموارد المائية وتوزيعها بشكل عقلاني:

وضمن هذا الإطار سوف يتم تطوير شبكات المياه وتوزيعها في إطار الشراكة مع متعاملين أجانب لهم شهرة عالمية، وسوف يتم استكمال المفاوضات الجارية بخصوص منح امتياز توزيع المياه عبر العاصمة، كما ستتبع هذه العملية الأولى تدريجيا بعمليات مماثلة بالنسبة إلى المدن الكبرى الأخرى.

[1]- البرنامج التكميلي لدعم النمو لفترة 2009/2005، نفس المرجع.

وستعمل "الحكومة" أيضا على صيانة شبكات توزيع المياه عبر البلاد قصد تجنب التسربات والغش في استغلالها، ويتعين على الوكالة الوطنية المختصة في هذا المجال دعم وسائلها ومناهجها قصد استئصال تسرب المياه عبر الشبكات واسترجاع ديونها، ولهذا الغرض فإنَه يجب تشجيع اللجوء إلى الشراكة في مجال التسيير ودعم أصحاب الامتياز المحليين على أساس دفاتر شروط تضمن خدمة عمومية ذات جودة عالية في هذا المجال، ومن جهة أخرى سوف يتم تطوير سلسلة من البرامج لتشجيع المستهلكين على اقتصاد المياه[1].

وفي الميدان الفلاحي، سوف يتم تطوير الري حسب وتيرة نمو هذا المورد، وسوف تتواصل عملية رد الاعتبار للمساحات المسقية وتوسيعها إلى جانب تأهيل قدرات التسيير للهيئات المكلفة بهذه المساحات، كما "ستشجع الدولة" تطوير الري بفضل اتخاذ إجراءات تحفيزية واللجوء إلى تقنيات التقطير الاقتصادية[2].

3.2.2- الوقاية من الكوارث المرتبطة بالمياه وامتصاصها:

ستواصل "الحكومة" أعمال انجاز المنشآت لحماية المناطق السكانية من الفيضانات، كما ستعكف على انجاز أشغال امتصاص آثار صعود المياه في ولايتي ورقلة والوادي، وسيتم التكفل بهذا الملف بشكل استعجالي بحشد المخصصات المالية الضرورية وبإشراك المتعاملين الأكفاء في هذا المجال ومتابعة عملية التنفيذ، كما أنَه سيتم تحسين تسيير مساحات الري لهذه المنطقة ومتابعته قصد تجنب انتشار ظاهرة صعود المياه وتكرارها[3].

3.2- سياسة تهيئة الإقليم:

إنَ سياسة تهيئة الإقليم من شأنها أن توفر على المدى المتوسط تصور التنمية الوطنية وإطارا توجيهيا للأعمال الواجب إنجازها، ومن شأنها أن توجه جهد التنمية نحو تحقيق انسجام وتوازن بين المناطق والقضاء على اللامساواة المتفاقمة.

إنَ إستراتيجية تهيئة الإقليم هذه سبق أن كانت محل دراسة إستشرافية تمتد حتى أفق 2020 حيث تتوفَر لها أدوات الإسناد من خلال صندوقين، أحدهما مخصص لجنوب البلاد والثاني لمناطق الهضاب العليا.

وفي هذا الإطار يجب أن تعزز سياسة البنى التحتية الكبرى والأشغال الكبرى قصد تحسين الظروف المعيشية والنشاط الاقتصادي لهذه المناطق[4].

---

[1]- عبد الرحمان تومي، واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، مرجع سابق، ص 51.
[2]- البرنامج التكميلي لدعم النمو لفترة 2009/2005، نفس المرجع.
[3]- البرنامج التكميلي لدعم النمو لفترة 2009/2005، نفس المرجع.
[4]- البرنامج التكميلي لدعم النمو لفترة 2009/2005، نفس المرجع.

1.3.2- البنى التحتية الخاصة بالطرق[1]:

فضلا على المشروع الضخم الخاص بالطريق السريع شرق/غرب، فإنَ حافظة الدراسات والانجازات تتضمن ما يلي:

- الطريق العرضي للهضاب العليا.
- الطريق العرضي الثاني للجزائر العاصمة.
- استكمال الطريق العابر للصحراء.
- تهيئة الطرق الساحلية.
- بناء منشآت التخفيف من ازدحام المدن الكبيرة.
- وضع برنامج هام ومتواصل لصيانة شبكة الطرق الموجودة.

ومن هنا يتعين السهر على التحكم في تكاليف الإنجاز وتمديد البرمجة حسب أهمية الموارد المرصودة لإنجاز هذه الورشات.

2.3.2- البنى التحتية للمطارات:

العمليات الكبرى الواجب التقدم في إنجازها واستكمالها هي[2]:

- مواصلة إنجاز المطار الجديد لمدينة الجزائر.
- توسيع قدرات استيعاب مطارات وهران، عنابة، سطيف وبرج باجي مختار وكذا إنجاز مطاري الشلف والبيض.
- تحويل مطار حاسي مسعود إلى خارج المنطقة البترولية.

وسوف تتم مواصلة عملية تحديث الأسطول الجوي الوطني وتحسين تسييره من خلال ترقية الشراكة مع متعاملين لهم شهرة عالمية[3].

[1]- البرنامج التكميلي لدعم النمو لفترة 2009/2005، نفس المرجع.
[2]- هدير عبد القادر، نفس المرجع، ص 210.
[3]- البرنامج التكميلي لدعم النمو لفترة 2009/2005، نفس المرجع.

3.3.2- البنى التحتية البحرية:

في مجال صيانة الموانئ وتوسيعها سيشمل البرنامج على [1] :

- صيانة الهياكل القاعدية وتطويرها.
- تطوير الموانئ النفطية وتطويرها.
- إنجاز مرفأ ثاني للحاويات في ميناء الجزائر، وتوسيع الموانئ الموجودة.

4.3.2- البنى التحتية الخاصة بالسكك الحديدية:

من المشاريع الهامة التي يجب إنجازها ما يلي[2]:

- إنجاز خط يربط رجم دموش بالمشرية.
- تمديد الخط العرضي للهضاب العليا.
- الخط الحلقي جنوب حاسي مسعود/الجلفة.
- تحديث شبكة السكك الحديدية للعاصمة.

المطلب الثالث: تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي.

كما رأينا سابقا فإنَ نتائج الإصلاحات التي طبقتها الجزائر منذ سنة 1988 كانت محدودة ومكلفة اجتماعيا، فلو أن مكَنت هذه الإصلاحات الجزائر من تحقيق بعض التوازنات على مستوى الاقتصاد الكلي، فإنَها لم تتم بعد على صعيد النمو والاستثمار بالشكل الكافي، حيث أنَها لم تؤدي إلى تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، ومن ثمة كانت هذه الإجراءات محدودة على قدرة الاقتصاد الجزائري على التكيف مع محيطه العالمي.

لذلك فإنَ المسألة هنا هي مسألة إدراك طبيعة الوسائل الكفيلة اقتصاديا بمواجهة فعالة لهذه التحديات، وذلك بصياغة البدائل الفعاَلة، وإعداد الإستراتيجية التي من شأنها تحفيز وتأهيل الاقتصاد الجزائري أن يندمج في الاقتصاد الدولي وفق المستجدات الأخيرة (من أثار العولمة ونتائجها) بأحسن كيفية.

[1]- البرنامج التكميلي لدعم النمو لفترة 2009/2005، نفس المرجع.
[2]- البرنامج التكميلي لدعم النمو لفترة 2009/2005، نفس المرجع.

وفي هذا الإطار نقدم مجموعة من التصورات والاقتراحات التي برأينا "تمكن الجزائر" من ذلك.

1- جذب الاستثمار الأجنبي والاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إنَ من بين الوسائل الكفيلة بإدماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي الاستثمار الأجنبي الذي يتطلب توفير المناخ اللازم له وتأهيل الاقتصاد الجزائري لمواكبة متطلبات المنافسة من خلال الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر الركيزة الأساسية لاقتصاد السوق[1].

1.1- جذب الاستثمارات الأجنبية:

جذب الاستثمارات الأجنبية، ومحاولة إرجاع الاستثمارات العربية والأجنبية والجزائرية الموجودة بالخارج، وذلك بالعمل على تهيئة بيئة استثمارية مستقرة وثابتة، منها تبسيط الإجراءات الإدارية وتحديد لجنة أو وكالة واحدة لتوجيه وتقييم هذه الاستثمارات، وبالتالي الرد الموضوعي السريع على أصحاب الملفات[2] إلى جانب تطوير التشريعات والقوانين المنظمة لعمليات الاستثمار الأجنبي، وإزالة القيود أمامها محاولين قدر الإمكان أن تتجه مشروعات هذا الاستثمار إلى المجالات الأكثر أهمية في الاقتصاد[3].

ويعتبر الأمر رقم 03/01 الصادر 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار في الجزائر كخطوة في الاتجاه الصحيح ونحو زيادة فرص الجزائر في استقطاب الاستثمار الأجنبي ويجب أن تتلوها خطوات أخرى في هذا المجال[4].

2.1- الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لهذه المؤسسات من أهمية في عملية التنمية الاقتصادية وامتصاص البطالة إلى جانب قيام هذه المؤسسات بإعادة تأهيل وتنمية مواردها البشرية لمواكبة متطلبات التكنولوجيا الحديثة، الشرط الأساسي لتطور هذه المؤسسات وتطور الاقتصاد الجزائري [5].

2- إصلاح الهياكل والقطاعات الاقتصادية:

وكذلك للاندماج في الاقتصاد العالمي لبد من إصلاحات كبيرة على مستوى الهياكل والقطاعات الاقتصادية المختلفة والتي تعتبر نقطة حسَاسة جداً يجب أخذها بمحمل الجديَة والفعَاليَة.

[1]- عبد الرحمان تومي، نفس المرجع، ص 75.
[2]- عبد الرحمان تومي، نفس المرجع، ص 80.
[3]- أخلف محمد، نفس المرجع، ص 112.
[4]- محمد يوسفي، بدون عنوان، مجلة الإدارة، المجلد 12 العدد 32، 2002، ص 21.
[5]- محمد بلقاسم حسن بهلول، نفس المرجع، ص 183.

1.2- إعادة الاعتبار لقطاع السياحة:

إنَ للسياحة غايات من الممكن إدراكها بسهولة، فهي القطاع الأكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهي القطاع الذي يمكن أن يسهم في تطوير القطاعات الأخرى، ولذا نرى أنَ السياحة في بعض الدول تحتل مكانة مرموقة من بين القطاعات الأخرى في الاقتصاد انطلاقا مما تدره من النقد الأجنبي، وفي الحقيقة إنَه كما أريد أن تكون للسياحة مكانتها اللائقة بها في الجزائر، فإنَ الطريق المؤدية إليها لا تزال في بدايتها، ومع ذلك فالوصول إلى الهدف ليس مستحيلا إذا تكاثفت الجهود واستمرت، ومن هذا المنطلق نرى من الضروري تقديم بعض الضوابط الواجب تبنيها لإرساء ثقافة سياحية فعالة، منها[1]:

- تسخير وسائل الإعلام للتعريف بالكنوز السياحية المتنوعة التي تزخر بها بلادنا.
- وضع إستراتيجيات سياحية ترتكز على المنطق وتنبثق من واقع الجزائر وتنفتح على الثقافات السياحية في العالم تأخذ أحسنها وتترك أسوأها.
- إنشاء معاهد متخصصة في السياحة تعمل على إرساء ثقافة سياحية لدى القائمين على المرافق السياحية المختلفة كل في موقعه ولدى المواطنين بواسطة الإشهار للتمكن من استمرارية الجهود وتجسيد الأهداف بتكلفة أقل وربح أكبر.
- صياغة نموذج لكل منطقة من المناطق السياحية، بحيث ينفرد كل نموذج عن الآخر بما يتلاءم وطبيعة كل منطقة وما تزخر به من إمكانيات سياحية.
- إتقان اللغات الأجنبية الأكثر رواجا في العالم كاللغة الإنجليزية من طرف المرشدين لإمكانية التحاور والتفاهم وتجنب الحرج الذي قد ينجر عن استعمال لغة لا يفهمها السائح.
- وجوب التحلي باللياقة الأدبية في التعامل مع السياح، محليين كانوا أم أجانب، ولا يمكن أن يحدث ذلك إلاَ بالاختيار الدقيق لأشخاص اعتمادا على معايير موضوعية.
- اعتماد الصدق في الكلمة والتفاني في العمل والحفاظ على الأمانة والرزانة في التعامل.

2.2- إعادة الاعتبار لقطاع الفلاحة:

[1]- هدير عبد القادر، نفس المرجع، ص 212.

يجب إعادة الاعتبار لقطاع الفلاحة من خلال سياسة استثمارية جريئة، وذلك بإنشاء السدود الشيء الذي يساعد على تنشيط مختلف المنتجات الزراعية خاصة الحبوب، إلى جانب تشجيع البحث الزراعي وزيادة الدعم المقدم لهذا القطاع، حيث أن الجزائر لا تقدم سوى 05% من الدعم إلى الزراعة، في حين أنَ المنظمة العالمية للتجارة تسمح بدعم أقصى قدره 10%، وأنَ بعض الدول أعضاء فيها تطبق نسب تجاوزت بكثير هذا المستوى، وصلت في بعض الحالات 50% [1].

3.2- إصلاح المنظومة البنكية:

إصلاح المنظومة البنكية، وذلك بابتعادها عن التسيير الإداري وإتباعها الأدوات وقواعد التسيير البنكي المتعارف عليها دوليا، فلا يعقل أن يبقى 2800 ملف طلب قروض مشاريع في البنك الوطني الجزائري معلقة بسبب أنَ دراسة هذه الملفات يستغرق أكثر من سنة [2] .

إنَ الحل الأمثل لتطوير النظام المصرفي الجزائري هو بخصخصة البنوك العمومية التي تعرف بالخدمة الرديئة لغياب المنافسة، فكما هو الحال اليوم نرى التردد الواضح من طرف الحكومة الحالية في فتح رأسمال بنك القرض الشعبي الجزائري رغم أنَ هذا الحل هو الأمثل لتطوير القطاع والذي لامناص منه.

4.2- دعم بعض الصناعات:

تقديم الدعم إلى بعض الصناعات، حيث أنَ ترتيبات النظام الجديد للتجارة، تسمح بتقديم أنواع عديدة من الدعم لبعض الصناعات، خاصة الدعم المقدم لبرامج البحث والتطوير، حيث لا تتجاوز نسبة نفقات البحث والتطوير في الجزائر إلى الناتج الوطني الإجمالي 0.3% وهي نسبة ضعيفة جدا، لذلك يجب تشجيع مشاريع البحث والتطوير والابتكار، وأن لا تبقى هذه المشاريع في أدراج المكاتب أو رفوف مكتبات الجامعات، بل لابد أن تلقى طريقها إلى التطبيق، وذلك بتوطيد العلاقة بين الجامعات ومراكز البحث والمؤسسات والإدارة الاقتصادية، الشيء الذي يمكننا من التحكم واستعمال التكنولوجيا الحديثة[3].

5.2- تنشيط بورصة الجزائر:

وذلك بنهج سياسة إعلامية ناجحة ووضع برامج إعلامية كاملة للترويج عن مجالات وأدوات الاستثمار في الجزائر، وتوفير المعلومات المالية والإحصائية اللازمة للمستثمرين، إضافة إلى استعمال بورصة الجزائر كوسيلة لخوصصة

[1]- سعيد بركات، الجزائر آفاق 2010 التنمية والديمقراطية، دار النشر غير موجود، الجزائر، 2003، ص 36.
[2]- سعيد بركات، نفس المرجع، ص 38.
[3]- موزاي بلال، الاستثمار والتنمية الاقتصادية تجربة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003، ص 152.

المؤسسات العمومية والاستعانة بالخبرات والتجارب الأجنبية وتوفير الكادر المؤهل لتسييرها وتطوير التشريعات والقوانين المديرة لهذه البورصة لتتلاءم مع التطورات العالمية في هذا المجال[1] .

3- انضمام الجزائر للتكتلات الاقتصادية وتعزيز مكانتها عالمياً:

من بين الأمور المطروحة في الوقت الرَاهن والتي تظهر درجة الاندماج في الاقتصاد العالمي الانضمام للتكتلات الاقتصادية، التي تعطي للاقتصاد قوة في مواجهة مختلف العوامل الاقتصادية الخارجية خاصة جانب المنافسة العالمية لمختلف الاقتصاديات.

1.3- انضمام الجزائر للتكتلات الاقتصادية العالمية:

يجب أن يكون قرار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة الوشيك مبنياً على ما نخسره أو ما نجنيه في حالة الانضمام أو عدمه، وأن لا يكون ذلك تحت تأثير ضغط كبار المضاربين، وأن توظف لصالحها النصوص المعتمدة حديثا من قبل المنظمة، مثل إجراءات الإنقاذ برسم المادة 19 لحماية القطاعات الحساسة والضعيفة، وتدابير الدعم والتعويض وإجراءات مكافحة الإغراق برسم المادة الرابعة[2] .

وبما أنَ بعض التحديات التي يفرضها النظام الجديد للتجارة الدولية ذات بعد إقليمي، فإنَ مواجهتها تفرض أن تكون السياسة الاقتصادية ذات بعد إقليمي، وذلك بإنشاء التكتلات الاقتصادية والتجارية الجهوية كالاتحاد المغاربي، اتحاد الدول العربية، الشيء الذي يمكَن هذه الدول من زيادة التجارة فيما بينها، وخلق التكامل الاقتصادي بينها بشروط تفضيلية لا تتوفر في ظل انضمام كل بلد على انفراد إلى المنظمة العالمية للتجارة[3] .

2.3- تعزيز مكانة الجزائر ومصالحها على الساحة الدولية [4]:

جاء قرار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في واقع الأمر كنتيجة حتمية لإجراء سابق يتمثل في التزام الجزائر بتطبيق برنامج التعديل الهيكلي، والذي ينص بصريح العبارة على توظيف بعض الآليات التي تؤثر على عنصر العرض خصوصا (كالتعديل الجبائي، الخوصصة، تشيع الاستثمارات، تحرير الأسعار والمبادلات التجارية من وإلى

[1]- موزاي بلال، نفس المرجع، ص 152.
[2]- عمروش رضا، الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة: واقع وتحديات، رسالة ماجستير، علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص49.
[3]- عمروش رضا، نفس المرجع، ص 75.
[4]- زرنوح ياسمينة، نفس المرجع، ص 206.

الأسواق الجزائرية)، فـ"السلطة الجزائرية" تراهن على تحقيق الإصلاح الاقتصادي بشقيه الكلي والجزئي انطلاقا من برنامج التعديل الهيكلي.

والذي يتزامن مع سنة 1998، وهذا يعني انتقال الاقتصاد الجزائري إلى جانب الاقتصاديات التي تعتمد على آليات السوق وتحقيق الأهداف التالية[1]:

- تحرير المبادلات التجارية.
- قابلية العملة الوطنية للتحويل.
- الاستمرار في خوصصة المؤسسات العمومية.
- ترشيد النفقات العمومية.

باستثناء التوازنات الاقتصادية الكبرى المتمثلة في تحرير المبادلات التجارية وتحرير الأسعار ورفع الدعم عن مواد الاستهلاك والشروع في خوصصة المؤسسة العامة التي كانت محور التنمية في العهود السابقة، فإنَ المحللين الاقتصاديين الوطنيين والدوليين يجمعون على أنَ التوازنات الاقتصادية الجزائية وعلى مستوى الجهاز الإنتاجي تبقى عالقة وبدون تسوية.

فتحرير المبادلات التجارية في غياب أو ندرة المنتوج الجزائري وما يعانيه من مصاعب على المستويين الكمي والنوعي، نجم عنه تدفقات سلعية أجنبية غزيرة إلى الأسواق الوطنية والتي تحمل علامات تجارية متنوعة.

إنَ هذا التحرر التجاري غير المتكافئ برزت آثاره السلبية على المدى القصير بحيث أصبحت السلع الأجنبية بديلا منافسا للمنتجات الوطنية، ولا نندهش إذا قلنا أنَ كثيرا من المؤسسات الإنتاجية العمومية والمتخصصة في النسيج وتحويل المواد الكيماوية وغيرها تعرضت إلى هزات عنيفة أودت بها في النهاية إلى الحل والتصفية أو إلى الخوصصة.

إنَ انفتاح السوق الجزائرية على الشركات الأجنبية قد يؤدي إلى إشراك المؤسسات الجزائرية في امتحان صعب وبدون تحضير تكون نتيجته في النهاية[2]:

[1]- عمروش رضا، نفس المرجع، ص 76.
[2]- عمروش رضا، الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة: واقع وتحديات، مرجع سابق، ص 77.

- إلزام المؤسسة الإنتاجية الجزائرية على طرح وبيع منتجاتها في الأسواق العالمية تحت علامة منتوج جزائري، لكن الواقع الذي تعيشه هذه المؤسسات بمختلف أشكالها صغيرة، متوسطة، كبيرة، خاصة أو عامة لا يسمح بتحقيق هذه الأهداف الطموحة جدا.

مما سبق يتبين لنا أنَ الجهاز الإنتاجي للاقتصاد الجزائري وبمختلف مكوناته يفتقد إلى الكفاءة التنافسية أو التنافسية الدولية التي تؤهله لأن ينافس ويكتسب في الأسواق المحلية والدولية.

إنَ هذه العوامل ساهمت في إنعاش اقتصاديات الدول المتقدمة ومكنتها في المحافظة على تفوقها الإنتاجي والتوزيعي وعملت على تطوير قدراتها التنافسية على المستوى الدولي.

إنَ هذا التحفظ لا يعني البتة الرجوع إلى السياسة الاقتصادية التقليدية والتي تكرس "سياسة الحماية وغلق الأسواق واحتكار السلطات العمومية للتجارة الخارجية"، بل إنَه من الضروري توفير الحد الأدنى من الشروط والظروف التي تمكَن الاقتصاد الوطني من الإقلاع ودفع بقوة جهازي الإنتاج والتوزيع لأن يقوما بما هو مناط بهما.

فمن أجل تفعيل المؤسسة الإنتاجية في "النشاط الاقتصادي الوطني وتحضيرها للألفية الثالثة" لمواجهة التحديات والضغوطات الناجمة عن قرار الجزائر بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يقتضي بالضرورة توافر جملة من العوامل[1]:

- تشكيل وتوسيع البنية التحتية التي تساعد على الأداء الإنتاجي المتميز للمؤسسة وتساعد على رفع الكفاءة الإنتاجية لها (مطارات، طريق سريعة، موانئ، ورش إنتاج قطع غيار، ...).
- استحداث مكاتب متخصصة في التنشيط الوظيفي للمؤسسات والتي تستخدم احدث تقنيات التسيير المطبقة على المستوى العالمي.
- ربط المؤسسة بالمكاتب والمخابر التقنية المتخصصة في الأبحاث الصناعية والتي تقوم بتسويق نتائج أبحاثها للمؤسسات الإنتاجية.
- مكافأة وتشجيع المؤسسات الرائدة والمتفوقة في مجالي الإنتاج والتوزيع.
- تشجيع انجاز النشاطات الإنتاجية وفقا لما اتفق عليه بالانجاز بالباطن والتي تقوم بها مؤسسات متخصصة تتميز بالكفاءة والخبرة في الأداء.

[1]- سعيد بركات، الجزائر آفاق 2010 التنمية والديمقراطية، مرجع سابق، ص 58.

- إلزام المؤسسات بعقود الكفاءة والتي تجبر المؤسسات العامة لأن ترقي نشاطاتها الإنتاجية والتوزيعية وفقا لما يتلاءم وتحقيق أهدافها بفاعلية كبيرة.

- إلزام عقود الشراكة في الإطار الإقليمي والجهوي والقاري لاستفادة من الكفاءة والتجربة والتخصص الذي يميز نشاط وتسيير هذه المؤسسات.

- تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة لما لها من أهمية في توطين التكنولوجيا وخلق فرص عمل وتلبية الاحتياجات الاستهلاكية والإنتاجية.

إنَ هذه الإجراءات لا يمكن تحقيقها إلا في إطار إستراتيجية "حمائية انتقائية" تستفيد منها المنتجات الوطنية لفترة زمنية محدودة تتمكن من خلالها المؤسسة من اكتساب المناعة الكافية لتجاوز عقبات المنافسة الأجنبية.

المطلب الرابع: أزمة 2008 والدور الاقتصادي الجديد للجزائر.

انعكست تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول، وتأثرت منها الدول العربية على اعتبار أنَها جزء من منظومة الاقتصاد العالمي وتربطها علاقات اقتصادية، ومن المؤكد أنَ درجة تأثَرها يختلف بين الدول العربية على حسب درجة إرتباطها واندماجها في الإقتصاد العالمي، والجزائر كغيرها من الدول ليست بمنأى من تداعيات الأزمة على الأنظمة والسياسات الإقتصادية والمصرفية...، وتأثَرها بشكل مباشر أو غير مباشر في المدى الطويل أو القصير، ممَا سيؤثر على دورها في النَشاط الاقتصادي والإجراءات المتَخذة لمواجهة والتحوَط من تداعيات الأزمة، فيتجلى "الدور الجديد للدولة" في التدابير الوقائية لتجنب أثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري.

1- آثار الأزمة المالية العالمية على الإقتصاد الجزائري:

مما لا شك فيه أنَ الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات العالمية سوف يتأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية، وإن كان بنسبة أقل مقارنة بالدول الأخرى وذلك للأسباب التالية[1]:

- عدم وجود سوق مالية بالمعنى الفعلي في الجزائر.

- عدم وجود ارتباطات مصرفية للبنوك الجزائرية مع البنوك العالمية بالشكل الذي يؤثر عليها.

[1]- حفيظ صواليلي، البترول ساهم في ارتفاع مداخيل الجزائر، يومية الخبر، العدد 5496، الصادرة في 10 ديسمبر2008، ص 05. لمزيد من الإطلاع راجع الموقع الإلكترون: www.Elkhabar.com

- انغلاق الاقتصاد الجزائري بشكل نسبي على الاقتصاد العالمي، ذالك أنَ الإنتاج الجزائري لا يعتمد على التصدير باستثناء المحروقات وذلك ما يجعله في مأمن من أي كساد قد يصيب الاقتصاد العالمي والكثير من الدول التي تعتمد على الصادرات قد تتأثر بالركود والكساد في الدول المستهلكة لمنتجاتها.

- اعتماد الحكومة الجزائرية على موازنة بسعر مرجعي يقل كثيرا عن أسعار السوق وهذا ما يجنَبها أي انعكاسات في حالة انخفاض أسعار البترول.

وباعتبار أنَ الجزائر من الدول العربية المصدرة للبترول والذي ساهم في ارتفاع المداخيل خلال النصف الأول من سنة 2008 حسب تقرير البنك العالمي الذي أشار إلى أنَ الجزائر حققت نسبة نمو هذه السنة بـ 4,9% مقابل3,1% سنة 2007 وقدرت نسبة النمو خارج المحروقات بـ 6% وهي نتاج النفقات العمومية في قطاعات مثل البناء والخدمات المتعلقة بالبنى التحتية والهياكل القاعدية، وأشار تقرير البنك العالمي أنَ الجزائر تتمتع بوضع مالي مريح إذ قدر احتياطي الصرف نهاية سبتمبر من سنة 2007 بـ 130 مليار دولار بزيادة قيمتها 30 مليار دولار مقارنة بنهاية 2007، إلا أنَ تراجع الأسعار بدأ يشكل بالنسبة للدول النفطية عامل ضغط مستمر وهو ما يتوقع حسبه إلى أنَ سنة 2009 هي آخر سنة لمخطط دعم النمو الاقتصادي الذي جند له أكثر من 150 إلى 160 مليار دولار ستنتهي بنسبة نمو متواضعة تقدر بـ 3,8%، ومع تراجع أسعار البترول إلى أقل من 50 دولار للبرميل واستمرار تدني الأسعار وعزوف الرأسمال الأجنبي على الاستثمار في الجزائر فمن المتوقع أن تتأثر المشاريع الخاصة بالهياكل القاعدية والبنى التحتية التي تمول من قبل الدولة تدريجيا فضلا عن تأثر المداخيل الجبائية أيضا وهو ما من شأنه أن يؤثر على الاقتصاد الجزائري[1].

وعن تأثيرات الأزمة المالية على القطاع المصرفي فتشير التقارير الاقتصادية بأنَ الجزائر في منأى من تداعياتها نظرا لعدم مخاطرتها في مجال التوظيف المالي، فضلا عن عدم ارتباط بنوك الجزائر بشبكات وتعاملات خارجية رغم الخسائر المسجلة في أصول البنوك الكبرى والمقدرة من قبل بنك التسوية العالمية بـ 650 مليار دولار وأكثر من 1400 مليار دولار حسب صندوق النقد الدولي، وكنتيجة للتسيير الحذر لاحتياطات الصرف الجزائرية مع غياب أي استثمار في أصول ذات مخاطر، وتفادي خسائر في رأس مال محافظ الأصول، ذلك ساهم في تحقيق نسبة مردودية مقدرة بـ 4,6%عام 2007 موازاة مع تخفيض قيمة المديونية الخارجية التي بلغت نهاية نوفمبر 2008 ما قيمته 3,9 مليار دولار، وأشار محافظ بنك الجزائر إلى أنَه تم تقليص التزامات البنوك اتجاه الخارج التي تمثل أقل من 01% من مواردها وتم التركيز على التمويل المحلي بالدينار الجزائري بالنظر لتسجيل فوائض في الادخار تقدر بنسبة 57.2% في 2007 و55% في 2006 و52% في 2005، وقد بلغت قيمة صندوق ضبط الموارد في نهاية نوفمبر 2008 نسبة 40% من الناتج الوطني الخام وهو عامل يساهم في امتصاص الصدمات الخارجية الناتجة عن الأزمة، إضافة إلى أنَ فائض السيولة النقدية في البنوك الجزائرية قدر بـ 4192 مليار دينار أي ما يعادل 58,14 مليار دولار يكفي لتمويل الاقتصاد وتغطية كافة النفقات لمدة تتجاوز السنتين، وتعتبر توظيفات الجزائر المالية من احتياطاتها والمقدرة بحوالي 70 مليار

[1]- حفيظ صواليلي، البترول ساهم في ارتفاع مداخيل الجزائر، مرجع سابق، ص 05.

دولار بنسب متواضعة تصل 15% على شكل سندات خزينة أمريكية بنسبة 3.8%، وتوظيفات لدى البنوك من الدرجة الأولى بعيدة عن المخاطرة[1].

ورغم الآثار غير المباشرة للأزمة العالمية، إلا أنَه قد انعكست إيجابا على بعض الجوانب في الاقتصاد الجزائري وتمثلت في النقاط التالية[2]:

- انخفاض أسعار العديد من السلع في السوق العالمية: فكما يؤدي نمو الاقتصاد العالمي إلى زيادة أسعار السلع فركوده يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع في السوق العالمية، وباعتبار الجزائر بلد مستورد للسلع فالأزمة نافعة للاقتصاد على الأمد القريب.
- انخفاض تكاليف مواد الإنتاج قد يخلق ديناميكية في الاقتصاد، ومثال انهيار أسعار الحديد ساعدت قطاع العقار في الجزائر على النهوض بعد تعثَره إثر ارتفاع أسعاره في السوق العالمية.
- اختلال التوازنات المالية الكبرى إن استمرت أسعار المحروقات في الانهيار.
- الركود الاقتصادي سيؤدي إلى إفلاس الكثير من الشركات والمؤسسات عبر العالم، وبقاء بعض الشركات الكبرى يؤدي إلى احتكار السوق العالمية وبالتالي رفع الأسعار مجددا.
- الأزمة الاقتصادية قد تحد من الاستثمارات الخارجية.
- تراجع التحويلات المالية بشكل ملحوظ.

2- التدابير الوقائية لتجنب آثار الأزمة المالية العالمية على الإقتصاد الجزائري:

بالرغم من أنَ الجزائر لم تتأثر بالأزمة المالية بشكل مباشر إلا أنَها قد تتأثر بالركود الاقتصادي ويمكن أن تبرز بعض الاختلالات في عام 2009 رغم احتلالها المرتبة العاشرة حاليا باحتياطي صرف عالمي قدره 140 مليار دولار أي بعد ألمانيا بـ 150 مليار دولار، وقبل فرنسا بـ 125 مليار دولار، لذلك فإنَه من الأجدر إنشاء "صندوق سيادي" مكلف بتطوير-بالشراكة مع القطاع الخاص- قواعد تنمية اقتصادية متوازنة، يكون مدعما بمجلس مراقبة يتكون من مجموعة من الخبراء والاقتصاديين، ويعرَف الصندوق السيادي على أنَه "عبارة عن صندوق للتوظيف المالي يكون ملكا للدولة ويسيَر الادخار المحلي ليتم استثماره في توظيفات متعددة من أسهم وسندات"، ويتواجد 40 صندوقا سياديا أهمها سلطة أبو ظبي للاستثمار الذي أنشأ في 1976 بقيمة 943 مليار دولار، والصندوق الحكومي الشامل للمعاشات

[1]- حفيظ صواليلي، فوائض السيولة لدى البنوك تجاوزت 33,5 مليار دولار، يومية الخبر، العدد 5506، الصادرة في 22 ديسمبر2008، ص 05.
[2]- حفيظ صواليلي، نفس المرجع، ص 05.

النرويجي المؤسس في 1990، وهيئة الاستثمار الصيني المؤسس في 2007، ويتطلب إنشاء صناديق سيادية ضرورة الالتزام بـ[1]:

- التسيير الفعال والحكم الراشد.
- تسيير المعارف البشرية من خلال تقييم المعرفة، والتخصص المالي الهندسي، والتسيير الإستراتيجي.
- مراعاة المنافسة الدولية في هذا المجال.

فإنشاء صندوق سيادي في الفترة الرَاهنة سيجعل الجزائر تستفيد من الفرص السانحة خاصة مع تدني قيمة الأسهم في البورصات العالمية، ونقص السيولة الذي يمنع المستثمرين على الاستثمار في السوق المالي، وهو ما يمكَن الاستفادة منه عن طريق قوة الجذب في سوق الأسهم من خلال التركيز على النقاط التالية[2]:

- نسب الأرباح الموزعة للأمريكيين هي أعلى من نسب سندات الخزينة الأمريكية.
- تخفيض نسبة تداولات الصناديق المغلقة الأمريكية واليابانية والأوروبية بـ25 من قيمتها.
- انهيار البورصات العالمية قد سجل قيمة سوقية معادلة للقيمة المحاسبية مما يعتبر فرصة استثمارية.
- نسبة نمو أغلبية المؤسسات المقيدة في البورصة تجاوزت السعر مقابل نسبة الفائدة.
- نصف تداولات الأسهم الأمريكية والأوروبية واليابانية تتم بسعر مقابل نسب فائدة أقل من عشرة.
- تخفيض نسب الفوائد إلى مستوى يقترب من الصفر من طرف البنك الفدرالي الأمريكي، والبنك المركزي الأوروبي يجعل سوق الأسهم أكثر استقطابا لدى المستثمرين في السوق المالي.
- اقتراب أسعار الفائدة إلى الصفر يدعم فكرة تحويل سوق السندات إلى سوق أسهم.
- كافة المعلومات السلبية المرتبطة بسوق البورصة تمَ إدراجها في التسعيرة الحالية للأسهم.

[1]- حفيظ صواليلي، الصناديق السيادية تثير الجدل في الجزائر، يومية الخبر، العدد 5505، الصادرة في 21 ديسمبر 2008، ص 05.
[2]- حفيظ صواليلي، نفس المرجع، ص 05.

من العرض السابق من الأهمية أن ننوه إلى أنَ تبني الجزائر لفكرة إنشاء صناديق سيادية ترتكز نحو الاستثمار المالي وتقوم على الشفافية من شأنه أن يعزز من إصلاحاتها المصرفية والتسيير الإداري للاقتصاد خاصة وأنَ توظيفاتها تدنت ويجب توخي الحذر.

خلاصة:

لقيت مرحلة الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق منذ أكثر من عشرية في الجزائر صعوبات عديدة خاصة ذات طابع اقتصادي وإيديولوجي.

فقد اعتمد نظام الاقتصاد الاشتراكي على ملكية الدولة لوسائل الإنتاج واحتكارها للقرارات الاقتصادية، بالإضافة إلى اتخاذ مبدأ التخطيط الإلزامي وتسيير الاقتصاد على أساس تعليمات يصدرها المخطط المركزي لتنفّذ من قبل الوزارات القطاعية التي تشرف بدورها على المؤسسات الاقتصادية.

غير أنّ نموذج اقتصاد السوق المرتقب الوصول إليه نجده يؤسس على عدد من القواعد منها: تحرير النشاطات الاقتصادية، وكذلك التمتع بحرية المبادرة، الشراء، البيع وحتى الاستهلاك.

في هذا الإطار، تأخذ هذه الدراسة العلمية بعدا مميزا بالنظر إلى الرهانات التي تطرحها مساهمة اقتصاد السوق في تطوير القطاع الخاص لا سيّما خلال المرحلة الانتقالية التي تعيشها الجزائر.

أما الرَهان الأول الذي تم التوصل إليه من خلال الدراسة فهو يتعلق "بدور الدولة أثناء المرحلة الانتقالية"، إذ تجد هذه الأخيرة نفسها مدعوة إلى "الانسحاب" من المجال الاقتصادي، لكن في نفس الوقت هي مطالبة بحماية إنتاج المؤسسات الخاصة الوطنية التي تمتاز بمحدودية قدراتها التنافسية بالمقارنة مع المنتجات التي تغزوا السوق الوطنية بعد تحرير التجارة الخارجية.

وبالتالي على "الدولة الإطلاع بدور معقد وحساس"، بما أنَها ستكون في آن واحد "حكم ومتدخل" على مستوى المجال الاقتصادي طول الفترة الانتقالية.

ونعتقد أنَ الأولوية تكمن في جمع و توجيه كل "جهود الدولة من أجل تشجيع أكثر للقطاع الخاص"، وذلك من خلال تكثيف الإجراءات التحفيزية المشجعة لإنشاء المؤسسات الخاصة، بالإضافة إلى العمل على احترام مبدئي المساواة والشفافية عند التعامل مع المتعاملين الخواص بخصوص طلب القروض من البنوك أو إيداع الملفات لإنشاء مؤسسات جديدة.

فالدور الذي لعبته "الدولة الجزائرية في النشاط الاقتصادي"، يعتبر دور كبير من أجل دفع التنميَة وفق المتغيرات العالمية والتي أفرزتها العولمة، ومحاولة منها كذلك جعل الاقتصاد الجزائري اقتصاد يعمل وفق المقاييس الدولية، ويتأقلم مع مختلف المستجدات العالمية، فهي إلى يومنا هذا تسعى وتبذل الجهد الكبير لضم الاقتصاد الجزائري للاقتصاد العالمي رغم العراقيل والصعوبات وضعف المبادرة والقرار خاصة من الناحية السياسية، إلاَ أنَ الرَهانات مازالت مطروحة.

ارتبطت التحولات في دور الدولة الاقتصادي في الدول المتقدمة بالتحولات في الوقائع الاقتصادية وتحديدا بظروف الدورة الاقتصادية من ناحية والتحولات في الفكر الاقتصادي، من ناحية ثانية، فبدأت الدولة محايدة أو تقليدية ثم تحولت إلى فاعلة وأقل حيادية، ثم عادت ثانية لتمارس دوراً أقل فاعلية وأكثر حيادية.

فأثناء فترات الازدهار والانتعاش الاقتصادي تبنت الدول المتقدمة الفكر الاقتصادي الليبرالي الذي يدعو إلى تقليص دور الدولة الاقتصادي وبخاصة في مجالات الإنتاج والتجارة، وحصرها في الأنشطة التقليدية كالأمن والدفاع، وجاء هذا التوجه كجزء من الدفاع عن الحرية الاقتصادية والمنافسة الكاملة التي تتطلب إنهاء كافة أشكال التدخل الحكومي والممارسات الاحتكارية التي كانت قائمة في مرحلة الرأسمالية التجارية، حيث لم يكن وارد عند الكلاسيك حدوث الأزمات الاقتصادية، فالسوق كانت فاعلة أو ساخنة جدا Over heated، وكانت كفيلة بتصحيح أيَة إختلالات أو أوضاع خاطئة، ولكن استفحال الأزمات ومظاهر البطالة والركود بعد الثلاثينيات قد أثبت بطلان دعاوى الكلاسيك، وفتحت المجال لبروز الفكر الكينزي الذي دعا إلى خروج الدولة عن حيادها التقليدي وطالب بتبنيها لدوراً إنمائي يمتد إلى جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية، ثم تم التراجع عن هذه التوجه في بداية عقد السبعينيات من القرن العشرين بعد ظهور صدمات العرض التي أعقبت أزمة أسعار النفط، ودخول الاقتصاد الرأسمالي في حالة من الركود الطويل الأجل، فعادت الهيبة من جديد إلى الأفكار الليبرالية، وهيمنت أفكار مدرسة اقتصاديات العرض بقيادة فريدمان، الذي دعا إلى الخصخصة وابتعاد الدولة عن النشاط الاقتصادي.

في مقابل ذلك نجد أنَ التاريخ الاقتصادي للدول النامية، يشير إلى أنَ حكومات الدول النامية أخذت اتجاها مغايرا فبدأت فاعلة ثم تحولت نحو دور أقل فاعلية وأكثر حيادية، فبلغ التوجه نحو توسيع القطاع العام ذروته في بداية الستينيات من القرن العشرين، ثم تراخى تدريجياً لينحصر في بداية الثمانينات كنتيجة لاشتداد زخم الخصخصة، مع تزايد دور الشركات المتعددة الجنسية وأتساع نطاق العولمة.

من خلال هذه الدراسة توصَلنا إلى مجموعة من النتائج نستعرضها فيما يلي:

– واجهت حكومات الدول النامية مهمة تحقيق التنمية بعد الاستقلال السياسي، وبسبب حداثة تجربتها التنموية، وغياب المناهج والأفكار الاقتصادية المستمدة من البيئة المحلية اندفعت نحو تبني الخيارات التي تطرحها نماذج النمو الاقتصادي الغربية، وأتت خياراتها في معظم الأحيان كرد فعل على الضغوط السياسية والاقتصادية الخارجية أكثر مما أتت كرد فعل على ضغوط البيئة الاقتصادية الداخلية، فأخذت هذه الدول تحاكي السياسات الاقتصادية المطبقة في الدول المتقدمة.

– يجب الاستفادة من تجارب الدول الأخرى، على أن تعتمد تلك الاستفادة على دراسة متأنية لتاريخ الدول المتقدمة، وتحديداً على المراحل التي سعت فيها تلك الدول للخروج من التخلف وتهيئة شروط الانطلاق نحو التنمية، التي تكشف عن وجود دور حيوي للدولة في تحقيق التقدم الاقتصادي، وحماية الاقتصاد الوطني ودعم الطبقة الرأسمالية، ومساعدتها في عملية تجميع الفائض الاقتصادي وتوجيهه لإحداث التراكم الرأسمالي اللازم لعملية التنمية.

– وبناءا على تلك التطورات يمكن القول بأنَ الدولة تلعب دوراً أكبر في عملية النمو كلَما كان الاقتصاد أكثر تخلفاً، كما أنَ التخلف المتزايد أو الدخول المتأخرة من عملية النمو الاقتصادي الحديث سيمارس ضغوطاً كبيرة تدفع بوحدات القطاع الخاص التي تدخل متأخرة إلى السوق إلى الاعتماد بشكل متزايد على سلطة الدولة لمساعدتها على اللحاق بالوحدات الأكثر تقدماً.

– وعلى هذا المنوال فإنَ حاجة الاقتصاد إلى التدخل المكثف للدولة يتعلق بالعوامل آلاتية:

- كلَما كان مدى الأهداف التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها واسعاً، من الناحية الكمية والنوعية.
- كلَما قصر الأفق الزمني الذي تحتاجه عملية تحقيق الأهداف.
- كلَما زادت ندرة الموارد والوسائل المتاحة لتحقيق هذه الأهداف.
- كلَما زادت العوائق غير الاقتصادية أمام عملية التغيير الاقتصادي والتصنيع، والناتجة عن ضعف مرونة أو جمود البنيان الاجتماعي والثقافي والمؤسسي، لأنَ هذه العوامل ستنعكس بدورها على الترتيبات التعاقدية والقانونية، ودرجة التحضر وخصائصه، ودرجة الحراك الاجتماعي، وطبيعة البناء الطبقي، وتركيبة القوى السياسية وحجم المشاركة الشعبية في صياغة وتنفيذ القرارات التنموية، ونظام القيم السائد، ومدى نقدية عمليات التبادل، ومدى تفاعل تلك العوامل مع بعضها البعض.
- كلَما زادت درجة التخلف النسبي للاقتصاد .

– كما أنَ هناك ارتباط قوي بين مستوى التنمية الاقتصادية وبين الفرص المتاحة للقطاع الخاص، وهذا لممارسة الاختيار والمبادرة الفردية، إلاَ أنَه يؤكد من ناحية أخرى على أهمية دور القيود الداخلية وخاصة قيود "التقنية والموارد"، التي لا تترك مجالاً واسعاً لاختيار الشكل المؤسسي الملائم لعملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية.

– ويمكن القول كذلك أنَ عملية الاختيار تجري بصورة تلقائية في الاقتصاديات التي يسيطر فيها القطاع الخاص ونظام السوق، أمَا في الاقتصاديات التي يسيطر فيها القطاع العام ونظام التخطيط المركزي فإنَ عملية الاختيار وآليات التصرف بالموارد الإنتاجية والسياسات الاقتصادية تكون في الغالب دالة لتوجهات النظام السياسي، أكثر من كونها دالة في المتغيَرات الاقتصادية.

– وهناك خمسة أصناف من التدخل الحكومي في المجال الاقتصادي وهي:

- التدخل الحكومي لتوفير رأس المال الاجتماعي، بما في ذلك الحفاظ على القانون والنظام في المجتمع، تحديد الالتزامات القانونية والتعاقدية وتنفيذها، تقديم التسهيلات التعليمية والصحية، والقيام بالوظائف العسكرية والدفاعية. وكلَها يجري تجهيزها عادة من قبل وكالات حكومية.

- توفير البنية الارتكازية الاقتصادية، مثل المصارف المركزية والتسهيلات النقدية والمالية، والطرق العامة والمرافق العامة الأخرى كالماء والكهرباء ووسائل المواصلات والاتصالات وبخاصة شبكات سكك الحديد.

- تطبيق الرقابة المباشرة وغير مباشرة من خلال إجراءات متنوعة مثل التعريفة الجمركية والضرائب والدعم وتقنين السلع والائتمان والرقابة على الأسعار.

- إقامة بعض المشروعات الحكومية، التي تتراوح بين إدارة بعض الصناعات أو بعض المشروعات العامة في صناعات مختلفة، أو الملكية العامة لبعض أو كل وسائل الإنتاج.

- التخطيط المركزي الذي قد يشتمل على تركَز كامل أو جزئي في عملية صنع القرار الاقتصادي في مجلس تخطيط قومي مركزي.

وإنَ كل من الصنف الأول والثاني للتدخل الحكومي يمثلان الحد الأدنى من وظائف الحكومة، ويمثلان النمط السائد في معظم الدول الصناعية المتقدمة، أمَا الصنف الأخير وهو أسلوب التخطيط المركزي الشامل، فيمثل الحد الأعلى للوظائف الحكومية.

– وبصورة عامة، كلَما زادت شمولية وسرعة ما توفره الحكومة من الحد الأدنى من وظائفها، قلَ الضغط أو الحاجة إلى قيامها بوظائفها في حدها الأعلى. فربما يكون الاعتماد على الحد الأعلى من الوظائف الحكومية دليلاً على فشل الحكومة في توفير الحد الأدنى من وظائفها في الماضي والحاضر. ويتحدد النمط الأمثل لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في "إطار الأهداف التي تسعى إلى رفع مستويات التنمية الاقتصادية والبشرية على أن يصاحب ذلك توسيعاً لنطاق ممارسة الاختيار والمبادرة الفردية".

ويمكن الخروج ببعض النتائج الخاصة بدور الدولة في الجزائر والذي مرَ بعدَة مراحل في ظل متغيَرات كثيرة أثَرت وألزمت الجزائر التموكب معها:

– لقيت مرحلة الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق في الجزائر صعوبات عديدة خاصة ذات طابع اقتصادي و إيديولوجي.

– فقد اعتمد نظام الاقتصاد الاشتراكي على ملكية الدولة لوسائل الإنتاج واحتكارها للقرارات الاقتصادية، بالإضافة إلى اتخاذ مبدأ التخطيط الإلزامي وتسيير الاقتصاد على أساس تعليمات يصدرها المخطط المركزي لتنفّذ من قبل الوزارات القطاعية التي تشرف بدورها على المؤسسات الاقتصادية.

– غير أنّ نموذج اقتصاد السوق المرتقب الوصول إليه نجده يؤسس على عدد من القواعد منها: تحرير النشاطات الاقتصادية، وكذلك التمتع بحرية المبادرة، الشراء، البيع وحتى الاستهلاك.

– في هذا الإطار، تأخذ هذه الدراسة العلمية بعدا مميزا بالنظر إلى الرَهانات التي تطرحها مساهمة اقتصاد السوق في تطوير القطاع الخاص لا سيّما خلال المرحلة الانتقالية التي تعيشها الجزائر:

- أمَا الرَهان الأول الذي تم التوصل إليه من خلال الدراسة فهو يتعلق "بدور الدولة أثناء المرحلة الانتقالية"، إذ تجد هذه الأخيرة نفسها مدعوة إلى "الانسحاب" من المجال الاقتصادي، لكن في نفس الوقت هي مطالبة بحماية إنتاج المؤسسات الخاصة الوطنية التي تمتاز بمحدودية قدراتها التنافسية بالمقارنة مع المنتجات التي تغزو السوق الوطنية بعد تحرير التجارة الخارجية.

- يتعلق الرَهان الثاني بالمؤسسة والمقاول الخاص، حيث إذا كانت المؤسسات الخاصة تستفيد من التحرير الفعلي على مستوى فروع النشاطات الاقتصادية التي كانت إلى وقت قريب في حوزة المؤسسات العمومية فيجب بعث استثمارات جديدة.

فهي تعاني من تقلَص حصتها على مستوى بعض فروع النشاط الاقتصادي التي كانت تسيطر عليها حتى وقت قريب قبل دخول المنافسة غير الشرعية للمنتجات القادمة من الخارج.

– كما تبيَن أنَ نجاح العلاقة بين اقتصاد السوق والقطاع الخاص يبقى مرهونا في الجزائر بالدور الذي يقع على عاتق ثلاث متدخلين رئيسين ممثلين في كل من "الدولة" و"المؤسسات الخاصة الوطنية"، بالإضافة إلى "الهيئات الدولية والمؤسسات الأجنبية" خلال المرحلة الانتقالية.

– إنَ الدور الذي لعبته الدولة الجزائرية في النشاط الاقتصادي، يعتبر دوراً كبير من أجل إحداث قفزة تنموية وفق المتغيرات العالمية والتي أفرزتها العولمة، ومحاولة منها جعل الاقتصاد الجزائري اقتصاد يعمل وفق المقاييس الدولية، ويتأقلم مع مختلف المستجدات العالمية، فهي إلى يومنا هذا تسعى وتبذل الجهد الكبير لضم الاقتصاد الجزائري للاقتصاد العالمي رغم العراقيل والصعوبات وضعف المبادرة والقرار خاصة من الناحية السياسية، إلاَ أنَ الرَهانات مازالت مطروحة.

التوصيات:

– إنَ أطروحة ضرورة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلاّ في أضيق الحدود، وترك الأمور لقوى السوق بوصفها كفيلة بحلها قد أثبتت فشلها في "جميع الدول التي تبنت هذا الفكر" بدءاً بالمتقدمة منها، بل كانت السبب وراء العشرات من الأزمات التي لا تزال تتعرض إليها هذه الدول والعالم أجمع حتى اللحظة، ومن الصعوبة بمكان حصر الأدلة على ذلك لكثرتها، ولكننا نكتفي بالإشارة إلى أحدثها، وهي أزمة الرهن العقاري عالي المخاطر في الولايات المتحدة في 2008 والتي ألقت بظلالها القاتمة على الاقتصاد الأمريكي والكثير من دول العالم.

– إنَ ظاهرة العولمة الاقتصادية والتكامل الإقليمي الذي يعد أبرز إرهاصات النظام الاقتصادي العالمي قيد التشكل أصبح ينطوي على مفهوم جديد "للدولة" لا يقتصر على توفير فرص العمل للأفراد وتشريع القوانين الاقتصادية فحسب، بل لبد من ابتكار السياسات والاستراتيجيات الكفيلة بمجارات التحديات التي تفرضها العولمة في كافة المجالات واقتناء الفرص التي تنطوي عليها، وقد يشمل ذلك فضلاً عن إعادة هيكلة القوانين والنظم والرقابة والأمن، توقيع الاتفاقيات الإقليمية والدولية، وتوفير المجال للقطاع الخاص للاستفادة من هذه الفرص، ولكن مقابل ذلك لابد للدولة في العمل على كيفية تجنب الاختراقات التي يمكن أن تحدثها التجارة والاستثمار العالمي عبر الحدود مثل غسيل الأموال، بما في ذلك تجنب الأزمات المالية والاقتصادية الخارجية التي تنتقل إلى الداخل أو التلطيف من آثارها.

– إنَ الليبرالية الجديدة التي نقلتها دول المنطقة عن النماذج الغربية وتسهر على تبنيها دون هوادة تعكس بالضرورة غياب الرؤية المستقلة لهذه الدول بشأن النموذج الأنسب للتنمية ودور القطاع العام في الاقتصاد تبعاً للخصوصيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المحلية، فلبد لها من إيجاد النموذج الأنسب الذي يتماشى ومختلف خصائصها.

– كما أنَ المعادلة الأساسية تتمثل في إقامة شراكات حقيقية وإستراتيجية مع القطاع الخاص بغية التوصل إلى القرارات والسياسات الرشيدة وإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية بالقدر والكيفية التي تضمن رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاه الاجتماعي للأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع.

أمَا التوصيات الخاصة بالجزائر فيمكن تلخيصها فيما يلي:

– يجب على الدولة الجزائرية إعطاء الأولوية لجمع وتوجيه كل "جهود الدولة من أجل تشجيع أكثر للقطاع الخاص"، وذلك من خلال تكثيف الإجراءات التحفيزية المشجعة لإنشاء المؤسسات الخاصة، بالإضافة إلى العمل على احترام مبدئي المساواة والشفافية عند التعامل مع المتعاملين الخواص بخصوص طلب القروض من البنوك أو إيداع الملفات لإنشاء مؤسسات جديدة.

– وفي هذا الصدد من المهم أن "تساهم الدولة" أكثر في تشجيع، تحفيز وتطوير المؤسسات الخاصة الوطنية بدلا من حصر نشاطاتها في التسرع بإدراج مكانيزمات عمل اقتصاد السوق، لذلك نعتقد أنَ على المؤسسات الخاصة الإسراع في القيام بتأهيل شامل لنشاطاتها تبدأ بطرق التسيير المنتهجة في المؤسسة مرورا بالتكنولوجية المستعملة أثناء العملية الإنتاجية حتى تعزز حظوظها لكسب تحدي المنافسة.

– فقد يساهم الانفتاح على الخارج بالتعجيل في تحرير السوق الداخلية، بالإضافة إلى إتمام الإصلاحات التشريعية، المؤسساتية والتنظيمية التي تعمل على حسن سير اقتصاد السوق، كما أنَه من المتوقع أن تستفيد المؤسسات الخاصة من إعانات مادية، مالية وتكوينية تقدَمها مختلف الهيئات الدولية في إطار برامج التأهيل، لكن من شأن التخفيض من الضرائب الجمركية الحد من دعم الإنتاج الوطني.

– وانطلاقا ممَا سبق تظهر ضرورة إعداد إستراتيجية شاملة من طرف الدولة تهدف إلى بعث عجلة النمو بشكل دائم ومرتفع، آخذة بعين الاعتبار جميع الرَهانات التي سبق وأن أشرنا إليها، بالإضافة إلى الآثار الناجمة عن تطبيق مختلف الإصلاحات الاقتصادية على مستوى كل الميادين والقطاعات الاقتصادية منها والاجتماعية كذلك.

آفاق الدراسة:

إنَ موضوع دور الدولة في ظل العولمة واسع ومتجدد مع تطور مختلف المتغيرات العالمية، لذا يصعب حصره ويبقى باب دراسته مفتوحا لمن أراد، وعليه يمكن طرح بعض المواضيع كآفاق للدراسة:

- دور الدولة في ظل الأزمات والحل الثالث.
- العولمة وأثرها على اقتصاديات الدول النامية .
- اقتصاد السوق في ظل المؤسسات المالية الدولية وأثره على دور الدولة.
- الوظائف الجديدة للدولة في ظل اقتصاد السوق.
- الاصلاح الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية.

المـراجـع

I. المصحف الشريف:

01- سورة إبراهيم.

02- سورة الأعراف.

03- سورة الأنعام.

04- سورة الحديد.

05- سورة محمد.

06- سورة الملك.

07- سورة النحل.

08- سورة النور.

09- سورة لقمان.

10- سورة هود.

II. الكتب:

1. باللغة العربية:

01- إبراهيم شيحا، الوجيز في النظم السياسية والقانون الدستوري، الدار الجامعية، بيروت، 2000.

02- إبراهيم كبه، دراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي، ج1، مطبعة العاني، ط2، بغداد، 1973.

03- ابن منظور، لسان العرب، الجزء 12، دار صادر، بيروت، 1966.

04- أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، الجزائر: د.م.ج، 1993.

05- برهان محمد نوري، التطورات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مطبعة اليرموك، بغداد، 1999.

06- جلال صادق العظم، ما العولمة، دار الفكر، ط1، دمشق، 1990.

07- جمال داود سلمان وطاهر فاضل حسون، التخطيط الاقتصادي، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1989.

08- جوزيف شترار، الأصول الوسيطة للدولة الحديثة، ترجمة محمد عيتاني، دار التنوير، ط1، 1982.

09- جوزيف شومبيتر، عشرة اقتصاديين عظام، ترجمة راشد البراوي، دار النهضة، ط1، 1968.

10- د. حازم الببلاوي، دليل الرَجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشَروق، الطبعة الأولى، القاهرة، 1995.

11- د. حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشَروق، الطبعة الأولى، القاهرة، 1998.

12- ربيغينو بريجنسكاي، بين عنصرين: أمريكا والعصر التكنتروني، ترجمة محجوب عمر، دار الطليعة بيروت، 1980.

13- سعيد بركات، الجزائر آفاق 2010 التنمية والديمقراطية، دار النشر غير موجود، الجزائر، 2003.

14- د. سعيد سعد مرطان، مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، بيروت، 1986.

15- د. شوقي أحمد دنيا، النظرية الاقتصادية في منظور إسلامي، مكتبة الخريجي، الطبعة الأولى، الرياض، 1989.

16- طارق لحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999.

17- عبد الجبار أحمد عبيد السبهاني، الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن، 2000.

18- عبد علي كاظم المعموري، تاريخ الافكار الاقتصادية، ج1، الميناء للطباعة والنشر، بغداد، 2006.

19- عبد الله عبد الغني، المشكلة الاقتصادية في الإسلام، المكتب الجامعي، الإسكندرية، بلا تاريخ.

20- عبد الله العروي، العرب والفكر التاريخي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء- بيروت، ط 04، 1998.

21- عبد الله العروي، مفهوم الحرية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء- بيروت، ط 07، 2002.

22- عبد الله العروي، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء- بيروت، ط 07، 2002.

23- د. عدنان خالد التركماني، المذهب الاقتصادي الإسلامي، مكتبة السوادي، الطبعة الأولى، بيروت، 1990.

24- عدنان عباس علي، تاريخ الفكر الاقتصادي، ج1، مطبعة عصام، بغداد، 1979.

25- عرفات تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر عمان، الأردن، 1999.

26- علاوي لعلاوي وآخرون، استقلالية المؤسسة العمومية الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002.

27- فردريك انجلز، نصوص مختارة، ترجمة وصفي ابني، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق، 1972.

28- فريد النجار، البورصات و الهندسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، القاهرة، 1998 – 1999.

29- كارل ماركس، رأس المال، الجزء الثالث، ترجمة: محمد عيتاني، مكتبة المعارف، بيروت، 1988.

30- لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، 1986.

31- لينين، الدولة في الماركسية، ترجمة فخري لبيب، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1984.

32- ماركس – انجلز، في الاستعمار، دار التقدم، موسكو، 1971.

33- د. محسن أحمد الخضيري، العولمة "مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة"، مجموع النيل العربية للنشر، 2000.

34- محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والسياسية، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993.

35- محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

36- د. محمد الدجاني- د. منذر الدجاني، الحكم والإدارة ، منشورات جامعة القدس ، 2000.

37- د. محمد الدجاني- د. منذر الدجاني، السياسة: نظريات ومفاهيم ، منشورات جامعة القدس، 2000.

38- محمَد دويدار، مبادئ الاقتصاد السيَاسي، الجزء الأول، مطبعة التونى، الإسكندرية، 1993.

39- د. محمد عبد المنعم عبد القادر عفر، النظام الاقتصادي في الإسلام، دار المجمع العالي، جدَة، 1989.

40- محمد المجذوب، القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002.

41- محمود بن إبراهيم الخطيب، من مبادئ الاقتصاد الإسلامي، دار طيبة، الرياض، 1989.

42- محمود بن إبراهيم الخطيب، النظام الاقتصادي في الإسلام، مكتبة الحرمين، الطبعة الأولى، الرياض، 1989.

43- محمود حسين الوادي- زكرياء أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

44- منير إبراهيم هندي،الأوراق المالية و أسواق رأس المال، توزيع منشأة المعارف الإسكندرية، مصر، 1997.

45- د. نعمان أحمد الخطيب، الوجيز في النظم السياسية، دار الثقافة للنشر، بدون مكان النشر، 1999.

46- وجدي حسين، المالية الحكومية والاقتصاد العام، بدون دار نشر، الإسكندرية، 1988.

47- ولتر ستيس، فلسفة هيجل، ترجمة إمام عبد الغني، دار التنوير، ط3، بيروت، 1983.

2. باللَغة الأجنبية:

01- Abd el Hamid Brahimi, L'économie algérienne, OPU, Alger, 2004.

02- A.Benachenhou, l'expérience algérienne de planification et de développement (1962-1982), Algérie: opu, 1982.

03- Aglietta M, Macroéconomie financière - Tome 2 - Crises financières et régulation monétaire, La Découverte, 1995-2005.

04- Frederic Teulon, Le rôle de L'état Dans L'économie, Seuil, Paris, 1997.

05- John Sloman and Mark Sutclift, Economics for Business, Prentice Hall Europe, 1998.

06- Marc Raffinot et Pierre Jacquemont, le capitalisme de l'état algérien, Paris, 1977.

07- Prager JC Et Villeroy de Galhau F, *1es leçons sur la politique économique*, Seuil, 2003, Chapitre 17.

08- Renato Ruggiero, Whither The Trade System Next, The Uruguay Round and Beyond, Essay in Honor of Arthur Dankel, Springer-Veriag, Berlin-Heidelberg, 1998.

09- V. P. Ardant, Institutions Politiques et Droit Constitutionnel, 12 Edition, L.G.D.J,Paris 2000.

10- Youcef Deboub, Le nouveau mécanisme économique en algerie, OPU, 1993.

III.المجلات، المؤتمرات، الملتقيات، المقالات والأبحاث:

1. باللغة العربية:

01- الإتحاد العام غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية، في ظل دعم النظام التجاري: قمة كولون لمجموعة الثماني تدعو إلى تخفيف ديون الدول الفقيرة، مجلة العمران العربي، العدد 40، 1999.

02- أحمد أبو زيد، المعرفة وصناعة المستقبل، سلسلة كتاب العربي، الكويت، جانفي 2005.

03- أسامة عبد الرحمان، تنمية التخلف وإدارة التنمية: إدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1997.

04- إسماعيل صبري عبد الله، الكوكبة: الرأسمالية العالمية مرحلة ما بعد الإمبريالية، مجلة المستقبل العربي، العدد 222، 1997.

05- الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، دراسة الحالة الاجتماعية والاقتصادية لعام 1998.

06- أندريا بيكويز، الآثار الإجتماعية لأزمة شرق آسيا، مجلة التمويل والتنمية، العدد 04، 1999.

07- البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة 2005/2009، الجزائر، أفريل 2005.

08- البنك الدولي، التمويل العالمي للتنمية 2008، واشنطن العاصمة 2008.

09- تقرير التنمية البشرية لعام 2007.

10- التقرير العام للمخطط الخماسي الأول 1984/1980، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية.

11- التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني 1989/1985، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية.

12- تمام علي الغول، منظمة التجارة العالمية وعولمة الإقتصاد، مجلة الدبلوماسي الأردني، العدد 2، 1998.

13- جلال أمين، العولمة والتنمية البشرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.

14- جلال أمين، العولمة والدولة، مجلة المستقبل العربي 228، 1998.

15- جميل طاهر، الاختلالات الهيكلية في المسار الاقتصادي في الأقطار العربية وسياسات صندوق النقد الدولي، مجلة آفاق اقتصادية، العدد 67-68، 1996.

16- جون توملينسون، العولمة والثقافة، ترجمة: إيهاب عبد الرَحيم محمد، عالم المعرفة، العدد 354، الكويت، 2008.

17- حفيظ صواليلي، البترول ساهم في ارتفاع مداخيل الجزائر، يومية الخبر، العدد 5496، الصادرة في 10 ديسمبر 2008. لمزيد من الإطلاع راجع الموقع الإلكترون: www.Elkhabar.com

18- حفيظ صواليلي، الصناديق السيادية تثير الجدل في الجزائر، يومية الخبر، العدد 5505، الصادرة في 21 ديسمبر 2008.

19- حفيظ صواليلي، فوائض السيولة لدى البنوك تجاوزت 33,5 مليار دولار، يومية الخبر، العدد 5506، الصادرة في 22 ديسمبر 2008.

20- دليل الجزائر الاقتصادي والاجتماعي، المؤسسة الوطنية للنشر و الإشهار، 2006.

21- دونالد ماشيسون، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة، مجلة التمويل والتنمية، FMI، المجلد 36، العدد3، جوان 1999.

22- رسلان شرف الدين، موقع الدولة الوطنية في ظل النظام العالمي الجديد، مجلة بحوث عربية، العدد 3-4، دار الطليعة، بيروت، 1998.

23- رمزي زكي، الإقتصاد العربي تحت الحصار، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989.

24- رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1987.

25- رنا فروهار، بداية عصر جديد من الرأسمالية العالمية، مجلة NEWS WEEK، بدون دار نشر، بدون بلد، 14 أكتوبر 2008.

26- رولاند روبرتسون، تخطيط الوضع الكوني، نقلا عن السيد يسين، في مفهوم العولمة، مجلة المستقبل العربي العدد 228، 1998.

27- سالم توفيق النجفي، الفقر وسياسات التكيف الهيكلي في الاقتصادات الزراعية العربية: النظرية والتجارب، مجلة دراسات إقتصادية، بيت الحكمة، العدد 1، ربيع 1999.

28- سالم القمودي، الإسلام والدولة، عرض : إبراهيم غرايبه، جريدة الصباح، العدد 746 في 2006./1/17

29- سعيد النجار، الحقوق الأساسية للبلدان النامية في ظل الجات ومنظمة التجارة العالمية، الأمم المتحدة، منشورات الأسكوا، نيويورك، .1999

30- شبايكي سعدان، معوقات الخوصصة في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية لجامعة باتنة، العدد 15، 2006.

31- شفيق الطاهر، العولمة واحتمالات المستقبل، مجلة دراسات، العدد الأول، 2008.

32- عادل أبو سنية، جولة الأورغواي (1986-1993)، مجلة الدراسات المالية والمصرفية العد 3، .1996

33- عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1989.

34- عبد علي كاظم المعموري، العولمة: محاولة الرأسمالية للتكيف مع أزمتها، دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، العدد الأول، السنة الثانية، 2000.

35- عبد الله العروي، تأصيل علوم المجتمع، المقارنة والتأويل، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة الدروس الافتتاحية، مراكش، 2002.

36- عبد الله العروي، التحديث والديمقراطية (حوار)، مجلة آفاق، العدد 3 – 4، 1992.

37- عرفان الحسني، الدولة و الاقتصاد بين الانفصام والرَيادة، جريدة الخليج الاقتصادي، دار الخليج للصَحافة والطباعة والنَشر، الكويت، 2008/07/30.

38- فرنسيس فوياما، انهيار الاقتصاد الامريكي، مجلة NEWS WEEK، بدون دار نشر، بدون بلد، 14 أكتوبر 2008.

39- فريد زكرياء، وجهة نظر حول عصر بلونبيرغ، مجلة NEWS WEEK، دار النشر غير موجودة، البلد غير موجود، 14 أكتوبر 2008.

40- فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت .1990

41- قانون 10/90 المؤرخ في 1990/04/14 المتعلق بالنقد والقرض.

42- كارلوس أ، بريموبر جا، تدويل الخدمات وتأثيره على البلدان النامية، مجلة التمويل والتنمية، العدد (1)، 1996.

43- كافلين رالي، الغرب والعالم: تاريخ الحضارات من خلال موضوعات، ترجمة عبد الوهاب المسيري وهدى عبد السميع، عالم المعرفة، الكويت، 1985.

44- كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، 1998.

45- ليث عبد الحسن جواد، المضامين الاجتماعية للعولمة، مجلة دراسات، السنة الأولى، العدد الرابع، 2008.

46- مجلة الدراسات المالية والمصرفية، صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، العدد 3، 1994.

47- محمد الأطرش، العرب والعولمة: ما العمل؟، مجلة المستقبل العربي العدد 229، 1998.

48- محمد الأفندي، سياسات الاستقرار الاقتصادي بين الطموحات النظرية وإشكاليات التطبيق، مجلة التجارة السنة 8، العدد 2، 1993.

49- محمد الرميجي، العولمة وفخاخها: حتى لا تتحول الرأسمالية إلى حيوان شره، مجلة العربي، العدد 484، مارس 1999.

50- محمد عابد الجابري، العولمة والحرية الثقافية، مجلة المستقبل العربي، العدد 228، 1998.

51- محمد فاروق النبهان، شرعية تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية في نظر الإسلام، ندوة الاقتصاد الإسلامي في معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، 1983.

52- محمد لخضر بن حسين، الأزمات الاقتصادية، فعلها ووظائفها في البلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان النامية، ترجمة أحمين شفير، المعهد الوطني للثقافة العمالية وبحوث العمل، الجزائر، 1995.

53- محمد النوري، المخاطر الجديدة للاقتصاد الرمزي، مجلة الإنسان، العدد 13، 1995.

54- محمد يوسفي، بدون عنوان، مجلة الإدارة، المجلد 12 العدد 32، 2002.

55- المرسوم التنفيذي رقم 75/91 المؤرخ في 1991./03/16

56- المرسوم التنفيذي رقم 267/92 المؤرخ في 1992/11/08.

57- أ. د. نبيل جعفر عبد الرضا ، دور الدولة في الفكر الاقتصادي، جريدة المدى، الحدث الاقتصادي، مؤسسة المدى للنَشر، 2009.

58- نجَار أحمد منير، الخصخصة بين التقليديَة والعالميَة المعاصرة وأثرها على مشاريع الأعمال، مجلَة الكويت الاقتصاديَة، بحث مقبول النَشر،الكويت، 2003.

59- نجَار أحمد منير، دور التَحدَيات الاقتصاديَة في القرن 21، ندوة لوزارة الماليَة، الكويت، 2004/01/18.

60- هانس بيتر مارتن وهارالد شومان، فخ العولمة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998.

61- هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، فخ العولمة: ترجمة عدنان عباس علي، مراجعة وتقديم رمزي زكي، عالم المعرفة، العدد 295، الكويت، 2003.

62- هاي ماجدوف، الإمبريالية من عصر الاستعمار حتى اليوم، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1981.

2. باللّغة الأجنبية:

01- Calvo, Guillermo, Morris Goldstein and Eduard Hochreiter, "Private Capital Flows to Emerging Markets After the Mexican Crisis", Institute for International Economics, Washington, 1996.

02- Kenici Ohmae: The end of Nation-State: The Rise of Regional Economies, The Eree Press, New York , 1995.

03- kofia Annan, Patnerships for Global Community, Annual Report on The Work for Organization, New York:U.N, 1998.

04- M.H.Mcluhan, Understanding Media: The Extensions of Man, McGraw. Hill, New York, 1964.

05- Mohamed Liassine, « les stratégies de développement de l'Algérie », in revue: informations et Commentaires, N0 124, paris, 2001.

06- Revue d'économie financière,*Crise financière : analyses et propositions*,N° Hors-série, Paris, 2008.

07- Ronald E.Muller and Richard J Barnet, global Reach: The Power of The National Corporation, Simon and Schuster, New York, 1974.

08- Services du chef du gouvernement, Le plan de la relance économique 2001-2004, les composantes du programme.

09- World Bank: Global Ecomonic Prospects and The Developing Countries, 1995.

10- W. Wallace, Foreign policy and Nation identity in the United Kingdom, International. Affairs, VOL 67, 1991.

IV.المذكرات، الرسائل والأطروحات:

01- أخلف محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة ماجستير، علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

02- بوزيد حميد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح في الفترة 2004/1992، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006.

03- حبارك سمير، تطور المديونية الخارجية للدول الناميَة حالة الجزائر 2002/1990، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003.

04- حسين علي قاسم الاسدي، مبدأ الوسط في المذهب الاقتصادي الإسلامي، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، .1998

05- دحماني رشيد، دور البنك الدولي في تمويل التنمية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، .1996

06- دراوسي مسعود، السياسات المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه، الجزائر، 2008/2007.

07- رائد نزار السامرائي، تحرير التجارة الدولية وأثره على تجارة السلع الزراعية في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، 1998.

08- الصافي وليد أحمد، سوق الأوراق المالية ودورها في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير علوم اقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر، 1997.

09- زرنوح ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، رسلة ماجستير، العلوم الاقتصادية فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2006.

10- طالب عبد صالح، دور الدولة الاقتصادي مع التَركيز على التَجربة المصرية (1952 – 1994)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كليَة الإدارة والاقتصاد، .1998

11- عبد الرحمان تومي، واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، .2007

12- عمروش رضا، الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة: واقع وتحديات، رسالة ماجستير، علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

13- عوض محمد ربيع، إتَجاهات التحول للقطاع الخاص ومتطلبات إقامة سوق للأوراق المالية في اليمن، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 1998.

14- منذر عبد القادر الشيخلي، عجز الموازنات الحكومية واتجاهات السياسة المالية في الوطن العربي 1975-1987، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1988.

15- موزاي بلال، الاستثمار والتنمية الاقتصادية تجربة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003.

16- نوزاد عبد الرحمن محمد الهيتي، الثورة العلمية والتكنولوجية وانعكاساتها على الإقتصاد العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغدادا، كلية الإدارة والاقتصاد، 1993.

17- هدير عبد القادر، واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطويرها، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006.

V. بحوث من مواقع الأنترنت:

01- داليا أبو الغيط عبد المعبود، الأزمة المالية العالمية وأثرها على العالم العربي، من على الموقع الالكتروني:

www.patways.cu.eg/ news/uf/18067-3325-winter-2009-report.doc، أطلع عليه بتاريخ: 2009/01/10 على الساعة: 17:05.

02- ماجد محمد الفرا، الأزمة المالية والاقتصادية الأمريكية وتبعاتها، من على الموقع الالكتروني:

www.iugaza.edu.ps/emp/emp_folders/530/financial_crises_in_US.doc، أطلع عليه بتاريخ: 2009/08/25 على الساعة 20:23.

03- مريم محمد، الأزمة المالية وآثارها الاقتصادية على العالم، من على الموقع الإلكتروني:

http://news.maktoob.com/article/2114594/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-، تاريخ النشر: 2008/10/09 على الساعة: 13:55.

04- نورة عبدالرحمن اليوسف، أسباب الأزمة المالية العالمية، من على الموقع الالكتروني:

http://www.alaswaq.net/views/2008/10/12/18895.html، أطلع عليه بتاريخ: 2009/01/05 على الساعة: 21:45.

تمت بحمد الله

قــائمة الجــداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1.2)	التغيرات في قيمة الصادرات والواردات (1998-2008)	69
(2.2)	إجمالي صافي تدفقات الموارد إلى بلدان العالم الثالث (2002-2008)	73
(3.2)	قوة الدول والشركات عام 2007	81
(4.2)	جولات الجات ونتائجها	84
(1.3)	حجم الاستثمارات وأولويات المخططات التنموية (1967–1977)	125
(2.3)	توزيع الاستثمارات للمخطط الخماسي الأول (1980–1984)	127
(3.3)	توزيع الاستثمارات للمخطط الخماسي الثاني (1985–1989)	129
(4.3)	توزيع التجهيزات الهيكلية للعمران	150
(5.3)	توزيع برنامج الفضاءات الرَيفية	151
(6.3)	توزيع برنامج تنمية الموارد البشرية	152
(7.3)	السيَاسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001–2004)	153

قـــائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1.2)	التزامات محددة بتقديم خدمات	75

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1.2)	النظام الاقتصادي المعولم: دول، مؤسسات، مواقع	99

قائمة الإختصارات والرموز

الإختصارات/ الرموز	الدلالة
G7	مجموعة السبع
GDP	إجمالي الناتج المحلي
O.E.C.D	المنظمة الاقتصادية للتعاون والتنمية
IDEM	المعهد الدولي للتنمية الاقتصادية
M1	مجموع النقود القانونية والورقية المتداولة

فهـرس المحتويــات

رقم الصفحة

الإهداء

التشكرات

فهرس المحتويات..... I

قائمة الجداول..... X

قائمة الأشكال البيانية والأشكال..... XI

قائمة الاختصارات والرموز..... XII

المقدمة..... أ

الفصل الأول: الإطار النَظري لدور الدولة في النَشاط الاقتصادي..... 01

تمهيد..... 02

المبحث الأول: مفهوم ومضمون الدولة..... 03

المطلب الأول: ماهية الدولة..... 03

1- أصل كلمة دولة..... 03

2- تعريف الدولة..... 04

3- أصل نشأة الدولة..... 05

1.3- نظرية العقد..... 05

2.3- نظرية تطور الأسرة..... 05

3.3- النظريات العقدية..... 06

1.3.3- هوبز (من أنصار الحكم المطلق)..... 06

2.3.3- جون لوك (من أنصار الحكم المقيد)..... 06

3.3.3- جان جاك روسو..... 07

4.3.3- نظرية التطور التاريخي..... 07

4- الفرق بين مفهوم الدولة، الحكومة، السَلطة والنَظام..... 08

المطلب الثاني: أركان الدولة (عناصر الدولة)..... 09

1- السكان (الشعب)..... 10

2- الأرض (الإقليم)..... 11

1.2- عناصر الإقليم..... 11

2.2- أنواع الأقاليم..... 12
3- السلطة السياسية..... 12
4- الاستقلال..... 13
المطلب الثالث: خصائص الدولة..... 13
1- الشخصية المعنوية..... 13
2- السيادة..... 14
1.2- مظاهر السيادة..... 14
2.2- مصدر السيادة وصاحبها..... 14
1.2.2- النظرية الثيوقراطية..... 14
1.1.2.2- نظرية الطبيعة الإلهية للحاكم..... 14
2.1.2.2- نظرية الحق الإلهي المباشر..... 15
3.1.2.2- نظرية الحق الإلهي غير المباشر..... 15
2.2.2- نظرية سيادة الأمة..... 15
3.2.2- نظرية سيادة الشعب..... 16
المطلب الرابع: أنواع الدول..... 17
1- الدولة البسيطة..... 17
2- الدولة المركبة..... 18
1.2- الاتحاد الشخصي..... 18
2.2- الاتحاد الحقيقي (الفعلي)..... 19
3.2- الاتحاد الاستقلالي الكونفدرالي..... 19
4.2- الإتحاد المركزي..... 19
1.4.2- من الناحية الداخلية..... 20
2.4.2- من الناحية الخارجية..... 20
المبحث الثاني: دور الدولة في الحضارات القديمة والعصور الوسطى..... 21
المطلب الأول: الحضارات القديمة..... 21
1- دور الدولة في الفكر اليوناني..... 21
1.1- أرسطو..... 21
2.1- أفلاطون..... 23

2- دور الدولة عند الرَومان..... 23
المطلب الثاني: دور الدولة في العصور الوسطى (سان توماس الأكويني)..... 24
المبحث الثالث: دور الدولة في النَظام الاقتصادي الإسلامي والاشتراكي..... 25
المطلب الأول: دور الدولة في النَظام الاقتصادي الإسلامي..... 25
1- الإطار النَظري لدور الدولة في النَظام الاقتصادي الإسلامي..... 25
2- الإطار العملي من خلال التدخل غير المباشر والمباشر للدولة..... 32
1.2- التدخل غير المباشر للدولة..... 32
1.1.2- إيرادات الدولة الإسلاميَة..... 33
2.1.2- نفقات الدولة الإسلاميَة..... 33
2.2- التدخل المباشر للدولة..... 34
المطلب الثاني: دور الدولة في النَظام الاشتراكي..... 34
1- الإطار النَظري لدور الدولة في النَظام الاشتراكي..... 35
2- الإطار العملي من خلال التخطيط والإعداد للمستقبل..... 37
المبحث الرابع: دور الدولة في الفكر الليبرالي..... 41
المطلب الأول: مفاهيم عامة عن الليبرالية..... 41
المطلب الثاني: دور الدولة في الفكر الاقتصادي السابق على التقليديين..... 43
1- دور الدولة في الفكر التَجاري Mercantilism..... 43
2- دور الدولة في الفكر الطبيعي Physiocrats..... 44
المطلب الثالث: دور الدولة في الفكر الاقتصادي التقليدي (الكلاسيك)..... 45
المطلب الرابع: دور الدولة في الفكر الكينزي..... 49
المطلب الخامس: الاتجاهات المعاصرة لدور الدولة في الفكر الاقتصادي..... 50
1- أثر المتغيَرات الجديدة على الفكر الكينزي..... 51
2- المدرسة النَقدية monteratist..... 52
3- المدرسة المؤسَسيَة..... 53
4- مدرسة الاختيار العام public choice..... 54
5- الفكر الاقتصادي لدور الدولة في ظل العولمة..... 54
خلاصة..... 58

الفصل الثاني: أثر العولمة على دور الدولة في النَشاط الاقتصادي..... 59
تمهيد..... 60
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول العولمة..... 61
المطلب الأول : ماهية العولمة..... 61
المطلب الثاني: التطور التاريخي للعولمة..... 64
المطلب الثالث : مظاهر العولمة..... 67
1- عولمة التجارة، تحرير التجارة Trade Globalization, Trade Liberalization..... 68
2- عولمة رأس المال globalization capital..... 70
1.2- رأس المال الاستثماري..... 71
2.2- رأس المال الائتماني..... 72
3- عولمة الخدمات Globalization Services..... 73
4- عولمة المعلومات والأفكار..... 75
المبحث الثاني: سيَاسات المؤسَسات الاقتصادية الدوليَة في ظل العولمة..... 77
المطلب الأول: المؤسسات الاقتصادية الدوليَة..... 77
1- مؤسَستا بريتون وودز Brotton Woods Faundations..... 77
2- مجموعة السبع Group of seven..... 79
3- الشركات المتعددة الجنسيات..... 80
4- جولات الجات وتأسيس منظمة التَجارة العالميَة..... 82
1.4- تحسين فرص الوصول إلى الأسواق..... 85
2.4- توسيع نطاق الجات..... 85
1.2.4- تجارة الخدمات..... 85
2.2.4- إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة..... 86
3.2.4- حقوق الملكية الفكرية: Intellectual Property Hights..... 86
3.4- تعزيز آليات الجات..... 86
1.3.4- مكافحة الإغراق..... 86
2.3.4- الوقاية..... 86
3.3.4- الاتفاق حول قواعد منشأ السلع..... 86

4.3.4- الدعم والإجراءات المضادة..... 87
4.4- الأوجه المؤسسية والقانونية..... 87
المطلب الثاني: السيَاسات الاقتصادية..... 88
1- سياسات التكيَف الاقتصادي..... 89
1.1- التكيف الذاتي..... 89
2.1- التكيَف في ظل المؤسَسات الماليَة والنَقديَة الدوليَة..... 90
1.2.1- تقييد الطلب الكلي..... 90
2.2.1- سياسات التحول..... 91
3.2.1- إدارة العرض..... 91
2- سياسات الخصخصة..... 94
1.2- توليد إيراد إضافي للخزانة العامة Generation of Revenue for The Treasury.. 95
2.2- تشجيع الرأسمالية Promotion of Capitalism..... 95
3.2- تقليل قوة الاتحادات التجارية..... 95
4.2- تقليل التدخل الحكومي في الصناعة..... 95
المبحث الثالث: العوامل المحددة لدور الدولة في ظل العولمة..... 97
المطلب الأول: السَيادة في ظل العولمة..... 97
المطلب الثاني: دور الدولة والشركات متعددة الجنسيات..... 98
المطلب الثالث: دور الدولة في العالم الثالث والمؤسَسات الاقتصاديَة الدوليَة..... 103
المبحث الرابع: دور الدولة في ظل الأزمات المالية..... 106
المطلب الأول: أسباب الأزمات المالية..... 106
1- عدم استقرار الاقتصاد الكلي..... 106
2- اضطرابات القطاع المالي..... 107
1.2- تحرر مالي غير وقائي..... 108
2.2- تدخل الحكومة في تخصيص الائتمان..... 108
3.2- ضعف النظام المحاسبي والرقابي والتنظيمي..... 109
3- عدم التحكم في سيَاسات سعر الصرف..... 109
المطلب الثاني: سياسات تجنب الأزمات المصرفية..... 110

المطلب الثالث: حالات عملية..... 112
1- حالة المكسيك..... 112
2- حالة تايلاندا..... 114
المطلب الرابع: دور الدولة في ظل الأزمة الماليَة الرَاهنة..... 115
1- طبيعة الأزمة..... 116
2- أسباب الأزمة..... 117
3- تداعيات الأزمة..... 117
خلاصة..... 119
الفصل الثالث: دور الدولة الجزائرية في النَشاط الاقتصادي..... 120
تمهيد..... 121
المبحث الأوَل: دور الدولة الجزائرية في عملية التَنمية من خلال المخططات (1967-1989)..... 122
المطلب الأول: المخطط الثلاثي(67-69)..... 122
المطلب الثاني: المخطط الرباعي الأول (70-73)..... 123
المطلب الثالث: المخطط الرباعي الثاني (74-77)..... 124
المطلب الرابع: المخطط الخماسي الأول (80-84)..... 126
1- الأهداف المعلنة للمخطط..... 126
2- توزيع الاستثمارات..... 126
المطلب الخامس: المخطط الخماسي الثاني (85-89)..... 128
1- الأهداف العامة للمخطط..... 128
2- توزيع الاستثمارات..... 129
المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية والانتقال إلى اقتصاد السوق..... 131
المطلب الأول: الانتقال إلى اقتصاد السوق..... 131
1- ماهية الانتقال إلى اقتصاد السوق..... 131
2- الإجراءات المتخذة في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق..... 132
1.2- إصلاح القطاعين الزراعي والصناعي..... 133
2.2- إصلاح نظام الأسعار..... 133
1.2.2- نظام الأسعار المقننة..... 133

2.2.2- نظام الأسعار الحرة..... 133
3.2- انسحاب الخزينة من دائرة التمويل..... 134
4.2- التدرج نحو إلغاء الدعم..... 134
5.2- التطهير المالي للمؤسسات..... 135
3- مراحل الانتقال إلى اقتصاد السوق..... 136
المطلب الثاني: اتفاقيات الاستعداد الائتماني..... 137
1- اتفاق الاستعداد الائتماني الأولى 1989..... 137
2- اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني 1991..... 139
3- اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث أفريل 1994..... 142
المطلب الثالث: التدابير العملية لبرنامج التصحيح الهيكلي (ماي 1995/ماي 1998)..... 143
1- سياسة الموازنة..... 143
1.1- الضغط على النفقات العامة..... 143
2.1- زيادة الإيرادات العامة..... 144
2- السياسة النقدية 144
3- سياسة التجارة الخارجية وميزان المدفوعات..... 145
المبحث الثالث: دور الدولة الجزائرية في الألفية الثالثة..... 146
المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2004/2001)..... 146
1- نظرة عن الاقتصاد الجزائري قبل البرنامج..... 146
2- برنامج الإنعاش الاقتصادي (2004/2001)..... 147
1.2- دعم النشاطات الإنتاجية..... 148
1.1.2- الفلاحة..... 148
2.1.2- الصيد والموارد المائية..... 148
2.2- التنمية المحلية والبشرية..... 149
1.2.2- التنمية المحلية..... 149
2.2.2- التشغيل والحماية الاجتماعية..... 150
3.2- تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي..... 150
1.3.2- التجهيزات الهيكلية للعمران..... 150
2.3.2- إحياء الفضاءات الريفية بالجبال، الهضاب العليا والواحات..... 151

4.2- تنمية الموارد البشرية..... 151
المطلب الثاني: برنامج دعم النمو الاقتصادي(2009/2005)..... 153
1- الإصلاح في المجال الاقتصادي..... 154
1.1- تحسين إطار الاستثمار..... 154
1.1.1- ترقية الاستثمار وضبطه..... 154
2.1.1- تسوية مسألة العقار..... 155
2.1- مكافحة الاقتصاد غير الرسمي. 156
3.1- عصرنة المنظومة المالية..... 156
2- النهوض بتنمية مستمرة ومنصفة عبر أنحاء البلاد..... 157
1.2- تثمين الثروات الوطنية وتطويرها..... 157
1.1.2- قطاع الطاقة والمناجم..... 157
2.1.2- الفلاحة..... 157
3.1.2- في ميدان السياحة والصناعة التقليدية والصيد البحري..... 159
4.1.2- الاتصالات والتكنولوجيات الجديدة..... 160
2.2- رفع التحدي في مجال الموارد المائية..... 161
1.2.2- حشد الموارد المائية، استرجاعها وإنتاجها..... 161
1.1.2.2- بناء السدود..... 161
2.1.2.2- برنامج حفر الآبار..... 162
3.1.2.2- المحاجز المائية..... 162
4.1.2.2- استرجاع المياه المستعملة..... 162
5.1.2.2- تحلية مياه البحر..... 162
2.2.2- تسيير الموارد المائية وتوزيعها بشكل عقلاني..... 162
3.2.2- الوقاية من الكوارث المرتبطة بالمياه وامتصاصها..... 163
3.2- سياسة تهيئة الإقليم..... 163
1.3.2- البنى التحتية الخاصة بالطرق..... 164
2.3.2- البنى التحتية للمطارات..... 164
3.3.2- البنى التحتية البحرية..... 165
4.3.2- البنى التحتية الخاصة بالسكك الحديدية..... 165

المطلب الثالث: تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي..... 165
1- جذب الاستثمار الأجنبي والاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 166
2- إصلاح الهياكل والقطاعات الاقتصادية..... 166
3- انضمام الجزائر للتكتلات الاقتصادية وتعزيز مكانتها عالمياً..... 169
المطلب الرابع: أزمة 2008 والدور الاقتصادي الجديد للجزائر..... 172
1- آثار الأزمة المالية العالمية على الإقتصاد الجزائري..... 172
2- التدابير الوقائية لتجنب آثار الأزمة المالية العالمية على الإقتصاد الجزائري..... 174
خلاصة..... 176
الخاتمة..... 177
المراجع..... 184
الملخَص

ملخَص:

يتمحور هدف الرسالة حول تبيان الدور الذي تلعبه الدولة في النَشاط الاقتصادي، وذلك في ظل مجموعة من التغيَرات، والحال الذي أصبح عليه هذا الدور ومدى أثر العولمة على مجموعة من المعطيات التي ساهمت في فرض قواعد جديدة على اقتصاديات كل الدول بما فيها دول العالم الثالث.

كما ارتبطت التحولات في دور الدولة الاقتصادي في الدول المتقدمة بالتحولات في الوقائع الاقتصادية، وتحديدا بظروف الدورة الاقتصادية من ناحية والتحولات في الفكر الاقتصادي، من ناحية أخرى، فبدأت الدولة محايدة أو تقليدية ثم تحولت إلى فاعلة وأقل حيادية، ثم عادت مرة أخرى لتمارس دوراً أقل فاعلية وأكثر حيادية.

في مقابل ذلك نجد أنَ التاريخ الاقتصادي للدول النامية، يشير إلى أنَ حكومات هذه الدول أخذت اتجاها مغايرا فبدأت فاعلة ثم تحولت نحو دور أقل فاعلية وأكثر حيادية، فبلغ التوجه نحو توسيع القطاع العام ذروته في بداية الستينيات من القرن العشرين، ثم تراخى تدريجياً لينحصر في بداية الثمانينيات كنتيجة لاشتداد زخم الخصخصة، مع تزايد دور الشركات المتعددة الجنسية واتساع نطاق العولمة.

وبناءاً على تلك التطورات يمكن القول بأنَ الدولة تلعب دوراً أكبر في عملية النمو كلَما كان الاقتصاد أكثر تخلفاً.

ومن أجل إحداث قفزة تنموية وفق المتغيَرات العالمية والتي أفرزتها العولمة، فقد لعبت الدولة الجزائرية دورا كبيرا في النَشاط الاقتصادي، محاولةً منها جعل الاقتصاد الجزائري اقتصادا يعمل وفق المقاييس الدولية، ويتأقلم مع مختلف المستجدات العالمية، فرغم العراقيل والصعوبات وضعف المبادرة والقرار خاصة من الناحية السياسية، فهي إلى يومنا هذا تسعى وتبذل الجهد الكبير لضم الاقتصاد الجزائري للاقتصاد العالمي، إلاَ أنَ الرَهانات مازالت مطروحة.

الكلمات المفتاحية: العولمة، الدورة الاقتصادية، الفكر الاقتصادي، الخصخصة، الشركات المتعدَدة الجنسية، المقاييس الدولية.

Résumé :

Le but de cette thèse est la présentation du rôle d'état dans l'activité économique sous un ensemble de changements aussi bien que montrer la nouvelle situation de ce rôle. De plus, la thèse montre l'influence de la globalisation sur un ensemble de données qui a contribué à imposer des règles récentes sur l'économie de tous les états y compris les troisièmes mondiaux.

Les changements dans le rôle économique de l'état dans les pays développés sont en relation avec les changements dans les événements économiques. Plus précisément, ces changements sont en relation avec la session économique d'une part et avec les changements de la pensée économique de l'autre part. L'état était neutre ou traditionnel, puis il a changé pour être efficace et moins neutre, et plus tard l'état devient encore moins effectif et plus neutre.

Par contraste, l'histoire économique des états en voie de développement montre que leurs gouvernements sont allés une direction différente parce qu'ils ont commencé comme efficace, puis changé pour avoir le rôle moins effectif et plus neutre, l'extension du secteur publique prend leur apogée dans les années soixante, qui a commencé à être étroit dans les années quatre-vingts comme un résultat de l'étendue de la privatisation et l'augmentation du rôle des sociétés multi-nationalité et l'expansion de l'étendue de la globalisation.

Selon les développements précédents nous pouvons dire que plus que l'économie est sous développé, plus que le rôle de l'état dans la maturité serait majeur.

Pour faire un saut dans le développement qui va avec les changements internationaux qui ont été causés par la globalisation, l'état Algérien a joué un grand rôle dans l'activité économique. Il a essayé de faire l'économie d'Algérie un économie qui travaille avec les normes internationaux aussi bien que l'adapter aux nouvelles situations mondiales différentes. Malgré les obstacles, les difficultés et la faiblesse de l'initiation et la décision surtout dans le côté politique, l'état algérien concentre ces efforts d'assembler l'économie algérienne avec l'économie internationale, mais les paris sont encore discutés.

Mots clés : globalisation, session économique, pensée économique, privatisation, sociétés multi-nationalité, normes internationaux.

Abstract:

This dissertation aims at emphasising the state's role in the economic activity in the light of a set of changes as well as showing the new situation of this role. In addition, the thesis shows the globalisation's influence on a set of data which has contributed to imposing recent rules on all states' economy including the third world ones.

The changes in the state's economic role in developed states are related to the changes in the economic incidents. These relations are with the circumstances of the economic session on the one hand and with the changes in the economic thought on the other hand. The state was neutral or traditional, and then changed to be effective and less neutral, and later on the state becomes again less efficient and more neutral.

In contrast, the economic history of the developing states shows that their governments went a different direction because they started as effective, then changed to have less efficient and more neutral role. The sixties were the climax of expanding or enlarging the public sector which began to be narrow gradually in the eighties as a result of the spread of privatisation and the increase of the role of the multiple nationality companies and the expansion of the scope of globalisation.

Depending on the former developments we can say that the more the economy is undeveloped, the more the role of the state in development increases.

In order to make a jump in development which goes with the international changes that were caused by globalisation, the Algerian state played a great role in the economic activity. The latter attempted to make the Algeria economy works with the international criteria as well as adapting it to the different new situations. Despite the obstacles and difficulties, the weakness of initiation and decision especially from the political side, the Algerian state endeavours and exerts its best efforts to gather the Algerian economy with the international one till today but bets are still debated.

Key words: Globalisation, economic session, economic thought, privatisation, multi-nationality companies, international criteria.